دار العلوم للنشر - القاهرة
Dar Al Oloum Publishing - CAIRO

الصحافة والإصلاح السياسي

دراسة في تحليل الخطاب

تأليف
الدكتور / عيسى عبد الباقي
كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادي

الصحافة والإصلاح السياسي

دراسة في تحليل الخطاب

عبد الباقي/ د.عيسى عبد الباقي
الصحافة والإصلاح السياسي - دراسة تحليل الخطاب /مجموعة مؤلفين
ط2 القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع 2017
324ص، 5سم

صحافة
العنوان
رقم الإيداع: 2009/5999

الطبعة الثانية : 2017م



الناشر
دار العلوم للنشر والتوزيع - القاهرة
هاتف:25761400(00202) فاكس:25799907(00202)
الرقم الإلكتروني:www.dareloloom.com.
البريد الإلكتروني: daralaloom@hotmail.com
daralaloom2002@yahoo.com

الصحافة والإصلاح السياسي

دراسة في تحليل الخطاب

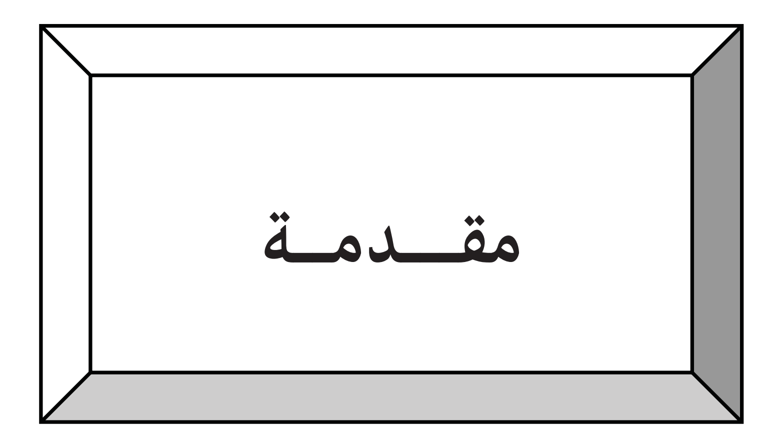
تأليف

الدكتـور عيسـى عبد الباقي

كلية الآداب بقنا

جامعة جنوب الوادي

2009 م



مقـــدمــة

تزايدت أهمية البحث في إشكالية الإصلاح السياسي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ففي أعقاب هذا الحدث صارت النظم السياسية العربية بشكل عام موضعًا للتحليل والدراسة من قبل علماء السياسية، وقيادات الرأي العام في الغرب فبعد أن كان مطلب الإصلاح السياسي هدفًا وطنيًا من قبل قوى المعارضة السياسية العربية في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين - أضحى تعديل وتغيير وإصلاح تلك النظم على أجندة الغرب، ونتيجة لهذا الاهتمام الغربي بعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية صدرت تقارير دولية عن الأمم المتحدة ترسم ملامح خطوات الإصلاح داخل تلك النظم، الأمر الذي أزعج العديد من النظم العربية التي راحت تتبنى مشاريع وطنية للإصلاح السياسي، مما خلق جدلاً بين المثقفين العرب حول مشاريع الإصلاح، فهل تقبل النخب العربية الحاكم منها والمعارض الرؤى الأمريكية للإصلاح أم يجب أن ينبع الإصلاح من الداخل، فالبعض عارض صراحة هذا الإصلاح باعتباره صورة صريحة للتدخل الاستعماري في الشئون الداخلية للوطن العربي، وأن العالم العربي بتاريخه لا يحتاج سوى العودة للتراث، ووافق البعض الآخر على هذه المبادرات باعتبارها ضرورة لا مناص عنها في الألفية الثالثة بصرف النظر عن مصدر المبادرة، بينما رأى فريق ثالث أهمية قبول فكرة الإصلاح على أن تنبع من داخل العالم العربي حتى تراعي خصوصيته الثقافية وأوضاعه الاجتماعية، مع مراعاة الربط بين التنمية والديمقراطية، وتأتي وسائل الإعلام لتقوم بدور مهم في هذا الإطار نظرًا لأهميتها في إدارة المواقف الصراعية داخل المجتمعات التي تهدف إلى إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية تتعارض وجهات النظر حولها، ويعتمد أفراد الجمهور على الصحف في متابعة المراحل الأولى للصراع داخل المجتمع، وتظهر تأثيرات وسائل الإعلام في بناء تصورات الجمهور منذ المراحل المبكرة الأمر الذي يبرز أهمية الدور الذي تلعبه الصحف بعد ذلك، فوسائل الإعلام تعد من الأدوات الفاعلة والمهمة في المجال السياسي فهي لا تقوم فقط بنقل الرسائل أو المعلومات من المؤسسات السياسية إلى الجمهور، ولكنها تحول هذه المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من العمليات الخاصة بصناعة الأخبار لتحقيق أهداف وغايات محددة، ويرى **B.Mcnair** ، أن هناك علاقة جدلية بين وسائل الإعلام والعملية السياسية، فوسائل الإعلام تعمل على نقل وتحليل النشاط السياسي، ولكنها في نفس الوقت تعد جزءً من العملية السياسية، فهي من المصادر المتاحة أمام الساسة للحصول على المعلومات،

وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياستهم مما يساعد في صنع القرار، فضلاً عن اعـتماد الجمهـور عليهـا في تكوين معتقداته، واتجاهاته إزاء الأحداث التـي تقـع داخـل الواقـع المحـيط بهـم ومـا يترتـب عليهـا مـن سلوكيات وردود أفعال إزاء هذه الأحداث، مما يبرز الدور الكبير لوسائل الإعلام في مثل هـذه الظـروف، إذ يقع عليها عبء تعريف الجماهـير بالـسياسات الخارجيـة والمواقـف الدوليـة نحـو الإصـلاح الـسياسي ومـا تشهده الدول العربية من أحداث وأزمات خطيرة قد تعيد رسم الخريطة السياسية لها، كما تلعـب وسـائل الإعلام خاصة الصحافة دورًا رئيسًا وفعالاً في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعـات المختلفـة، فهـي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقـف إسـهامها في عمليـة الإصـلاح السياسي والتحول الديمقراطي - على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع، وحجم الحريات وتعـدد الآراء والاتجاهات داخل هذه الوسائل، ونوع النظام السياسي الذي تعمل في إطاره، كما تعد من الأدوات الرئيسة الحاسمة في تدعيم الديمقراطية داخل المجتمعات الـسلطوية الـسابقة سـواء مـن خـلال تناولهـا للأسـاليب والممارسات الخاصة بالمجتمعات الديمقراطية، أو من خلال إبرازها للسلبيات وجوانب الضعف للـنظم غـير الديمقراطية، فوسائل الإعلام تتميز بالقدرة على تشكيل المـدركات الـسياسية للأفـراد مـن خـلال تزويـدهم بالمعلومات عن الشئون والقضايا الـسياسية، وتركـز إدراكهـم لأهميـة هـذه القـضايا وفقًـا لمـا تقدمـه مـن مضامين في تفسير وتحليل الأحداث، وترتيب أولوياتهم ومساعدتهم في ربط الأحـداث والمواقـف الـسياسية ببعضها البعض، فضلاً عن تأثيرها على الرأي العام، وتؤكد الدراسات على وجود علاقـة ارتباطيـة قويـة بـين حريـة وسـائل الإعـلام والقـدرة عـلى الوصـول للمعلومـات، وتـوافر مـؤشرات الحكـم الرشـيد، والفاعليـة الحكومية، وانخفاض مستوى الفساد، يوضح **Art, Silverblatt. And Zlobin** ، أن دور وسائل الإعلام في إطار مسيرة الإصلاح السياسي يتحدد بطبيعة النظام السياسي نفسه - فعندما يكـون النظـام الـسياسي ديمقراطيًـا وتسعى مؤسساته إلى تلبية مطالـب أفـراد المجتمـع دون تمييـز، فـإن وسـائل الإعـلام يمكنهـا تهيئـة المنـاخ لنجاح عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي مـن خـلال توحيـد العمـل الـسياسي، وإشـاعة الحـوار الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ومحاربة الفساد بشتى صـوره، أما عندما يهدف النظام السياسي بمؤسساته المختلفة إلى خدمة أفراد بعينهم، ويضع المصالح الخاصـة أمـام الصالح العام، فـإن دور وسـائل الإعـلام يكـون سـلبيًا، يـساعد عـلى تعميـق الفجـوة بـين النظـام الـسياسي

والمواطنين، ويحث على اللامبالاة والسلبية السياسية، ويصبح معه الإعلاميون مجرد متلقين للأحداث أكثر من كونهم موجهين للعمل السياسي، ومن هنا يأتي هذا الكتاب ليقدم تفسيرًا شاملاً لدور الصحافة في عملية الإصلاح السياسي من خلال ثمانية فصول، يتناول الفصل الأول الإصلاح السياسي كمدخل نظري، ويتعرض الفصل الثاني لدور الصحافة في عملية التحول الديمقراطي، بينما يعرض الفصل الثالث لخطوات الدراسة التطبيقية لتحليل الخطاب، ويناقش الفصل الرابع أطر قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة المصرية، ويوضح الفصل الخامس الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي كما عرضته جريدة الأهرام، ويناقش الفصل السادس من الكتاب خطاب جريدة الوفد لقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في مصر من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتضمن الإصلاح الدستوري والتشريعي، وإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، والحقوق والحريات، ويعرض الفصل السابع لخطاب جريدة الأهالي وموقفها من قضايا التغيير السياسي في مصر، ويختتم الكتاب بالفصل الثامن والذي يبحث في آليات الخطاب الصحفي لجريدة المصري اليوم لقضايا التحول الديمقراطي في مصر، ونأمل أن يكون هذا الكتاب هو الخطوة الأولي التي تليها خطوات أخري تسعي لتفسير العلاقة بين وسائل الإعلام وعملية التحول الديمقراطي في إطار الدور الفاعل الذي تقوم به وسائل الإعلام من خلال اختبار نماذج نظرية متطورة توضح أبعاد العلاقة بمختلف إشكالياتها داخل نظم سياسية مختلفة.

دكتور: عيسي عبد الباقي موسى

الهرم: يناير 2009

الفصل الأول

الإصلاح السياسي مدخل نظري

مفهوم الإصلاح السياسي :

يعد مفهوم الإصلاح السياسي **Political reform** من المفاهيم الحديثة نسبيًا حيث تخلو موسوعة العلوم الاجتماعية من تعريف محدد لهذا المصطلح ومن بينها علم السياسة ويأتي ذلك في إطار أن مضمون الإصلاح السياسي يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع وذلك بحسب طبيعة المشاكل التي يواجهها هذا المجتمع.

والتي تثير الحاجة إلى الإصلاح، ومن ثم فإن مفهوم الإصلاح السياسي يتميز بالمرونة وبالتالي يمكن تناوله في ظل أطر فكرية ومجتمعية مختلفة.

وطبقًا لوثيقة الإسكندرية المنبثقة عن مؤتمر " قضايا الإصلاح العربي.. الرؤية والتنفيذ " فإن الإصلاح السياسي يعني " جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدمًا وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية "[1].

فوفقًا لهذا التعريف فإن الإصلاح السياسي يمثل الخطوات الأولى لعملية التحول الديمقراطي **Democratic Transition** ومن هنا كان الارتباط بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فالإصلاح السياسي يخلق المناخ الملائم لعملية التحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية[2]، كما يعني الإصلاح السياسي " حزمة من الإجراءات السياسية التي تشكل

(1) وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي... الرؤية والتنفيذ، مارس 2004، ص 5.

(2) شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006) ص ص 505، 506.

الانتقال إلى النموذج الجيد للحكم بالمفهوم الليبرالي"[3]، ويرى البعض أن الإصلاح السياسي هو "خلق الأداة الفعالة للقيام بإصلاح في النظام السياسي أو الدستور أو النظام العام داخل بلد من البلاد"[4]، كما يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة الفعالية والقدرة على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة[5]، كما يشير مصطلح الإصلاح السياسي إلى "التغير السياسي **Political change** والتحول في الأبنية أو العمليات أو الأهداف التي تؤثر في توزيع وممارسات القوى الحاكمة في المجتمع بشكل سلمي عكس الثورة أو الانقلاب"[6]، ويذهب البعض إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي يعني "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها، واستنادًا لمفهوم التدرج، أو هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليًا وإقليميًا ودوليًا"[7].

كما يرتبط هذا المفهوم بانتقال النظام السياسي من حالة تتركز فيها سلطة اتخاذ القرار في مواقع محدودة بأعلى النظام السياسي إلى حالة أخرى يتم فيها تداول السلطة بين النظام ومختلف قوى المجتمع[8]، ويرى علي الدين هلال أن الإصلاح السياسي بالمعنى التاريخي

(3) هند مصطفى علي محمد الشلقاني: الإصلاح السياسي في خطاب المرأة المصرية 1112 - 1952 دراسة في خطابي ملك حفني ناصف وهدى شعراوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 15.

(4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، د.ن) ص 22.

(5) محمد سعد أبو عامود: محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية في: مصطفى كامل السيد "محرر": الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص 535.

(6) نيفين مسعد "محرر" علي الدين هلال "مشرف" معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996) ص ص 110 – 111.

(7) أمين المشاقبة، وشملان العيسي: الإصلاح السياسي في دول الخليج، في: مصطفى كامل السيد "محرر": الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص 112 - 113.

(8) حنان قنديل: عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرية والممارسة في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص 478.

يعني أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، بينما بالمعنى المثار حاليًا فهو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف للانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل[9].

المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي:

توضح مراجعة الأدبيات العامة لعلم السياسات المقارنة أن هناك أربعة مداخل نظرية رئيسة لتفسير عملية الإصلاح السياسي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وذلك كالتالي:

1- مدخل التحديث Modernization: ويرتبط هذا المفهوم بما حدث في أوربا في مرحلة عصر النهضة ومن ثم أصبحت نظريات التحديث هي محاولات لتعميم عصر النهضة بكل آلياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي بذاتها، ومن ثم تم تحديد ثلاثة أبعاد لعملية التحديث، تبدأ بالتطور التكنولوجي، ثم البعد المؤسسي التنظيمي وتنتهي بالبعد الاتجاهي الموقفي[10].

وينظر أنصار هذا المدخل إلى التحديث كحزمة مترابطة الأبعاد ويظهر ذلك بشكل واضح في المؤشرات التي يستخدمونها في التحديث وهي: زيادة درجة التحضر **Urbanization**، ونمو المعرفة، وانتشار وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، ويعد آدم سميث، في كتابه " ثروة الأمم " هو أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطًا لازمًا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي[11]، حيث يرى آدم سميث أن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانيات

---

(9) علي الدين هلال في: كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني " محرران " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،ط1 (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 48 - 50.

(10) عبد العزيز شادي: قدرة النظم العربية على البقاء - حالتي سوريا وليبيا، في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص 334.

(11) Ake , C.: The Feasibility of democracy in Africa , Dakar: Council for the Development of Social Science in Africa, 2000, p.76

النمو الاقتصادي، بينما تبرز المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظامًا في الربط بين الديمقراطية والتنمية وفق هذا المدخل - من خلال الأطروحات التي قدمها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **S. M lipest** عام 1959 م في مقالته بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" وفي عام 1960 م نشر كتابه " الرجل السياسي **Political man** " والذي يعد أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة[12].

ويرى **lipset** [13]، أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوربية، والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية واستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة، ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقًا لثرواتها، ودرجة التصنيع والحضرية، ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر وديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضًا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ونتيجة لذلك افترض **lipset** وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، كما أن التنمية الاقتصادية تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتساعد على بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي وهو بذلك يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية.

ونظرًا لمحدودية تطور الدراسات الكمية في علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة فقد قامت دراسات أخرى بهدف محاولة التحقيق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة **Lipset**، فقد توصل **Jakman and Bollen (1985)**[14]، إلى نفس النتيجة

---

(12) محمد زاهي بشير المغربي: الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات في: كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني "محرران" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص 67- 68.

(13) S. M.. Lipset: Political man: The Social Bases of Politics (Garden city: Newyork , 1960) P.31

(14) K. Bollen , and R. Jakman: " Political Democracy and the size Destruction of income " , American sociological Review, vol , 50 , 1985 , pp- 438 – 457.

التي أوردها **lipset** من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر من ضمن محددات الديمقراطية، حيث توصلا إلى أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة، ثم تواصلت الدراسات لمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، حيث توصلا **Grossman , Noh , 1988**[15]، إلى وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحكام للمساءلة أمام المحكومين الأمر الذي يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرارهم في الحكم.

2- **مدخل التحول الديمقراطي**[*] **Democratic Transition :** يشير هذا المدخل إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي من خلال الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، ويرى " **Donnell, and shmitter 1986** "[17]، أن مفهوم التحول الديمقراطي يعني المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر تنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، ويعد **Donkwart Rustow**[18]، هو أول من استخدم مفهوم التحول الديمقراطي بمعناه الراهن وذلك في مقالته التي جاءت بعنوان " **Transition to democracy** " عام 1970م والتي أوضح فيها أن الربط بين التنمية

---

(15) محمد زاهي بشير المغربي مرجع سابق، ص 69.

(*) مفهوم التحول الديمقراطي **Democratization** استخدم لأول مرة بواسطة **Bryce** في عام 1888م والذي حدد بداية هذه العملية مع مولد الثورة الفرنسية وقد كانت الموجة الأولي للديمقراطية بطيئة الانتشار حيث انتقلت من فرنسا إلى بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1790م، ثم إلى معظم الدول الصناعية في عام 1914م وبعد الحربين العالمتين الأولى والثانية بدأت الموجة الثانية للديمقراطية مع إعلان مبادئ ويلسون وتحرر كثير من المستعمرات، ثم بدأت الموجة الثالثة **the third wave** للديمقراطية أواخر السبعينات في بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا والكتلة السوفيتية " سابقًا " وقد ارتبطت بتحرير السياسات الاقتصادية.

(17) Guillermo,O. Donnell, and Philippe C.Shmitter " Transition from Authoritarian rule: Tentative conclusions about uncertain democracy" (Baltimore: The Johns Hopkins university, press , 1986) pp.6.19.

(18) Donkwart Rustow " Transition to democracy: Toward a Dynamic Model " Comparative Politics , vol, 2, N,3, 1970, pp. 330- 356.

الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية كما افترضها **lipset** كانت بدافع الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، وأشار **Rustow** إلى أن تساؤله يتركز حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول، فقد حدد **Donkwart rustow** استنادًا على تحليل تاريخي مقارن لكل من تركيا، السويد، مسارًا عامًا تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة والتحول ويتكون هذا المسار من أربع مراحل أساسية هي[19]:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تعني مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.
2. المرحلة التمهيدية **preparatory phase** ويمر بها المجتمع القوي وتتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة بما يعني أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليس نتاجًا لتطور سلمي بما يعطي دلالة على هشاشة التحول الديمقراطي في المراحل الأولى وعدم استطاعة العديد من البلدان تجاوز المرحلة التمهيدية إلى مرحلة الانتقال والتحول المبدئية.
3. حيث تبدأ من خلالها عملية الانتقال والتحول المبدئي ويسميها مرحلة القرار **Decision phase** وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.
4. المرحلة الرابعة وفيها تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية ويطلق عليها مرحلة التعود **Habituation phase** ويرى **Rustow** أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون ناتجًا عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط وليس ناتجًا عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية، ولكن بصورة تدريجية ومع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها، فقد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية بحكم الضرورة، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب السياسية تصبح أكثر قناعة وإيمانًا بالقواعد الديمقراطية، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي.

---

(19) " Anderson L. " ed ": " Transition to democracy "[New York: Columbia University press, 1999] pp.14-33.

وقد تبع ذلك قيام العديد من العلماء المهتمين بعملية التحول الديمقراطي بتطوير المدخل الانتقالي الذي بدأه **Rustow** ومن أشهر المحاولات دراسات**Scottmainwaring 1992, ،ell 1986nG.O, Don**، و**Yossishain**، و**Juan linz 1995,**، حيث بين هؤلاء بشكل واضح مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي، وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانًا وتترسخ، ولكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى[20].

ويميز **Samuel Huntington** في كتابه الموجة الثالثة **the third wave** بين ثلاثة أنماط رئيسة للتحول الديمقراطي هي[21]:

1- **مرحلة التحول Transformation**: وفيها تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيس في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

2- **مرحلة الإحلال Replacement**:وينتج التحول الديمقراطي في هذه المرحلة ليس من مبادرة النخبة الحاكمة وإنما سيناريو التحول يتمثل في تصاعد نفوذ القوى المعارضة وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها أو الإحاطة بها.

3- **مرحلة الإحلال التحولي Transformational Replacement**: وتتم هذه المرحلة عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي أو الشمولي إلى نظام ديمقراطي، ووفقًا لتقسيمات**Huntington** فإن معظم مبادرات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي التي شهدتها الدول العربية تنتهي إلى النمط الأول حيث إن مبادرات عمليات التحول قد جاءت من قمة السلطة وبقوة دفع من النخبة الحاكمة، بينما يصنف البعض الآخر عملية التحول الديمقراطي إلى أربعة

---

(20) محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص 73.

(21) صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1[القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993] ص ص 179- 240.

أنماط هي [22]:

1- **التحول عبر سقوط النظام:** ويطلق عليها مرحلة الميثاق وفيها تعلن النخبة الحاكمة أسلوب وقواعد جديدة للحكم مرفوعة بتصاعد سخط الجماهير على النظام السياسي.

2- **التحول من خلال التحرير:** ويطلق عليها مرحلة الحوار الوطني أو القومي حيث تتبنى فيها النخبة الحاكمة أسلوب الحوارات القومية للحصول على المساندة الشعبية لسياسات غير مقبولة جماهيريًا، وفي هذه المرحلة تسعى المعارضة إلى مقايضة تأييدها لهذه السياسات بإجراء إصلاحات سياسية.

3- **التحول من خلال صفقة:** ويطلق عليها مرحلة التأكيد على سلطة المجلس التشريعي وفيها تسعى المؤسسة المنتخبة إلى إخضاع السلطة التنفيذية لها.

4- **الديمقراطية المستدامة:** ويتم من خلالها الاتفاق الواسع بين جميع الأطراف على القواعد التي تحكم أداء مؤسسات الدولة المختلفة واحترام استقلالية هذه المؤسسات والتوافق القومي على الإجراءات الملائمة للحل السلمي للقضايا محل الخلاف.

بينما يصنف " **lllermo. o, DonneiGu** "[23]، مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة أنماط تتضمن: مرحلة انهيار وتفكك النظام التسلطي، ومرحلة التحول الليبرالي، ومرحلة التحول نحو الديمقراطية، ثم مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

ونستخلص من ذلك أن مدخل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي يفسد عمليات التحول والإصلاح من خلال دور وفعل النخب السياسية وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، ورغم أن هذا المنطق يتفق تمامًا مع الشأن العربي في عمليات تحوله نحو الديمقراطية إلا أن خيارات النخب السياسية لا تحدث من فراغ، ولكنها تتشكل إلى حد كبير بالبنى المجتمعية والتي تتمثل في مجموعة القيود الطبيعية والاجتماعية والفرص المتغيرة، ومجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.

4- **المدخل البنيوي The Structuralism Analysis** : تستند تفسيرات هذا المدخل

---

(22) أحمد منيسي: البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003] ص 25.

(23) Guillermo. O,D. et. al, op. cit, pp-3-6

للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي على عمليات التغير التاريخي طويلة المدى، فهذا المدخل لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية ولكن يفسرها وفقًا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة.

حيث يفترض هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسًا وجوهريًا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية، فرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها[24]، وتعد دراسة **Barington moore** بعنوان **Social origins of dictatorship and demoracy** هي البداية الأولية لهذا المدخل وذلك خلال عام 1966م والتي تركزت حول تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والمتمثل في مسار الديمقراطية الليبرالية - عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا المتمثل في مسار الفاشية، والمسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين، وهو مسار الثورة الشيوعية - خلال عملية التحول التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقارنة **erMoo** لهذا الموضوع في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث كانت طبقات اجتماعية شملت - الفلاحين، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية، وتمثلت البنية الرابعة في الدولة[25].

وتوصل **Moore** إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجًا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، إلا أن تحليلات **Moore** أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية والحروب في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يهتم بتأثيرات نمو الطبقة العاملة.

وقد قام **Dietrich Rueschemeyer** وزملاؤه عام 1992م بالتغلب على السلبيات التي تركها نموذج **Moore** البنيوي بوضع هذه العوامل في تفسيراتهم البنيوية

(24) A. Giddens , " Sociology " , 2 nd edition [London: Cambridge , 1993] pp. 720- 721.

(25) Moore , B. " Social origins of Dictatorship and Democracy " [Boston: Beacon press , 1966] pp-430-431.

من خلال قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي للتعرف على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي مع إدخال مفهوم الطبقة والقوى عبر القومية، في الإطار الذي صمموه ليدخل في الاعتبار، حيث وجدوا علاقة ارتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية[26]، فقد لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة وبصفة خاصة عمال المدن، تعتبر فاعلاً أساسيًا في الدمقرطة من حيث التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية لا عن طريق إذكاء يزوغ طبقة جديدة مسيطرة ولكن من خلال إضعاف طبقة كبار ملاك الأراضي، وتقوية العمال المنظمين وتغيير توازن القوى الطبقي ككل[27].

5- **مدخل التفسير**: ويعد صامويل هانتنجتون هو صاحب هذا المدخل لتفسير التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ويركز هذا المدخل على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي تجاه الدمقرطة، والعوامل والقوى الدافعة للإصلاح السياسي من خلال خلق علاقات ارتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين ديناميات التفاعل السياسي الداخلي والخارجي[28]، فبجانب العوامل الداخلية المتمثلة في حدوث هزيمة عسكرية للنظام السلطوي، أو فشل السياسة الاقتصادية، أو ظهور شللية وأجنحة متصارعة داخل القوات المسلحة، أو ازدياد السخط الشعبي، أو خسارة نخبة النظام السلطوي في انتخابات حرة- هناك دوافع خارجية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تتمثل في، انهيار الكتلة السوفيتية والتغيرات في السياسات الغربية، وفي مواقف هيئات ومؤسسات التمويل الدولية تجاه النظم السلطوية من حيث ضعف أهميتها الإستراتيجية لدى الغرب بعد سقوط الشيوعية، واشتراط إحداث إصلاح سياسي ديمقراطي مقابل تقديم المعونات والمساعدات.

---

(26) Dietrich Rueschemeyer Evelyne Huber Stephens and john Stephens , " Capitalist development and democracy " [Cambridge: Polity press ,1992] p. 47

(27) أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث في: علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد " محرران " اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999) ص ص 259-260

(38) نفس المرجع السابق، ص 259.

دوافع وعوامل الإصلاح السياسي

لا يوجد اتفاق بين الباحثين في حقل الدراسات السياسية المقارنة المعاصرة على عوامل ودوافع محـددة يمكن أن تؤدي إلى عمليات الإصلاحات السياسية والديمقراطية نظرًا لتباين طبيعة الـنظم غـير الديمقراطيـة قي دول العالم الثالث التي يمكن أن تخضع لعملية الإصلاح السياسي، وقد يرجع ذلك أيضًا إلى عدم الاتفاق على مفهوم ومحتوى معين للإصلاح السياسي الذي ينبغي القيام به، بجانـب الظـروف الداخليـة والإقليميـة والعالمية المحيطة بالدعوة للإصلاح السياسي وتوسـيع قاعـدة الديمقراطيـة، مـع الأخـذ في الاعتبـار اخـتلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفقًا لاختلاف درجة التطور في الأنظمة السياسية.

وبوجه عام، ورغم تعدد الأسـباب وتباينهـا والتـي أسـهمت في حفـز مزيـد مـن الإصـلاحات الـسياسية والتحولات الديمقراطية داخل البلدان النامية إلا أنه يمكـن تقـسيمها إلى نمطـين رئيـسين، يرجـع بعـضها إلى عوامل ودوافع داخلية، في حين يرتبط النمط الآخر بالعوامل والأسباب الخارجية.

أولاً: العوامل والدوافع الداخلية:

لعبت العوامل الداخلية للإصلاح السياسي في دول العالم الثالث دورًا فاعلاً في الدفع للإصـلاح حيث شغلت موقع الصدارة وهناك ما يشبه الاتفاق بين رواد الاتجاهـات النظريـة الحديثـة في حقـل الـسياسات المقارنـة عـلى تعـدد وتبـاين هـذه العوامـل بحيـث أضحى مـن الـصعوبة

إمكانية الاستناد إلى عامل واحد لتفسير التحولات السياسية والديمقراطية[29]، وعلى هذا النحو ارتأت أدبيات الإصلاح السياسي تداخل كل من العوامل السياسة المؤسسية، والاقتصادية والثقافية السياسة والسلوك السياسي، ومع تعدد العوامل الداخلية الدافعة للإصلاح السياسي يمكن الإشارة إلى عوامل أساسية ثلاث تتمثل في انهيار شرعية النظام، وتنامي سلطة المجتمع المدني، والأزمة المالية والنمو الاقتصادي.

أ- **تراجع شرعية النظام:** يكاد يكون هناك اتفاق في الدراسات السياسية المعاصرة في أن بدء عملية التحول الديمقراطية وإجراء إصلاحات سياسية يرتبط بتآكل سيطرة النظم السلطوية، وقد يرجع ذلك إلى إدراك النظام السلطوي أنه لم يعد هناك سببًا لوجوده وقد يرتبط ذلك بفقده شرعيته ووجود صراعات داخل النخبة الحاكمة وفي هذا الإطار تبرز قوى معارضة قوية يكون على النظام أن يتعامل معها، ويرى Thompson[30] أن بقاء النظام السلطوي مدة طويلة في السلطة يتضمن عددًا من المخاطر على الحاكم السلطوي مثل نمو الشللية والتذمر داخل النظام ومزيد من الاغتراب للجماهير، ومن هنا تأتي المبادرة من قبل الحاكم السلطوي بإحداث إصلاح سياسي تمكنه من تجنب هذه المخاطر فضلاً عن أن هذه المبادرة تخلق آمالاً كبيرة بإمكانية حماية مصالح أساسية للنظام السلطوي نفسه إذا تحول إلى الديمقراطية، وقد يقوم النظام السلطوي بشكل طوعي بترك الحياة السياسية بالاتفاق مع قوى المعارضة وبعض المؤسسات المؤيدة لها، كما قد تؤدي الانتخابات دورًا مهمًا في عملية الإصلاح السياسي حيث تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي وفي حالة رفض الحكام السلطويين ترك الحياة السياسية طوعًا فقد يتم استبعادهم قسرًا، أو إلقاء القبض عليهم[31].

ويرى باحثو الموجة الثالثة للديمقراطية أنه عندما يسقط النظام السياسي ويتراجع

---

(29) انظر: أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1992) ص 16.

- **Robert Pinkney , " Democracy in the Third world" (Boulder , Colorada Lynne Renner publishers,1994) p. 169**

(30) Mark Thompson , " off the Endangered list: Pjilieppine Democratization in Comparative perspective "Comparative politics, vol , 28,No,2,1996.p 181

(31) شادية فتحي إبراهيم: محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 510

الحلفاء عن مساندته وتتفاقم الانقسامات في صفوفه يلجأ للحديث عن الإصلاح السياسي في محاولة منه لامتصاص المخاطر التي تهدد شرعيته ووجوده[32]، وتبدأ هذه المرحلة بخطوة التحرير **liberalization** والتي يرى **Huntington** أنها أولى الخطوات التي تتخذها النظم السلطوية عادة للإفلات من الأزمات الضاغطة عليها، وفي كل الأحوال فإن النخبة السياسية ما أن تبدأ خطوة التحرير حتى تزيد الاحتمالات في إنجاز مزيد من التطوير لعملية الإصلاح السياسي.

ب - **الأزمات المالية والاقتصادية:** يعد فشل النظام السلطوي أو غير الديمقراطي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية أحد أهم دوافع التحول الديمقراطي داخليًا، وقد شهدت العديد من دول العالم الثالث والتي تمثل جل الدول التي تشكل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي تدهورًا في مستويات أداء أنظمتها خاصة من الناحية الاقتصادية مع تدهور معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة، وتفاقم المديونية الخارجية وعجز النظام على توفير فرص عمل جديدة وبالتالي عدم قدرة النظام على مواجهة مطالب مواطنيه الذي غالبًا ما يكون مقيدًا إما بمحدودية الموارد المتاحة أو بسوء استخدام تلك الموارد المرتبط بشبكة من المصالح المتبادلة التي تسعى إلى تكريس الوضع القائم ومقاومة أي محاولة للتغيير[33].

فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو توقفها عند حد معين لا تتجاوزه لعدة سنوات، أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة يؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ومتعاظمة بين النظام السياسي وقطاعات متعددة من المجتمع، وتشير الدراسات إلى أنه من بين 27 حالة للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي جدت في العالم بين عامي 1970، 1990 كان عامل النمو الاقتصادي البطيء، والتضخم المتزايد والسريع، سببين أساسيين للتحول في 21 حالة منها[34]، وتأخذ الأزمات الاقتصادية والمالية صورًا

---

(32) حنان قنديل: عملية الإصلاح السياسي في مصر بن النظرية والممارسة في: مصطفى كامل السيد "محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص 482.

(33) حسن سلامة: العولمة وتطور النظام السياسي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجاد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير 2000، ص ص 54-55

(34) Stephen Haggard and Robert R. Kaufman " The political Economy of Democratic Transition ", (Princeton University press, Princeton, 1995) p.p 33. 36.

متعددة كقوة دافعة للتحول تتمثل في ظهور الحراك الاجتماعي المستقل **Independent Mobilization** عند تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوط وأزمات اقتصادية حيث تصبح الأبواب مفتوحة أمام مثل هذه الحركات والتي تتبع أشكالا بعيدة عن سيطرة هذا النظام تأخذ فيها الطبقة العاملة زمام القيادة[35]، كما تبدأ الطبقات الاجتماعية في إظهار تبرمها خاصة الطبقات التي حظي النظام بتأييدها من قبل، وبالتالي حدوث نوع من الانقسامات بين أعضاء النخبة للتأييد للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي كطريق استراتيجي للخروج من الأزمات الطاحنة، أو الحرص على بقاء النظام بعيدًا عن تأثيرات عمليات التحول نحو الديمقراطية بقدر ما أمكن.

ج - **المجتمع المدني**: يؤدي المجتمع المدني دورًا محوريًا في دعم الديمقراطية وحركات الإصلاح السياسي من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، كما أنه يمثل كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها، فوفقًا لما ذهب إليه **Madison**[36]، يمثل المجتمع المدني المفتاح لتحقيق التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان الأمر الذي جعل مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني اليوم يستخدمان بشكل تبادلي نظرًا لدوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع.

ورغم أهمية المجتمع المدني كمحور رئيسي في عمليات التحول نحو الدمقرطة إلا أن باحثي الموجة الديمقراطية الثالثة قد تجاهلوا هذا الدور وما يمكن أن يمارسه من تأثير واضح على عملية الإصلاح السياسي في مختلف مراحلها وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد دارسي الموجة الثالثة أن المجتمعات المدنية كانت تتسم بالضعف العام في حالات التحول التابعة لتلك الموجة الأمر الذي جعل التركيز عليها مسألة غير ذات جدوى كبيرة.

ويرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني هو الإطار الهيكلي **Structural frame work** الذي تتحرك في ثنياه أي نخبة سياسية، ففيه تتشكل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إنجاز التطور الديمقراطي أو التي ليس لديها رغبة في تحقيق هذا التحول،

---

(35) Graeme Gill, " Dynamics of Democratization " , (Macmillan press ltd, London, 2000) p.p.16-17.

(36) G.B. Madison, "The Political Economy of Civil Society and Human Rights" (London: Rutledge , 1998) p. 11

ومن خلاله تستقر ثقافة المجتمع التي تساعد عملية التحول أو تعرقلها، ويعرف هذا الفريق من الباحثين المجتمع المدني بأنه هو " نظام من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيًا، المستقلة نسبيًا عن السلطات العامة والوحدات الإنتاجية الخاصة، القادرة على اتخاذ مبادرات جماعية دفاعًا عن مصالحها، والساعية إلى التعامل مع المؤسسات العامة والوحدات الخاصة وفقًا لقواعد وقوانين مدنية تقوم على الاحترام المتبادل بين الطرفين"[37]ومن نماذج هذه التنظيمات الأحزاب السياسية، النقابات، اتحادات العمال، والمنظمات غير الحكومية.

وقد اهتمت الدراسات السياسية المقارنة بدراسة أبعاد ثلاثة في المجتمع المدني تعد أكثر تأثيرًا في عملية الإصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية، البعد الأول يتمثل في شكل التوازنات القائمة بين الطبقات الاجتماعية المؤيدة للإصلاح والرافضة له، والبعد الثاني يتمثل في الشروط الثقافية والتنظيمية التي يتعين توافرها في المجتمع المدني حتى يتسنى له ممارسة أكبر قدر من التأثير الفعال على النخبة السياسية، ويتعلق البعد الثالث والأخير ببيان الأشكال المختلفة من علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وهي الأشكال التي يكون لها أبلغ الأثر في تحديد مسارات الانتقال إلى الديمقراطية ثم ضمان تماسك الديمقراطية ونضوجها في مراحل لاحقة[38].

وينسب للمجتمع المدني الإسهام في إقصاء عدد من النظم التسلطية والضغط من أجل مزيد من الإصلاح السياسي ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى رفض تنظيمات المجتمع المدني في كثير من الدول الآسيوية لبعض الممارسات السلطوية من قبل قيادتها على نحو ما شهدته إندونيسيا إبان الإطاحة " بسوهارتو "، كما شهدت كل من كوريا الجنوبية وتايوان تعبئة شعبية للمجتمع المدني في مواجهة أنظمة تسلطية، وفي مقابل ذلك أسهمت تلك التنظيمات في كثير من هذه الدول في تدعيم الشرعية السياسية لعدد من الأنظمة ساندت سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تنتهجها

---

(37) Philippe C.Schmitter , Civil Society: East and west, in: Larry Diamond and marc E. Plattner " eds "," Consolidating the third wave democracies" , vol,1 , (Baltimore and London: Johns Hopkins University press, 1997) p.240

(38) نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين "محرران " التحولات الديمقراطية في أسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999) ص ص 94-96.

هذه الحكومات في ظل عصر العولمة وما يفرضه من تحولات ديمقراطية، فقيم وعادات المجتمع تتغير مع الوقت صوب عدم التسامح مع النظام السلطوي وتركيزه للسلطة وعندما يصل الناس إلى جعل الحريات السياسية والمدنية قيمًا عليا يكونون أكثر ميلاً للمطالبة بالتحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية من خلال إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، والسعي لنمو المنظمات غير الرسمية واتساع مواردها وتمتعها بالاستقلالية(39)، ويعتقد المهتمون بدور المجتمع المدني أن صور التوازنات وأشكال العلاقات التي تقوم بين الطبقات البرجوازية، والوسطى، والعاملة تمثل عاملاً مهمًا في إنجاز عملية الإصلاح السياسي والوصول بها للانتقال نحو الديمقراطية، حيث القوة النسبية للطبقة البرجوازية تكون أشد تأثيراً في دفع عملية الإصلاح السياسي في مراحلها الأولى، بينما يساعد النقل النسبي للطبقة العاملة على تشجيع عملية الإصلاح في بدايتها، وكذلك في تحقيق التماسك الديمقراطي في مرحلة لاحقة بالتعاون مع الطبقة الوسطى.

وفي المقابل يرى بعض الباحثين أن هناك عددًا من الشروط التنظيمية تؤثر على مدى كفاءة وحدات المجتمع المدني في التأثير على عمليات الإصلاح السياسي ومن هذه الشروط، القدرة الإستراتيجية، والمجال الشامل، وحكم الطبقة، والتوافق(40)، فالقدرة الإستراتيجية **Strategic Capacity** تعني النجاح في تصميم وتطوير أساليب العمل على المدى الطويل تكتسب الاستقلالية عن التفصيلات الآتية للإعطاء، وتأثير الفاعلين الموجودين خارجها، والمجال الشامل **Encompassing Scope** فيشير إلى قدرة تنظيمات المجتمع المدني على تحديد نطاق اهتمامها وتعيين حدوده، وحكم الطبقة **Class Governance** فهو يعبر عن مقدار نجاح التنظيمات الوسيطة في فرض الالتزام ببرامجها على قوى اجتماعية كبيرة، ثم تأمين استمرار هذا الالتزام والعمل على ضمان استقراره، ويوضح عنصر التوافق **Congruence** إلى التوازن والمساواة النسبية بين تنظيمات المجتمع المدني في قدراتها على أداء مهامها والنهوض بأدوارها، فتوافر هذه الشروط، أو غيابها أو ظهورها بشكل قليل يؤثر بصور مختلفة على عملية الإصلاح السياسي في المجتمعات ذات النظم السلطوية.

(39) أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 264.

(40) حنان قنديل، عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرة والممارسة، مرجع سابق، ص 487.

د - **الثقافة السياسية Political Culture**: تلعب الثقافة السياسية دورًا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ويختلف تأثير العامل الثقافي من مرحلة إلى أخرى في إطار عملية التحول، ففي بداية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفًا، ثم تبرز أهميتها مرة أخرى مع إقامة مؤسسات ديمقراطية[41]، يتعلم المواطنون من خلالها كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات ويديرونها بالاعتماد على مجموعة من القيم الثقافية الديمقراطية، ومع ذلك فالمداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي اختلفت حول دور الثقافة السياسية في تفسير عمليات الإصلاح السياسي، فيرى مدخل التحديث أن الثقافة السياسية تمثل متغيرا تفسيرًا مركزيًا حيث أثبتت معظم الدراسات والمسوح الميدانية وجود علاقة ارتباطية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال[42].

في حين يرى المدخل البنيوي أن الثقافة السياسية نتاجًا لعملية الدمقرطة وليست سببًا لها، بينما يتجاهل مدخل التحول، الثقافة السياسية كدافع داخلي للإصلاح السياسي وإنما يرجع التحول الديمقراطي في الأساس إلى حسابات النخب السياسية المتصارعة والتي تدرك أن هناك مصلحة مشتركة وليست قيم مشتركة في الديمقراطية، ويتفق فرانسيس فوكوياما مع مدخل التحديث، حيث يشير إلى أنه من الصعب تصور نجاح الديمقراطية في مجتمع معظم أفراده من الأميين غير القادرين على الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن الخيارات المفتوحة أمامه فعلى المرء أن يتعلم قيمًا ديمقراطية جديدة حتى يصبح مشاركًا وعقلانيًا[43] فالثقافة السياسية هي نسق المعتقدات الواقعية والرموز والقيم التي تحدد الموقف إزاء

---

(41) شادية فتحي إبراهيم: محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 510

(42) Katrin Voltmer, and Rudiger Schmitt. Beck: The Mass Media and Citizens, Orientation Towards Democracy: the Experience of Six. Third – wave democracies in Southern Europe, - Eastern Europe and Latin America, Available at. http:// www. au / Downloads / media – Effects. pdf. 24/7/2005.

(43) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص ص 190 – 113.

الأحداث السياسية والتي تتأثر بالظروف والأحداث الموضوعية داخل المجتمع[44]، وهذه القيم والمعتقدات والاتجاهات قد تكون دافعا للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي داخل دول العالم الثالث إذا تم تغيير العوامل التي شكلتها والتي تتصل ببنية النظام السياسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المنظومة القيمية التي يتلقاها الأفراد من مصادر التنشئة المختلفة بجانب حدوث تغير في نمط ثقافة النخبة الحاكمة.

فمفهوم الثقافة السياسية كان أحد المفاهيم التقليدية في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينيات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم خلال السبعينات ثم عاد الاهتمام بالمفهوم مجددًا منذ الثمانينات وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي التي تواصلت حلقاتها خلال الربع الأخير من القرن العشرين حيث اهتم الباحثون بمفهوم الثقافة السياسية بصفتها مفهومًا رئيسًا في دراسة أبعاد موجة التحول الديمقراطي نظرًا لأن ترسيخ النظام الديمقراطي والإصلاح السياسي تتطلب عناصر مهمة منها شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع[45]، الأمر الذي دفع العديد من البلدان النامية في إطار أخذها بموجة التحولات الديمقراطية اتخاذ مفهوم الثقافة السياسية كمدخل لدراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي.

ثانيًا: العوامل والدوافع الخارجية:

أصبح للعامل الخارجي في دوافع الإصلاح السياسي داخل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط وجودًا ملموسًا يصعب استبعاده أو تجاهله، وتزداد أهمية التطرق للعامل الخارجي أو ضغوط البيئة الدولية في ظل موجة المطالبات القوية للإصلاح في تلك الدول خاصة من قبل المؤسسات الدولية المانحة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وذلك كالتالي:

(44) أسامة إسماعيل عبد الباري، الثقافة السياسية المتغيرة لدى الشباب المصري، دراسة مقارنة بين جيلين مختلفين، في: ندوة قضايا الشباب المصري تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، أبريل 2005، ص 107.

(45) حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 197، الحولية الثالثة والعشرون، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2002- 2003، ص 27.

أ. ضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية المانحة:

يبرز هذا العامل من خلال الدور الفاعل للمؤسسات الدولية والجهات المانحة للقروض والمعونات وهي تربط تقديم المساعدات الاقتصادية بضرورة السير حثيثًا نحو إحداث تحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي، وإفساح المجال أمام المزيد من الحريات السياسية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تسمح لكافة القوى بالمشاركة دون تقييد نشاط أي منها، تحت مسمى المشروطية والدولية **Conditionality**، بمعنى تحقق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والقضاء على كافة أشكال الفساد بوصفه شرطًا مهمًا للحصول على مساعدات للتنمية الاقتصادية [46].

وهنا لا يجد النظام مفرًا سوى الاستجابة للضغوط الدولية والسير في اتجاه عملية التحول الديمقراطي، كما تمارس تلك المنظمات ضغوطًا للتحول من خلال الربط بين الرغبة في الانضمام للتنظيمات الدولية وإحداث الإصلاح السياسي، فربط المعونات الدولية بمدى التزام أنظمة العالم الثالث بالتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية بهدف إتاحة حيز أوسع من تعددية مراكز القوى على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يسمح بوجود ثقل مضاد لسلطة الدولة[47]، لذا قامت المؤسسات الدولية المانحة بدعم توجهات الإصلاح السياسي عن طريق المساعدات الاقتصادية ودعم استقلالية المجتمع المدني، حيث أسهم صندوق النقد الدولي في تمويل بعض المجالات التي تحقق دفعًا لعملية الإصلاح السياسي من خلال صياغة حلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعرضت لها بعض الدول الآسيوية خاصة في دول مثل كوريا وإندونيسيا وتايلاند عام 1997م والتي كان لها أعمق الأثر على شرعية الأنظمة السياسية[48].

ب. الموجه العالمية للديمقراطية وثورة المعلومات والاتصالات:

حيث تلعب العدوى الدولية أثرها كعامل خارجي للإصلاح السياسي خاصة في ظل العولمة، وتعني العدوى الدولية أن التحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية ناجحة في دولة ما، يشجع على إحداث مثل هذا التحول في دولة أخرى، حيث إن الدولة التي

---

(46) حسن سلامة، العولمة وتغير النظام السياسي، مرجع سابق، ص 55.

(47) Kenneth Christie , " Regime Security and Human Rights in Southeast Asia " , Political Studies, vol, XL111 , 1995, pp.209- 210

(48)Philippe Shcmitter, " The International Context of Contemporary Democratization , " Journal of International Affairs , " N,2, 1994, pp. 16-17

تنتهج المسار الديمقراطي ربما تجعل شرعية جيرانها محل نظر، وتبرز أهمية سمة العدوى الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة والتقدم الكبير في نظم الاتصال وشيوع ثورة المعلومات والتي تمثل أحد المظاهر الرئيسة لعصر العولمة، حيث لم يعد بمقدور النظم الحاكمة في هذه الدول تجاهل حقائق ومعطيات البيئة العالمية الجديدة، فثورة المعلومات والاتصالات جعلت شعوب دول العالم الثالث على دراية ومعرفة بما يجري في مناطق أخرى من العالم، كما وفرت لشعوب تلك الدول مصادر مستقلة للمعلومات، كما أن التقدم المتزايد في وسائل الإعلام والاتصال ينجم عنه تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الغربية، التي تنتهج المسار الديمقراطي[49].

ويبرز أثر العدوى الدولية في الوقت الراهن بشكل كبير في التوجه العالمي في المجال الاقتصادي مثل تحرير التجارة، وأسعار العملات، والتكامل الاقتصادي، بجانب أثر العولمة كعملية تتجاوز المجال الاقتصادي لتشمل مجالات السياسة والفكر والإيديولوجيا وانعكاسها على إحداث الإصلاح السياسي.

ج. تصاعد الضغوط الأمريكية:

يمكن القول بأن الضغوط الأمريكية قد صارت مصدرا مهمًا لضغوط البيئة الدولية التي تتعرض لها الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك على وجه الدقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والتي فسرتها الإدارة الأمريكية بأنها ناتجة عن غياب الديمقراطية في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف وسياسة الإرهاب في المجتمعات العربية وأن الأوضاع الداخلية في هذه الدول تفتقد للديمقراطية مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة تستخدم العنف كوسيلة لنشر أفكارها داخل مجتمعاتها وضد المجتمع الغربي، نظرًا لشعورها تجاهه بالعداء لمساندته النظم السلطوية مما يبرز عملية الضغط على النظم العربية من أجل القيام بعملية الإصلاح السياسي، وقد تعددت المبادرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد وذلك كالتالي [50].

---

(49) الصادق رابح، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 243، مايو 1999، ص ص 23- 38

(50) انظر: محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 541- 542 .

- معتز سلامة، الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد 153، مؤسسة الأهرام، 2005 ص ص 5-7.

- **مبادرة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق:** وجاءت هذه المبادرة في 12 ديسمبر 2002 في خطابه أمام مؤسسة التراث بواشنطن حول الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط من أجل بناء الأمل للسنوات القادمة وقد انطلقت هذه المبادرة من بعض المظاهر السلبية التي رصدها تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002م وتضمنت خمس آليات لتوسيع آفاق الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلدان العربية هي:

1- تنمية مهارات الممارسة الديمقراطية من خلال برامج التدريب السياسي في مجال إدارة الحملات الانتخابية والقيادة والتمثيل السياسي.

2- تطوير وسائل الإعلام العربية وتنمية مهارات العاملين بالإعلام بما يتفق ويتناسب مع متطلبات الممارسة الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية.

3- تعزيز الدور القوي للمجتمع المدني.

4- تشجيع حكم القانون من خلال دعم برامج لإنشاء قضاء حر ومستقل.

5- الشفافية والمحاسبة عن طريق برامج لمكافحة الفساد وتطوير أشكال من الحكم الرشيد.

- **خطاب بوش في 26 فبراير 2003:** وكان ذلك أمام معهد أمريكا انتر برايز، حيث أكد على إعادة رسم خريطة المنطقة والعمل على نشر الديمقراطية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة في المنطقة، وبعد سقوط بغداد أعلن بوش أن العراق الجديد سيكون المثل الذي يحتذى به للديمقراطية في الشرق الأوسط وسيكون دافعًا للتحديث والانفتاح السياسي وتهميش التطرف والإرهاب ثم تبعه في خطاب آخر في مايو من نفس العام بإعلان فكرة إقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط خلال عشر سنوات وذلك تبعًا للتطور الديمقراطي الذي يتم إنجازه.

- **مشروع الشرق الأوسط الكبير:** حيث أعلن ذلك في 12 فبراير 2003 ويقوم هذا المشروع على فكرة مؤداها أنه طالما تزايد عدد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة فإنها ستشهد المزيد من التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وتدعو المبادرة الأمريكية الدول الثماني الصناعية إلى استغلال

الفرصة التاريخية القائمة نتيجة تزايد دعوات الإصلاح في المنطقة، وتحرير أفغانستان والعراق – لصياغة – شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وإطلاق مبادرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها وذلك من خلال التحرك على **ثلاثة مستويات أساسية هي**[51]:

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

2- العمل على بناء مجتمع معرفي متطور في المنطقة.

3- توسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة.

د. الضغوط الأوروبية:

وتتمثل في مبادرة الثماني ومبادرة إسطنبول حيث جاءت التعديلات الأوروبية على المبادرة الأمريكية في قمة مجموعة الثماني في سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية 10يونيو 2004، لتضفي قدرا من التوازن على الوثيقة الأمريكية وإن كانت قد حافظت على خطوطها العريضة وسميت بخطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجموعة الثماني والتي أكدت على عدة أمور تهم العالم العربي وتأخذ في الاعتبار الحساسيات الرسمية وغير الرسمية التي صدرت عن الدول والمجتمعات العربية، وتدعو المبادرة الأوروبية إلى إقامة شراكة حقيقية مع دول الشرق الأوسط واستئصال الإرهاب من خلال العمل على نشر الديمقراطية والتركيز على قيم الحوار السياسي من أجل دفع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتستند إلى فكرة مؤداها أن تحقيق الأمن في المنطقة والعالم لن يتم من خلال استخدام القوة العسكرية[52]، ثم جاءت مبادرة إسطنبول للتعاون في قمة حلف الأطلنطي

---

(51) للمزيد انظر: زينب عبد العظيم محمد، الزاوية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الأبعاد والدوافع وردود الأفعال، في مصطفى كامل السيد " محرر "، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص 76- 78.

- السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام: العدد 156، أبريل 2004، ص ص 297- 301.
- النشرة الإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى، مركز الحرية للدراسات الإستراتيجية، يوليو 2004، ص ص 37- 45.

(52) انظر:

- **William J. Burns, " Democratic and American Policy in the middle East " Avialiable at: http: // www. state. gov / p / nea / ris / rm / 20713. htm.**
- عمرو حمزاوي، الرؤى الأوربية للإصلاح في العالم العربي: حدود تغير تعريف الجوار الجغرافي وإعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، في مصطفى كامل السيد " محرر " مرجع سابق، ص ص 58- 60

في يونيو 2004 لتجدد المخاوف العربية التي كانت قمة الثماني قد خففتها حينما سعت إلى استكمال النقص وإكمال الجانب الأمني الذي لم تتناوله مبادرة الثماني.

الإصلاح السياسي في مصر

قدمنا في المبحث السابق عرضًا للجهود النظرية التي اهتمت بتأصيل عملية الإصلاح السياسي ودوافعها خاصة تفسيرات باحثي الموجة الثالثة للديمقراطية الذين اهتموا ببحث عوامل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي داخل دول العالم الثالث، كما قدمنا عرضًا موجزًا للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية الإصلاح السياسي، ونستكمل من خلال هذا المبحث فهم عملية الإصلاح السياسي في مصر استنادًا للأطروحات النظرية التي سبق عرضها.

عوامل الإصلاح السياسي في مصر:

شهدت الساحة المصرية خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حراكًا سياسيًا ملموسًا وزخمًا من الإجراءات وصفها كثير من الباحثين بأنها خطوات نحو إرساء مزيد من الممارسات الليبرالية في المجتمع المصري، وشكلاً من أشكال التغيير الجزئي في النظام الحاكم بدأ بإلغاء حالة الطوارئ، وتعديل القوانين والتشريعات المقيدة للحريات، وإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان، وإعطاء مزيد من الحريات لقطاعات اجتماعية معينة خاصة المرأة، وفتح حوار وطني بين الحكومة والأحزاب المصرية لتطوير عملية الإصلاح السياسي، ثم تعديل المادة 76 من الدستور وبعض مواد قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى وانتهاءً بتعديل 34 مادة من الدستور، وقد تركزت وتتابعت هذه الخطوات من قبل النخبة السياسية في فترة زمنية محددة - الأمر الذي دفع الباحثين للتساؤل حول مدى توافق الحالة المصرية في مبادرتها لعلمية الإصلاح السياسي مع الأطر النظرية المعروفة والتي سبق عرضها، والعوامل الدافعة إلى تبني خطوات الإصلاح السياسي ودور النخبة السياسية فيها.

ضغوط البيئة الدولية والإصلاح السياسي في مصر:

يقصد بالبيئة الدولية هنا ضغوط الشركاء الدوليين من أجل تطوير النظام السياسي المصري وآلياته والانفتاح أكثر على معارضيه وذلك من خلال الضغوط الأمريكية والأوروبية على النظام السياسي المصري وحكومته من أجل دفعها إلى تبني مواقف أكثر انفتاحًا على المعارضين الأمر الذي أثمر كما يرى الباحثون عن تحسن واضح في أداء الحكومة المصرية في هذا السياق.

1- **الولايات المتحدة الأمريكية كعامل خارجي للإصلاح السياسي**: تواكبت الخطوات الإصلاحية المتسارعة في مصر مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية لفرض النموذج الديمقراطي على العالم في أعقاب أحداث سبتمبر عام 2002 – جعل كثيرا من الباحثين يؤكدون أن الضغوط الخارجية كان لها الفضل الأول في دفع النظام السياسي المصري إلى إجراء عملية الإصلاح السياسي، وأن هذا التأثير مارس دوره نظرًا لأن النظام نفسه يعاني من مشكلات داخلية جعلته أكثر قابلية للوقوع تحت الضغوط الخارجية، كما أن التحرك صوب الإصلاح مع الركب الدولي يضمن للنخبة السياسية قدرًا من الأمن النسبي إزاء البيئة الخارجية[53].

وقد تبلورت ملامح خطاب الإصلاح السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر في نقاط محددة شملت[54]:

- التأكيد على الحرية وأن هناك نقطة تحول تاريخية لا بد من الوصول إليها.
- إنهاء استثنائية الشرق الأوسط من حركات التحول الديمقراطي حول العالم.
- الاعتراف بالتنوع والخصوصية لهذا الجزء من العالم.
- الإصلاح والتغيير يمكن أن يكون تدريجيا ولكن حقيقيا.
- الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها لتنمو من الداخل.
- إمكانية التعامل مع الإسلاميين المعتدلين.

---

(53) حنان قنديل، مرجع سابق، ص 490.

(54) نجاد البرعي " محرر " ذكرى ما جرى – الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى 2005، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 2005)، ص ص 37، 38.

وقد مثلت هذه النقاط الإستراتيجية المحورية لمساعدة الشرق الأوسط على التحول تجاه الديمقراطية، إلا أن العلاقة المصرية – الأمريكية، قد شهدت نوعًا من المد والجزر بسبب رؤيا التفسير لمحددات الإصلاح خاصة المحور المتعلق بأن الإصلاح أمر داخلي ولا يجب فرضه من الخارج والذي أقرته قمة الثماني، حيث جاء التأويل المصري لهذا المحور بأن النظام السياسي المصري هو المسئول عن تحديد ماهية الإصلاح وآلياته، ومدى ارتباطه بظروف الحكومة والشعب، بينما كان التأويل الأمريكي لهذا المحور يعني أن الكرة أصبحت في ملعب الأنظمة السياسية العربية وعليها أن تتخذ تعهداتها بالإصلاحات السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان – وقد امتدت عملية المد والجزر إلى انتقادات مباشرة للنظام السياسي المصري، وقد ظهر ذلك بوضوح أعقاب اعتقال النائب المعارض أيمن نور رئيس حزب الغد يوم 29 يناير 2005م بتهمة تزوير توقيعات لتأسيس حزب الغد، كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خارجيتها في أغسطس 2005 من الحكومة المصرية وجود إشراف دولي على الانتخابات الرئاسية التي تجرى لأول مرة بما يمثل فرصة حقيقية للتأكد من مصداقية نتائج هذه الانتخابات[55].

2- **المبادرات الأوروبية كدافع للإصلاح السياسي**: وتتمثل في مبادرتي الثماني، وإسطنبول، حيث جاءت مبادرة الثماني لتقدم إدخال بعض التعديلات على المبادرة الأمريكية لإصلاح الشرق الأوسط وأطلق عليها " خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجموعة الثماني " وقد أكدت هذه المبادرة على الأخذ في الاعتبار الحساسيات الرسمية وغير الرسمية التي صدرت عن الدول والمجتمعات العربية[56]، وقد نصت هذه المبادرة على دعم دول الثماني للإصلاح في المنطقة العربية سيسير يدًا بيد مع دعمها للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي – الإسرائيلي، على ألا تكون

---

(55) لمعرفة تفاصيل التقرير راجع موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت:

Available at: w w w. state. gov/p/nea/ci

- موقع مكتبة الكونجرس:

Available: w w w. icweb 2. eoc. gov/ fd / cs/ egtoc. htm 8/10/2005.

(57) Gc. Gambill., Jumpstarting Arab reform: The Bush Administrations Grater Middle East initiative , middle East intelligence Bulletin , June/ July 2004 , vol 6 , No, 6-7 , Avilable at: w w w. state. gov/p/nea/ci

النزاعات الإقليمية عقبة في طريق الإصلاح مع مراعاة التميز لخصائص دول المنطقة وعدم فرض نموذج خارجي للإصلاح، ولكن أوردت أن الأهمية الكبيرة لهذا التميز ينبغي ألا يستغل لوقف حركة الإصلاح، وقد تضمنت مبادرة مجموعة الثماني بنود المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير باعتبارها مطالب نصت عليها المؤتمرات العربية ذاتها مستدلة على ذلك بوثيقة الإسكندرية ووثيقة صنعاء ووثيقة العقبة واجتماعات وزراء الخارجية العرب وجاءت المبادرة مليئة بالدلالات على أن تقدم خطوات الإصلاح في أقطار المنطقة لا ينبغي أن يسير ضد المعايير المعترف بها عالميًا، ثم جاءت مبادرة حلف الأطلنطي في إسطنبول في يونيو 2004 لتستكمل النقص في مبادرة مجموعة الثماني وإكمال الجانب الأمني الذي لم تتناوله مبادرة الثماني، حيث تضمنت إقامة تعاون أمني عسكري بين الحلف ودول المنطقة يشمل: تقديم النصيحة في الإصلاح الدفاعي، والميزانية العسكرية، والتخطيط العسكري، والعلاقات العسكرية المدنية[57].

ضغوط البيئة الإقليمية والإصلاح السياسي في مصر:

تتمثل الضغوط الإقليمية في ثلاثة محاور رئيسة: الأول تزايد عدد المبادرات الإصلاحية العربية، والثاني هو تزايد مطالب النخب المصرية والعربية بالإصلاح السياسي، وتمثل المحور الثالث في اتساع رقعة الديمقراطيات العربية في دول الجوار.

1- **المبادرات الإقليمية العربية للإصلاح السياسي**: تعاقبت المبادرات العربية للإصلاح في إطار متزامن بشكل غير مسبوق في بلدان عربية وقفت طويلاً ضد دعاوى الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تحت حجج الخصوصية والصراع العربي الإسرائيلي، وتشمل هذه المبادرات، وثيقة صنعاء للإصلاح في 10 يناير 2004، ووثيقة الإسكندرية في 13 مارس 2004، وثيقة المؤتمر العربي للإصلاح أبريل 2004 ووثيقة قمة تونس للإصلاح مايو 2004، ووثيقة مؤتمر الدوحة للإصلاح في يونيو 2004، وجاءت هذه المبادرات بشكل متتالٍ كمحاولة للرد على الضغوط الدولية من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية في الأنظمة العربية من جانب، وتلافت الانتقادات التي

(58) انظر نص مبادرة إسطنبول على شبكة الإنترنت:

Available at: http: // www. Nato. int / docu / comm/ 2004/ 2006- istanbul/ clocu- cooperation – htm.

وجهت إلى المبادرات الخارجية من الأوساط العربية الرسمية خاصة من زوايا، الخصوصية، والتدرج، الأولويات، ومصير القضايا الكبرى في المنطقة مثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي واحتلال العراق[58]، فقد جاءت وثيقة الإسكندرية كإحدى الوثائق المهمة في تحليل الموقف الشعبي والرسمي العربي حيث أكدت على الخصوصية وبلورة مشروع شامل للإصلاح يسمح بالتعامل مع كل قطر على حدة وطالبت بوضع القضايا الإقليمية في أجندة الاهتمام وعدم إغفالها مع التوجه الداخلي للإصلاح، وفي مقدمة تلك القضايا، الحل العادل للقضية الفلسطينية، وتأكيد استقلال العراق، كما قدمت مجموعة من الرؤى المحددة للإصلاح في المجال السياسي ينبغي ترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني تتمثل في:

الإصلاح الدستوري والتشريعي، وإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، وإطلاق الحريات[59]، ولكن رغم أهميتها كمبادرة إلا أنها لم تكن حاسمة في طرح الإصلاح في الجانب السياسي الأمر الذي عرضها للنقد من قبل المحللين السياسيين باعتبارها مسالمة وجاءت مكررة الطرح المتداول على المستوى العربي خلال العقدين الماضيين، كما أنها تحدثت بغموض عن الخصوصية وافتقدت النظرة الواضحة لطبيعة الفاعل المنوط به تحقيق التغيير، كما رأى المحللون أن الوثيقة صدرت عن مفكرين ومثقفين مرتبطين بأنظمة الحكم وصناع القرار ومن ثم كانت أفكارهم معبرة عن الموقف الرسمي العربي ولكن بغطاء أهلي[60].

وعلى نفس الاتجاه الذي اتخذته وثيقة الإسكندرية، تبنت وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح[61]، التي صدرت عن القمة العربية في تونس في 23 مايو 2004 - المطالب الإصلاحية المطروحة في وثيقة الإسكندرية ولكن بقدر من العمومية، حيث

(58) معتز سلامة: الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد 153، مؤسسة الأهرام م، 2005، ص 7.

(59) وثيقة الإسكندرية: مؤتمر قضايا الإصلاح العربي- الرؤية والتنفيذ، مكتبة الإسكندرية، مارس 2004، ص ص 6- 10.

(60) معتز سلامة (2005) مرجع سابق، ص 8.

(61) انظر وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح على شبكة الإنترنت:

Available at: http: // awww. aman – Palestine. org/ arabic/ Documents / Tunis- reform. a. pdf.

أكدت على مواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ومضاعفة الجهود الدولية لتحقيق التسوية العادلة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وجاءت هذا المبادرة بعد الكشف عن المبادرة الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط لتقدم ثلاث تيارات حول المشروع الأمريكي للإصلاح، تمثل التيار الأول في الرفض لهذا المشروع بزعم عدم قبول فرض نمط إصلاحي معين من الخارج مثل هذا التيار كل من مصر والسعودية، ثم التيار المؤيد لهذا المشروع بزعم عدم التعجل في الرفض، وبحث وتفهم المطالب الداعية للإصلاح والحذر من رفض المبادرة والتمسك بالقديم ومثل هذا التيار دولة الكويت، ثم التيار الثالث وهو التيار الواقعي التوفيقي والذي رأى عدم الممانعة في أن تلتقي المبادرات الإصلاحية الداخلية والخارجية في منتصف الطريق ومثل هذا التيار دولة البحرين، الأمر الذي جعل بعض الباحثين ينظرون إليه على أنه يمثل محنة للإصلاح في العالم العربي ما بين النظام المنشود، والنظام القائم[62].

وقررت وثيقة بيروت الصادرة في 29-30 مارس أن قضية الإصلاح السياسي أكبر وأعقد من أن تتصدى لها الحكومات العربية وحدها وقد آن الأوان لقيام شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في كل بلد عربي وبين حكومته تتناول هذا الملف، وتنطلق من نية صادقة لتحقيق هذا الإصلاح بعيدًا عن الرغبة في التسويف أو المناورة لاحتواء الضغوط الخارجية، وأشارت الوثيقة إلى أن الضغوط الداخلية تفرض ضرورة التعجيل بخطوات الإصلاح حتى تبتعد المجتمعات العربية عن مخاطر وأشكال الفوضى التي تهدد استقلالها وتعرضها لمزيد من التدخلات الخارجية[63].

وقد جاءت وثيقة بيروت موجهة بشكل محدد إلى القادة العرب حيث قررت حق كل شعوب دول الجامعة العربية في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية يكون فيها الشعب هو مصدر كل السلطات، وأن تصون هذه الدساتير الحق في التعددية الفكرية والسياسية وتشكيل الأحزاب والجمعيات الأهلية، وضمان الحقوق والحريات العامة، وإلغاء

(62) معتز سلامة، مرجع سابق، ص 9.

(63) إبراهيم البيومي غانم: مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي، في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 438 – 441.

الأحكام العرفية ووقف العمل بالقوانين الاستثنائية، ورفع الرقابة عن كافة وسائل الإعلام المقروؤة والمسموعة والمرئية.

2- **النخبة المثقفة وضغوط الإصلاح السياسي:** شهدت الحياة السياسية المصرية عقب العدوان الأمريكي على العراق زخما شديدًا حول الإصلاح السياسي فقد كان احتلال العراق هو الشرارة التي دفعت النخبة السياسية والثقافية المصرية لمناقشة إشكالية الإصلاح السياسي حيث قامت الأحزاب المصرية بالتنسيق فيما بينها مع منظمات المجتمع المدني لطرح رؤية شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطي وطالبت العديد من القوى السياسية والشخصيات العامة بضرورة الإصلاح الشامل والجاد من الداخل قبل أن يُفرض التغيير من الخارج كما حدث في العراق، هذا الجدل السياسي الذي أثارته النخبة المثقفة نتج عنه طرح رؤيتين للإصلاح والتحول الديمقراطي، الأولى طرحتها القوى السياسية والأحزاب خارج السلطة وتتركز في البدء بإصلاحات سياسية شاملة تشمل رفع حالة الطوارئ، وتعديل الدستور، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات السياسية والنشاط السياسي، وإشراف القضاء على الانتخابات. والرؤية الثانية طرحها الحزب الوطني من خلال وثيقة حقوق المواطنة والديمقراطية تركزت حول تغيير البنية الثقافية، وتحسين العلاقة بين المواطن والدولة، وتفعيل دور الشباب والمرأة والمجتمع المدني، وإعادة النظر في قوانين الانتخابات والممارسة السياسية والنقابات المهنية[64].

وقد ضاعف من دور النخبة المصرية المثقفة في ضغوطها للإصلاح المبادرات الخارجية لإحداث تحولات ديمقراطية وسياسية في المجتمعات العربية ومنها مصر، حيث انقسم النخبة إلى تيارات ثلاثة إزاء هذا الوافد من الخارج، التيار الأول: رأى قبول وتأييد وتوظيف الضغوط المتصاعدة على النظم العربية لتغيير هياكلها، ويزعم هذا التيار أن القوى الإصلاحية داخل المجتمعات العربية ضعيفة ومستهدفة من قبل الأنظمة العربية التي فشلت في التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية كما يرى أصحاب هذا التيار من النخبة أن هناك تحولاً حقيقيًا في السياسة الأمريكية تجاه النظم العربية يجب التفاعل الإيجابي معه وتوظيفه للإطاحة بالنظم العربية وتحرير الشعوب من الحكم السلطوي،

(64) حسن أبو طالب: ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة - التقدير الاستراتيجي العربي (القاهرة - مؤسسة الأهرام، 2004) ص 426

والتيـار الثـاني: عـبر عـن الـرفض القـاطع للتغيـير مـن الخـارج ووصـفوه بأنـه صـورة صريحـة للتـدخل الاستعماري في الشئون الداخلية للوطن العربي وأن هذا الوطن بتاريخه لا يحتـاج سـوى العـودة لتراثـه القديم[65]، وأن الإصلاح لا بد أن يولد من الرحم العربي وفقًا لحوار شامل وحقيقي على أن يتم في إطار ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات لجميع القوى السياسية.

أما التيار الثالث: فيرى أهمية قبول فكرة الإصلاح عـلى أن تنبـع مـن داخـل المجتمـع العـربي لـكي تراعى خصوصيته الثقافية وأوضاعه الاجتماعية والنظر في مدى اسـتعداد المجتمعـات العربيـة بـشكلها الراهن لعملية التحول الديمقراطي والسياسي بـشكل حقيقـي ويـرون أن عمليـة التحـول لـيست قـرارا سياسيا بحتا تتخذه قوى داخلية أو خارجية تنصاع له الجماهير، ولكن هـي جـزء لا يتجـزأ مـن عمليـة تحول وتوازن اجتماعي وثقافي تعزز من قيم التعددية والتسامح والاعتدال وهي بهذا الشكل تـشير إلى أن المجتمع العربي لم يصل بعد لهذا التوازن الذي يسمح بإجراء تعديلات سياسية وديمقراطية متكاملـة الأركان تحت الضغط الخارجي أو المبادرات الداخلية وأن الإجراء الآمن هو البـدء في عمليـات التحـول والإصلاح المتدرج.

3- **الحركات الاجتماعية الجديدة وضغوط الإصـلاح:** ظهـرت هـذه الحركـات في ظـل تنـامي المطالـب الداخلية بالإصلاح والتي انخرطت فيها أحـزاب وقـوى المعارضـة وتنظـيمات مـن المجتمـع المـدني وقطاعات من المثقفين، وقد حظيت هذه الحركات بتغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام العالمية، مما شكل نوعًا من الحرج للنظام السياسي المصري، ورغم أن هذه الحركات تباينت في مطالبهـا مـا بين العامة والفئوية إلا أنها أوجدت لها قاسمًا مشتركًا وهو الدعوة للإصلاح والتغيـير، وقـد سـاهم وجود تلك الحركـات في تنـشيط المجتمـع المـدني وقلـل مـن التجـاوزات في العمليـات الانتخابيـة، ورغم أن هذا النوع من الحركات معروف على المستوى العـالمي إلا أنـه مـن المفـاهيم الجديـدة التي دخلت القاموس السياسي العربي والمـصري نظـرًا لحـداثتها، وتقـدم موسـوعة علـم الاجـتماع تعريفًـا للحركـات الاجتماعيـة بأنهـا " الجهـود المنظمـة التـي يبـذلها عـدد مـن النـاس المـؤثرين،

(65) ثروة إسحاق: الإصلاح أم التنمية: مجلة شئون الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الـشرق الأوسـط، العـدد 11، 2004، ص 152.

وتهدف إلى تغيير أو مقاومة تغيير جانب أساسي في المجتمع "[66].

ومن أهم هذه الحركات على الساحة المصرية:

أ- الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية ": ولدت هذه الحركة في نهاية عام 2004م، واتخذت لها شعار " كفاية " بعد مظاهرة لها أمام دار القضاء العالي طلب فيها الأمن من المشاركين عدم الهتاف فقام المشاركون بتكميم أفواههم بملصقات حملت عبارة كفاية، وشكل ذلك فيما بعد رمزًا للكلمة، وينص البيان التأسيسي للحركة، على أن أعضاءها مواطنون مصريون اتفقوا مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية والمهنية على وجود مخاطر وتحديات هائلة تحيط بالأمة، وأجمعوا على أن الاستبداد الشامل هو السبب في عدم قدرة مصر على مواجهة هذه المخاطر، الأمر الذي يستلزم إصلاح سياسي شامل، وتداول فعلى للسلطة، وإعلاء القانون، واستقلال القضاء، وإنهاء احتكار الثروة الذي أشاع الفساد والظلم الاجتماعي، والعمل على استعادة دور مصر الذي فقدته في كامب ديفيد[67]، وأكدت الحركة على شعارها " لا للتمديد.. لا للتوريث.. كفاية " عملت كفاية إلى انتهاج سلوك سياسي تجاوز كل ما كان يعد من المحرمات السياسية المصرية حيث أعلنت تمردها على سياسة القاعات المغلقة، وانطلقت إلى الشارع بهدف ممارسة حق التظاهر السلمي، وبهذا حصلت الحركة بفعل أسلوبها الاحتجاجي غير التقليدي على اهتمام إعلامي عربي ودولي فاق ما حازته من قبل

---

(66) أنظر: عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي " نظرية عامة ". بحث في – الحركات الاجتماعية في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)ص 26.

- **John Hoffman , Paul Graham , " Introduction To Political theory" (London: Pearson Longman , 2006) pp. 317 – 322**

(67) انظر الأتي: أحمد بهاء الدين شعبان، الانتخابات والحركات الاجتماعية: كفاية، وجماعات حقوق الإنسان في ندوة: التحولات في الخريطة السياسية المصرية – قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث السياسية، 2006، ص ص 11، 12

=

- نجاد البرعي (محرر) ذكرى ما جرى، مرجع سابق، ص 55.
- موقع حركة كفاية على شبكة الإنترنت

- **Available at: http: // www. haraka .masria: net**

المعارضة المصرية مجتمعة[68]، وفي 31 مارس 2005 طالبت الحركة بالآتي:

1- إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

2- إطلاق حق كل القوى المدنية في التنظيم وتشكيل الأحزاب والنقابات والهيئات والجمعيات بدون قيود.

3- الاعتراف بحق التظاهر والاعتصام السلمي.

4- إطلاق حريات التعبير وتحرير أجهزة الإعلام.

5- تشكيل جمعية وطنية تأسيسية تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد.

6- تأسيس جمهورية برلمانية تفصل بحسم بين السلطات وتحد من استبداد الحاكم.

7- المطالبة بفترة انتقالية مناسبة قبل إجراء الانتخابات.

وقد رفضت الحركة التعديل الدستوري بحجة أنه تعديل معكوس يمهد للتوريث ويغل من يد المحكمة الدستورية عن النظر في مدى دستورية قانون انتخابات رئيس الجمهورية.

ب- التجمع الوطني للتحول الديمقراطي (الجبهة الوطنية للتغيير): ويطلق عليه كذلك اسم الجبهة الوطنية للتغيير وقد نشأ هذا التجمع بمبادرة من عدد من السياسيين والمفكرين والأكاديميين يوم 4 يونيو 2005، ووجه المشاركون فيه نداء لكافة القوى الوطنية للانضمام إليه من أجل تشكيل جبهة وطنية تتوافق حول رؤية إستراتيجية للتغيير السياسي في مصر تشمل وضع دستور جديد للبلاد، وحدد التجمع هدفه في بلورة الأفكار التي تخرج مصر من حالة الجمود الراهن، ويتضمن البرنامج السياسي لهذه الحركة مشروعًا للتغيير الديمقراطي وفق عدد من المبادئ أهمها:

1. أن تكون السيادة للشعب والحاكمية للشعب.
2. المواطنة المتساوية بين أبناء المجتمع.
3. سيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز.
4. تداول السلطة.

ج - حركة 9 مارس: وتسمى كذلك بمجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات وقد

---

(68) التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، 2006 – 2007، ص 409.

ولدت هذه الحركة في مايو 2003 عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، ويرى أساتذة الجامعات المؤسسون لهذه الحركة أنهم يستطيعون التأثير في محيط عملهم ولذلك رأوا أن الحديث عن استقلال الجامعة يكون أكثر تأثيرًا ومدخلاً إلى التفاعل مع الأوضاع السياسية في مصر والمنطقة العربية وباعتبارهم يتحملون العبء الأكبر كقادة رأي وأصحاب رؤية في المجتمع(69).

د - **التحالف من أجل الديمقراطية والإصلاح**: تكون هذا التحالف من ثلاث منظمات نشطة في مجال حقوق الإنسان هي، جماعة تنمية الديمقراطية، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة – بهدف تطوير العمل الديمقراطي في مصر، وطرح التجمع بمبادرته الرئيسة من خلال تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، وطرح عدد من الخطوات الأساسية لضمان انتقال سلمي وهادئ تجاه الديمقراطية، وتشمل هذه الخطوات ثلاث مراحل رئيسة هي:

- **المرحلة الأول**: وتنطلق من خلال مسارين يعملان في نفس الوقت جنبا لجنب، المسار الأول هو مسار الحقيقة يبدأ بإصدار رئيس الجمهورية قرارا بإلغاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة مستقلة للحقيقة والإنصاف تكون مهمتها إجراء تحقيق علني في أعمال الفساد والجرائم الأخرى التي ارتكبت في حق الشعب المصري في الفترة من 1975 وحتى 2004 وأن يكون من حقها استدعاء من ترى استدعاءه للمثول أمامها مهما كان موقعه وأن تعلن نتائج تحقيقاتها على الرأي العام في موعد غايته ديسمبر 2006، على أن يصدر رئيس الجمهورية عفوا شاملا عن كل من ارتكب جريمة في حق الشعب المصري خلال تلك الفترة بشرط إعلانه الحقيقة كاملة وإقراره بمسئوليته عما حدث ورد ما اختلسه للخزانة العامة. والمسار الثاني هو مسار تنشيط خلايا المجتمع بالاستعانة بخبراء دوليين بحيث تقوم مجموعة العمل القانونية في مدة زمنية تنتهي في ديسمبر 2006 من حصر ومراجعة جميع القوانين المصرية التي تتصل بحرية التعبير والحقوق المجاورة لها ومطابقتها على نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها، ثم تقديم تعديلات تشريعية.

(69) انظر موقع الحركة على شبكة الإنترنت: **Available at: Kifahaaby.com**

- **المرحلة الثانية**: تبدأ من ديسمبر 2006 إلى ديسمبر 2008 وفي هـذه المرحلـة يـتم انتخـاب لجنـة تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يتخلص من كافة العيوب السابقة.

- **المرحلة الثالثة**: ويتم فيها الاستفتاء على الدستور الجديد خلال عام 2009 ثم تجرى عـلى أساسـه انتخابات برلمانية ورئاسية في مدة أقصاها عام 2010، وترى المؤسسات المنضمة لهذا التحـالف أن تلـك المراحل ضرورية لترتيب حقيقي إلى الديمقراطية[70].

(70) نجاد البرعي، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الثاني

الصحافة والتحول الديمقراطي

يأتي هذا الفصل ليناقش دور الصحافة في تدعيم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، خاصة بعد طرح إشكالية الدور في الفترة الأخيرة على نطاق واسع، استنادًا على ما شهدته الصحافة المصرية من تطور كمي ونوعي ملموس خلال الفترة الأخيرة والتي شهدت صدور عدد من الصحف الخاصة، والتي استطاعت أن تخترق الكثير من الخطوط الحمراء وأن توفر قنوات للرأي والتعبير الجريء، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتعرض لواقع الصحافة المصرية ومحدداتها في ظل النظام السياسي القائم، والمحور الثاني يناقش مدى قابلية وجاهزية البيئة الصحفية المصرية للعب دور الفاعل في تدعيم عملية التحول الديمقراطي، بينما يتعرض المحور الثالث لعلاقة الصحافة بالديمقراطية من خلال إشكالية الدور وآفاق التطور لتفعيل دورها في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

المحور الأول: محددات النظام الصحفي المصري في ظل النظام السياسي القائم خصائص النظام الصحفي المصري:

النظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع من المجتمعات، بمعنى أن البيئة التي يعمل فيها النظام هي التي تحدد شكل هذا النظام، وطبيعته، وبالتالي فإن النظام الصحفي يستمد سماته وخصائصه من البيئة التي هي إفراز ونتاج طبيعي لها، كما يرتبط النظام الصحفي داخل أي مجتمع من المجتمعات بشكل مباشر بالنظام السياسي السائد فيه، فكما يقول **Shelton Gunaratne**[1]: إن النظام السياسي يحدد شكل العلاقة بين الصحف والسلطة الحاكمة، كما تتحدد من خلاله شكل الملكية الصحفية، وطريقة إصدار الصحف، كما يتحدد في إطاره الكيفية التي تتعاقب بها الصحف، وقدر الحرية المسموح به في الممارسة الصحفية، نظرًا لأن هذه العناصر في جملتها تحدد في النهاية شكل الممارسة الصحفية، وعما إذا كانت هناك رقابة يفرضها النظام السياسي على الصحافة أم لا، كما يحدد الإطار القانوني للعمل الصحفي بصفة عامة، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على التغطية الصحفية، فكما يرى فاروق أبو

(1) Shelton Gunaratne: 2006 , op. cit , pp. 1-24.

زيد[2]، أن النظام السلطوي الذي تحتكر فيه السلطة معظم مكونات الخريطة الصحفية، وتسمح بهامش محدود ومشروط للملكية الفردية – تصبح الصحافة في ظله أداة في يد السلطة التي تفرض رؤيتها وتوجهاتها على الصحف، وتنظر إليها كأداة لنقل المعلومات وتحقيق غايات الدولة وبالتالي الحد من حرية الصحافة في التعبير أو مناقشة ما تصدره السلطة من قرارات، أو تقوم به من أعمال، وفي ظل النظام الصحفي الليبرالي كما يرى **Milton , A** [3] تمتع الصحف بالحرية والاستقلالية بما يمكنها من أن تلعب دورًا حيويًا في عملية التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها في تدعيم الحق في حرية التعبير، وتدعيم استجابة النظام السياسي لمتطلبات واحتياجات الجماهير، فالنظام الليبرالي يسمح بمساحة كبيرة من الحرية للأفراد في ملكية الصحف وإصدارها بدون شروط مسبقة، وعدم وجود رقابة سابقة أو لاحقة على النشر، أما النظام الصحفي الاشتراكي والذي يرفض الملكية الخاصة ويؤكد على الملكية العامة للصحف، وما يتمتع به من سمات لها انعكاسات مباشرة على المعالجة والتغطية الصحفية للصحف التي تعمل في ظله، فهي تلتزم بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم والإيديولوجية السائدة فيه، وهذا النظام يؤثر سلبيًا على حرية الصحافة من خلال سيطرة الرؤية الأحادية وهي رؤية الحكومة أو الحزب ومعه تصبح الممارسات الصحفية مجرد أداة للدعاية.

البيئة السياسية للنظام الصحفي المصري: كانت الصحافة المصرية قبل ثورة يوليو 1952 أكثر أدوات الأحزاب السياسية فاعلية في التعبير عنها وشرح مبادئها والترويج لها، وأصبح من الصعب أن يعيش كلاهما دون الاعتماد على الآخر، وأخذت العلاقة بين السلطة والصحافة شكل الصراع، حيث نجحت الصحافة خلال تلك الفترة في تحدي السلطة، وساعدها في ذلك كونها جزءًا من الحركة الوطنية وأهم أدواتها في كفاحها ضد الاستعمار[4].

---

(2) فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة: عالم الكتب، 1986) ص ص 23 – 67.

(3) Milton , A, 2001 , op. cit , pp. 493 – 516.

(4) سعيد نجيدة، الصحافة والحياة السياسية في مصر في الفترة من ديسمبر 1935 إلى 1945، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1988، ص ص 406 – 407.

ومع قيام الثورة يوليو 1952م، بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة تأخذ شكل التبعية للنظام السياسي من خلال الإجراءات الإدارية ضد الصحافة والصحفيين خلال الفترة من 1954م – 1960 م، ثم التبعية الكاملة من خلال إصدار قانون تنظيم الصحافة 1960م، حيث تحولت الصحافة بمقتضى هذا القانون إلى وكالة لتبرير وترويج قرارات السلطة[5]، ومع عودة الحياة الحزبية في عهد الرئيس السادات، صدرت الصحف الحزبية التي تعبر عنها، ورغم قرار السادات بالتعددية السياسية التي تقتضي تعددية صحفية وفكرية، فإنه لم يقبل أن يتبع هذا الجهاز لأحد[6]، وقد تعرضت الصحافة المصرية في تلك الفترة لعدم الاستقرار انتهت بأزمة سبتمبر 1981 حيث أطيح بعدد كبير من الصحفيين والمفكرين، وكشفت تلك الحقبة حقيقة العلاقة غير المتوازية بين السلطة والصحافة، وانعدام الحوار بين الطرفين[7]، ومع بداية حكم الرئيس مبارك تم التعامل مع الصحافة بالتسامح والهدوء والعقلانية، فلم تحدث حملات تأديب جماعية للصحفيين كما حدث من قبل، إلا أن ذلك لم يغير أسس التعامل بين السلطة والصحافة التي كانت وما زالت مستمرة وقائمة على أساس قانون سلطة الصحافة، كما أن هذا التطور في علاقة النظام السياسي بالصحافة لم يتضمن تحول الصحافة إلى قوة تأثير كبيرة في صنع القرار السياسي حتى اليوم.

فالنظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية في المجتمع، ونظام الحكم القائم هو الذي يحدد شكل النظام الصحفي، وذلك حسب مرجعية النظام وقناعته السياسية، وهل هو نظام ليبرالي أم اشتراكي أم سلطوي، فرغم أن الصحافة تعمل على تدعيم البيئة المجتمعية أو تغييرها، إلا أن النظرة إلى النظام الصحفي في أي مجتمع لا تكتمل دون النظر إلى الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره

---

(5) سليمان صالح، مفهوم حرية الصحافة، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة من 1945-1985 م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991، ص 772.

(6) صلاح الدين حافظ، الملف السياسي للصحافة المصرية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 60، اليونسكو، 1990، ص 24.

(7) أنظر: عادل عبد الغفار، استخدامات الصفوة المصرية للراديو والتليفزيون المحلي والدولي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1999، ص 85.

• Hasan Afif , El – Hasan , " Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt " Unpublished Doctoral , University of California , Riverside , 2005 , pp. 76 – 90

صحافة هذا المجتمع[8]، وبالنظر إلى النظام الصحفي المصري نجد أنه يقف على قاعدة من محددين رئيسين هما:

أ- **المحدد السياسي**: وينطلق هذا المحدد من طبيعة النظام السياسي في مصر. والذي يقوم على سيادة الحزب الحاكم وتهميش دور الأحزاب السياسية الأخرى في دستور 1971م وما تلاه من تعديلات في عام 2007، والذي أكد الجمع بين شقي الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وأوضح دور الدولة في كفالة التمتع بها، كما أعطي لرئيس الجمهورية اختصاصات فعلية يمارسها بنفسه لا عن طريق وزرائه المسئولين أمام المجلس التشريعي مما أدى إلى قيام آراء تعتبر نظام الحكم رئاسيًا، ورغم صدور قانون تنظيم الأحزاب، وما تلاه من تعديلات وإعادة الحياة الحزبية إلى مصر - إلا أن هذا القانون لم يعطي عودة فعلية لنظام التعدد الحزبي، فأي من الأحزاب المتواجدة، عدا الحزب الحاكم، لا يستطيع الوصول إلى السلطة بسبب سيطرة الحزب الحاكم، وبالتالي فإن النظام السياسي لا يعدو كونه نظام الحزب الواحد المسيطر، الذي يسمح بتواجد أحزاب أخرى مهمشة وصغيرة، تتعايش معه على الساحة السياسية في ظل إطار مرسوم ومحدد دون أن يسمح لها بتهديد زعامته[9]، فرغم أن النظام السياسي المصري الراهن يقوم على التعددية الحزبية، إلا أنه كما يرى خبراء علماء السياسة - تعددية منقوصة، حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية[10]، وقد كان لهذه التعددية المنقوصة انعكاساتها على الخريطة الصحفية والنظام الصحفي المصري، حيث

---

(8) سليمان صالح، الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر 1982 – 1992، مرجع سابق، ص ص 640 – 641.

(9) محمد سعد إبراهيم، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 228 – 229.

(10) انظر: حسنين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري – 1981 – 2005 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص ص 154 – 157.

- عواطف عبد الرحمن، هموم الصحافة والصحفيين في مصر (القاهرة:دار الفكر العربي،1995) ص 78.

- حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر – الجوانب السياسية: دراسة مقارنة، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2002)، ص ص 273 – 276.

ظلت حتى اليوم القوى الاجتماعية والتيارات السياسية المحرومة من حق التمثيل الحزبي - محرومة أيضًا من حقها في امتلاك الصحف والتعبير عن آرائها.

ب- **المحدد الاقتصادي**: وينطلق هذا المحدد من استمرار الحكومة خلال فترة الدراسة نحو تطبيق الرأسمالية الاقتصادية في شكلها الاجتماعي، وهو الوضع الاقتصادي الذي يقوم على أن تؤمن الدولة والأفراد بالرأسمالية التي لا استغلال فيها للفرد، ولا ضياع فيها لحقوقه، وحرياته العامة والخاصة، وفي إطار ذلك تقع أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية على عاتق الحكومة والقطاع الخاص، بحيث يتحمل القطاع الخاص العبء الأكبر في إطار سياسات الخصخصة، فيكون عليه زيادة الإنتاج، وتوفير فرص عمل لامتصاص فائض العمالة.

وسد العجز في القوى العاملة[11]، ورغم موضوعية هذا المحدد من الناحية الشكلية إلا أن تطبيقه يكتنفه عيوب كثيرة يأتي في مقدمتها: أن الرأسمالية المطبقة في مصر اقتصاديًا خلال المرحلة الراهنة ما زالت تعتمد على الطبقة التي بدأت تتكون خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين، واستطاعت الاستمرار في أعلى السلم الاجتماعي حتى اليوم، وبذلك ينفصل النظام السياسي للدولة فعليًا عن نظامها الاقتصادي، حيث يتجه النظام الاقتصادي نحو الرأسمالية الحرة، بينما ينتمي النظام السياسي إلى نظام الحزب الواحد الذي يرأسه رئيس الدولة، ويسيطر على مقاليد الأمور في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد انعكس تأثير هذين المحددين - السياسي والاقتصادي - على أسس النظام الصحفي الفاعل في مصر، باعتبار أن النظام الصحفي يعتمد على دعامتين أساسيتين هما: الدعامة القانونية، ودعامة الملكية، وقد جاء تأثير النظامين السياسي والاقتصادي على النظام الصحفي المصري على النحو التالي:

---

(11) انظر: أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري، من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 2002، ص ص 165 – 166.

- على لطفي، الاقتصاد والمستقبل، مجلة الديمقراطية، الأهرام العدد التاسع، يناير 2003، ص ص47- 49.
- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مكتبة الأسرة، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص ص 43 – 47.

1- **من الناحية القانونية**: ينص الدستور المصري على حرية الصحافة، كما تنص دساتير النظم الليبرالية على ذلك، لكن الاختلاف يقع في فهم كل منهما للحرية، فالنظام المصري القائم على حكم الحزب الواحد، وتهميش دور الأحزاب الأخرى - جعل ممارسة حرية الصحافة قائمة على الولاء الدائم لنظام الحكم، وعلى تسجيل الوقائع بالشكل الذي يتناسب مع رضاء السلطة، ويتوافق مع الأطر السياسية والاقتصادية التي وضعتها تلك السلطة رغم التطورات الملحوظة في هامش حرية الإعلام والصحافة خلال الفترات الأخيرة.

2- **من حيث نمط الملكية**: حيث ترتكز دعامة الملكية في النظام الصحفي المصري على أساس أن وسائل الإعلام خاصة الإذاعة والتليفزيون وكذا الصحافة لا بد وأن تكون في نطاق الملكية العامة في الجزء الغالب منها حتى تكون تعبيرًا عن مصالح المجتمع وأهدافه، فالملكية العامة لهذه الوسائل تؤدي إلى إتاحة حرية التعبير على نطاق عريض، وتأمين الإعلام من أخطار الإعلان، ورفع مستوى المادة الإعلامية بعدم الجري وراء القراء والمشاهدين بالفضائح.

ونخلص من ذلك إلى أن الخريطة الصحفية في مصر وإن كانت تعكس الأوضاع السياسية من الناحية القانونية، إلا أنها خريطة منقوصة لأنها لا تعكس الواقع السياسي الفعلي الذي يسود المجتمع، كما أن معظم تجارب الصحافة المصرية افتقدت الاستناد إلى نظرية محددة تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وإن كان المفهوم السلطوي قد احتل المكانة الأساسية في كل تجارب الصحافة المصرية، مع بعض التداخل من نظريات ومفاهيم أخرى مثل المفهوم الليبرالي أو المفهوم الاشتراكي، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال فترات زمنية محددة: فقد استمرت نظرية السلطة تحكم مسيرة الصحافة المصرية خلال الفترة من 1971 - 1981، مع ظهور بعض سمات المفهوم الليبرالي والذي تمثل في السماح للأحزاب بإصدار الصحف عقب صدور قانون الأحزاب عام 1977، لكن هذا الهامش الليبرالي قد تم تحجيمه باستخدام القوانين والممارسات السلطوية[12].

جاءت الفترة من 1981 - 1985 لتحمل بعض سمات المفهوم الليبرالي للنظام

(12) سليمان صالح، حرية الصحافة في مصر، دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 (القاهرة: وعد للدراسات الإعلامية، د. ن)، ص ص32- 73.

الصحفي المصري، وتمثلت في وجود صحف مستقلة ومنفصلة عن السلطة أصدرتها الأحزاب السياسية، ولكن مع ذلك ظلت نظرية السلطة تحكم مسيرة الصحافة المصرية من خلال القوانين الموجودة، واحتكار السلطة للصحف القومية، وهي تمثل معظم الخريطة الصحفية الموجودة في مصر[(13)]، ويعبر **Wilim. Rugh**[(14)]، عن هذه الفترة بأن الصحافة المصرية تصلح لأن تكون نموذجًا يمثل العلاقة بين السلطة والصحافة كتطبيق للنظرية السلطوية، فهي لا تنشر ما يهاجم تصورات الحكومة السياسية، أو قيادتها الأساسية، وكل المناقشات تدور في إطار سياسة الدولة، إلا أنه مع ولاية مبارك واتجاهه نحو التعددية السياسية، والاتجاه نحو الديمقراطي، أظهر بعض ملامح النظرية الليبرالية في النظام الصحفي المصري.

شهدت السنوات الأخيرة (1990 – 2006) اتجاهًا إيجابيًا نحو الصحافة، حيث بدأ النظام السياسي المصري في الإعلان عن إصدار الصحف بالنسبة للشركات المساهمة، وتوسع في إصدار صحف الأحزاب السياسية، وتمتعت الصحف القومية بقدر من الحرية مقارنة بوضعها السابق، واستمرارًا لتوجيه النظام السياسي نحو دعم حرية الصحافة واستقلالها، قام بسد الثغرات التي نتج عنها تطبيق قانون سلطة الصحافة لسنة 1980، بإعلان القانون 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة، وكفل هذا القانون أيضًا حق الأشخاص الاعتبارية العامة في ملكية الصحف بشكل مطلق دون أية قيودًا [(15)]، كذلك كفل للنقابات والاتحادات الحق في إصدار الصحف، وقد جاءت هذه الكفالة عامة دون تحديد أو تغيير، حيث نصت المادة (29) من هذا القانون على حظر فرض أية قيود تعوق حرية تدفق المعلومات، أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات، أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وقد عالجت هذه المادة مشكلة تعانيها الصحافة المصرية، وهي التمييز بين الصحف القومية المملوكة للدولة وصحف المعارضة في الحصول على المعلومات، كما تأكدت حرية الصحافة مرة أخرى من

---

(13) محمد سعد إبراهيم، حرية الصحافة – دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، ط2(القاهرة: د. ن، 1996) ص ص 74- 77.

(14) William A. Rugh. " The Arab press: News Media and Political Process In The Arab World" (London: Croon Helm.1989) p. 37.

(15) سليمان صالح، حرية الصحافة في مصر، مرجع سابق، ص ص 73 - 87 .

خلال اقتراح رئيس الجمهورية لقانون يقضي بمنع حبس الصحفيين في قضايا النـشر، وهـو مـا يعـد تـدعيمًا لهامش حرية الصحافة، كما طرأ تطور على الصحافة المرئية من خـلال الـسماح بإنـشاء قنـوات تليفزيونيـة خاصة مملوكة للأفراد، وهو ما لم يكن مصرحًا به مـن قبـل، حيـث أعطـى الـرئيس مبـارك إشـارة بـدء أول قنوات تليفزيونية خاصة (دريم، المحور، مصر السياحية، تميمة الاقتصادية) في عيد الإعلاميين الثـامن عـشر مايو 2001[16]، بما يمثل خطوة تهدف إعطاء مزيـد مـن الحريـات للإعـلام المـرئي وعـرض الآراء المختلفـة في المجتمع.

ونستنتج من ذلك أن النظام الصحفي المصري يقوم على نوع من الازدواجية، تجعل من الصعب وضعه في إطار تصنيف معين، فمن حيث التحكم في طريقة إصدار الصحف وملكية الدولة للمؤسسات الـصحيفة القومية، وبعض ممارسات الصحف القوميـة، يبـدو النظـام الـصحفي المـصري أقـرب إلى النظـام الـصحفي السلطوي أو الموجه، بينما يبدو هذا النظام أقرب إلى النظـام الـصحفي الليـبرالي مـن خـلال إطـلاق حريـة الأحـزاب في إصـدار الـصحف، واسـتقلال الـصحف الحزبيـة عـن الـسلطة الـسياسية، والـسماح للـشركات المساهمة في إصدار الصحف، وعدم خضوع الصحف بوجه عام للرقابة قبل النشر، واتساع نطـاق النقـد في الصحف الحزبية المعارضة، والصحف الخاصة، إلا أن الدولـة بتملكهـا للمؤسـسات الـصحفية القوميـة قـد أعطت وضعًا احتكاريًا في مجال ملكيـة الـصحافة بمـا يـدعم سـيادة النظريـة الـسلطوية، ففـي ظـل هـذه النظرية يمكن أن توجد أشكال مختلفة للملكيـة، ولكـن بـشرط سـيطرة الـسلطة عـلى الـصحافة وتبعيتهـا لها[17]، وهو ما تحقـق في التجربـة المـصرية الراهنـة، حيـث توجـد إلى جانـب الـصحف القوميـة، العديـد من الصحف الحزبيـة، والخاصـة، وهـي مـستقلة عـن الـسلطة، ولكـن الممارسـة، وموقـف الـسلطة منهـا يؤكد أن التجربة في مجملها قامت على أساس نظرية السلطة، فوجود هذه الصحف ارتبط برضاء الـسلطة عـن هـذا الوجـود، وعنـدما اتـضح اسـتقلالها، ومارسـت دورهـا في نقـد سياسـة النظـام قامـت الـسلطة

(16) أميرة سمر طه، دور القنوات التليفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، رسالة دكتوراه، غير منشورة،كلية الإعلام،جامعة القاهرة، 2005، ص28.

(17) عثمان الأخضر العربي، النظريات الإعلامية، ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع، حوليات كلية الآداب، الحوليـة الـسادسة عشر، الرسالة، الكويت، مجلس النشر العلمي، 1996، ص ص 38 – 39.

بإغلاقها مما يؤكد ضيق النظام بوجود صحافة تمارس حقها في النقد، وأن النظام يريد فقط، تعددية صحفية شكلية تمامًا مثل التعددية السياسية فهناك قدر كبير من الحذر من جانب السلطة السياسية وهي تأخذ بالنموذج الليبرالي في المجالين السياسي والصحفي، على خلاف ما تشهده من انطلاقة في المجال الاقتصادي، ومن ثم يبقى التحول إلى النظام الليبرالي في مجال الصحافة مرهون بالتخلص من صيغة التعددية السياسية المنقوصة.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول بأن حرية الصحافة تواجه في الآونة الأخيرة تطورات إيجابية يشهدها المجتمع المصري، حيث تسعى الدولة من خلال نظامها السياسي إلى تصحيح أوضاع الصحافة وذلك بالتخلص من القوانين المقيدة، وإلغاء الرقابة، والحد من تدخل الدولة في ممارسة مهنة الصحافة، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على حرية الصحافة في مصر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تأثير هذا الهامش في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي يعتبر بصفة عامة محدودًا لاعتبارات عديدة منها:

1-استمرار احتكار الدولة شبه الكامل للإعلام المسموع والمرئي، والصحف القومية، ومن المعروف أن هذا الإعلام هو الأكثر تأثيرًا في تشكيل توجهات الرأي العام، الأمر الذي يجعل دور هذه الوسائل في المقام الأول كأدوات في الترويج لقرارات النظام وسياساته، وتبريرها، مما أفقد هذه الوسائل مصداقيتها مقارنة بالفضائيات العربية والصحف الأخرى.

2-استمرار النظرة السطحية لما يثار في الصحف الحزبية والخاصة من قبل النظام السياسي وتبريرها تحت مسمى الإثارة والتحريض والبعد عن الموضوعية.

3-إن الأطر القانونية المعمول بها تتضمن عددًا من الضوابط والقيود تجعل من السلطة الحاكمة صاحبة الدور الرئيس في تحديد نطاق حرية الصحافة، منها ما يتعلق بإصدار الصحف وملكيتها، ومنها ما يتعلق بإغلاق الصحف كما هو الحال بالنسبة لصحيفتي الشعب والدستور، فضلاً عن حبس الصحفيين في قضايا النشر رغم إطلاق الرئيس لاقتراح بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا النشر في فبراير 2004م.

- فشل الإعلام الحكومي في إعادة تعريف دوره ورسالته بما يتفق مع التطورات الجديدة التي حدثت في البيئة السياسية، والإصرار على التحدث بلغة قديمة

تتناقض في جوهرها مع منطق التطور الديمقراطي.

- تعيين القيادات الصحفية، وتوسعة اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة وهو جهة حكومية على حساب اختصاصات نقابة الصحفيين، حيث أعطى له القانون رقم 96 لسنة 1996 الحق في التأديب وبحث الشكوى ضد الصحف، فضلاً عن سلطة منح التراخيص للصحف.
- التوسع في استخدام قرارات حظر النشر التي يصدرها النائب العام، وتؤثر بالسلب على حرية الصحافة.
- استمرار العمل بقانون الطوارئ بما يعطي سلطات واسعة يمكنها أن تقف حائلاً أمام حرية الصحافة في الوصول إلى المعلومات في إطار المحافظة على الأمن العام، وأغراض الأمن القومي، فكلها مفاهيم غير محددة يسهل ارتكاب الكثير في إطارها.
- يكفل قانون سلطة الصحافة حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، وفي نفس الوقت يحظر القانون إصدار الصحف أو الإشراف في إصدارها أو ملكيتها بأي صورة من الصور على الفئات التالية:

1- الممنوعون من مزاولة الحقوق السياسية.

2- الممنوعون من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها.

3- المحكوم عليهم من محكمة القيم.

المحور الثاني: البيئة الصحفية في مصر ودعم التحول الديمقراطي :

يرى راسم الجمال[18]، أن البيئة الإعلامية في مصر غير مهيأة لدعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وذلك نظرًا لمجموعة من العوامل تتضمن:

- انخفاض درجة اعتماد النخب السياسية والصفوة على الإذاعة والتليفزيون المصري، وازدياد اعتمادها على وسائل الإعلام غير المصرية في مراقبة البيئة السياسية المصرية والدولية فضلاً عن زيادة اعتماد النخب المصرية على المصادر

(18) راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام - الإصلاح السياسي في مصر (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص ص 106 – 113.

الأجنبية للأخبار أثناء الأزمات الداخلية في مصر، ومحدودية اعتمادها على المصادر الإعلامية المصرية.

- لا يوفر النظام الإعلامي الحكومي البيئة الصالحة لتدعيم المشاركة على مستوى الأفراد، فالشكل العام للأداء والمضمون المقدم يقلل من تدعيم وتفعيل دور المشاركة السياسية للإفراد.
- الانفصال الكامل بين مشكلات وهموم الجماهير، واهتمامات وسائل الإعلام، فضلاً عن تباين هموم المواطنين عن الآراء التي يتبناها الخطاب الإعلامي الرسمي تجاه هذه الهموم والمشكلات.
- اختلاف أجندة الصحف الحكومية عن أجندة الجمهور المصري.
- لا يوجد في النظام الإعلامي المصري ما يبرهن ويوضح أهمية مبدأ الحق في الاتصال، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعات أو تنظيمات المجتمع المدني، أو التنظيمات السياسية المعارضة.
- رغم الانفتاح النسبي في النظام الإعلامي المصري، إلا أن هذا الانفتاح لم يغير شيئًا من مضمون وسائل الاتصال الأكثر جماهيرية، الراديو والتليفزيون وذلك بحكم تبعيتها المباشرة للسلطة السياسية، والتي توظف النظام الإعلامي باعتباره نظامًا فرعيًا لها، وظيفته الأساسية إنتاج مضامين الدعاية السياسية المطلوبة والمرغوبة لها مما جعل البيئة السياسية المصرية بيئة شائعات، بدلاً من أن يجعلها بيئة معلومات.
- عجز النظام الإعلامي المصري عن إتاحة الفرص الكافية والمطلوبة للأحزاب السياسية لعرض منتجاتها وعروضها السياسية في السوق السياسي بشكل حر، وعلى قدم المساواة والتكافؤ مع بعضها البعض في إطار الإعلام الحكومي الرسمي.

ويذهب **Amin and Napoli** (19) إلى أنه إذا كانت العلاقة بين المؤسسات السياسية من جانب، والمؤسسات الإعلامية من جانب آخر – تؤثر بشكل مباشر على مخرجات المضامين الإعلامية - فإن هذه العلاقة تبدو بشكل أكثر وضوحًا في مصر، حيث تعكس تلك المضامين بدرجة كبيرة توجهات النخب المسيطرة، سواء النخبة الحاكمة، أو الأحزاب السياسية.

- تراجع ترتيب مصر في التصنيف الدولي لحرية الصحافة.

---

(19) H. Amin. and Napoli. J. " Media and power in Egypt ". In Curran. J. and Park, M (ed). De-Westernizing Media Studies (London: Routledge , 2000) pp. 178 – 188.

العوامل التي تحد من دور الصحافة المصرية في دعم الإصلاح السياسي: تعد وسائل الإعلام خاصة الصحافة من الأدوات الرئيسة الفاعلة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات السلطوية السابقة، سواء من خلال تناولها للأساليب والممارسات الخاصة بالمجتمعات الديمقراطية، أو من خلال إبرازها للسلبيات وجوانب الضعف للنظم غير الديمقراطية - كما تعمل على تدعيم طرق وأساليب الممارسة الديمقراطية في النظم الديمقراطية ذاتها، حيث ترفع الوعي والإدراك لدى الجماهير وتستثيرهم للمطالبة بالإنجازات التدرجية للحصول على الحقوق والممارسات الديمقراطية، كما تلعب دورًا محوريًا في تشكيل سياق التحول والتغيير السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الصفوة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور الصحافة في عملية الإصلاح السياسي - على شكل ووظيفة وسائل الإعلام في المجتمع، وحجم الحريات وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه الوسائل، فضلاً عن العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السابقة في المجتمع، وبالنظر إلى الواقع المصري، نجد أن الحديث عن دور الصحف في دعم عملية التحول الديمقراطي، وتفوقها على كافة تنظيمات المجتمع المدني الأخرى الفاعلة في المجتمع، يعد في واقع الممارسة انطباعًا نظريًا ما زال يفتقد المشروعية والفعالية على أرض الواقع، فالصحف ووسائل الإعلام عامة، شأنها شأن بقية الأجهزة والمؤسسات الأخرى في المجتمع - تتعرض للضغوط والمؤثرات التي تحد من قيامها بدورها في هذا الصدد، حيث تواجه بالعديد من العقبات التي تعرقل فاعليتها في هذا المجال، وتوجد عدة إشكاليات تواجه الصحف المصرية، تحد من دورها في دعم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهذه العوامل تتضمن:

1- **نمط الملكية والإدارة**: يعد هذا العامل من المؤثرات التي تحد من دور الصحف في دعم الديمقراطية، أو تفعيل دورها بشكل إيجابي، حيث تؤكد نتائج بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول ملكية وسائل الإعلام في 97 دولة، أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص، فيما يخص مراقبة الحكومة، فالبلدان التي حدت من تملك الدولة لوسائل الإعلام – شهدت تحسنًا سريعًا في كمية ونوعية تغطية عمليات الفساد، ففي المكسيك على سبيل المثال، الخصخصة الجزئية للإذاعة في عام 1989م أدت إلى زيادة ضخمة في تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد، مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى فنجد أن أمريكيا اللاتينية، وجزر

الكاريبى معدلاتها في ملكية وسائل الإعلام متدنية، فالتركيز في ملكية وسائل الإعلام، بجانب القوانين القمعية في أمريكا اللاتينية معظم البلدان النامية يقيدان من حرية وسائل الإعلام[20]، وفي مصر تعاني الصحف القومية والإذاعة والتليفزيون من السيطرة والاحتكار الحكومي والتبعية للسلطة، مما ينتج عنه عدم قيام هذه المؤسسات في إطار هذه التبعية بوظيفتها الأساسية في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، أو بحق المواطن في الإعلام أو إدارة النقاش الحر في المجتمع وبالتالي دعم التحول الديمقراطي، ولكن يتحول المعيار الأساسي للنشر، والإذاعة إلى إرضاء السلطة، مما يحول هذه المؤسسات إلى وكالة ترويج لقرارات السلطة، وتبرز إشكالية الصحف القومية في مصر في تحولها إلى صحافة حكومية غاب عنها بدرجات مختلفة الحياد المطلوب في معالجة مختلف القضايا السياسية، كما عجزت عن التمييز بين كونها صحافة عامة مملوكة للدولة، وليس للحكومة والنظام السياسي القائم، حيث ربط كثيرون بين نمط ملكية هذه الصحف للدولة، وانحيازها السياسي للحكم، على حساب أبسط القواعد المهنية، ورغم أن هذا الربط ليس دقيقًا في كل الأحوال، فهناك كثير من القنوات التليفزيونية في البلدان الديمقراطية مملوكة للدولة كمؤسسة أو خدمة عامة مثل **BBC** البريطانية، والقنوات الثانية والثالثة في التليفزيون الفرنسي، ولكن نمط إدارة هذه المؤسسات هو الذي يميزها عن الصحف والقنوات المقابلة في البلدان العربية ومصر، حيث الدولة في البلدان الديمقراطية كيان محايد، ومنفصل عن الحكومة والنظام السياسي[21].

فملكية الدولة لهذه القنوات - في البلدان الديمقراطية تعني أن تكون هذه القنوات - مثل القنوات الخاصة - ملتزمة بالثوابت القانونية والدستورية والسياسية التي توافق عليها في المجتمع ونخبته السياسية، وليس توجهات الحكومة أو الحزب الحاكم، كما أن لديها هيئة مستقلة تدير شئونها، وتختار قياداتها بالتوافق مع العاملين فيها، لذا تصبح مشكلة الصحف المملوكة للدولة في مصر ليست أساسًا في نمط الملكية، وإنما في نمط الإدارة،

---

(20) Freedom of Expression: Corruption in Latin America Paying A high Price. Journalists Against Corruption. Available- at.http: // w w w. portal. pfc. Org. may 3- 2003.

(21) عمرو الشوبكي، السياسة والإعلام: هموم الحاضر وطموح المستقبل، في: أحمد منيسي (محرر) الصحافة والإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2007)، ص23.

وغياب نظام ديمقراطي يحرص على تحرير الإعلام من الارتباط بالحكومة لصالح الارتباط بثوابت المجتمع وقيمه الأساسية ودستوره.

2- **القيود القانونية:** رغم نص وتأكيد الدستور المصري في مادته (48) على حرية الصحافة، إلا أن الصحافة المصرية تعيش تحت نيران بيئة تشريعية ضاغطة تفرض قيود مختلفة على النشر وحرية التعبير، ورغم بعض التعديلات التي شهدتها قوانين الصحافة والنشر خلال السنوات القليلة الماضية، فإن البيئة التشريعية والقانونية لا تزال تنطوي على حيل مختلفة تتيح للسلطة في أي وقت مطاردة الصحافة والصحفيين بألوان مختلفة من العقوبات[22]، فقد صدر عدد من القوانين التي قيدت حرية الصحافة ومنها القانون رقم 96 لسنة 1996م، بشأن سلطة الصحافة، والقانون رقم 3 لسنة 1998م بشأن الشركات المساهمة، والقانون رقم 20 لسنة 1936م بشأن المطبوعات، فعلى الرغم من أن القانون 96 لسنة 1996م كان أفضل حالاً من القانون رقم 93 لسنة 1995م إلا أنه تضمن سلبيات قاتلة ومن هذه السلبيات [23]:

- صادر القانون حرية الأفراد في إصدار الصحف وقصر ذلك على الأحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة (مادة 45)، ولم يجز القانون لجميع الأشخاص الاعتبارية الخاصة تملك الصحف وقرن ذلك بشكل قانوني محدد حيث نص على أن يكون هؤلاء الأشخاص في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة.
- أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة وحده سلطة إصدار تراخيص الصحف الجديدة، وهذا المجلس وبالنظر إلى طريقة تشكيلة لا يبدو إلا أن يكون الجهة الحكومية المسئولة عن الصحافة في مصر، حيث يتم تشكيله بموجب قرار من رئيس الجمهورية، ويتولى رئاسته رئيس مجلس الشورى، وذلك بالتعارض مع الأشكال المتعارف عليها في معظم مجالس الصحافة في العالم، حيث يكون رئيس المجلس عادة من غير العاملين في الصحافة، كأن يكون قاضيًا، ضمانًا لعدالة التحكيم بين الأطراف المتنازعة، في حين أن رئيس المجلس هو نفسه رئيس مجلس الشورى وهو أحد مؤسسات الدولة، مما يعني وقوفه عادة عائقًا أمام صدور صحف معينة ترفضها الاعتبارات السياسية والتوجهات

---

(22) خالد صلاح، حرية الصحافة، ط1 (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2007)، ص 23.

(23) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الصحافة في مصر بين مطرقة القوانين وسندان الحكومة، 2007:

Available at:www. eohr. org / or / report / 2006/ Re.071 Shm.33 k 10/4/2008

العامة للسلطة الحاكمة، مما يحد من أن يكون لمختلف التيارات السياسية صحفها التي تعبر عنها، وعن توجهاتها المختلفة.

- يجوز لمجلس الوزراء بموجب قانون المطبوعات رقم 20 لسنة 1936م منع أية مطبوعات صادرة من الخارج من التداول في مصر، وطبعها، كما يعطي هذا القانون لوزير الداخلية الحق بالتدخل ومصادرة أعداد معينة من الصحف التي تصدر من الخارج ومنع دخولها وتداولها في مصر.
- يشكل قانون الطوارئ رقم 62 لسنة 1958م قيدًا على الحق في حرية الرأي والتعبير، فعلى سبيل المثال، خولت المادة الثانية من القانون اتخاذ تدابير استثنائية ضد حرية الصحافة والتعبير، منها سلطة الأمر بمراقبة الرسائل الصحفية، والنشرات والمطبوعات والمحررات قبل نشرها، وضبطها ومصادرتها وتعطيلها.
- القوانين التي تقيد الحق في الحصول على المعلومات ونشرها، وتضمن احتكار الدولة للمعلومات، ومنها القانون رقم 121 لسنة 1975م الخاص بحظر استعمال أو نشر الوثائق الرسمية، والقانون رقم 313 لسنة 1956م، والمعدل بالقانون 14 لسنة 1967 بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة، فهذه الترسانة من القوانين التي تنظم العمل الصحفي في مصر تحفل بالكثير من القيود على حرية الرأي والصحافة حيث يصبح من الصعب في ظلها أن توجد حرية حقيقية للصحافة تساعد على دعم حركات التحول إلى الديمقراطية[24] وعلى ذلك يمكن القول بأن البناء التشريعي الناظم لحرية الصحافة في مصر يشير إلى اتجاهات ثلاثة كلها تنتهي إلى الضغط بشدة على تلك الحرية إلى الدرجة التي تكاد تسلبها، ويتمثل الاتجاه الأول في محاولة الحد من حرية إصدار الصحف من خلال القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن سلطة الصحافة، أما الاتجاه الثاني فيسير في طريق منع الصحفيين من الحصول على المعلومات، والتوسع فيما يعتبر من الأسرار الغير جائز نشرها، والاتجاه الثالث فيؤدي إلى إنزال عقوبات سالبة للحرية شديدة القسوة على الصحفيين أثناء تأديتهم لأعمالهم، حيث تعاني الصحافة المصرية من العقوبات السالبة للحرية والتي يمكن أن يتعرض لها الصحفيون أثناء مباشرتهم لمهنتهم

---

(24) عواطف عبد الرحمن، الصحافة المصرية بين التحديث والمنافسة في عصر العولمة، في المؤتمر العام الرابع للصحفيين نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، فبراير 2004، ص 11.

في تقصي الأخبار ونشر التحقيقات، ومقالات الرأي، فيحتوي قانون العقوبات وحده على أكثر من ثلاثين مادة تعاقب بعقوبة سالبة للحرية على كل ما يتصور أن ينشره الصحفي بدءًا من العقاب على القذف والسب ومرورًا بالعقاب على نشر ما يعتبر إخلالاً بالسلام الاجتماعي أو حتى إهانة الموظفين العموميين[25] إلا أن ذلك لا ينفي الخطوات الإيجابية التي اتخذها النظام السياسي في اتجاه توسيع هامش حرية الصحافة ودورها في عملية التغيير السياسي التي تجري حاليًا، وكان من بينها هذه الخطوات: ظهور صحف ذات توجهات سياسية ليبرالية جديدة، فعلى سبيل المثال صدور جريدة المصري اليوم في يونيو 2004 وهي الجريدة التي يقف وراءها مجموعة من رجال الأعمال المصريين البارزين، وهي أول جريدة يومية سياسية يرخص لها منذ عام 1954م، وتحتوي في مضمونها نقدًا لاذعًا للنظام السياسي والحكومة، بجانب عودة جريدة الدستور إلى الضوء مرة أخرى برئيس تحريرها إبراهيم عيسى وتوجهاتها المعارضة للحكومة والنظام الحاكم، وتجازوها سقف النقد المباح في أحيان كثيرة، وجريدة الفجر برئاسة عادل حمودة وهي تنهج نفس الخط المعارض للنظام، ثم جريدة البديل اليومية برئاسة تحرير الدكتور عبد المنعم سعيد، الأمر الذي خلق حراكًا جديدًا في الجماعة الصحفية.

3- **القيود السياسية**: مثلت العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر أهم أزمة لإعاقة حرية الصحافة على مدى السنوات السابقة وحتى اليوم، وبرز ذلك جليًا من خلال بعض الممارسات السلطوية والتي تمثلت في عرقلة التعددية السياسية والصحفية، والتوسع في قرارات حظر النشر، واحتكار السلطة لوسائل الإعلام، والاعتداء على الصحفيين، الأمر الذي أدى إلى تراجع حرية الصحافة في مصر وفقا للتقارير والمؤشرات الدولية والإقليمية التي تقيس مؤشرات حرية الصحافة على المستوى الدولي والقطري، فقد اتفقت هذه المؤسسات في تقاريرها، ومؤشراتها على أن طبيعة النظام السياسي الحاكم، وقيود التشريعات، وسيطرة البيروقراطية، تمثل أهم معوقات الصحافة المصرية في

(25) نجاد البرعي، المقصلة والتنوير، حرية التعبير في مصر 2002 – 2003 – المشكلات والحلول، (القاهرة: المجموعة المتحدة، 2004)، ص ص 327- 335.

المرحلة الراهنة[26]، فتشير تقارير منظمة مراسلون بلا حدود التي تقيس مؤشرات وسائل الإعلام في مختلف دول العالم إلى تراجع ترتيب مصر في التصنيف الدولي إلى المركز 146 مما يشير إلى تأخرها في سلم الحريات، كما جاءت في الترتيب التاسع على مستوى الدول العربية بعد جبوتي، وموريتانيا[27]، كما يشير تقرير عمان لحرية الصحافة على المستوى العربي تراجع دور مصر في الترتيب إلى المركز الـ 14 في تقرير 2007 من ضمن 18 دولة مشيرة إلى أن هذا العام شهد صراعًا عنيفًا بين السلطة والصحافة بمختلف توجهاتها، الأمر الذي أدى إلى صدور أحكام لأول مرة منذ سنوات طويلة بحبس 6 رؤساء تحرير، و12 صحفيًا في قضايا نشر، كما أشار التقرير إلى الجدل والواسع بين الجماعة الصحفية حول دعاوى الحسبة السياسية ضد الصحفيين وحرية التعبير، الأمر الذي أدى قيام الصحف الحزبية والخاصة باتخاذ موقف موحد بالاحتجاب ليوم واحد احتجاجًا على حبس الصحفيين، حيث شهد يوم 27 أكتوبر 2007، احتجاب 22 صحيفة حزبية وخاصة مصرية عن الصدور احتجاجًا على موقف السلطة وتشجيعها لدعاوى الحسبة[28]، كما أظهر تقدير **Freedom House** لعام 2007 تأخر مصر على المستوى الدولي في حرية الصحافة واحتلالها المركز 134 على مستوى العالم بسبب الرقابة التي تفرضها الدولة على الإعلام، واحتكار الدولة للمؤسسات الصحفية، والقيود القانونية التي تفرضها[29].

ونستنتج من ذلك أن ضغوط السلطة السياسية واستمرار ملكية الحكومة لوسائل الإعلام بمختلف قنواته الرسمية تؤثر على طبيعة دورها ووظيفتها، ويتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الأفراد أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام.

---

(26) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة والإصلاح الديمقراطي، في المؤتمر العام الرابع للصحفيين نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، 23- 25 فبراير 2004، ص 12.

(27) World Press Freedom Index, 2007, The Ranking Reporters Without Borders , Available-at:www. RSF. org – 3/2/2008.

(28) يحيى شقير، (محرر) التقرير السنوي الثالث – الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2007، مركز عجمان لدراسات حقوق الإنسان: **Available at: www. A chrs. Org – 17/3/2008**

(29) Freedom of The Press 2007 , Table of Global Press Freedom Rankings, Available at: www Freedom House. org – 26/4/2008

4- **ضعف الكفاءة المهنية**: يؤكد عمرو الشوبكي[30]، أن الصحافة المصرية حتى فترة الثورة كانت مهنة موهبة وإبداع رغم كل العناصر البيروقراطية التي أضيفت لها نتيجة التأميم، إلا أنها كانت قادرة لاعتبارات سياسية ومهنية على المنافسة والتأثير على الساحة العربية والعالمية وعلى مستوى الواقع، ولكنها تحولت منذ أكثر من ربع قرن إلى صحافة طاردة للمواهب، ونمطية، وعجزت عن تقديم صحافة خبرية في موقع الحدث، أو صحافة تحليل قادرة على قراءته بشكل مهني، وأن تراجع المهنية في الصحافة المصرية لا يمكن فصله عن الأوضاع السائدة في المجتمع.

ومن أهم مظاهر الخلل المهني في الصحافة المصرية كما ترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن تحويل المؤسسات الصحفية إلى أماكن أشبه بالمصالح الحكومية في التدرج الوظيفي حيث صارت معايير الأقدمية، والسن هما المحددان الأساسيان في الترقي الوظيفي، مما يقتل المبادرة والروح النقدية لدى الأجيال الشابة في المؤسسات الصحفية، غياب العلاقة الصحية بين الصحفيين ومصادرهم من جهة، وبين الصحفيين وجلب الإعلانات من جانب آخر مما أدى إلى انتشار قاعدة التبعية المطلقة للمصدر وغلبة نموذج الصحفي المنفذ لأوامر القيادة الصحفية أو المصادر حتى لو تعارض ذلك مع القواعد المهنية التي يتطلبها تكوين الصحفي في علاقاته بقيادته وبالنظام السياسي، وبالتالي الخضوع للسلطة ورأس المال.

فقد أصبحت علاقة الصحفي بمصادره يكتنفها العديد من المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون والتي تتمثل أساسًا في الإغراءات المادية والتي تتخذ أشكالاً وصورًا متنوعة وتستهدف شراء ضمائر الصحفيين وتحويلهم إلى أسواق دعائية تعمل لصالح أصحاب المال والنفوذ[31]، كما تشكل العلاقة غير الصحية بين القيادات الصحفية والصحفيين صورة أخرى من الخلل المهني خاصة في الصحف القومية، ويتجلى ذلك في انحياز القيادات الصحفية للسلطة التنفيذية وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي على حساب كرامة المهنة وحقوق الصحفيين.

كما يمثل عنصر نقص التدريب وضعف العائد المادي صورة أخرى من عوامل الخلل

---

(30) عمرو الشوبكي، 2007، السياسة والإعلام: هموم الحاضر وطموح المستقبل، مرجع سابق، ص ص 26- 27.

(31) عواطف عبد الرحمن، 2004، مرجع سابق، ص 9.

المهني في مهنة الصحافة في مصر حيث يعاني الصحفيون من ضغوط اقتصادية كثيرة تتمثل في تـدني الأجـور مقارنة بالجهد الذي يبذلون بجانب العجز الشديد في مستوى التأهيل والتدريب.

فخلص سيد بخيت[32]، إلى أن ضعف الموارد المالية للصحفيين هي من أهـم الـضغوط الواقعـة علـيهم، كما تحدد تلك الضغوط المالية اتجاهات آرائهم، ويدفعهم للعمل والبحث عـن مـوارد أخـرى للـدخل تـأتي على حساب جودة أداء العمل الصحفي، كما بينت الدراسة صورة أخرى للخلـل المهنـي تتمثـل في ضغوط السياسية التحريرية التي يعمل الصحفيون مقتضاها، حيث أشـار 67.2% مـن الـصحفيين باضـطرارهم إلى جلب وكتابة موضوعات صحفية لا تتفق مع توجهاتهم، ورضوخ معظمهم لمعايير صحفهم في انتقـاء ونـشر الأخبار مما يضعف درجة اقتناعهم بنتائج عملهم.

ويدعم ذلك ما توصل إليه فـون كـورف يـورك[33] مـن أن العديـد مـن الـصحفيين المـصريين يفتقـر إلى المهارات والتدريب الكافي على مهنـتهم، مـما يزيـد مـن المـشكلات المتعلقـة بـالجودة والمـصداقية، ومـدى استعدادهم للدمقرطة خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، ونستنتج من ذلك أنـه إذا كـان البنـاء التشريعي يعتبر عائقًا مهمًا أمام حرية الصحافة في مصر لتلبية دورهـا في دعـم التحـول الـديمقراطي، فـإن الواقع المهني الذي يعيشه الصحفيون المصريون يعتبر عاملاً إضافيًا ومهمًا في التقليل من فاعليـة الـصحافة عند القيام بدورها في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

المحور الثالث: علاقة الصحافة بالديمقراطية/ إشكالية الدور وآفاق التطور:

يناقش هذا المحور طبيعة الدور الـذي يمكـن أن تقـوم بـه الـصحافة في دعـم عمليـة التطـور الـديمقراطي والإصـلاح الـسياسي، عـلى اعتبـار أن الـصحافة تمثـل منـابر للتعبـير وطـرح الـرؤى والتوجهات الـسياسية المختلفـة، كـما أن الـصحافة تمثـل أداة رقابيـة مهمـة عـلى عمـل الـسلطة

(32) سيد بخيت، العمل الصحفي في مصر: دراسة فسيولوجية للصحفيين المصريين (القاهرة: العربي للنشر والتوزيـع، 1998)، ص ص 180 – 183.

(33) فون كورف يورك، الصحفيون المصريون والديمقراطية في التسعينيات – طاقة ديمقراطية مهدرة، ترجمـة مجـدي النعـيم (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطروحات جامعية " 4" 2006) ص 330.

التنفيذية، وهي في كل ذلك أداة مهمة لرفع وتنمية الوعي السياسي.

وقد طرحت قضية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر من خلال السنوات الأخيرة على نطاق واسع نظرًا لما شهدته تلك السنوات من حركة ملموسة في الحياة الإعلامية المصرية تشكل تغيرًا عما كان عليه الواقع الإعلامي في العقود الماضية، وإن كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعًا سياسيًا ومعرفيًا متطورًا، ومع ذلك فالمتابع لأداء وسائل الإعلام المصرية، خاصة الصحافة، لا بد وأن يقر بوجود روح جديدة لعلها تكون مدخلاً إلى مجتمع المعرفة الذي نستهدفه، فرغم استمرار هيمنة وسائل الإعلام الرسمية ذات الرأي الواحد على الساحة الإعلامية انعكاسًا لهيمنة الرأي السياسي الواحد – دخلت الصحف المصرية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة بين صحف تمتعت لحقبة طويلة باحتكار القارئ المصري، فها هي صحف خاصة تصدر في إطار قانون سلطة الصحافة مثل صحف، المصري اليوم، الدستور، البديل، صوت الأمة، الأسبوع، الفجر، تنتج صحافة ذات مستوى مهني راق نسبيًا، وتتمتع بهامش أوسع بكثير من الصحافة المصرية الرسمية، وهي بهذه المزايا استطاعت أن تجذب الكثير إليها، كما لم يعد بوسع الصحافة الرسمية أن تتجاهل هذه المنافسة، فشهدت الفترات الماضية تغيرات نوعية في الصحف القومية سواء في الشكل الإخراجي، أو في هوامش الحريات، وانفتاح نسبي على الحوار، وعمق التحليل، ويرى **Jennings and Thompson** [34] أن الإعلام الحر يقوم بثمانية وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.

وتشمل هذه الوظائف الآتي:

1- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة:** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

2- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال:** من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

3- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل

(34) Jennings Bryant , Susan Thompson " Fundamentals of Media Effects" (New York: McGraw Hill , 2002) pp. 307 – 309.

المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

4- **إدارة النقاش الحر في المجتمع:** بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

5- **الرقابة على مؤسسات المجتمع:** وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسئوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

6- **المساعدة في صنع القرارات:** فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

7- **التأثير في اتجاهات الرأي العام:** حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشئون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوى كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

8- **مراقبة الأحداث المعاصرة:** وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، فالمراقبة بمعناها العام تعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادر على التكييف مع الظروف والمستجدات، وتوفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة

لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية حيث تكون وسائل الإعلام بدور سياسي في المجتمع من خلال موضع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع.

وحتى تقوم وسائل الإعلام بأداء الوظائف السابقة، يستلزم توافر عدة شروط منها:

1- **التعددية والتنوع**: وتعني ضرورة توافر وسائل الإعلام الكافية في المجتمع الديمقراطي، بهدف نقل الآراء والتوجهات المختلفة، فكلما زاد نطاق التعددية الإعلامية، كلما زادت قدرة الإعلام على التعبير الحر عن جميع الآراء والتيارات الفكرية الموجودة، في المجتمع، ولكن المؤشر الحقيقي للتعددية الصحفية يكمن في المدى الذي تتركه تلك الصحف في تعدد الاهتمامات، وتنوع سياستها التحريرية، ومنطلقاتها الفكرية، وقدرتها في التعبير عن مختلف التيارات السائدة في المجتمع.

2- **انعدام القيود:** وتعني عدم وجود قيود تكبل من حرية إصدار الصحف، أو من قدرتها في الحصول على المعلومات، أو التعبير عن الآراء المختلفة، أو ممارسة النقد لما تراه جديرًا بالنقد والتقويم، فكلما انعدمت هذه القيود، كلما زادت مساحة الحرية لوسائل الإعلام.

3- **انعدام الرقابة:** والتي تجعل المضمون النهائي للصحيفة رهنًا بإرادة سلطة الرقيب، وليس هيئة تحرير الصحيفة، ولذا فكلما اختفت الرقابة بمختلف أشكالها زادت قدرة الصحافة على التعبير عن قضايا المجتمع ومشكلاته.

4- حرية الحصول على المعلومات ونشرها: ويتضمن ذلك جميع المعلومات بما في ذلك، الحق في الاطلاع على وثائق الدولة، ومنع احتكار أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات.

وبالنظر إلى البيئة الإعلامية والصحفية في مصر، نجد أن الإعلام المصري بمختلف أنماطه وألوانه لم يصل بعد إلى هذا المستوى من الحرية، ولم يحقق حتى اليوم الحد الأدنى من الوظائف الخمس السابق ذكرها للإعلام الحر، فملكية الحكومة لوسائل الإعلام وقنواتها كما توصلت لطيفة خضر[35]، تؤثر على طبيعة دورها ووظيفتها، ويتنافى مع مبدأ

---

(35) لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم (القاهرة: عالم الكتب، 2006) ص ص 295 – 296.

الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الأفراد أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام، وكما ترى عواطف عبد الرحمن[36]، أن الصحافة المصرية المعاصرة تعاني من عدة إشكاليات تعوق دورها كفاعل رئيس في عملية التطور الديمقراطي وتتمثل هذه التحديات في الأمور التالية:

1- ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي النخبة الإعلامية، والسياسية، والاقتصادية، ولا تراعى الحقوق المهنية والإتصالية والمعرفية للأفراد والجماعات.

2- احتكار ومركزية المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك.

3- محاولات اختراق البيئة الصحفية المصرية من قبل جماعات النفوذ والشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المال.

4- غياب الديمقراطية داخل المؤسسات الصحفية المصرية بما ينعكس على الممارسة الصحفية والأداء المهني للصحفيين.

5- التأثير السلبي للإعلان وتأثيره على حرية الصحافة وحق القراء في الإعلام والتوعية.

6- سيطرة القيم الغربية في تقييم الأخبار ومعالجة قضايا المجتمع مما يضاعف من أزمة المصداقية ويؤثر بالسلب على دور الصحافة في تشكيل اتجاهات الرأي العام.

ويرى سليمان صالح[37]، أن وسائل الإعلام المصرية والعربية بشكل عام لم تستطع أن تقوم بدورها في دعم الديمقراطية نظرًا للعقبات التي واجهت تلك الوسائل من قبل النظم السياسية العربية، ففي ظل الاحتكار السلطوي لم تستطع هذه الوسائل أن تقوم بدورها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين لكي يشاركوا في العملية السياسية كما أدت العقبات إلى ضيق التنوع في المضمون الذي تقدمه تلك الوسائل مما أدى إلى زيادة التبعية للنظام الإعلامي الدولي، وتدهور مصداقيتها، وتناقص ثقة الجماهير فيما تقدمه من معلومات، ويشير عبد الله خليل[38] إلى أن تراجع حرية الإعلام

(36) عواطف عبد الرحمن، 2004، مرجع سابق، ص 5.

(37) سليمان صالح، وسائل الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، في المؤتمر العلمي الثالث عشر - الإعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2007، ص 18.

(38) عبد الله خليل، الحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري، من أين تبدأ المصادرة.. وكيف نبدأ الإصلاح؟ القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان د.ن، ص 258.

والصحافة تسبب في الإخلال بمبدأ ضمانات الصحف في مواجهة السلطة الحاكمة والتوسع في سياسة التجريم في مجال جرائم النشر، والإفراط في العقوبات السالبة للحرية وتغليظها واستخدامها كأحد أسلحة التخويف والإرهاب لأغراض سياسية في مواجهة أصحاب الرأي، مما يكون له أبلغ الأثر في الحد من حرية الصحفي والإعلامي بشكل عام في التعبير عن رأيه خشية الوقوع تحت طائلة العقاب.

ويؤكد محمد السيد سعيد(39) أن أهم المشكلات الأساسية التي تعيق التطور الديمقراطي لوسائل الإعلام المصرية تتمثل في: الملكية العامة للصحف ووسائل التعبير الجماهيري بشكل عام، ونسق الدعم الحكومي للصحافة، ففي الدولة الديمقراطية لا يمكن أن تكون الملكية العامة هي الشكل الرئيس لملكية وإدارة الصحف ومنابر الرأي ووسائط التعبير كما هو الحال في مصر منذ تأميم الصحافة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث تسيطر المؤسسات المملوكة للدولة وتحتكر سوق الصحافة والإعلام التليفزيوني والإذاعي ولم تسمح إلا منذ فترة وجيزة لبعض الخواص بامتلاك أو إدارة محطات تليفزيونية فضائية خاصة وإن كان يبدو هذا السماح يتم في إطار خارج القانون ويعد أمرًا مزاجيًا بحتًا حيث يتم السماح لبعض الأشخاص وحجب هذا الحق عن آخرين دون أساس أو معيار واضح يطبق على الجميع الأمر الذي يستبعد مضاهاة دور ووظيفة وأداء هذه المؤسسات العامة بمثيلاتها المملوكة للدولة في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتكامل فيها مختلف الفعاليات المدنية والمهنية والحيادية وتنوع التوجهات والأفكار بما يضمن استقلالها عن الحكومة من ناحية، واحترامها لمعايير الأداء المهني الراقي من ناحية أخرى، أما المشكلة الأخرى فتتعلق بنسق الدعم الحكومي للصحافة بما يضاعف من حدة التوتر التسلطي للصحف القومية، فنظرًا لأن هذه الصحف تقوم في الواقع بوظيفة تسلطية فهي تعد أكبر متلقي للدعم المالي الحكومي المباشر وغير المباشر عكس ما يحدث في النظام الديمقراطي حيث تتلقى الصحف الأصغر الدعم المالي العام بهدف تعزيز التنوع، وكسر الاحتكار، كما توصلت Nada Mobarak

(39) محمد السيد سعيد، حرية الصحافة والتحول الديمقراطي، المؤتمر العام الرابع للصحفيين، فبراير 2004، ص ص 4- 6.

Ibrhim [40] إلى وجود مجموعة من الصعوبات تعترض الإعلام المصري للقيام بدوره في تدعيم الديمقراطية تتمثل في: طبيعة العلاقة مع النظام السياسي، والبيئة التشريعية، والتحيز، وانخفاض حرية التعبير.

وسائل الإعلام والإصلاح السياسي: آليات التعزيز:

يرى Roumeen Islam[41] أن لوسائل الإعلام أدوارا مهمة في تشغيل النظام السياسي الديمقراطي، ومن أهم هذه الأدوار التثقيف المدني والسياسي الذي يتيح للمواطنين التصويت والمشاركة على ضوء معرفة معقولة بالموضوعات والقضايا المثارة في الفضاء العام، وأن وسائل الإعلام تقوم بوفاء هذا الحق عبر تقديم مختلف الأفكار – والتصورات المتاحة حول موضوع معين أو قضايا مختلفة، ويأتي الدور الثاني بتقديم معلومات مدققة حول مختلف القضايا ذات الصلة بتقويم أداء حكومة ما، حيث يلعب الحق في الحصول على المعلومات دورًا مهمًا، وحتى يتم تعزيز ودعم هذه الأدوار لابد أن تتوافر لهذه الوسائل ثلاثة عناصر رئيسة هي: الاستقلالية، والكفاءة المهنية، والتنوع والتعددية، حيث تتأثر وسائل الإعلام بمجموعة من العوامل تحد من استقلاليتها وتتمثل في:

- البيئة الإعلامية المتاحة
- الموارد المالية والاقتصادية
- القوانين المتعلقة بالمعلومات
- السياسات الإعلامية داخل النظام السياسي القائم

ونستخلص من التفسيرات النظرية السابقة أن النظام الإعلامي المصري بظروفه

---

(40) Nada Mobarak Ibrhim. NGO , as Civil Society Actors on Media Policy Changes In Egypt: Capacity Building Within a Contextual Frame work , 6 Muy 2003 London School of Economic , Development Studies Institute , Available at Http: // Stanhope centre. org / Research , Maps- Egypt PDF.

(41) Roumeen Islam ," Into The Looking Gloss: What The Media Tell and Why – An overview- The Right To Tell: The Role Mass Media In Economic Development " , World bank Institute , 2002 , pp. 1-15.

الموضوعية، وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجًا لنظام إعلامي ديمقراطي يساعد على تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية، ويمكن بلورة مجموعة من الإستراتيجيات تساهم في تدعيم دور هذه الوسائل في عملية الإصلاح السياسي، كما يلي:

1. **حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام**: ويتطلب ذلك إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية إصدار الصحف وإعطاء الأشخاص الطبيعيين حق إصدار الصحف وملكيتها وإلغاء النصاب المالي الذي يشترطه القانون لإصدار الصحف، وكذلك تحرير اتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات التابعة له من أية قيود بيروقراطية تعوق الأداء الإعلامي للاتحاد، بجانب وضع الضوابط اللازمة للتفرقة بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية وبين سيطرة الحكومة عليها، مثلما يحدث بشأن هيئة الإذاعة البريطانية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون الفرنسي وبقية دول غرب أوربا والهند، مع السماح أيضًا بوجود أنماط أخرى للملكية بجانب ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية على أن يتم قصر هذا الحق على المصريين، حيث يرى فاروق أبو زيد[42] أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين زيادة أو نقص الحرية الإعلامية وبين نمط الملكية السائد في وسائل الإعلام، فكلما اتسع نمط الملكية العامة أو الحكومية لوسائل الإعلام - نقصت مساحة الحرية في هذه الوسائل، وكلما اتسع نمط الملكية الفردية لتلك الوسائل - كلما زادت مساحة الحرية فيها، وهذا يعني أن تفعيل دور تلك الوسائل في دعم التطور الديمقراطي مرهون بالبحث عن أشكال جديدة للملكية تستطيع أن تشبع الاحتياجات الإعلامية للجمهور، مثل الملكية التعاونية للإعلاميين، وإنشاء هيئات عامة مستقلة عن السلطات تمتلك وسائل إعلامية جديدة تديرها لحساب المجتمع.
2. **تأمين الحق في الحصول على المعلومات**: ويعني ذلك وضع التشريعات التي تكفل لوسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادرها الأصلية، وأن تتضمن هذه التشريعات محاسبة المسئولين عن حجب المعلومات عن وسائل الإعلام، ومطالبة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية بإيجاد الآليات التي تساعد على تدفق

(42) فاروق أبو زيد، إصلاح الإعلام المصري، مجلة المحيط الثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة، العدد 46، أغسطس 2005، ص55.

المعلومات بدقة وموضوعية، فالتناقض الواضح في القوانين التي تنظم العمل الصحفي في مصر والتي تتراوح ما بين المنح، والمنع في الحصول على المعلومات تؤدي إلى اضطرار الصحفيين للجوء إلى نشر الأخبار المجهلة كنوع من الالتفاف حول القانون، وممارسة حقهم في الحصول على المعلومات الأمر الذي يفتح الباب أمام إشكاليات أخرى تتعلق بمصداقية الصحف، والمسئولية الاجتماعية، مقابل التنافس على مجاراة رغبات القراء، فهذا المبدأ وحده كفيل بأن تكتسب حرية وسائل الإعلام مضمونًا حقيقيًا، فتركيز السلطة فيما يتعلق بقضية تداول المعلومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير البيئة الملائمة والظروف المناسبة لتحسين أداء الإعلام الوطني وتحديثه وتطويره تقنيًا ومهنيًا بحيث يكون قادرًا على الوفاء بالاحتياجات الاتصالية والمعلوماتية بالجودة العالية والكفاءة المطلوبة، وبدرجة عالية من المصداقية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال حرص السلطة السياسية على تداول المعلومات الصحيحة والدقيقة حول كافة المسائل المتعلقة بالمجتمع من خلال وسائل الإعلام الوطنية، وإتاحة الفرصة أمام كافة الآراء للتفاعل من أجل الوصول إلى البدائل المناسبة، ففتح مصادر المعلومات أمام الصحفيين من مختلف مصادرها دون قيود وبضمانات قانونية تحمي الصحفيين في الحفاظ على أسرار مصادرهم يمكن أن يشكل أساسًا لتطوير نظام إعلامي مصري يساهم في الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية.

3. **إلغاء المسئولية الجنائية في قضايا النشر**: وهذا اتجاه عالمي في مختلف الدول التي أعطت لوسائل الإعلام دورًا فعالاً في دعم الديمقراطية بها، حيث تفضل تلك النظم اللجوء إلى الغرامات المالية بدلاً من العقوبات السالبة للحرية مثل الحبس أو السجن في قضايا النشر، أو الرأي التي تتم عن طريق الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وهو اتجاه يقوم على أساس أن الغرامات المالية كافية لردع المخالفين، وأن الحبس أو السجن في قضايا الرأي قد لا يحقق الغرض الذي وضعه المشرع من أجله، الأمر الذي يتطلب عدم جواز التحقيق مع المتهمين في قضايا الرأي والفكر إلا بمعرفة قاضي من قضاة التحقيق الطبيعيين.
4. **الكفاءة والاستقلالية:** حيث يعني هذا المطلب قياس حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على المطالبة بالتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، فاستقلال وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل في توصيل المعلومات إلى الجماهير وأن تعكس

الآراء المختلفة في المجتمع بدون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول بما يخضعها للمساءلة، وكفاءتها تعني عدم خضوعها لأية تحكمات من قبل أية مجموعة منفردة أو مركزة لأصحاب المصالح يمكن أن يتسبب في إعاقة قدرتها على أن تكون قوة للتغيير وإخضاع الناس للمساءلة[43].

5. **إنهاء تبعية الصحف القومية للحكومية**: ويتم ذلك من خلال البحث عن صياغة جديدة للصحف القومية تخلصها من التبعية للحكومة الممثلة في مجلس الشورى على اعتبار أن هذا المجلس يمثل السلطة التشريعية، في حين تمثل الصحافة السلطة الرابعة، ولا ينبغي على سلطة أن تتحكم في سلطة غيرها داخل نظام يأخذ بتعدد السلطات، وقد يكون ذلك عن طرق متعددة، إما تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة وتمليك بعض أسهمها للعاملين كمرحلة أولى، ثم طرح بعض أسهمها للجمهور في مرحلة ثانية، ثم تأتي المرحلة الثالثة لتعطي المواطنين حق تملك تلك المؤسسات بالكامل بشرط أن تقتصر عملية التمليك على المصريين، أو استخدام معيار فصل الملكية عن الإدارة بمعنى أن السلطة اليومية في المؤسسات الصحفية القومية ينبغي أن تكون في يد مهنيين يملكون ناصية الفن الصحفي ويحترمون تقاليد المهنة كما تترسخ في المجتمع الديمقراطي، ولذا ينبغي للدولة أن تستوعب هذه المتعلقات بقدر كبير من الاهتمام والدقة والشفافية، حيث يتعذر بناء نظام ديمقراطي في ظل نظام تمتلك فيه الدولة الجانب الأكبر من الأصول والاستثمارات والمؤسسات الصحفية والإعلامية وتديرها فعليًا لمصلحتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجة إشكالية الحيز الكبير الذي تحتله الملكية العامة في مجال الإعلام.

6. **كفاءة الأداء المهني والمستوى الحرفي**: ويتطلب ذلك دراسة مختلف العوامل التي أدت إلى تراجع الأداء المهني ومستوى الحرفية، والمستويات الثقافية والمعرفية للأجيال الجدية من الصحفيين والإعلاميين، رغم توافر الفرص الواسعة لاكتساب المهارات والمعارف عبر ثورة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، ويتطلب ذلك: تفعيل ميثاق الشرف الصحفي خاصة في القضايا الخلافية المهنية والسلوكية، والعناية بالأجيال الشابة من الصحفيين من مختلف النواحي التدريبية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، والأخلاقية، حيث يصعب الحديث عن دعم حرية الصحافة للديمقراطية دون وجود أصحاب رأي وفكر أقوياء وشرفاء مؤهلين يأمنون بحرية الصحافة كأساس للتطور الديمقراطي والإصلاح

---

(43) Roumeen Islam , op. cit , pp. 1-7.

السياسي.

الفصل الثالث
الدراســة التطبيقية

الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية:

* **مجتمع الدراسة التحليلية:** يشمل مجتمع الدراسة التحليلية مختلف مواد الرأي في الصحف محل الدراسة والتي عالجت قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق.

* **عينة الدراسة التحليلية:** لتحديد عينة الدراسة التحليلية اتبع الباحث الخطوتين التاليتين:

أ- اختيار عينة الصحف: وفقًا لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث تبين له أن التناول الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي في الصحف المصرية قد أفرز رؤى ومواقف وتوجهات سياسية متباينة على مستوى النظام الصحفي المصري، فقد أفرزت الخطابات العديد من المواقف المتباينة على مستوى الصحف القومية بعلاقاتها التابعة لسيطرة السلطة السياسية، أو الصحف الحزبية التي تتنوع مواقفها بسبب الأساس الفكري الذي تنتمي إليه، وحسب علاقات الأحزاب بالسلطة، أو الصحف الخاصة التي تتأثر بأفكار كتابها وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، ورؤية القائمين على تمويلها أو مالكيها، لذا رأى الباحث اختيار صحف ذات انتماءات متعددة بما يعطي صورة شبه كاملة لمواقف النظام الصحفي المصري فيما يتعلق بمحددات تناول قضايا الإصلاح السياسي، وقد وقع اختيار الباحث على الصحف التالية(●):

- **صحيفة الأهرام:** ممثلة للصحافة القومية (الرسمية) بوصفها أكثر الصحف القومية انتشارًا، كما أنها تضم مجموعة من المثقفين والمفكرين من خارج وداخل الصحيفة يتمتعون بالقدرة على صياغة رؤى وتصورات للموافق والقضايا المختلفة.
- **صحيفتا الوفد، والأهالي:** ممثلتان للصحف الحزبية حيث تمثل الوفد الجناح الليبرالي في النظام المعارض المصري، بينما تمثل الأهالي الجناح اليساري. فالوفد تعد أكثر الصحف الحزبية قراءة، ويمكن تصنيفها في إطار الصحف الشعبية التي تحاول النزول إلى مستوى

(*) جاء اختيار الباحث لهذه الصحف لتكون عينة الدراسة التحليلية للخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي وفقًا لاعتبارين أساسيين:

1 - أثبتت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث أن هذه الصحف (الأهرام، الوفد، الأهالي، المصري اليوم) كانت أكثر الصحف المصرية اهتمامًا لطرح قضايا الإصلاح السياسي لدى كتاب مواد الرأي.

2 - تمثل هذه الصحف لأنماط الملكية الصحفية في مصر بشكلها الراهن.

القارئ العادي، وتسعى إلى جذب أكبر عدد من القراء، بجانب وضوح سياستها وأيديولوجيتها التحريرية، والحزب الذي تعبر عنه، والأهالي كصحيفة تميل في سياستها التحريرية إلى مخاطبة الطبقة المثقفة وممثلة للتيار اليساري في مصر من خلال الحزب الذي تصدر عنه.

- **صحيفة المصري اليوم:** ممثلة للصحف الخاصة، وهي تمثل التيار المعتدل لهذه الصحف، وتنطلق في معالجتها عن سياسة وأطر محددة، كما تعد أكثر الصحف الخاصة اليومية من حيث إقبال وتعرض الجمهور لها، وتحتوي على مجموعة من الكتاب يمثلون مختلف التيارات السياسية في مصر.

ب- تحديد عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل: في ضوء أهداف الدراسة، والتساؤلات التي تحاول الإجابة عليها، وقع اختيار الباحث على مواد الرأي بمختلف أشكالها "المقال العمودي، المقال الافتتاحي، المقال التحليلي، مقال اليوميات، بريد القراء" كوحدات للتحليل باعتبار أن هذه المواد تهدف إلى إقناع القارئ بوجهة نظر الصحيفة أو الكاتب بشكل مباشر، حيث تحمل فكرًا محددًا ووجهة نظر معينة تحاول إقناع القارئ بها، ومن ثم فهي أقدر على تحديد المواقف، وتجسيد الخطاب الصحفي، كما أن مواد الرأي تعد ملائمة للمداخل النظرية التي تتبناها الدراسة والتي تهدف في مجملها قياس المحتوى الضمني أو غير الصريح للوسائل الإعلامية، خاصة المستوى الرابع من تصنيفات بحوث نظرية الأطر والذي يهدف للكشف عن المحتوى الكامن للمضمون الإعلامي وربطه بالسياق الفكري الذي يندرج المضمون في طياته.

الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية:

امتد الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية على مدار أربعة شهور متصلة وذلك خلال الفترة من 2006/12/1، وحتى 2007/3/31 وقد اختار الباحث هذه الفترة لإجراء الدراسة التحليلية نتيجة لمجموعة من العوامل هي:

- شهدت هذه الفترة طلب الرئيس مبارك بتعديل 34 مادة من الدستور المصري الحالي في إطار نقل بعض الصلاحيات المخولة له إلى الحكومة والبرلمان، وذلك في خطابه أمام مجلس الشعب والشورى يوم 2006/12/26 مما أحدث جدلاً وحراكًا سياسيًا على نطاق واسع انعكس أثره على الخطابات الصحفية.

- أن هـذه الفـترة شـهدت صـدور أول تقريـر لمرصـد الإصـلاح العـربي، الإشـكاليات والمـؤشرات بمكتبـة الإسكندرية والذي شارك فيه نخبة من الخبراء المتخصصين في مختلف المجالات وقـدم مـؤشرات مهمـة لفرص الإصلاح داخل مختلف الدول العربية.
- زيادة فعاليات مؤتمرات التغيير الـسياسي والتحـول الـديمقراطي في البلـدان العربيـة ونـشاط المجتمـع المدني في هذا المجال.
- الخطوات الجادة والفعلية للتحول الديمقراطي الفعال في موريتانيا من خلال انتقال الـسلطة سـلميًا في انتخابات مدنية نزيهة.

أدوات الدراسة التحليلية:

تتوقف نوعية الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في إجراء دراسته مـع طبيعـة الأهـداف التـي يـسعى لتحقيقها ووفقًا لأهداف الدراسة الحالية فقد قام الباحث بتصميم استمارة تحليلية اشتملت بـدورها عـلى فئات لتحليل الخطاب، وأخرى لتحليل الأطر (المضمون) على النحو التالي:

فئـات تحليـل الخطـاب: اسـتخدمت الدراسـة الحاليـة أسـلوب تحليـل الخطـاب باعتبـار أن الخطـاب الصحفي هو رسالة إقناعية تستهدف إقناع الجمهور بأطروحات معينة، أو تفنيد وجهـات نظـر مـضادة في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة، وتتنازع فـيما بيـنهما بـشأن قـضية جدلية.

وفي إطار ذلك تكون الصحافة هي ميدان الصراع الفكري عبر ما تقدمه مـن أطروحـات عـبر الأسـاليب التالية:

1- **مسار البرهنة**: يستخدم مسار البرهنة في الكشف عن المواقف الفكرية والجدلية بشأن قضية مطروحـة، واستخدام مسار البرهنة في تحليل الخطابات الصحيفة يقدم دعمًا وإثراء للبحث، ويعالج أحد جوانـب قصور تحليل المضمون، وقد وظف الباحث هذه الأداة من خلال استخراج المقولات الأساسية أو الطرح المركزي الذي يستهدف منتج الخطاب الترويج له وتدعيمه، فقد قام الباحـث بقـراءة شـاملة للخطـاب الصحفي واستخراج من كل مادة رأي "خطاب " مقولته الأساسية " الطرح المركـزي " والـذي يـستهدف منتج الخطاب ترويجـه أو تدعيمـه مـن خـلال تتبـع مـسار البرهنـة داخـل الخطابـات الـصحيفة عـن

طريق الحصر الشامل لكل مواد الرأي في الصحيفة، تبعًا للقضايا مجال التطبيق، حيث قام الباحث بحصر مجمل الكتابات بصياغات كتابها، ثم حصر الحجج " البراهين " المرافقة لكل طرح، وبذلك تكون للباحث جانب كيفي يتمثل في طبيعة الأطروحات، ونوعية الحجج المسندة، وأسماء كتاب ومنتجي الأطروحات، ومدى انتمائهم للصحيفة، كما تكون للباحث جانب كمي أتاح القياس الموضوعي للصحف في التركيز على القضايا مجال التطبيق، وذلك بإحصاء الأطروحات المقدمة بشأن موقف ما، والاختلاف النسبي في التركيز على فاعليات محددة وتفسير ذلك في ضوء أهداف الدراسة.

2- **الأطر المرجعية**: تعتمد هذه الأداة على حقيقة أساسية تشكل جوهر وجود منطلقات فكرية متباينة تشكل القاعدة لانطلاق الخطابات الصحفية المختلفة، وهي بمثابة أسس ومبادئ تستند إليها الخطابات الصحفية لكل صحيفة في طرحها الأيديولوجي بشأن قضايا الإصلاح السياسي، وهي تصبغ خطابات كل صحيفة حسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها، ومن ثم توظيفها في الكشف عن تلك المرجعيات التي استندت إليها الصحف مجال الدراسة في خطاباتها بهدف إقناع الجمهور والنخبة بوجهة نظر معينة من خلال تتبع هذه الأطر ورصد كيفية وطبيعة استخدام الخطابات الصحفية لها، والخروج بتوصيف شامل عنها، وطبيعتها، وعلاقتها بالقوى السياسية التي تعبر عنها.

3- **القوى الفاعلة**: تقوم هذه الأداة على أساس تحليل خطاب محدد لمجموعة من الفاعلين ذوي الأهمية، ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة لهم في الخطاب المدروس، وتقييم هذه الأدوار والصفات سلبًا وإيجابًا من وجهة نظر الخطاب، وقد قام الباحث بتوظيف هذه الأداة في تحديد طبيعة الأدوار التي تقدمها الخطابات المطروحة عن مختلف القوى الفاعلة، حيث قام برصد الأدوار والصفات بصياغاتها الأصلية لتتبع تقييم الفاعلين على المستوى الكيفي، وإحصاء عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطابات المدروسة على المستوى الكمي.

4- **السياق الإنتاجي للخطاب**: وقام الباحث من خلاله بتحليل ورصد البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تم إنتاج الخطاب فيها، ثم الجمهور المستهدف مع دراسة المرجعية الفكرية لمنتج النص الصحفي والتأثير المراد إحداثه على

الجمهور والنخبة عينة الدراسة الميدانية.

تحليل الأطر " المضمون ":

استخدام الباحث هذه الأداة في تصنيف القضايا المدروسة إلى فئات رئيسة تندرج تحتها فئات فرعية، بحيث يسهل عليه حصرها كميًا لمعرفة أولويات قضايا الإصلاح السياسي التي تم التركيز عليها أكثر من غيرها، والقضايا التي ثم تهميشها، بجانب استخدامها في تحديد أشكال مواد الرأي المستخدمة في الخطابات الصحفية للإصلاح السياسي بصحف الدراسة.

إجراءات تحليل المضمون:

1- تحديد وحدة التحليل: وقد تم استخدام وحدتين للتحليل هما:

أ- الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية: وهي في هذه الدراسة تتركز في المقال الصحفي بأشكاله المختلفة كوحدة للتحليل.

ب- وحدة الفكرة: وهي أي فكرة تتناول قضايا الإصلاح السياسي أو تتعلق بها من حيث الأسباب والنتائج المترتبة عليها.

2- تحديد فئات التحليل:

استخدم الباحث نموذج RobertM.Entman في تحديد فئات التحليل والذي يتضمن بدوره أربعة محاور رئيسة هي:

1. تحديد القضية.
2. تشخيص الأسباب .
3. تقييم القضية .
4. اقتراح الحلول .

وذلك على النحو التالي:

1- تحديد القضية: وهي كل فكرة تحدد ماهية القضية المتعلقة بالإصلاح السياسي، أو تحاول تفسير ما يحيط بها من قضايا فرعية وتشمل:

أ - الإصلاح الدستوري والتشريعي (التعددية الحزبية - تداول السلطة - مكافحة الإرهاب - المواطنة - إلغاء القوانين الاستثنائية - نزاهة الانتخابات - استقلال القضاء - مكافحة الفساد).

ب - إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة (إصلاح المؤسسة الإعلامية - المؤسسة التعليمية - الجهاز الإداري بالدولة والمحليات - المؤسسات الاقتصادية - مؤسسات المجتمع المدني).

ج - الحقوق والحريات العامة (حرية تكوين الأحزاب - حرية المؤسسة الإعلامية - حرية البحث العلمي - حرية قياسات الرأي العام - حرية التعبير والتظاهر السلمي - تمكين المرأة - المشاركة السياسية - الاهتمام بحقوق الإنسان).

2 - **تشخيص الأسباب**: وهي العوامل التي تم في ضوئها بدء خطوات الإصلاح السياسي والديمقراطي وتشمل:

أ- دوافع داخلية مثل:

- تراجع شرعية النظام
- الأزمات المالية والاقتصادية
- ضغوط المجتمع المدني
- ظهور حركات اجتماعية جديدة
- ضغوط وسائل الإعلام المحلية.
- مبادرة النظام السياسي للإصلاح.
- فساد النظام الإداري بالدولة.

ب - دوافع خارجية مثل:

- ضغوط المؤسسات الدولية المانحة.
- الموجة الجديدة للديمقراطية.
- تصاعد الضغوط الأمريكية.
- المبادرات الإقليمية للإصلاح.
- ضغوط وسائل الإعلام العالمية.

3- **تقييم القضية**: وتعني الأفكار التي تصدر أحكامًا حول خطوات الإصلاح السياسي في مصر سلبًا وإيجابًا مثل:

- خطوات الإصلاح ما زالت تسعى لتركيز السلطة ومنع تداولها.

- غياب الشفافية والعدالة داخل مؤسسات الدولة.
- إضعاف التعددية الحقيقية.
- استمرار تراجع حرية التعبير.
- عرقلة قيام أحزاب جديدة.
- زيادة معدلات الفساد.
- تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان.
- رفع كفاءة الدولة ومختلف مؤسساتها.
- التوسع في حرية الإعلام والتعبير.
- كسر جمود الحراك السياسي.
- سن قوانين جديدة لمحاربة الإرهاب.

4- **اقتراح الحلول**: وهي التي تتعلق بالأفكار التي تتناول المقترحات البديلة للإصلاح السياسي الفعال أو محاولة التقليل من الآثار السلبية للتغيير السياسي الحالي مثل:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- تعميق المشاركة السياسية.
- إطلاق حرية التعبير.
- تداول السلطة.
- العدالة والمساواة.
- تعزيز حقوق الإنسان.
- مكافحة الفساد.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.

5- اختبار الصدق والثبات:

أ- اختبار الصدق - Validity: يقصد بالصدق أن الأداة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه من موضوعات وظواهر مختلفة موضوع التحليل، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتبعة في التحليل من: اختيار العينة، وبناء الفئات، وتحديدها تحديدًا دقيقًا، فضلاً عن درجة الثبات في التحليل[1]، وقد راعى الباحث تحديد الفئات تحديدًا دقيقًا، بجانب

---

(1) محمد عبد الحميد، (2000) مرجع سابق، ص ص 429- 431

مراعاة الدقة في إجراءات التحليل وصولاً إلى مستوى مرتفع من الصدق الظاهري Face Validity لاستمارة تحليل الأطر والمضمون، والذي يعني أن الأداة تقيس بشكل مناسب ما وضعت لقياسه من متغيرات.

وقد تم إجراء اختبار الصدق بوسيلتين هما:

1- صدق المحكمين: حيث تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين ذوي التخصصات العلمية والفكرية المختلفة في مجال الدراسة(•)، وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون تم تعديل الاستمارة بحيث تتفق معها وتتناسب مع الإطار النظري الخاص بالدراسة.

2- الاختبار المبدئي للاستمارة: على عينة من المادة التحليلية لاختبار الفئات، حيث قام

(•) مجموعة الخبراء المحكمين (الترتيب حسب التخصص العلمي والخبرة الأكاديمية)

1- أ. د نجوى كامل: أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
2- أ. د عاطف عدلي العبد: أستاذ الإذاعة ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
3- أ. د محمود علم الدين: أستاذ ورئيس قسم الصحافة كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
4- أ. د نجوى خليل: أستاذ ورئيس وحدة بحوث الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.
5- أ.د شعبان شمس: عميد كلية الإعلام – جامعة 6 أكتوبر.
6- أ. د نجوى عبد السلام: أستاذ الصحافة بكلية الآداب، جامعة عين شمس.
7- أ. د السيد غانم: أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
8- أ. د عبد الغفار رشاد: أستاذ العلوم السياسية والرأي العام كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
9- أحمد ثابت: أستاذ العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة القاهرة.
10- أ. د وحيد عبد المجيد: أستاذ العلوم السياسية بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام.
11- أ. د علي الصاوي: أستاذ العلوم السياسية ورئيس وحدة الدراسات البرلمانية كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
12- أ. د إبراهيم البيومي غانم: أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.
13- أ. د أحمد زايد: أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب، جامعة القاهرة.
14- أ. د ألفت أغا: نائب مركز البحوث السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الباحث باختبار قبلي Pre-Testing للاستمارة على عينة فرعية Sub-Sample من عينة الدراسة شملت خمسين عددًا من الصحف، ثم قام الباحث بإجراء مجموعة من التعديلات عليها بما يضمن تحقيق قياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

ب- اختبار الثبات - Reliability: يقصد بالثبات الوصول إلى نفس النتائج عن نفس الظواهر موضوع التحليل في حالة إعادة الاختبار أو التحليل مرة أخرى Test. Retest على نفس العينة من المفردات بعد مرور فترة زمنية، وتقدير قيمة الثبات بعد نتائج الاختبارين[2]، ولحساب الثبات في هذه الدراسة تم الاستعانة بباحث آخر[*] لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من عينة الدراسة باستخدام نفس أداة الترميز أو التحليل، وقد بلغ قوام هذه العينة خمسون عددًا من صحف الدراسة بواقع 15 عددًا للأهرام، 15 عددًا للوفد، و15 عددًا للمصري اليوم، 5 أعداد للأهالي، وذلك بنسبة 13.3 % من إجمالي عينة الدراسة التحليلية التي تضم 376 عددًا لكل من الأهرام، الوفد، المصري اليوم، الأهالي، حيث تلبي هذه النسبة متطلبات اختبار الثبات في ضوء النسب التي أوصى بها المتخصصون في مناهج البحث والتي تتراوح ما بين 10%، 25%، من إجمالي عينة الدراسة، ولحساب الثبات بين الباحث وآخر تم تطبيق معادلة O. R Holesti وتعني: $\frac{م1}{ن1 + ن2}$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2م}{ن2 + ن1}$$

حيث م = عدد الحالات المتفق عليها

ن1= عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم 1

ن2 = عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم 2

والتي تناسب بدورها البيانات الاسمية أو الوصفية، ويحسب الثبات في إطار هذه المعادلة

(2) فرج الكامل، بحوث الإعلام والرأي العام، تصميمها وإجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001) ص 197.

(*) المحلل الذي أجرى الباحث معه ثبات التحليل هو السيد: وليد محمد الهادي باحث دكتوراه – قسم الإعلام، كلية الآداب جامعة حلوان.

في هيئة نسبة مئوية تعبر عن درجة الاتفاق بين كل من الباحثين الأول والثاني، وقد بلغ متوسط قيمة معامل الثبات في التحليل بين الباحثين 0.90، بمعنى أن نسبة الاتفاق كانت 90% وهي درجة ثبات عالية بما يؤكد ثبات التحليل.

قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق:

تحددت قضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق في ضوء ثلاث مراحل أساسية، يعرضها الباحث على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تمثلت فيما تم رصده من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لمعرفة أهم قضايا الإصلاح السياسي المثارة في الخطاب الصحفي المصري بمختلف الصحف المصرية مجال التطبيق، وقد أفضى ذلك إلى تحديد القضايا التي حظيت بتناول وتغطية مكثفة من قبل مواد الرأي.

المرحلة الثانية: تمثلت في قيام الباحث بإجراء مقابلات ميدانية مع أساتذة وخبراء متخصصين في العلوم السياسية(●)، بهدف مساعدة الباحث في عملية تصنيف القضايا الفرعية في إطار محاورها الرئيسة لضمان نسبة عالية من الضبط المنهجي في عرض وتسلسل القضايا وفق إطارها العام.

المرحلة الثالثة: سعى الباحث من خلالها للتحقق من أن القضايا مجال التطبيق تستحوذ على اهتمامات الرأي العام المصري من خلال عدة محددات تتمثل في:

- أن تحظى القضايا باهتمام مستمر من قبل الأفراد مما يساعدهم في تقدير الاتجاهات

(*) الخبراء الذين أجرى معهم الباحث المقابلات الميدانية هم:

1. أ.د – أحمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.
2. أ.د – جابر مأمون نصار أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة القاهرة.
3. أ.د – علي الصاوي أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.
4. أ.د – عبد العزيز أبو شادي أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة.
5. أ.د – جمال محمد سيد ضلع أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة.
6. أ.د – عمرو الشوبكي الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية.
7. د. عمرو هاشم ربيع الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.

السائدة نحوها في المجتمع بشكل دقيق.

- أن تمثل تلك القضايا محورًا أساسيًا للمناقشات الدائرة في مختلف وسائل الإعلام من خلال تبني تلك الوسائل اتجاهات معينة تسعى لترويجها بين أوساط الرأي العام.

وقد تحقق الباحث من توافر المحددات السابقة على قضايا الإصلاح السياسي مجال الدراسة مما يجعلها صالحة للتطبيق في إطار المداخل النظرية للدراسة.

وقد تحددت قضايا الإصلاح السياسي في المحاور التالية:

المحور الأول: قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي وتشمل القضايا الفرعية الآتية:

- التعددية الحزبية.
- تداول السلطة.
- المواطنة.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.
- نزاهة الانتخابات.
- مكافحة الإرهاب.
- مكافحة الفساد.

المحور الثاني: قضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وتشمل القضايا الفرعية الآتية:

- المؤسسات الإعلامية.
- المؤسسات التعليمية.
- المؤسسات الاقتصادية.
- الجهاز الإداري والمحليات.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- السلطات العامة.

المحور الثالث: قضايا الحريات والحقوق العامة وتشمل القضايا الفرعية الآتية:

- حرية تكوين الأحزاب.
- حرية المؤسسة الإعلامية.
- حرية قياسات الرأي العام.
- حرية البحث العلمي.

- تمكين المرأة.
- حرية التعبير والاحتجاج السلمي.
- المشاركة السياسية.
- الاهتمام بحقوق الإنسان.

الفصل الرابع

أطر قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة المصرية

مقدمة:

يستهدف هذا الفصل من الدراسة استعراض نتـائج تحليـل الأطـر الـصحفية في إطـار تحليـل الخطـاب الكمي لمضمون صحف (الأهرام، الوفد، الأهالي، المصري اليوم) خلال الفترة الزمنية للتحليـل والتـي امتـدت من 2006/12/1 حتى 2007/3/31، وقد بلغ إجمالي أعداد الصحف الأربـع التـي خـضعت للتحليـل (376) عددًا، كما يوضح الفصل نتائج تحليل الأطر المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي في الـصحف مجـال التطبيـق، من خلال ربط هذه النتائج بالسياق المجتمعي ومقارنتها بالدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

يوضح عدد المقالات التي تناولت قضايا الإصلاح السياسي

الجريدة	تكرار المقالات	النسبة المئوية
الأهرام	332	31.6
الوفد	317	30.1
المصري اليوم	297	28.2
الأهالي	106	10.07
المجموع	1052	%100

توضح بيانات الجدول السابق أن جريدة الأهرام كانـت أكـثر صـحف الدراسـة اهتمامًـا بطـرح قـضايا الإصلاح السياسي خلال فترة البحث، حيث بلغ عدد المقـالات التـي تناولـت موضـوعات الإصـلاح الـسياسي (332) مقالاً بنسبة 31.6% من إجمالي المقـالات، وقـد يرجـع ذلـك للخـصوصية النـسبية التـي تتميـز بهـا جريدة الأهرام باعتبارها من أهم وأكبر الصحف المصرية والعربية التي تجمـع وتـضم نخبـة متنوعـة مـن الكتاب والمفكرين في مجالات مختلفة، ويحملون تيارات فكرية وإيديولوجية تعبر عن مختلـف التوجهـات السائدة في مصر، مما انعكس أثره على تناول موضوعات وقـضايا الإصـلاح الـسياسي بزوايـا ووجهـات نظـر متعددة وفقًا لإيديولوجية الكتاب وتوجهاتهم، وبالإضافة إلى استمرار الأهرام على مـر الـسنين في تخـصيص أكثر من صفحة كمنبر لكتاب الرأي من خارج الصحيفة يجمع مختلف ألوان الطيف السياسي.

جدول رقم (2)

يوضح نوع المقالات التي تعرضت لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة

الجريدة نوع المقال	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العمودي	134	40.4	156	49.2	138	46.5	42	39.9	470	44.7
التحليلي	168	50.6	126	39.8	134	45.1	49	46.2	477	45.3
الافتتاحي	4	1.2	8	2.5	-	-	9	8.5	21	1.10
مقال رئيس التحرير	12	3.6	10	3.2	2	0.6	-	-	24	2.3
مقال يوميات	2	0.6	2	0.63	3	1	4	3.8	11	1.04
بريد القراء	12	3.6	15	4.7	20	6.7	2	1.9	49	4.7
المجموع	332	%100	317	%100	297	%100	106	%100	1052	%100

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن المقال التحليلي احتل النسبة الأكبر في نوعية المقالات التي تم من خلالها طرح قضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة وذلك بنسبة 45.3 % من إجمالي المقالات، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذه النوعية من المقالات التي تحتاج من الكاتب جهدًا كبيرًا في إبراز قضاياها، وتفسيرها في سياق اجتماعي وسياسي معين، يوضح عن طريقها الأسباب، ويطرح من خلالها التصورات عبر أطر ومسارات معينة ومحددة تعزز وجهة نظره فيما ذهب إليه من قضايا، وهذا ما يتماشى مع خصائص المقال التحليلي مقارنة بأنواع المقال الأخرى، فكما يرى إسماعيل إبراهيم[1]، فإن المقال التحليلي يقوم على الفحص الدقيق والعميق لأبعاد القضايا والأحداث والظواهر التي تشغل الرأي العام من خلال الربط بين الواقع وما يرتبط به، واستنباط ما يراه من آراء واتجاهات تؤثر على الجمهور، فكاتب المقال التحليلي يقوم برصد وتفسير الأحداث الجارية، والكشف عن أبعادها، ودلالتها، وأسبابها المختلفة، ويدعمّ ذلك ما ذهب إليه

(1) إسماعيل إبراهيم - فن المقال الصحفي – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1 (القاهرة: دار الفجر للشر والتوزيع، 2000) ص199.

عماد الدين عثمان[2]، من أن للمقال التحليلي طبيعة خاصة تمنح كاتبه مساحة كبيرة من الحرية تسمح له بالتميز عن رأي الجريدة نظرًا للسمات التي يتفرد بها هذا النوع من المقالات والتي يأتي في مقدمتها: ملاءمته للأحداث والقضايا الساخنة داخليًا وخارجيًا، والتعبير عن الاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، ومحاولة شرحها للجماهير، ومناقشة وطرح القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي، ومساعدة القراء على فهمها، ومتابعتها، وهذا ما نجده ينطبق بشكل كبير على قضايا الإصلاح السياسي.

وتوضح النتائج كذلك أن المقال العمودي جاء في الترتيب الثاني في حجم التناول لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة بنسبة 44.7% من الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة المقال العمودي وقربه من سمات المقال التحليلي، فالمقال العمودي يهدف إلى تحقيق وظائف الصحافة المعاصرة من خلال الإعلام، والشرح والتفسير، وتوجيه النقد، ومراقبة البيئة، وهذا ما يوضحه كل من صابر حارس[3]، و **Braden Maria**[4]، من أن المقال العمودي يعبر فيه كاتبه عن وجهة نظره الذاتية في موضوع يهم الرأي العام، وذلك بطرق وأساليب مختلفة، ويقوم على المعالجة النقدية للقضايا، كما يهتم بتقديم الرؤى والحلول، والدعوة لاتخاذ مواقف محددة من خلال التعليق على الأحداث، وتشير النتائج كذلك إلى أن بريد القراء جاء في الترتيب الثالث من حيث حجم التناول لقضايا الإصلاح السياسي بالصحف المصرية محل الدراسة بنسبة 4.7% من إجمالي المقالات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مواكبة خطوات الإصلاح السياسي لحالة من الحراك والنشاط السياسي العام خاصة بعد تعديل المادة 76 من الدستور، وما أعقبها من تعديل 34 مادة من الدستور، واحتدام النقاش حولها بين مختلف التوجهات الفكرية في مصر، وما تبعه من ظهور دور قوي لمنظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية الجديدة التي طالبت بالتغيير وتعزيز قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرية التعبير، مما انعكس بدوره على اتساع النقاش

---

(2) عماد الدين عثمان أبو زيد، المقال التحليلي، دراسة تطبيقية على صحيفتي الأهرام، والوفد، في الفترة من 1988/1/1، إلى 1989/12/31، رسالة دكتوراه، غير منشور، كلية الآداب بسوهاج، جماعة أسيوط، 1992، ص 26.

(3) صابر حارس، المقال العمودي في الصحافة المصرية، دراسة فنية وتحليلية في الفترة من 1985م - 1989م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، 1993، ص 166.

(4) Braden, Maria and Roth, Richard L. ," Getting the Message Across: Writing For the mass media," (New York: Houghton, Mifflin Company , 2001)p.190.

العام عبر بريد القراء لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي ومستقبل الديمقراطية في مصر، وتغيير النظام السياسي، بعدما كانت هذه القضايا من الموضوعات الشائكة التي يتجنب المواطنون التحدث بشأنها أو مجرد طرحها للنقاش العام، توضح النتائج أيضًا تراجع المقال الافتتاحي في حجم التناول لموضوعات الإصلاح السياسي بشكل ملحوظ وصل إلى نسبة 1.10% من إجمالي المقالات، وربما يرجع ذلك إلى السمات التي ترتبط بهذا النوع من المقالات، حيث غالبًا ما تغطي عليه الصفة الرسمية، فينظر إليه على أنه مجرد تعبير رسمي عن موقف الجريدة تجاه القضايا والموضوعات المثارة، فالمقال الافتتاحي كما يقول **Jason Salzmann**[5] هو المقال الذي ينطق بلسان الصحيفة، ويحمل اسمها ويقوم على شرح وتفسير الأحداث والقضايا والتعليق عليها وفقًا لتوجهات الصحيفة، بما يكشف عن سياستها تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع، وهذا يخلق نوعًا من التحيز وعدم الموضوعية في الطرح الصحفي، ويدعم ذلك ما توصل إليه محمد منير حجاب[6]، من تراجع قراءة المقال الافتتاحي لدى جمهور قراء الصحف بسبب تحيزه وعدم وضوحه، وبعده عن الحقائق والتفسيرات المقنعة، وغالبًا ما يسيطر عليه الإطراء والمدح.

جدول رقم (3)

يوضح أطروحات الخطاب الصحفي الرئيسية لقضايا الإصلاح السياسي

الجريدة / موضوع الأطروحة	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإصلاح الدستوري والتشريعي	213	58.20	195	58.6	202	61.4	80	53.7	690	58.4
إصلاح المؤسسات والهياكل العامة	69	18.85	67	20.12	64	19.5	42	28.1	242	20.5
الحريات والحقوق العامة	84	22.96	71	21.32	63	19.1	31	18.1	249	21.08
المجموع (*)	366	%100	333	%100	329	%100	153	%100	1181	%100

(5) Jason, Salzmann": Making The news" (U.S.A: West view press , 1998) P- 143

(6) محمد منير حجاب، المقال الافتتاحي (طنطا: سعيد رأفت للطباعة والنشر، 1982) ص ص 171- 172.

(*) زاد عدد الأطروحات عن عدد المقالات نظرًا لتضمن بعض المقالات على أكثر من أطروحة.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اهتمامات بارزة بقضايا الإصلاح السياسي في الصحف المصرية محل الدراسة خلال فترة البحث، فقد تعددت الموضوعات التي طرحها الخطاب الصحفي، فجاءت أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي في مقدمة الأطروحات المحورية الرئيسة لقضايا الإصلاح السياسي التي أبرزها الخطاب الصحفي بنسبة 58.4%، من مجمل الأطروحات، تلاها الأطروحات الرئيسة للحريات والحقوق العامة بنسبة 21.8%، ثم أطروحات إصلاح المؤسسات والهياكل العامة بنسبة 20.5%، ويرجع مجيء أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي في مقدمة قضايا الإصلاح السياسي التي ركز عليها الخطاب الصحفي لما تمثله هذه الأطروحات من أهمية محورية في أجندة النظام السياسي والمواطنين على السواء، كما أن هذه الأطروحات تعبر بشكل واضح عن معنى ومفهوم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي يدور بشأنه الجدل والنقاش والتي تتمثل صوره في التعددية السياسية، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات، وتعزيز دور البرلمان، وتفعيل قيم المواطنة، والشفافية والمسائلة، الأمر الذي انعكس بدوره على الاهتمام الصحفي بمختلف توجهات هذا الخطاب للقضايا والموضوعات ذات الشأن العام. وممارسة الصحافة لأهم وظائفها في التعبير عن نبض الجماهير، وإعطاء تفسيرات لما يحيط بالمجتمع من غموض وتباين في المفاهيم، فإقبال الصحف المصرية بإيديولوجيتها المتباينة على تناول القضايا المطروحة للنقاش العام بعد أن فرضت نفسها على الواقع المعيشي - نتج عنه بروز قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي كأطروحات محورية للإصلاح السياسي.

وجاءت الأفكار والأطروحات المعبرة عن موضوعات وقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان في مرتبة ثانية بنسبة 21.08%، نظرًا لأن هذه القضايا تعبر غالبا عن المطالب الداخلية للشارع المصري، فعمليات التحول الديمقراطي غالبا ما يصاحبها تعبيرات ملموسة في توسيع هامش الحرية للأحزاب السياسية وتعزيز حرية واستقلالية وسائل الإعلام، وتفعيل المشاركة السياسية، كما يصاحبها كذلك كثرة النقاش حول حقوق الإنسان والضمانات التي تكفل هذه الحقوق، ويوضح الجدول كذلك الاهتمام بقضايا إصلاح المؤسسات والهياكل العامة وإن جاءت الأطروحات المتعلقة بها في الترتيب الأخير للأطروحات المحورية للإصلاح السياسي بنسبة 20.5 %، نظرًا للاتفاق العام على أن هذه القضايا قد تتحقق تلقائيًا مع خطوات الإصلاح السياسي الجادة المتمثلة في الإصلاح الدستوري والتشريعي، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، كما أن هذه القضايا قد

تكون أحد المظاهر البارزة الدالة على مدى جدية النظام السياسي في عملية التحول نحـو الديمقراطيـة مـن عدمه، فهي بمثابة متغيرات تابعة لحركة الإصلاح الكلية.

جدول رقم (4)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية الإصلاح الدستوري والتشريعي في الخطاب الصحفي

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التعددية الحزبية	35	16.4	28	14.4	16	7.9	12	15	93	13.5
تداول السلطة	23	10.8	39	20	65	32.2	13	16.25	171	24.8
مكافحة الإرهاب	13	6.10	19	9.7	15	7.4	5	6.25	50	7.2
المواطنة	50	23.5	15	7.7	29	14.4	16	20	111	16
إلغاء القوانين الاستثنائية	5	2.3	10	5.1	6	2.10	7	8.75	32	4.6
نزاهة الانتخابات	17	7.10	23	11.8	7	3.5	3	3.75	37	5.4
استقلال القضاء	40	18.8	27	13.8	40	19.8	13	16.25	108	15.6
مكافحة الفساد	30	14	34	17.4	24	11.9	11	13.75	88	12.8
المجموع	213	%100	195	%100	202	%100	80	%100	690	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قضية تداول الـسلطة جـاءت في مقدمـة الأطروحـات التـي تناولت موضوعات الإصلاح الدستوري والتشريع على مستوى صحف الدراسة بنسبة 24.8%، تلاهـا أطروحات المواطنة بنـسبة 16 %، ثـم اسـتقلال القـضاء بنـسبة 15.6%، تلاهـا، التعدديـة الحزبيـة بنـسبة 13.5%، ومكافحـة الفـساد بنـسبة 12.8 %، وتـأتي قـضية تـداول الـسلطة كمحـور مهـم في أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي نظرًا لأن مصر كغيرها مـن الـدول الناميـة عامـة والـدول العربية بشكل خاص مرت بمرحلة من الجمـود الـسياسي داخـل أنظمـة الحكـم، واسـتمرار النظـام الحاكم في موقعه لفترة طويلة بدون تداول للـسلطة، الأمـر الـذي جعـل هـذا المطلـب ينتقـل مـن مجرد انتقاد وضغط خارجي يوجه لتلك الأنظمة إلى عامل داخلي للتحـول والتغيـير بهـدف خدمـة الصالح العام، وإعطاء النظام السياسي الحاكم نوعًا من الشرعية، كما تأتي قضية المواطنـة كأطروحـة محورية في أطروحات الإصلاح الدسـتوري نظـرًا لبروزهـا كأحـد الإشـكاليات التـي تعـوق الاسـتقرار والتحول الديمقراطي بعد احتدام النقاش حول أفكار قبـول الآخـر، والتـسامح، والأقليـات والعدالـة والمساواة بين أبناء الـوطن الواحـد، فجـاءت المواطنـة كمـصطلح جديـد يعيـد العلاقـة مـع الدولـة

في إطار العدل الاجتماعي، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين واللون والطبقة.

كما برزت أطروحات مكافحة الفساد، والتعددية الحزبية كقضايا فرعية مهمة في أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي- ويأتي ذلك متماشيًا مع الدعوة لتفعيل المشاركة السياسية، وظهور قوى معارضة قوية تستطيع أن تحدث تغييرًا سياسيًا في الخريطة السياسية المصرية، وتفرز بديلاً قويًا للنظام القائم يساعد على انتقال وتداول السلطة سلميًا، بجانب تكثيف الطرح الصحفي لمكافحة الفساد في إطار مبادرات الحكم الرشيد والانتقال إلى الديمقراطية خاصة داخل الأنظمة التي استمرت لفترات طويلة ترفض التغيير وتتمسك بالجمود في الحياة السياسية، كما أن محاربة الفساد ومقاومته، برزت كأحد أدوات النظام السياسي القائم لضمان استمرار شرعيته، كما برزت أطروحة استقلال القضاء كأحد الأطروحات الفرعية للإصلاح الدستوري وذلك بوصفها المدخل الطبيعي لتحقيق العدالة والمساواة في إطار عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وتوضح بيانات الجدول السابق أيضًا، تقارب درجة اهتمام كل من صحف الوفد، والمصري اليوم، والأهالي بقضية تداول السلطة، مقارنة بجريدة الأهرام، الأمر الذي يعطي مؤشرًا كميًا عن انخفاض درجة اهتمام الصحف المملوكة للدولة بطرح موضوعات تناقش إمكانية تداول السلطة بين أنظمة سياسية مختلفة عكس الصحف المعبرة عن أحزاب سياسية معارضة، أو قوى مستقلة.

جدول رقم (5)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المؤسسات التعليمية	25	36.2	23	34.3	20	31	17	20.5	85	35.1
المؤسسات الإعلامية	10	14.5	5	7.5	16	25	3	7.1	34	14
مؤسسات المجتمع المدني	3	4	3	4.5	2	3.1	-	-	8	3.3
السلطات العامة	2	2.9	3	4.5	3	4.7	-	-	14	5.8
الجهاز الإداري والمحليات	12	17.4	13	19.4	5	7.8	7	16.7	37	15.3
المؤسسات الاقتصادية	17	24.6	20	29.8	18	28.1	15	35.7	63	26
المجموع	69	%100	67	%100	64	%100	42	%100	219	%100

توضح نتائج الجدول السابق أن تطوير وإصلاح المؤسسات التعليمية جاءت في أولويات الأطروحات التي تعرضت لموضوعات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة على مستوى الخطاب الصحفي بنسبة 35.1 % من جملة الأطروحات، تلاها المؤسسات الاقتصادية بنسبة 26 %، وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام الذي بدأت توليه الحكومة للنظام التعليمي وتطويره بعد تراكم كثير من السلبيات ترتب عليها خروج مصر من التصنيف العالمي في مجال الجودة، وتراجع الأداء على المستوى الإقليمي، كما تواكب ذلك مع تطبيق الكادر الجديد للمعلمين بعد إقراره من السلطة التشريعية، والعودة للاحتفال بعيد العلم بعد توقف دام سنوات طويلة، وتشكيل اللجنة العليا لضمان جودة التعليم والاعتماد، بجانب تصاعد دور نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وظهور حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، فقد فرضت هذه المعطيات على كتاب الصحف أجندة مهمة يصعب تجاهلها وإهمالها، دون إبداء الرأي بالعرض والتحليل، والمناقشات، خاصة وأنها تواكبت مع الاتفاق العام على عدم الرضا عن المنتج التعليمي، وأداء المؤسسات التعليمية، وعدم مسايرة العملية التعليمية في مصر للتطور العالمي الهائل، مما انعكس أثره الفعلي على خروج الجامعات المصرية من دائرة التصنيف العالمي للجامعات، في الوقت الذي شمل فيه التصنيف جامعات من دول العالم الثالث، كما يرجع حجم الاهتمام بإصلاح المؤسسات الاقتصادية في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل على اعتباره حجر الزاوية التي يقوم عليها الإصلاح السياسي، حيث يصعب اتخاذ خطوات من شأنها تدعو للتحول الديمقراطي والتغيير السياسي قبل استكمال مقومات الإصلاحات الاقتصادية، بجانب ظهور التأثير القوي لجماعات المصالح على بنية المؤسسات الاقتصادية، وتشعب الفساد بداخلها مما ترتب علية تدني ترتيب المؤسسات الاقتصادية في مؤشرات كفاءة عمل المؤسسات وتحقيق الشفافية العالمية، ويأتي ذلك متفقًا مع الدراسات التي أكدت وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية والسياسية وأن تخلف البنية المؤسسية في دول إفريقيا يعد سببًا رئيسًا في تفسير تدني معدلات النمو في تلك الدول، وأن الإصلاحات الاقتصادية كانت ذات تأثير إيجابي على عملية النمو[7].

---

(7) **Sylvian H. Boko , " Institutional reform and Economic Growth in Africa " , Avialbale at: // www. a fea – jad. com 2002/ boko / pdf.**

وتشير البيانات كذلك إلى ارتفاع حجم الاهتمام بإصلاح الجهاز الإداري بالدولة والمحليات، حيث جاء في الترتيب الثالث بنسبة 15.3% تلاه مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 15.5 % من إجمالي الأطروحات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تزايد حجم الفساد وتشعبه داخل الجهاز الإداري بالدولة والمحليات، وتزايد نفوذ البيروقراطية، مع ظهور ثقافة المركزية في صنع القرار الإداري مما انعكس أثره على أداء مؤسسات الخدمة المدنية، وأصبح الجهاز الإداري بيئة حاضنة للفساد، وليس كابحة لجماحه، الأمر الذي استلزم طرح هذه القضية بقوة والمناداة بتطوير وتحديث هذا الجهاز، حيث جاءت التوجهات فوقية من أعلى المسئولين على قمة النظام السياسي، وبالتالي وضع أجندة محورية للكتاب من أجل التعمق ففي الشرح والتفسير، وطرح الرؤى المختلفة.

كما جاءت الدعوة لإصلاح المؤسسات الإعلامية كأحد الأطروحات المهمة لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة بنسبة 14 % من إجمالي الأطروحات، حيث يصعب الوصول إلى إصلاح سياسي حقيقي دون أن يكون هناك إعلام متحرر بشكل كامل من سيطرة الحكومة على أدواته، كما أن هذه المؤسسات هي الركيزة الأولى القادرة على تشكيل الرأي العام وبلورة المفاهيم المختلفة للمجتمع ككل، ويرجع الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني نظرًا لفاعلية هذه المؤسسات ودورها الذي بدأ يشهد نموًا متسارعًا، مما انعكس بدوره على زيادة معدلات النقاش العام حول قضايا وموضوعات كان يصعب تناولها، أو إجراء النقاش بشأنها لفترات طويلة، فجاءت هذه المؤسسات لتلعب دورًا بديلاً للدور المهمش للأحزاب السياسية، حيث سمح لها قانونها المعدل ببعض المرونة والحرية مما خلق حراكًا ونشاطًا سياسيًا بين مختلف فئات المجتمع، كما أعطى الجدل المثار حول طبيعة مصادر تمويل هذه المؤسسات والغموض الذي يحيط بدور البعض منها، وعلاقتها بالجهات الخارجية التي تتعارض مصالحها مع الأمن القومي للبلاد - مادة خصبة لوسائل الإعلام جعلها في بؤرة الحدث كأجندة مهمة وملحة في برامج الإصلاح السياسي.

ويشير الجدول كذلك إلى الاهتمام بإصلاح السلطات العامة، حيث جاءت بنسبة 5.8% من الإجمالي، فإصلاح السلطات العامة والتي تضم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والمناداة بالفصل بينهم، وتوزيع وظائف الدولة عليهم يعد من أولويات الإصلاح الديمقراطي، تجنبًا لعدم حدوث تعارض عند تنفيذ هذه الوظائف، فتقوم السلطة التشريعية بوظيفة إصدار القوانين، والسلطة التنفيذية بعمليات تنفيذ هذه

القوانين، ثم تقوم السلطة القضائية بمهام تطبيق هذه القوانين.

جدول رقم (6)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية الحريات والحقوق العامة

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حرية تكوين الأحزاب	10	11.9	8	11.3	15	23.8	1	3.2	34	17.6
حرية المؤسسة الإعلامية	7	8.3	6	8.5	5	7.9	2	6.5	20	6.5
حرية البحث العلمي	-	-	-	-	1	1.6	-	-	1	2
حرية قياسات الرأي العام	1	1.2	1	1.4	4	6.3	-	-	6	3.3
حرية التعبير والتظاهر السلمي	15	17.9	27	38	12	19	12	38.7	66	26.5
تمكين المرأة	28	33.3	7	9.9	8	12.7	8	25.8	51	20.5
المشاركة السياسية	6	7.1	4	5.6	4	6.3	-	-	14	5.6
الاهتمام بحقوق الإنسان	17	20.2	18	25.4	14	22.2	8	25.8	57	22.9
المجمـــوع	84	%100	71	%100	63	%100	31	%100	249	%100

تكشف نتائج الجدول السابق أن حرية التعبير والاحتجاج السلمي جاءت في مقدمة الأطروحات الخاصة بالحريات والحقوق العامة على مستوى صحف الدراسة بنسبة 26.5 % من مجمل الأطروحات، يليها الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة 22.9%، ثم تمكين المرأة بنسبة 20.5%، تلاها الاهتمام بحريه تكوين الأحزاب بنسبة 17.6 %، بينما تراجعت أطروحات حرية المؤسسة الإعلامية،والمشاركة السياسية،وحرية البحث العلمي بنسب 6.5 %، 5.6، 3.3 %، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات الآتية:

- برزت قضية حرية التعبير وحق الاحتجاج السلمي مع ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة كعامل ضغط داخلي للإصلاح والتغيير السياسي، مثل حركة كفاية، و 9 مارس، وغيرهما من التجمعات الجديدة المنادية بالديمقراطية والتغيير، فقد أظهرت هذه الحركات نضجًا بتفاعلها مع نبض الشارع، فكانت بمثابة تعبير عن تجديد وحيوية غير مسبوقة في الحراك السياسي المصري، وتعبير عن محاولة واعية لتخطي حواجز حياة سياسية همشّت قطاعات واسعة في المجتمع عن طريق ابتكار أساليب مستحدثة للوصول للمواطنين العازفين عن المشاركة السياسية والمجتمعية، والاهتمام بالشأن العام على نحو يوظف حالة الاستياء الشعبي لبلورة روح معارضة تعيد اكتشاف السياسة،

الأمر الذي جعل هذه القضية تأتي في محور الاهتمام في الخطاب الصحفي للصحف الدراسة.

- تمثل قضية حقوق الإنسان ضلعًا مهمًا في قضايا الحريات والحقوق العامة مع أية عمليات للتحول الديمقراطي، فهي وثيقة الصلة بالتعددية السياسية، فمدى توافر ضمانات احترام حقوق الإنسان والالتزام بها، يشكل مؤشرًا على درجة التطور الديمقراطي، وقد برز هذا الاهتمام مع ظهور بعض المنظمات والجماعات والمراكز البحثية المعينة بحقوق الإنسان، مما جعلها كمحور اهتمام للخطاب الصحفي.
- كشفت الانتخابات التشريعية في مصر عن ضعف وتدني تمثيل المرأة في البرلمان، أو محدوديته من خلال صناديق الاقتراع نظرًا لحالة الركود والجمود السياسي التي كانت تعاني منه المرأة المصرية لسنوات طويلة، وقد جاءت خطوات الانتقال إلى الديمقراطية بأثر إيجابي لحقوق المرأة، وتطورًا هائلاً لدورها في المجتمع، وتمكينها من حقوق ومكتسبات ظلت بعيدة عنها لفترات طويلة، حيث شهدت موجة التحول الديمقراطي عدة مكتسبات للمرأة تمثلت في: التوسع في إنشاء المجالس والكيانات الخاصة بالمرأة، وتولي المرأة للمناصب القيادية، ووصول المرأة لمنصة القضاء والتربع عليها، الأمر الذي أثار نوعا من الجدل والنقاش العام في الأوساط السياسية والمجتمعية بعد زيادة خطوات التمكين، مما أكسب هذه القضية نوعًا من الأهمية على أجندة الخطاب الصحفي للصحف المصرية وكتابها.
- تعاني الأحزاب السياسية في مصر من مشكلات عديدة يأتي في مقدمتها: افتقارها للديمقراطية الداخلية وهي بذلك أضعف من أن تقوم بدور فاعل في تعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، أو نشر ثقافة سياسية ديمقراطية، حيث برهنت هذه الأحزاب عن ضعف دورها في القيام بأحد وظائفها الرئيسة كأدوات للتنشئة السياسية نتيجة لضعف قواعدها الاجتماعية، ومحدودية قدرتها على التواصل مع الجماهير، وضعف هياكلها التنظيمية، لذا كان لا يمكن لها القيام بدور فاعل في عملية الإصلاح والتغيير السياسي - ما لم تخضع للتحديث وإعادة الهيكلية واتساع مساحة الحرية المكفولة لها من قبل النظام السياسي الحاكم، وهذا ما عكسته الخطابات الصحفية في أطروحاتها محاولة البحث عن دور لهذه الأحزاب في عملية التغيير والانتقال إلى النمط الديمقراطي.

- توضح الخريطة السياسية في مصر التراجع الكبير في حجم المشاركة السياسية بمختلف أشكالها في ظل التعددية المقيدة، مما انعكس أثره على شيوع حالة من اللامبالاة السياسية في أوساط المصريين، تتمثل بشكل واضح في عزوفهم عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الرسمية المشروعة لأسباب ثقافية واقتصادية، وحجم التطور السياسي، الأمر الذي جعل النقاش والجدل المثار حول عمليات التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي سببًا في محاولة استعادة ثقة المواطن المصري في العملية السياسية من جديد فكانت قضية المشاركة السياسية من أطروحات الخطاب الصحفي حول قضايا الحريات والحقوق العامة، بهدف الوصول إلى محددات معينة تساعد في القضاء على المعوقات.

- تعد درجة الحرية التي تتمتع بها المؤسسة الإعلامية من المؤشرات المهمة الدالة على درجة التطور الديمقراطي نظرًا للدور الحيوي الذي تقوم به هذه المؤسسة الحرة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال توفير المعلومات للمواطنين وهي من المتطلبات الرئيسة للمشاركة في الحياة السياسية، كما تمثل هذه المؤسسات عنصرًا مهمًا في الرقابة على مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال كشف الفساد والانحراف بما يتماشى مع خطوات الإصلاح السياسي.

جدول (7)

يوضح نوع القوى الفاعلة داخل الخطاب الصحفي بصحف الدراسة

الجريدة / نوع الفاعل	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرئيس	71	20.1	68	22.2	75	25.8	18	16.2	232	21.9
الحكومة والحزب الحاكم	99	28.05	81	26.5	72	24.7	27	24.3	279	26.3
أحزاب المعارضة	21	5.9	15	4.9	6	2.06	3	2.7	45	4.2
النخبة المثقفة	27	7.6	5	1.6	7	2.4	4	3.6	43	4.05
القضاء	14	3.10	12	3.9	13	4.5	2	1.8	41	3.9
الحركات الشعبية الجديدة	1	0.3	10	3.3	6	2.06	10	9	27	2.5
التيار الإسلامي	20	5.7	16	5.2	14	4.8	5	4.5	55	5.2
أسرة الحكم	1	0.3	2	0.7	3	1.03	-	-	6	0.6
القوي الخارجية	12	3.4	7	2.3	5	1.7	3	2.7	27	2.5
الشعب	24	6.8	9	2.9	5	1.7	2	1.8	40	3.8
منظمات لمجتمع المدني	5	1.4	3	0.10	4	1.4	3	2.7	15	1.4
السلطة لتشريعية	50	14.2	75	24.5	77	45.5	32	28.8	234	22.05

رجال الأعمال	5	1.4	-	-	4	1.4	-	-	9	0.8
المؤسسة الدينية	3	1.8	-	-	-	-	1	0.9	4	0.4
أساتذة الجامعات	-	-	3	0.10	-	-	1	0.9	4	0.4
المجموع	353	%100	306	%100	291	%100	111	%100	1061	%100

- ن = 1052 عدد المقالات.

يوضح الجدول السابق مدى تباين أنماط القوى الفاعلة التي ارتبطت بأطروحات الخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي، وتشير البيانات إلى أن الفاعلين الأكثر حضورًا في الخطاب هم: الحكومة، الحزب الحاكم، السلطة التشريعية، ثم شخص الرئيس، وذلك من إجمالي أطروحات الخطاب الصحفي محل الدراسة، ويحدد الخطاب الصحفي بهذه الصورة النظام السياسي المكون من الرئيس والحكومة، والسلطة التشريعية كفاعلين محوريين في عملية الإصلاح السياسي، بغض النظر عن الأطراف الأخرى التي تتألف منها معادلة العمل السياسي في مصر، كما تعطي هذه البيانات مؤشرات ودلالات مهمة تؤكد أن الخطاب الصحفي يتبنى وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية في مصر تغيب عنها أدوار المؤسسات المنخرطة في العمل السياسي، خصوصًا الأحزاب السياسية المعارضة الرسمية، وتوضح البيانات كذلك أن الخطاب الصحفي ينظر إلى القوى السياسية التي تعمل خارج نطاق الشرعية " الإخوان المسلمون " على أنها فاعل أكثر تأثيرًا في مجريات الإصلاح السياسي - من الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى في المجتمع وبنسبة ضئيلة الأحزاب السياسية، ثم النخبة المتفقة من دعاة التغيير، وبصورة هامشية تبرز المؤسسة الدينية، والقوى الخارجية كفاعلين قادرين على التدخل في عملية الإصلاح السياسي في مصر.

ويكشف الجدول السابق كذلك عن بعض التباينات الطفيفة في ترتيب القوى الفاعلة داخل أطروحات صحف الدراسة وفقًا لنمط الملكية والتوجهات الإيديولوجية لكل صحيفة، حيث اعتبر الخطاب الصحفي لكل من الأهرام، والوفد، الحزب الحاكم والحكومة، الفاعل الأساسي والأول في عمليات التغيير السياسي في مصر، يليه شخص الرئيس ويعكس ذلك في جريدة الأهرام حالة التبني الكامل لمفردات الخطاب السياسي فيما يتعلق بأحداث تحول ديمقراطي، وإصلاحات سياسية، بينما يعكس ذلك في جريدة الوفد أيدلوجية الحزب الليبرالي الذي ينطلق من رؤية وفكر سياسي يعلي دور الحكومة على دور الرئيس في صناعة القرار بمعنى أن أيدلوجية الحزب كانت هي الحاكمة للتصور الذي قدمته

الجريدة فيما يتعلق بالقوى الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، بينما يعكس الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة في جريدة المصري اليوم درجة أكبر من التنوع مقارنة بالأهرام، والوفد، حيث ركز الخطاب على الدور الذي يلعبه الرئيس كقوة فاعلة أساسية على ساحة التغيير السياسي، تلاه الحزب الحاكم والحكومة، ثم السلطة التشريعية، تلاها مجموعة القوى الفاعلة الأقل تأثيرًا والتي شملت التيار الإسلامي والقضاء، والحركات الشعبية الجديدة، والنخبة المثقفة، وأحزاب المعارضة، ويوضح الخطاب كذلك اتفاق كل من جريدتي الوفد، والمصري اليوم في تغيب المؤسسة الدينية كقوة فاعلة مؤثرة في الإصلاح السياسي.

كما أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الأهالي الدور القوي الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في عملية الإصلاح السياسي حيث جاءت في الترتيب الأول كقوى فاعلة في عملية الإصلاح، يليها الحزب الحاكم والحكومة، ثم شخص الرئيس، كما اتفقت الأهالي مع الأهرام في الإشارة إلى بعض القوى الفاعلة المهمشة مثل المؤسسة الدينية، وإن كان ذلك بدرجة ضعيفة، بدلاً من التغيب الكامل لدورها كما عمدت جريدتا الوفد، والمصري اليوم في خطابهما، كما اتفقت جريدتا الأهالي والوفد في الإشارة إلى أساتذة الجامعات كقوى فاعلة في الإصلاح السياسي خلافًا للأهرام والمصري اليوم.

حيث توضح بيانات الجدول ظهور الحزب الحاكم والحكومة في أدوار سلبية في أطروحات صحف الدراسة 236 مرة بنسبة 32.6% من إجمالي الأدوار السلبية للفاعلين ويرجع الدور السلبي للحكومة المصرية والحزب الحاكم كما بينه الخطاب الصحفي إلى عدة أسباب مختلفة منها:

1- ساعدت على أن تكون بيئة حاضنة للفساد بسبب غياب الشفافية والمساءلة وتسطيح قضايا الفساد الكبرى.

2- أنها السبب الرئيس وراء ضعف وانهيار الأحزاب السياسية، ومنع أية أفكار تدعو لتداول السلطة.

3- الفشل في توصيل مغزى تعديل الدستور للمواطن العادي.

4- أنها عامل أساسي وراء ضعف وتراجع حرية المؤسسة الإعلامية، وعدم استقلاليتها، والسعي لإصلاحها.

5- محاولتها المستمرة في السعي لإقصاء التيار الإسلامي بعيدًا عن المواجهة وعدم إعطائه شرعيته ككيان له تأثير في الشارع المصري.

6- تدهور المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والخدمية.

7- تراجع دور الإعلام المصري وفقدانه المصداقية.

8- بذل الجهود لتمهيد الطريق أمام محاولات توريث الحكم.

9- تقييد وتهميش دور الصحافة كجهاز إعلامي ومحاربة المشاركة السياسية الفعالة.

10- ازدواجية التعامل مع التيار الإسلامي، والعمل على استقطاب الأحزاب السياسية وإضعافها.

11- الاستمرار في عدم احترام الأحكام القضائية، وعرقلة تنفيذها.

12- تزيد الفجوة بين الشعب والنظام الحاكم.

13- غياب السلام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في تولي الوظائف والمناصب المهمة

14- ضعف الأداء التشريعي وتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير.

15- تجميل النظام السياسي، والفشل في تحقيق إصلاح ديمقراطي يلبي رغبات الجماهير.

16- منع قيام مؤسسات علمية مستقلة لقياس بحوث الرأي العام بطرق سليمة تتمتع بالتحرر والنزاهة والبعد عن التوجهات الحكومية.

17- تقليص دور السلطة القضائية، واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية والسالبة للحريات.

18- سلق التعديلات الدستورية.

19- تشويه وخلط المفاهيم لمبدأ المواطنة.

20- تهميش دور منظمات المجتمع المدني، والانفراد بتعديل الدستور دون المشاركة الشعبية.

21- تدني الاهتمام بالبحث العلمي وتراجع أداء المؤسسات التعليمية.

22- غياب البعد الاجتماعي في عمليات الإصلاح السياسي.

23- السعي لمنع تدفق المعلومات، وشل حركة الإعلام.

24- سوء الإدارة في المؤسسات الحكومية والمحليات.

25- عرقلة إنشاء وتكوين أحزاب سياسية جديدة.

26- تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار مع تدني

الأجور والمرتبات.

27- انتهاك حقوق الإنسان وتزوير الانتخابات.

28- سبب محوري في تزايد انحرافات رجال الأعمال وتمكينهم من تحقيق مكاسب غير مشروعة.

29- التوحد مع السلطة وتكريس الحزب الأوحد.

وتشير البيانات الجدول كذلك إلى أن السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب قد ظهرت بأدوار سلبية (184 مرة)، بنسبة 25.4%، مقابل (50 مرة) للأدوار الإيجابية بنسبة 14.8 %، وقد تمثل ظهور السلطة التشريعية بأدوار سلبية في صحف الدراسة كالتالي:

1. صياغة التعديلات الدستورية بما يخدم النظام الحاكم.

2. تناقض المواد المعدلة في الدستور بما يؤثر سلبًا على مستقبل التحول الديمقراطي في مصر

3. تورط بعض أعضاء البرلمان في قضايا فساد.

4. التعنت والوقوف في وجه إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة.

5. تهميش دور القضاء في الإشراف على الانتخابات.

6. تسهيل مهمة توريث السلطة وانتقال الحكم.

7. فرض قانون معيب وسيئ للإرهاب يعيد ترسانة القوانين الاستثنائية، ويقتل الحريات.

8. تقييد حرية ممارسة النشاط السياسي بما يخالف ويعارض مبدأ المواطنة والحقوق العامة.

9. تعديلات الدستور نكسة في طريق الإصلاح السياسي.

10.تجاهل حماية حرية التعبير والفكر والإبداع.

11. الإصرار على عدم تعديل المادة الثانية من الدستور بما يهدم حقوق المواطنة.

12.تضييق الخناق على حرية الصحافة في متابعة أداء البرلمان.

13.وجود فجوة بين الواقع الفعلي والتعديلات الدستورية.

كما يوضح الجدول أن شخص الرئيس كفاعل محوري في عمليات الإصلاح السياسي ظهر بدور سلبي (157 مرة) بنسبة 21.7 %، مقابل (75 مرة) بدور إيجابي وبنسبة 22.2 % من إجمالي الأدوار الإيجابية، ويرجع ظهور الرئيس بدور سلبي في الخطاب الصحفي نظرًا لما يلي:

1. الإصرار على منع تداول السلطة بتجاهل تعديل المادة 77 من الدستور.

2. تجزئة الإصلاح بما لا يساعد على خروج مجتمع ديمقراطي.

3. تعمد عدم تعيين نائب للرئيس والإصرار على العمل بقانون الطوارئ، وإحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.

4. جمع وتركيز جميع السلطات ومحاولة توريث السلطة.

5. فرض قانون لمناهضة الإرهاب موازٍ لقانون الطوارئ.

6. تكريس مبدأ الفردية وعدم الرغبة في تحديد مدى زمني لفترات تولي الحكم.

7. تهميش دور الإشراف القضائي على الانتخابات لمناداته بتعديل المادة 88 من الدستور.

8. الإعلان عن إصلاحات سياسية وهمية في الواقع الفعلي.

9. السعي لعرقلة التعددية الحقيقية بما يسمح بصعود التيار الإسلامي للسلطة.

10. مركزية السلطة، وديكتاتورية اتخاذ القرار.

11. التمسك برئاسة الحزب الوطني بما يضعف التعددية السياسية.

12. تجاهل تحديد نظام اقتصادي محدد يتفق مع خطوات التحول الديمقراطي.

13. تهميش دور رئيس الوزراء ورعاية مصالح أصحاب النفوذ ورجال الأعمال.

وتكشف البيانات كذلك أن التيار الإسلامي، والأحزاب السياسية المعارضة، كفاعلين قد تكررت أدوارهما السلبية (39 مرة) للتيار الإسلامي بنسبة 5.4 %، مقابل (16 مرة) إيجابية وبنسبة 4.7 %، و (29 مرة) للأحزاب السياسية بنسبة 4.011%، مقابل(16 مرة) إيجابية بنسبة 4.7% من إجمالي الأدوار، ويرجع الخطاب الصحفي الأدوار السلبية للتيار الإسلامي كقوى فاعلة في الإصلاح السياسي إلى عوامل مختلفة منها:

1. محاولة التخطيط لإنشاء حزب سياسي على أساس ديني، تمهيدًا لإحلال الدولة الدينية بديلاً للدولة المدنية.

2. اختصار معنى المواطنة والإصرار على عدم قبول الآخر.

3. محاولة تشويه التعديلات الدستورية وعملية الإصلاح السياسي.

4. خلط السياسة بالدين لكسب شعبية في الشارع المصري.

5. محاولة الالتفاف على الحياة الحزبية لأخذ الشرعية وتحقيق أهداف معينة لتكوين دولة دينية بديلة.

6. مسايرة التعديلات الدستورية لتحقيق أهداف ومصالح شخصية.

بينما جاءت الأدوار السلبية لأحزاب المعارضة كفاعلين لمجموعة من الأسباب تمثل البعض منها في الأمور التالية:

1. تراجع الأداء الحزبي في الشارع المصري.

2. الإحجام عن المشاركة في تعديل الدستور، وفشلها في تقديم بديل سياسي قوي للنظام الحاكم.

3. غياب الكوادر الحزبية التي تسهل عملية انتقال السلطة وتعزز التعددية السياسية.

4. نجاح الحزب الحاكم في استقطابها، وغياب الدور الفاعل لها في تعديل الدستور.

5. التشويش وخلط المفاهيم في إيديولوجيتها.

6. زيادة حدة الصراعات والخلافات بداخلها وجمود نشاطها السياسي.

7. الفشل في تطوير برامجها لإقناع المواطنين بوجودها.

8. الفشل في تقديم نموذج بديل للسلطة القائمة مقارنة بالتيار الإسلامي.

كما احتلت السلطة القضائية، والنخبة المثقفة محورًا مهمًا في الأدوار كفاعلين في خطاب الإصلاح السياسي بصحف الدراسة كما يوضح الجدول السابق، حيث جاء القضاء في أدوار سلبية (20 مرة) بنسبة 2.8%، مقابل (21 مرة) للأدوار الإيجابية وبنسبة 6.2 %، وقد تكررت الأدوار السلبية للنخبة المثقفة (24 مرة) بنسبة 3.3 %، مقابل(19 مرة) للأدوار الإيجابية بنسبة 5.6 %، وقد ظهرت أهم ملامح الأدوار السلبية للسلطة القضائية في:

1. تصاعد حدة التوترات داخل المؤسسة القضائية بما يفقدها استقلالها ونزاهتها.

2. رفض بعض القضاة تعيين المرأة في منصب القضاء.

3. عرقلة قيام وتشكيل الأحزاب السياسية الجديدة.

4. تضييق الخناق على حرية التعبير والرأي.

5. الخلل الذي أصاب الجهاز الإداري التابع للقضاء.

6. نقض السلطة القضائية لأركان العدالة المتمثلة في الاستقلال، والكفاءة، والفاعلية.

7. الشروخ الداخلية التي تهدد بهز هيبة القضاء وتفقد الثقة في تحقيق العدالة.

8. تصاعد حدة الصراع والخلافات مع وزير العدل.

بينما تركزت الأدوار السلبية للنخبة المثقفة كفاعل في الإصلاح السياسي في:

1. تدني لغة الحوار حول تعديلات الدستور.

2. خلط المفاهيم والتشويش حول الدولة المدنية وخطر الإسلام عليها.

3. تصاعد حدة التوتر والنقاش والخلاف حول مفهوم المواطنة والمادة الثانية من الدستور.

4. تدني درجة التواصل والتفاعل مع الجماهير.

ويوضح الجدول السابق كذلك درجة التباين في أطروحات الخطاب الصحفي للأدوار المنسوبة للفـاعلين وفقًا للتوجهات الإيديولوجية ونمط الملكية لكل صحيفة من صحف الدراسة، فقد جاء الاتجـاه الإيجـابي في وصف بعض الفاعلين بصورة واضحة في جريدة الأهرام خاصة القوى الفاعلـة الرسـمية، فقـد كانـت نـسبة ظهور الاتجاه السلبي بداخلها أقل من صحف الوفد والمصري والأهالي، فقد تمثـل الـدور الإيجـابي لـشخص الرئيس بشكل مرتفع بلغ(59 مرة) بنسبة 33.1 %، مقابل(12 مرة) للأدوار الـسلبية بنـسبة 6.9%، وكانـت أهم الأدوار الإيجابية متمثلة في الملامح التالية:

1. دوره المهم في تجديد ملامح الحياة السياسية وإعطاء دفعة قوية للتحول الديمقراطي.

2. تبني مشروع جديد لمكافحة الإرهاب.

3. إعلان سيادة الشعب وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

4. العمل على زيادة كفاءة الدولة وفعاليتها.

5. تفعيل مبدأ المواطنة وتمكين المرأة من كافة حقوقها.

6. تعديل بعض مواد الدستور كخطوة جادة في عمليات الإصلاح السياسي.

7.كسر جمود الحراك السياسي وتوسيع هامش حرية التعبير.

8. تحقيق التوازن بين السلطات وتعميق العمل المؤسسي للدولة.

9. تجديد ملامح الحياة السياسية.

10.تغيير شكل النظام الاقتصادي.

11. تدعيم المشاركة السياسية وجذب المواطنين للعمل السياسي.

ويعكس ارتفاع الأدوار الإيجابية لشخص الـرئيس كفاعـل في عمليـات الإصـلاح الـسياسي بـالأهرام طبيعة التوجه الإيديولوجي، ونمط الملكية للصحيفة باعتبارها صحيفة قومية، مملوكة للدولة وتـدافع عن النظام السياسي القائم، وإبراز توجهـات القيـادة الـسياسية، والـدفاع عـن مواقعهـا، مـع الالتـزام بالخط السياسي للدولة، عكس الصحف الحزبيـة والخاصـة، حيـث أظهـرت الأدوار الـسلبية للفـاعلين الرسميين بصورة كبيرة، بلفت النظر لشخص الرئيس كفاعل محوري في صحيفة الوفد(80 مرة) بنـسبة 25.8 %، مقابـل(8 مـرات لـلأدوار الإيجابيـة، بنـسبة 10.10 %، وفي صـحيفة المـصري اليـوم (70 مرة) بنسبة 29.7 %، مقابل(5 مرات) للأدوار الإيجابيـة بنـسبة 90.09 %، والأهـالي(15مـرة) بنـسبة

9.7%، الأمر الذي يعكس التوجه السياسي والإيديولوجي لتلك الصحف في نقد النظام السياسي، والاستقلال عن السلطة والتماشي مع السياق الفكري للأحزاب التي تنتمي إليها، كما أظهرت الصحف الحزبية والخاصة تباينًا ملحوظًا مع الصحف القومية في إبراز الأدوار الإيجابية للقوى الفاعلة غير الرسمية والمتمثلة في الحركات الشعبية، والقوى الخارجية، والشعب، وأساتذة الجامعات، حيث برزت الأدوار الإيجابية في خطابات صحيفة الوفد (9 مرات) للحركات الشعبية بنسبة 12.3 %، مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية وبنسبة 0.4%، والمصري اليوم (5مرات) بنسبة 90.90% مقابل مرة واحدة بنسبة 0.42% للأدوار السلبية والأهالي (10 مرات) بنسبة 32.3 % مقابل عدم ذكر أية صفات سلبية، وقد تمثلت أهم الأدوار الإيجابية لهذه النوعية من القوى الفاعلة في:

1. مقاومة الانفلات في البلاد.
2. الحصول على مطالبها عبر أدوات الاحتجاج السلمي.
3. الدور الحيوي لحركة 9 مارس في استقلال الجامعات.
4. استقلال العمل النقابي.
5. رفض التعديلات الدستورية.
6. انتفاضة الحركة العمالية للمطالبة بحقوقها.

كما جاءت الأطروحات الإيجابية لأدوار القوى الخارجية في خطاب الوفد (6 مرات) بنسبة8.2 % مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية بنسبة 0.4% والمصري اليوم (4مرات) بنسبة 7.3 %، مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية بنسبة 0.42 %، والأهالي (3 مرات) بنسبة 9.7 % مقابل عدم وجود أدوار سلبية وقد تمثلت أهم الأدوار الإيجابية في الأمور التالية:

1. الاسترشاد بحركات التحول الديمقراطي في بعض بلدان دول العالم الثالث كنموذج جيد للإصلاح السياسي الحقيقي والشامل.
2. توضيح عمليات انتقال السلطة في موريتانيا بشكل سلمي ضمن مراحل التحول نحو الديمقراطية.
3. تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن ممارسة ضغوطها للإصلاح السياسي.
4. وضع مؤشرات إيجابية لخطوات التحول الديمقراطي الفعال.

جدول (9)

يوضح أطر الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة

الجريدة / نوع الإطار	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرجعيات رسمية	75	22.7	50	16.07	54	16.8	9	7.3	188	17.3
مرجعيات حزبية	10	3.02	20	6.4	8	2.5	11	8.9	49	4.5
خبراء متخصصون	34	10.3	14	4.5	19	5.9	1	0.8	68	6.3
تجارب الدول	16	4.8	10	3.2	8	2.5	5	4.06	39	3.6
دراسات وندوات علمية	-	-	4	1.3	5	1.6	-	-	9	0.8
مشاهدات من الواقع	72	21.8	65	20.9	71	22.04	34	27و6	242	22.3
مرجعيات ثقافية	25	-6و7	55	17.7	61	18.9	13	10.6	154	14.2
مرجعيات دينية	12	3.6	8	2.6	6	1.9	4	3.3	30	2.8
استطلاعات رأي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حكم وأقوال مأثورة	2	0.6	1	0.3	2	0.6	-	-	5	0.5
قوانين وتشريعات	72	21.8	80	25.7	86	26.7	43	34.10	281	25.9
تاريخية	13	3.9	4	1.3	2	0.6	3	2.4	22	2.02
المجموع	331	%100	311	%100	322	%100	123	%100	1087	%100

- ن = 1052 عدد المقالات.

يوضح الجدول السابق تنوع الأطر المرجعية التي استقت منها صحف الدراسة أطروحات الخطاب الصحفي بشأن قضايا الإصلاح السياسي، حيث جاءت الأطر القانونية والتشريعية في الترتيب الأول على المستوى صحف الدراسة بنسبة 25.9 % من إجمالي الأطر المرجعية، تلاها إطار الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة 22.3 %، ثم المرجعيات الرسمية بنسبة 14.2 %، بينما تراجعت الأطر التاريخية، والدينية بنسب، 2.20 % و2.8 %، وتكشف البيانات كذلك عن تباين الأطر التي قدمت من خلالها الصحف قضايا الإصلاح السياسي وفقًا للسياسة التحريرية للصحيفة، والتوجه الفكري الذي تتبناه رغم تقارب الأطر المرجعية المحورية بين الصحف محل الدراسة، فقد جاءت الأطر المرجعية الرسمية في الترتيب الأول في صحيفة الأهرام بنسبة 22.7 %، ثم إطار الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة 21.8 %، بينما تراجعت الأطر الثقافية فجاءت بنسبة 7.6%، والأطر التاريخية بنسبة 3.9%، وقد تبين تأثير القوى السياسية المختلفة على طبيعة الخطاب الصحفي المقدم، حيث سيطر على خطاب صحيفة الأهرام تقديم أطر تدعّم الجوانب الإيجابية للإصلاح السياسي بمختلف خطواته المقدمة من قبل النظام السياسي الحاكم وتوضح مدى وجود حراك سياسي في المجتمع، وتوافر النية لدى النظام في إجراء عمليات تغيير وتحول ديمقراطي حقيقي، كما جاءت الأطر القانونية والتشريعية في الاهتمام الأول لصحيفة الوفد بنسبة 25.7 %، تلاها أطر الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة 20.9 % ثم المرجعيات الثقافية بنسبة17.7 %، فالمرجعيات الرسمية بنسبة 16.07%، واتفقت مع صحيفة الأهرام في تدني الاعتماد على الأطر التاريخية والدينية بنسب 1.3 %، 2.6 %، كما جاءت هذه الأطر متسقة مع التوجه الفكري والإيديولوجي للحزب الذي تعبر عنه الجريدة، فقد سيطرت الأطر السلبية على خطابها والتي أشارت إلى مسئولية النظام السياسي والحكومة عن تراجع قيم الديمقراطية، وشيوع السلبية والجمود السياسي ومسئوليتهما عن ضعف آليات المشاركة السياسية، وتزوير الانتخابات، وضعف الأحزاب السياسية، وتصاعد دور التيار الإسلامي، مع استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية، وقد اتفقت المصري اليوم مع الوفد في استخدامها للأطر المرجعية، حيث جاءت الأطر القانونية والتشريعية في محور الاهتمام والترتيب الأول بنسبة 26.7 %، ثم الأحداث المعاصرة والمشاهدات من الواقع بنسبة22.04 %، والمرجعيات الثقافية بنسبة18.6 %، ثم المرجعيات الرسمية بنسبة 16.8 % كما جاءت

صحيفة الأهالي لتؤكد اتفاقها مع الوفد والمصري اليوم في ترتيب الأطر المرجعية حسب أهميتها لها، فجاءت الأطر القانونية في الترتيب الأول بنسبة 34.10 %، والأحداث المعاصرة بنسبة 27.6 %، فالمرجعيات الثقافية بنسبة 10.6%، ثم المرجعيات الحزبية بنسبة 8.9 %.

وقد استخدمت صحف الدراسة أكثر من إستراتيجية لتوظيف الأطر التي استعانت بها، وتدعيمها في إطار عمليات التبني حيال قضايا الإصلاح السياسي، ومن هذه الإستراتيجيات التكرار والتكثيف، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بشكل واضح في خطاب صحف الوفد والأهالي، والمصري اليوم من خلال ارتفاع عدد الأطروحات التي تنتقد أداء النظام السياسي والحكومة والحزب الحاكم في عمليات توسيع هامش الحرية والديمقراطية من خلال إبراز سلبية النظام، وتآكل شرعيته، وضعف الأداء الحكومي، وإبراز عرقلة المؤسسات الحكومية لأية خطوات جادة نحو الإصلاح السياسي، مع التركيز على أية تجاوزات صدرت عن مؤسسات الدولة تكون في طبيعتها ضد حقوق الإنسان والديمقراطية في إطار محدد يعنى بأحداث معينة كجزئيات تتعلق بالإصلاح السياسي، في حين اهتمت صحيفة الأهرام كصحيفة تدافع عن النظام القائم بتقديم أطروحات الإصلاح السياسي عبر إطار عام، يعنى بمناقشة الإجراءات التي يتخذها النظام السياسي والحكومة بتعديل الدستور في ضوء عملية التطور الديمقراطي والتغيير السياسي، كما استخدمت صحف الدراسة كذلك إستراتيجية إبراز جوانب معينة في قضايا الإصلاح السياسي، وتجاهل جوانب أخرى، فعلى مستوى صحيفة الأهرام، فقد اهتمت بإيضاح وإبراز المؤشرات الإيجابية في عملية التطور الديمقراطي من خلال تعظيم قيم المواطنة، واتساع حرية التعبير، وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، واستقلال القضاء، ولم تعط المكان الكافي لوجهات النظر التي تشير إلى عدم توافر الضمانات اللازمة لأية تحولات ديمقراطية، وتفريغ التعديلات الدستورية من مضمونها، كما تجاهلت صحيفة الأهرام تحديد العناصر المسئولة عن بعض التدني في الديمقراطية، وانتشار الفساد المؤسسي، في الوقت التي أبرزت فيه بعض الآثار السلبية الناجمة عنه، وفي المقابل سعت صحف الوفد، والأهالي، والمصري اليوم إلى إبراز الجوانب السلبية في الدعوة لمرحلة التحول الديمقراطي، والنقاش الدائر حول فحوى تعديل بعض مواد الدستور، فقد جنحت تلك الصحف للتركيز على المخاطر المحتملة من قانون الإرهاب، واستمرار العمل بالمادة 77 من الدستور والتي تمنع تداول السلطة سلميًا،

واستمرار محاكمة المدنين في القضاء العسكري، وتقليص دور القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية، الأمر الذي يسهل معه تزوير هذه الانتخابات لصالح النظام القائم، في حين تعمدت الابتعاد عن أية آثار إيجابية ظهرت من خلال توجه النظام السياسي نحو إعادة الحيوية والحراك السياسي داخل المجتمع المصري بتعديل بعض مواد الدستور كخطوة نحو الديمقراطية.

ويخلص الباحث إلى أن صحف الدراسة قد اتبعت أكثر من إستراتيجية بتدعيم الأطر التي تتبناها حيال الخطاب الصحفي للإصلاح السياسي، ومن هذه الإستراتيجيات:

1- إستراتيجية التكرار والتكثيف - وقد ظهرت بصورة أكبر في خطاب صحف الوفد، الأهالي، المصري اليوم، من خلال تكثيف تناول الموضوعات التي تنتقد الحزب الوطني والنظام الحاكم، وتبرز سلبيات الأداء الحكومي باعتباره معوقًا للتحول الديمقراطي، بجانب إبراز مدى تحيز وانحياز النظام السياسي للحزب الوطني ودعمه لمرشحيه في الانتخابات من خلال إطار محدد يعنى بأحداث معينة خلال العملية الانتخابية أو عند تعديل مواد الدستور، أو ممارسة العمل السياسي العام، بينما اهتمت صحيفة الأهرام في خطابها عبر مواد الرأي بتقديم الأحداث المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي من خلال إطار عام يعنى بمناقشة إفرازات التحول نحو الديمقراطية في ضوء الإصلاح السياسي الشامل.

2- اتبعت صحف الدراسة أيضًا إستراتيجية إبراز جوانب معينة في القضية وتجاهل جوانب أخرى، حيث اهتمت صحيفة الأهرام في أطروحاتها بإبراز المؤشرات الإيجابية لقضايا الإصلاح السياسي من خلال تعدد الأوصاف الإيجابية للقوى الفاعلة الرسمية في الخطاب، بينما تجاهلت عملية إفساح المساحة الكافية لوجهات النظر الأخرى التي تشير إلى المؤسسات السلبية لهذا التحول، كما تجاهلت تحديد الأطراف المسئولة عن عرقلة خطوات الإصلاح السياسي في مختلف قضاياه والمثال على ذلك جنوحها لعدم تحديد الأطراف المسئولة عن تزييف الانتخابات باستخدام العنف والمال لشراء الأصوات في الوقت الذي أبرزت فيه الآثار السلبية الناتجة عن ذلك، وفي المقابل فقد عمدت صحف الوفد والأهالي، المصري اليوم لإبراز الجوانب السلبية للفاعلين الرسميين في الإصلاح السياسي مثل تزييف الانتخابات، والحد من السلطة القضائية، وتكريس السلطة،

وشل النشاط السياسي العام.

3- عمدت صحف الوفد، والأهالي إلى استخدام إستراتيجيات إثارة المخاوف والمعاناة والتنديد، والهجوم المباشر والهجوم المضاد، ويأتي ذلك متسقًا مع السياسة التحريرية التي تستند إلى أيدلوجية الفكر المعارض للأحزاب التي تمثلها الصحيفتان، وهو ما رسم بجلاء ملامح إطارهما العام، بينما عمدت صحيفة الأهرام في خطابها إلى استخدام إستراتيجية التبرير والمساندة، والتحفيز والتهدئة وهو ما يتماشى مع ملامح الإطار الإعلامي الذي تضعه الجريدة للمادة الصحفية ويبرز سياستها التحريرية الداعمة للنظام السياسي القائم.

جدول (10)

يوضح أنواع الحجج المستخدمة في الإقناع بأطروحات الخطاب الصحفي للإصلاح السياسي

الجريدة / أنواع الحجج	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تاريخية	21	6.5	8	2.7	10	3.4	1	0.10	40	3.9
تجارب عملية لدول أخرى	27	8.3	11	3.7	10	3.4	3	2.9	51	5
شخصيات صانعة للأحداث	108	33.3	114	38.8	112	37.8	32	30.5	366	35.9
معاهدات واتفاقيات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دراسات وبحوث	4	1.2	10	3.4	9	3.04	3	2.9	26	2.6
مبادرات لزعماء عرب	-	-	3	1.02	4	1.4	-	-	7	0.7
خبرات شخصية	37	11.4	20	6.8	21	7.09	9	8.6	87	8.5
بيانات وأرقام	27	8.3	25	8.5	20	6.8	6	5.7	78	7.7
عرض وجهات نظر مختلفة	100	30.9	100	34	110	37.2	49	46.7	359	35.2
عرض وجهة نظر واحدة	-	-	3	1.02	-	-	2	1.9	5	0.5

المجموع	324	%100	294	%100	296	%100	105	%100	1019	%100

تكشف بيانات الجدول السابق عن اعتماد الخطاب الصحفي بصحف الدراسة على الشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، في دعم القدرة الإقناعية للأطروحات التي يتكون منها، ويدعّم ذلك في احتلال الاستشهاد بالشخصيات الصانعة للأحداث الترتيب الأول ضمن أنواع الحجج المستخدمة في الإقناع بأطروحات الخطاب بنسبة 35.9 %، ثم عرض وجهات النظر المختلفة بنسبة 35.2%، تلاها الخبرات الشخصية بنسبة 8.5%، والبيانات والأرقام بنسبة 7.7%، فالإطارات التاريخية بنسبة 3.9%، وعلى مستوى الصحف، فقد جاءت الاستشهادات بالشخصيات الصانعة للأحداث في الاهتمام الأول للأهرام بنسبة 33.3%، تلاها عرض وجهات النظر المختلفة بنسبة 3.09%، ثم الخبرات الشخصية بنسبة 11.4% فالتجارب العملية للدول الأخرى بنسبة 8.3% والبيانات والأرقام بنسبة 8.3%، الأمر الذي يوضح ميل الخطاب الصحفي بصحيفة الأهرام إلى استخدام الاستشهادات والحجج المنطقية في الإقناع، وهو ما يشير إلى تحقق بعض جوانب الموضوعية في عرض الحجج الإقناعية لأطروحات الإصلاح السياسي بالصحيفة، والذي يشكل بدوره شخصيتها التحريرية بشكل عام، وجاءت الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث في المصري اليوم بنسبة 37.8%، تلاها عرض وجهات النظر المختلفة بنسبة 37.2%، ثم الخبرات الشخصية بنسبة 7.09%، بينما احتلت الاستشهادات التي اعتمدت على عرض وجهات النظر المختلفة الترتيب الأول في صحيفة الأهالي بنسبة 46.7%، تلاها الشخصيات الصانعة للأحداث بنسبة 30.5%، ثم الخبرات الشخصية بنسبة 8.6%، الأمر الذي يشير إلى تحقق شرط استخدام حجج تتمتع بالمنطقية والمصداقية لأطروحات الخطاب الصحفي بصحف الدراسة

جدول (11)

يوضح الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي

الجريدة / دوافع الإصلاح	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تراجع شرعية النظام	1	0.3	45	17.4	42	15.5	5	5.2	93	10.01
الأزمات المالية والاقتصادية	13	4.2	11	4.3	12	4.4	4	4.1	40	4.3
ضغوط المجتمع	14	4.6	6	2.3	8	2.10	-	-	28	3

المدني										
ظهور حركات اجتماعية جديدة	21	6.9	16	6.2	18	6.6	15	15.5	70	7.5
ضغوط وسائل الإعلام المحلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مبادرة النظام السياسي للإصلاح	237	78.2	140	54.3	165	60.9	67	69.07	609	65.6
فساد النظام الإداري والمحليات	17	5.6	40	15.5	26	9.6	6	6.2	89	9.6
المجموع	303	%100	258	%100	271	%100	97	%100	929	%100

- ن= 1052 عدد المقالات.

توضح بيانات الجدول السابق أن أهم دوافع الإصلاح السياسي الداخلية في الخطاب الصحفي تكمن في مبادرة النظام السياسي للإصلاح وذلك بنسبة 65.6% من إجمالي الدوافع الداخلية على مستوى صحف الدراسة مجال التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك بتعديل المادة 76 من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء ليتم تعديلها ويصبح اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر عن طريق الاقتراع السري العام المباشر بين أكثر من مرشح، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة وإعطاء الفرصة للأحزاب السياسية لخوض الانتخابات الرئاسية مع تأكيده على توافر الضمانات التي تسمح لأكثر من مرشح بالتقدم للانتخابات الرئاسية ليختار الشعب من بينهم وبإرادة حرة، وما أعقب ذلك من إطلاقه للمبادرة الثانية في خطابه الشهير 2006/12/26، بتعديل 34 مادة من الدستور الحالي في إطار نقل بعض الصلاحيات المخولة له إلى الحكومة والبرلمان، مواكبًا المتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري، وقد أوضح الرئيس مبارك فلسفة وأهداف التعديل في مجموعة من المحاور شملت:

1. تعزيز مبدأ المواطنة.
2. تقوية دور البرلمان.
3. تقوية دور الأحزاب السياسية.
4. تطوير نظام الإشراف القضائي على الانتخابات.
5. التوسع في اختصاصات مجلس الوزراء.
6. وضع ضوابط على سلطات رئيس الجمهورية.
7. تعزيز استقلال القضاء.
8. مكافحة الإرهاب وحماية أمن المواطن.

9. تحقيق التلازم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

وقد كسرت هذه المبادرة حالة الجمود السياسي الذي انتاب الحياة السياسية في مصر لفترات طويلة، كما عكست حالة النقاش العام وتنوع الأطروحات الصحفية تبعًا للانتماءات السياسية والتوجهات الإيديولوجية ونمط الملكية، ودرجة الاستقلال الذي تتمتع به كل صحيفة، مما كان له تأثير مباشر في التناول الصحفي ما بين مؤيد، ومعارض، ومتحفظ، مع الإجماع العام على أن مبادرة النظام السياسي للإصلاح كانت هي أهم دافع داخلي محرك لحالة النقاش العام بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، ثم تلاها تراجع شرعية النظام السياسي بنسبة 10.01% من جملة الدوافع.

ويدل ذلك على حالة التراجع الذي أصاب الحياة السياسية في مصر، من جمود للنشاط والسياسي، وضعف الأحزاب السياسية بفعل النظام، والمحاولات المستمرة في تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني، والتدهور الملحوظ في مستوى التعليم ومؤسساته، مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وتزيد معدلات الفساد، وتقليص استقلال السلطة القضائية، والتي ألقت بظلالها على تراجع شعبية النظام السياسي، وأدت إلى افتقاده لبعض مقومات وسمات الحكم الرشيد الذي يقوم على جناحين هامين هما، الجناح الأول، وهو جناح الإصلاح الديمقراطي عن طريق إطلاق الحريات العامة، والمساواة، وتداول السلطة عبر انتخابات عامة ونزيهة، وقيام برلمان وحكومات تلتزم بحكم القانون، ويخضع الجميع لقضاء عادل، وصحافة حرة مستنيرة، تراقب وتسائل وتحاسب، والجناح الثاني، هو العدالة الاجتماعية والتي تكفل للمواطنين الحاجات الإنسانية المعيشية، وفي مقدمتها الغذاء والمسكن، والملبس، والعلاج والتعليم، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، ويأتي فساد النظام الإداري كمحور مهم في دوافع الإصلاح السياسي الداخلية بنسبة 9.6% من جملة الدوافع، وذلك نتيجة لاتساعه وتشعبه بصورة كبيرة في مختلف مؤسسات الدولة، فقد اكتسبت بعض صور الفساد مع مرور الوقت قيمًا إيجابية، فلم يعد الأمر في نظر البعض مخلاً بالشرف، أو مبررًا لفقد الثقة والاعتبار، بل يمكن أن تكون فاسدًا، وتظل من وجهاء المجتمع، الأمر الذي انعكس بدوره على تراجع ترتيب مصر بشكل كبير في مؤشر الدول الأقل فسادًا على المستوى العالمي، وفقًا للتقارير الدولية التي تختص بقياس حجم الفساد على مستوى الدول.

ويرجع ذلك لمجموعة من الأبعاد تتعلق، بالبعد المؤسسي نظرًا لأن الكثير من التفاعلات تتم خارج الأطر الرسمية، أو القنوات الشرعية المخصصة لها، وهذا أدعى إلى فتح الباب لترويج المصالح الشخصية والخاصة، وتبادلها بين الأطراف تحت ستار الشرعية، ثم البعد القانوني، حيث تنطوي معظم القوانين المصرية على كثير من الثغرات التي تسمح بتفاقم الفساد بدون ردع، فالبعد الإداري، والناتج عن عدم التوازن في تحديد الصلاحيات، فهي إما أن تكون واسعة بدون حدود، وإما ضيقة إلى أبعد الحدود.

والبعد الاجتماعي، المتمثل في حجم التفاوت الحاد في توزيع عوائد التنمية، والتغير الحاد والسريع في التركيبة الاجتماعية وتدهور منظومة القيم، فالبعد السياسي، والذي ينتج عبر الالتحام أو التحالف بين المال والسلطة أي بين النخبة التي تعتمد على المال أو تحوز الثروة من جانب، والتي تستند إلى السلطة من جانب آخر.

ويعد ذلك من أسوأ الظروف التي يمكن أن تخلق مناخًا ملائمًا للفساد ونموه.

ويكشف الجدول كذلك عن عوامل أخرى محركة للإصلاح السياسي على المستوى الداخلي منها، ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة بنسبة 7.5% من جملة الدوافع الداخلية، وهذه الحركات هي هيئات للنشاط السياسي الاجتماعي، ذات طبيعة ديناميكية تربط بين أشخاص لا يشترط فيهم الانتماء إلى طبقة واحدة، أو وحدة الفكر والإيديولوجيات يجمعهم الاتفاق العام على برنامج مرحلي للنضال، وشعارات عامة، جامعة، ويشكل جهودهم شكل تنظيمي شبكي، بسيط ومرن وسريع الاستجابة، ومحرر من قيود الأشكال التنظيمية الحزبية.

فهذه الحركات تحمل في ثناياها صفات وملامح المرحلة الحالية التي تعيشها مصر، وتدق الأجراس منادية بضرورة التغيير والتحول نحو الديمقراطية الحقيقية، وقد برزت أهمية هذه الحركات كدافع داخلي للإصلاح السياسي كما أوضحها الخطاب الصحفي في ضوء الآتي:

1- ساعدت هذه الحركات على كسر حاجز الخوف من السلطة، وهز ثقافة القمع والترهيب.

2- عملت على وضع قواعد جديدة، ومعادلات مستحدثة للصراع مع السلطة.

3- ساهمت في تحفيز قطاعات عريضة من المجتمع للنزول إلى الشارع، وانتزاع الحق

الدستوري في الاحتجاج السلمي والدفاع عن المصالح العامة.

4- استطاعت التأسيس لنوع جديد من الشرعية لا يتسول السلطة، أو يترقب موافقة لجنة الأحزاب السياسية، يعتمد على الشرعية الشعبية التي تمنحها الجماهير.

5- طرح أشكال جديدة من التنظيم وآليات العمل.

6- عملت على تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة بإحياء المجتمع بالسياسة.

7- استطاعت جذب انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا التغيير الديمقراطي في المجتمع المصري.

ويكشف الجدول السابق أيضًا درجة التباين بين خطاب الصحف محل الدراسة في دوافع الإصلاح الداخلية، تبعًا للإيديولوجية السياسية التي تتبناها الصحيفة مع نمط ملكيتها، وعلاقتها بالسلطة، فقد تميزت صحف، الوفد، الأهالي، والمصري اليوم عن صحيفة الأهرام، في ترتيب بعض الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي.

حيث أبرزت تلك الصحف عوامل، تراجع شرعية النظام، وفساد النظام الإداري والمؤسسي بالدولة بنسب، 17.4%، 15.5% للوفد، و 15.5%، 9.6% للمصري اليوم، و5.2%، 6.2%، للأهالي، مقابل 0.3%، و5.6% للأهرام، الأمر الذي يوضح العلاقة الكبيرة والارتباطية بين طابع الصحيفة، وتوجهها، والطرح الصحفي للتناول.

ويعكس ذلك التبعية المطلقة للصحف القومية للحكومة والنظام السياسي، وتركيز دورها في الترويج لقرارات النظام، وسياساته، وتبريرها، مما يؤكد على عدم قدرة هذه النوعية من الصحف في ظل ملكيتها للدولة على إعادة تعريف دورها، ورسالتها، بما يتفق مع التطور الجديد، ومنطق التحول الديمقراطي، ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه جمال عبد العظيم[8]، من أنه كلما كانت الصحيفة تابعة لجهاز الدولة في نمط ملكيتها، كلما أدى ذلك إلى أن تتبنى خطابًا صحفيًا متسقًا مع موقف هذا الجهاز من القضايا الكبرى، فغالبًا ما يأتي خطاب هذه النوعية من الصحفي مكبلاً بالسلطة، ورهينًا لسطوتها، وخاضعًا لسيطرتها، فالسلطة موجودة في أشخاص الخطاب وموضوعاته، وتوجهاته، وقيمه، فهي تعمل على

(8) جمال عبد العظيم أحمد، تطور مواقف جريدة الأهرام من جامعة الدول العربية، دراسة في تحليل الخطاب الصحفي، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 28، أبريل 2000، ص157.

إعادة إنتاج وترويج الخطاب السائد للمؤسسات الرسمية.

جدول (12)

يوضح الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي

الجريدة / الدوافع	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ضغوط المؤسسات الدولية المانحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجة الجديدة للديمقراطية	1	9.09	-	-	-	-	1	10	2	7.7
تصاعد الضغوط الأمريكية	4	36.4	3	37.5	2	33.3	-	-	9	34.6
الضغوط الأوربية	1	9.09	-	-	-	-	-	-	1	3.8
المبادرات الإقليمية والعربية للإصلاح	3	27.3	5	62.5	4	66.7	-	-	12	46.1
ضغوط وسائل الإعلام العالمية	2	18.1	-	-	-	-	-	-	2	7.7
المجموع	11	%100	8	%100	6	%100	1	%100	26	%100

تكشف بيانات الجدول السابق عن تراجع الدوافع الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في بنية الخطاب الصحفي، حيث جاءت الدوافع الخارجية بنسبة 2.7% (26 تكرار) من إجمالي دوافع الإصلاح السياسي بشكل عام (956 تكرار)، مقابل نسبة 97.3% (930 تكرار) للدوافع الداخلية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات التالية:

- تراجع دعوات الإصلاح الديمقراطي الخارجية، ومحاولة القوى الدولية احتواء مختلف النظم العربية، ويدعم ذلك ما ذهب إليه، ستيفن هايدمان[9] أستاذ شئون الشرق الأوسط في جامعة جورج تاون بواشنطن، من أنه طبقًا لجدول الأعمال الأمريكي المطروح حاليًا فإن نشر الديمقراطية والترويج لها بين العرب يحتل مكانة أقل أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، عما كان عليه الحال قبل سنوات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، فقد حدث تغير في هذه السياسة، بعد أن بلغ الضغط الأمريكي على حكومات المنطقة العربية لإجراء إصلاح ديمقراطي ذروته في عام 2004، ولكن التراجع سرعان ما بدأ، وهو تراجع سيستمر في الأمد القريب، فقد تغيرت الأهداف وبالتالي تغير معها نوع الضغط، فالمقارنة بين موقف إدارة بوش المعلن منذ عام 2003، 2004، تحت شعار هجوم الإصلاح الديمقراطي على العالم العربي والإسلامي، والتشدد في فرض

(9) صلاح الدين حافظ، الفشل بين نزهة الحرب ونزوة الديمقراطية، الأهرام، 2007/3/28،ص 11.

الديمقراطية، وبين موقف إدارة بوش خلال عامي 2006، 2007، يكشف الفجوة الواسعة، فقد تبدلت الأهداف، واختلفت السياسات، بسبب الفشل الأمريكي في العراق، ومحاولة تغليب الولايات المتحدة مصالحها الحيوية في المنطقة، والتي تتمثل في النفط، وإسرائيل، والسوق التجارية، والمواقع الإستراتيجية بواسطة القوة العسكرية، وفرض الأمن والاستقرار، وبدعم نظم حكم محلية متحالفة حتى لو كانت استبدادية، وبالتالي تراجع دعاوى الإصلاح السياسي والترويج للديمقراطية بين شعوب المنطقة، وهو ما انعكس أثره في بنية الخطاب الصحفي المصري، ويدعم ذلك ما ذهبت إليه إيمان نعمان جمعة[10]، من أن هناك تأثير ضمني وغير مباشر للخطاب الأمريكي على الخطاب الصحفي المصري فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، ويتمثل هذا التأثير في إعطاء قيمة وأولوية لما يرد في الخطاب الأمريكي من أفكار حول هذه القضايا، أي تأثر الصحافة المصرية في خطابها الصحفي بأجندة الصحافة الأمريكية وفي جعلها تتناول موضوعًا معينًا وتركز عليه دون التأثير في كيفية التناول والطرح للقضية أو الموضوع المثار، ويشير الجدول كذلك إلى أن تصاعد الضغوط الأمريكية جاء في الترتيب الثاني لجملة الدوافع الخارجية بنسبة 34.6% من إجمالي الدوافع الخارجية، بينما جاء دافع المبادرات الإقليمية والعربية للإصلاح في الترتيب الأول بنسبة 46.1%، ثم الموجة الجديدة للديمقراطية، وضغوط وسائل الإعلام العالمية بنسبة 7.7% لكل منهما، بينما تجاهل الخطاب الصحفي دور المؤسسات الدولية المانحة كعامل ودافع للضغوط الخارجية في الإصلاح.

جدول (13)

يوضح مقترحات الخطاب الصحفي لتحقيق الإصلاح السياسي

الجريدة / المقترحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاستقرار السياسي	40	12.7	10	3.3	15	4.3	6	5.7	71	6.6

(10) إيمان نعمان جمعه، أثر الخطاب الصحفي الأمريكي على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية، دراسة تطبيقية على مشروع الشرق الأوسط الكبير، في المؤتمر العلمي السنوي العاشر: الإعلام المعاصر والهوية العربية، كلية الإعلام جامعة القاهرة، الجزء الأول، مايو 2004، ص188.

نزاهة الانتخابات	21	6.7	10	3.3	8	2.3	6	5.7	45	4.2
تعميــــق القــــيم الديمقراطية	44	14	45	14.7	40	11.6	7	6.7	136	12.7
إطلاق حرية التعبير	25	7.1	30	9.8	45	13.04	8	7.6	108	10.09
دعم الهوية الوطنية	49	15.6	10	3.3	9	2.6	5	4.8	73	6.8
تداول السلطة	11	3.5	65	21.2	75	21.7	10	9.5	161	15.04
العدالة والمساواة	62	19.7	14	4.6	10	2.9	6	5.7	92	8.6
تعزيز حقوق الإنسان	11	3.5	25	8.2	50	14.5	7	6.7	93	8.7
إطـلاق حريـة البحـث العلمي	11	3.5	1	0.3	5	1.4	-	-	17	1.6
استقلال القضاء	10	3.2	29	9.5	35	10.1	11	10.5	85	7.9
مكافحة الفساد	20	6.4	32	10.5	27	7.8	17	16.2	96	8.10
إلغــــاء القـــوانين الاستثنائية	10	3.2	35	11.4	26	7.5	22	20.1	93	8.7
المجموع	314	%100	3.6	%100	345	%	105	%100	1070	%100

- ن = 1052 عدد المقالات.

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن تداول السلطة جاءت في مقدمة مقترحات الخطاب الصحفي لتحقيق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بنسبة 15.04% من إجمالي مقترحات الخطاب بالصحف محل الدراسة، تلاها تعميق القيم الديمقراطية بنسبة 12.7%، ثم إطلاق حرية التعبير بنسبة 10.9%، تلاه مكافحة الفساد بنسبة 8.10%، ثم تعزيز حقوق الإنسان، وإلغاء القوانين الاستثنائية بنسبة 8.7% لكل منهما، فالعدالة والمساواة بنسبة 8.6%، ثم استقلال القضاء بنسبة 7.9%، ويمكن تفسير ذلك من منطلق أن النظام السياسي المصري قد مر بمرحلة جمود سياسي بسبب عدم تداول السلطة، في إطار نسق عام يجمع مختلف النظم العربية التي تركن إلى الأخذ ببعض مرتكزات الليبرالية وتصورها على أنها مؤشرات للدلالة على ديمقراطية الحكم، والإصرار على تجاهل المعنى الحقيقي للحكم الديمقراطي والذي يعني قدرة المواطنين على تغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع من خلال ممارسة قاعدة تداول السلطة دون احتكار من أي جماعة أو قوة أو حزب سياسي، فالديمقراطية لا تعرف احتكار السلطة، كما لا تعرف التمييز في الحقوق بين المواطنين، وبالنظر إلى الخريطة الحزبية في مصر يتضح لنا عمق التفاوت في القدرة التنافسية بين الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة، حيث تميل الكفة لصالح الأول لعدة عوامل منها:

1. التداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة

2. رئاسة القيادة السياسية للحزب الحاكم

3. السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيري الفاعلة

فكما يرى الخطاب، فإنه في ظل الاستقطاب الحزبي يمثل حزب الحكومة الشرعية، وتمثل المعارضة الشرعية الثانية، وينعدم معها أية فرصة للتكافؤ الحر في تبادل السلطة، ومن هذا المنطلق كان التداول السلمي للسلطة **Peaceful Transfer of Power** بين القوى السياسية هو الحد الفاصل بين كون النظام والحكم سلطويًا أو شموليًا، وعندما يغيب تداول السلطة كما يصوره الخطاب الصحفي بالشكل السلمي يحدث أحد أمرين: إما توريث السلطة داخل الحزب الحاكم، وإما التداول القسري والعنيف عبر الانقلابات، لذا جاءت مبادرة تداول السلطة كمحور رئيس في مقترحات الخطاب الصحفي للتحول الديمقراطي، كما تعد مسألة تعميق القيم الديمقراطية أحد أهم المبادئ الأساسية التي يركن إليها أي نظام ديمقراطي، وغالبا ما ينظر إلى معدلات مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة السياسية على أنها تعكس درجة التطور الديمقراطي لهذا المجتمع، فمن خلال تعميق القيم الديمقراطية تخرج المشاركة السياسية والتي يلعب من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية، وتكون لديه فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها، لذا جاء الخطاب الصحفي يحمل رؤية لتعزيز وتعميق القيم الديمقراطية من خلال تفعيل المشاركة السياسية الحقيقية كخطوة مهمة للتحول الديمقراطي بالعمل على استعادة ثقة المواطن المصري في العملية السياسية، بحيث يشعر بأن صوته له قيمة، وإعادة صياغة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية بنشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة من جانب، والتحرك بجدية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن من جانب آخر.

كما قدم الخطاب الصحفي حرية الرأي والتعبير كآلية مهمة في تفعيل خطوات الإصلاح السياسي فهذه الحرية كما يصورها الخطاب مكفولة بحكم الدستور الذي أكد على الحق في حرية الرأي والتعبير للجميع، وتتوقف هذه الحرية كما يرى الخطاب على مدى توافر الضمانات القانونية والفعلية لممارستها حيث تتمثل الضمانات القانونية في وجود نظام حكم ديمقراطي يذعن لمطالب الحرية الأمر الذي يستدعي توافر مبادئ ثلاثة هي: الفصل بين السلطات، والمشروعية، وسيادة القانون مع استقلال السلطة القضائية وشمول اختصاصها الرقابة الدستورية والمشروعية معًا، بينما تتمثل الضمانات الفعلية في الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية باعتبارها مطالب ضرورية لممارسة الحرية، وتأكيد الذات والمشاركة الفعلية في بناء الوطن.

كما يمثل استقلال القضاء كما يوضح الجدول السابق بعدًا مهمًا في الإصلاح السياسي ويعني الاستقلال القضائي في مضمونه، الفاعلية والكفاءة، بمعنى وجود قضاء مستقل استقلالاً حقيقيًا عن السلطة التنفيذية، وكفء في أحكامه للدرجة التي يثق فيها كل المواطنين ثقة تامة، فالاستقلال القضائي كما يروج له الخطاب الصحفي ينطوي على مفهومين رئيسين هما:

أ. التجرد Impartiality أي انتفاء أي علاقة بين القاضي من جهة وأطراف النزاع الذي يقوم بالبت فيه من جهة أخرى.

ب. الاعتزال Insularity أي ضرورة عدم تأثر أحكام القضاء وقراراته بإرادة فاعلين آخرين من خارج السلطة القضائية، فزيادة فاعلية القضاء ضرورة ملحة لتحقيق الإصلاحات السياسية، ولا أمل في ذلك بدون تمتع السلطة القضائية بالفاعلية بسرعة إصدار الأحكام، وضمان تنفيذها وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين، وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية، ويوضح الجدول أيضًا أن آلية محاربة الفساد من المتطلبات اللازمة والضرورية لاستكمال أية خطوات للإصلاح السياسي حيث يلعب الفساد دورًا سلبيًا في عملية التحول الديمقراطي، كما يؤثر على شرعية النظام السياسي برمته، إذ يترتب على وجوده أضعاف المعايير والضوابط القائمة، وتقليل قدرة المؤسسات على ممارسة مهامها على الوجه الأكمل، فمع وجود الفساد تتراجع معايير الكفاءة والقدرة على الأداء كشرط لشغل المناصب داخل المؤسسات، ويحل محلها المحاباة، والمحسوبية، والنتيجة هي أن يصل إلى هذه المؤسسات أشخاص لا يتمتعون بالمهارات والكفاءة المطلوبة، بما يقود إلى إيجاد شبكة من المنتفعين يميلون إلى حماية مصالحهم الشخصية بما يؤدي إلى تقليل احترام الأفراد، وتقبلهم للسلطة وللمؤسسات الرسمية وبالتالي انخفاض درجة شرعية النظام.

ويوضح الجدول كذلك احتلال العدالة والمساواة أهمية نسبية ضمن مقترحات الخطاب الصحفي لتفعيل آليات الإصلاح السياسي بنسبة 6.8 % من جملة المقترحات وذلك بتفعيل مبدأ المواطنة والتي تعني المساواة في المراكز القانونية لأبناء الوطن الواحد مع إسقاط كل الاعتبارات التي لا تعكس روح القاعدة القانونية فهي تمثل التساوي في الانتماء للوطن وفي

العلاقات بين المواطن والدولة وفي التمتع بحقوق وواجبات متساوية بحيث تمثل بندًا من بنود العقد الاجتماعي بين المواطنين وبين الدولة في إطار الدستور.

جدول (14)

يوضح اتجاهات الخطاب الصحفي نحو خطوات الإصلاح السياسي في مصر

الجريدة / نوع الاتجاه	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	**230**	**71.9**	**40**	**8.11**	**55**	**18.09**	**6**	**6.8**	**331**	**31.5**
سلبي	**70**	**21.6**	**285**	**8.83**	**235**	**77.3**	**77**	**87.5**	**667**	**63.4**
محايد	**20**	**6.2**	**15**	**4.4**	**14**	**4.6**	**5**	**5.7**	**54**	**5.1**
المجموع	**320**	**%100**	**340**	**%100**	**304**	**%100**	**88**	**%100**	**1052**	**%100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الاتجاه السلبي في أطروحات الخطاب الصحفي تجاه خطوات الإصلاح السياسي في مصر، حيث جاء الاتجاه السلبي بنسبة 63.4 % مقابل 31.5% للاتجاه الإيجابي، و 5.1% للاتجاه المحايد، وقد تمثلت أهم الاتجاهات السلبية في وصف خطوات الإصلاح السياسي في مصر كالتالي:

1. خطوات الإصلاح السياسي ما زالت تسعى لتركيز وتكريس السلطة ومنع تداولها بشكل سلمي بعدم تحديد سقف معين لمدد الرئاسة.
2. بطء آليات التحول الديمقراطي، وتدني المشاركة السياسية وتراجع قيم الديمقراطية.
3. استمرار توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم والمعارضة، والمجتمع المدني.
4. غياب مبدأ الشفافية والمسألة والعدالة في مختلف مؤسسات الدولة.
5. تمسك الرئيس بالحزب الحاكم وإصراره على رئاسته بما يضعف التعددية السياسية الحقيقية.
6. تراجع معدلات حرية التعبير، وتهميش دور النخبة.
7. الفجوة في تحقيق التوازن بين السلطات وجمود الحراك السياسي العام.
8. تعظيم قيم الفساد والفشل في كبح جماحه.
9. حرمان الشباب من تجديد دماء النظام السياسي.
10. تحجيم استقلال السلطة القضائية، وتهميش دورها في الرقابة والإشراف على العمليات الانتخابية.

11. العمل على عرقلة قيام أحزاب سياسية قوية تستطيع منافسة الحزب الحاكم.

12. غياب الموضوعية والمصداقية في نتائج استطلاعات الرأي الصادرة عن مؤسسات الدولة.

13. استمرار عمليات التزوير للانتخابات وافتقادها لمعايير النزاهة.

14. فرض قانون معيب للإرهاب.

15. زيادة نفوذ وفساد رجال الأعمال وجماعات المصالح.

16. تقييد حرية الصحافة وتبعية وسائل الإعلام الرسمية.

17.فشل النظام السياسي في التعامل مع التيار الإسلامي ككيان وقوة لها تواجد في الشارع المصري.

18. تدهور أداء المؤسسات التعليمية.

19. تقييد حرية أعضاء البرلمان في توجيه النقد للسياسات الحكومية.

20. تراجع ملحوظ في دور الدولة واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية.

21. الاعتداء على مبدأ المواطنة بسبب غياب العدالة الاجتماعية في مختلف مؤسسات الدولة.

22. تدني الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة.

23. استمرار الحكومة في سلب الحقوق العمالية.

24. تجاهل إصلاح وتطوير المحليات.

25. تشويه الدستور بتعديلات لا تلبي متطلبات الحاضر.

وتوضح بيانات الجدول كذلك تباين الأطروحات السلبية في النظر لخطوات الإصلاح السياسي في مصر على مستوى صحف الدراسة، فقد ارتفع الاتجاه السلبي لصحف الوفد، المصري اليوم، الأهالي، مقابل ارتفاع التوجه الإيجابي لجريدة الأهرام، فقد جاءت الاتجاهات السلبية في الوفد بنسبة 83.8%، مقابل 11.8% للاتجاه الإيجابي، وبنسبة 77.3 % في المصري اليوم، مقابل 18.09 للاتجاه الإيجابي، وبنسبة 87.5% في صحيفة الأهالي مقابل 6.8% للاتجاه الإيجابي، بينما ارتفعت الاتجاهات الإيجابية في الأهرام، فجاءت بنسبة 71.9%، مقابل 21.6% للاتجاه السلبي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء توجهات الصحيفة التي تعبر عن النظام السياسي القائم وتسانده وتبرز أهم إنجازاته وتدافع عن الأفكار السائدة، عكس الصحف الحزبية التي دائمًا ما تعارض النظام السياسي، وتنتقد

سياسته وتظهر عيوبه وأخطاءه، بينما يتيح هامش الحرية للصحف الخاصة الذي يميزها عن التوجهين الحكومي والحزبي، قدرًا من الاستقلال، بعيدًا عن الضغوط التي تمارس على الصحف القومية، والحزبية وقد تمثلت أهم الخطوات الإيجابية كما عبرت عنها الأهرام في خطابها الصحفي فيما يلي:

1.خطوات الإصلاح السياسي ساعدت على تعزيز قيم المواطنة، وحقوق الإنسان.

2.ساهمت في دفع كفاءة الدولة ومؤسساتها.

3.توسيع هامش حرية الإعلام والتعبير.

4.كسر جمود الحراك السياسي، وتنشيط الحياة الحزبية.

5.تفعيل آليات التحول نحو الديمقراطية بتعديل بعض مواد الدستور.

6.توسيع سلطات مجلس الشعب كجهاز رقابي وتقليص بعض سلطات رئيس الجمهورية والتوازن بين السلطات.

7.تعميق العمل المؤسسي للدولة.

8.تنقية القوانين التي تعوق الحريات واتخاذ خطوات جادة لتمكين المرأة.

9.العمل على استعادة ثقة المواطن وتفعيل المشاركة المجتمعية.

10.توسيع قاعدة عمل المجتمع المدني.

11.اتخاذ خطوات فعالة لإصلاح النظام التعليمي بمختلف مؤسساته.

12.السعي لاستقلال السلطة القضائية وتوفير كافة الإمكانيات لضمان نزاهتها وكفاءتها.

13.السعي لرفع كفاءة الجهاز الإداري ومحاربة الفساد بشتى أشكاله باعتباره معوقًا للتطور الديمقراطي.

جدول (15)

يبين الفئات الأكثر اهتماما بقضايا الإصلاح السياسي كما وردت في الخطاب الصحفي

الجريدة / الفئات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المعارضة	7	2.2	47	16.8	5	1.7	34	35.8	93	9.5
النخب السياسية غير الحاكمة	2	3.9	8	2.9	7	2.4	7	7.4	34	3.5
النخب المثقفة	77	24.8	150	53.6	197	67.5	38	40	462	47.2
الشعب	39	12.5	45	16	36	12.3	14	14.7	134	13.7
الحكومة والحزب	176	56.6	30	10.7	47	16.09	2	2.1	255	26.07

الحاكم										
المجموع	311	%100	280	%100	292	%100	95	%100	978	%100

- ن=1052 عدد المقالات.

توضح بيانات الجدول السابق أن النخبة المثقفة هي أكثر الفئات اهتمامًا بطرح قضايا الإصلاح السياسي كما ورد بالخطاب الصحفي بصحف الدراسة حيث جاءت بنسبة 47.2% من إجمالي الفئات تلاها الحكومة والحزب الحاكم بنسبة 26.07 % ثم الشعب بنسبة 13.7% تلاها المعارضة بنسبة 9.5% بينما جاءت النخب السياسية غير الحاكمة في الترتيب الأخير بنسبة 3.5%، وقد يرجع ذلك إلى خصائص وطبيعة النخب المثقفة، ودورها الفاعل والمؤثر في دفع عملية التحول الديمقراطي، واهتمامها في الانخراط في العمل بالشأن السياسي العام من خلال منظمات المجتمع المدني، والتجمعات الجديدة بجانب فهمها لطبيعة وأشكال التحول الديمقراطي وقدرتها على التأثير في الجمهور العام، لحثه على المشاركة والمطالبة بكافة حقوقه التي كفلها له الدستور، ويرى الخطاب أن ارتباط النخب المثقفة بقوى وحركات سياسية حقيقية تترجم الدعوة إلى الديمقراطية لفعل سياسي يكون له أثره وصداه - جعلها تحتل المكانة المحورية في الفئات الأكثر اهتمامًا بقضايا الإصلاح السياسي، فقد كانت هذه الفئة هي اللبنات الرئيسة لمختلف الحركات الاجتماعية الجديدة المطالبة بالتغيير السياسي، وتداول السلطة مثل حركة كفاية، و 9 مارس، وأدباء وفنانون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير، فقد كسرت النخب المثقفة حالة الركود والجمود السياسي التي استمرت عليها لفترات طويلة في العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية لضعف ثقتهم في النشاط السياسي وشعورهم بعدم جدوى المشاركة، على اعتبار أن العزوف عن المشاركة لا يعبر عن السلبية بقدر ما يعبر عن موقف سياسي معين لديهم، الأمر الذي يؤكد أن دعوة شرائح من المثقفين للديمقراطية والتغيير السياسي وتبشيرهم بها، قد يكون لها أهميتها في نشر القيم الإيجابية لدى المواطن العادي.

كما تأتي الحكومة والحزب الحاكم كمحور مهم في عمليات الإصلاح السياسي نظرًا للضغوط والممارسات الداخلية والخارجية الرامية للإصلاح، بجانب حرص النظام السياسي على استرداد شرعيته والحفاظ على وجوده، كما أن الموجة العالمية التي اجتاحت بلدان كثيرة للتحول الديمقراطي وضعت أمام النظام الحاكم أجندة معينة ينبغي التحرك من خلالها للحفاظ على بقائه وإطلاق المبادرة الذاتية للإصلاح بدلا من الفرض بالقوة فلم يعد هناك

خيار للمواجهة.

جدول (16)

يوضح إستراتيجيات تسويق الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي

الجريدة / إستراتيجيات التسويق	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إستراتيجية عقلانية قائمة على رعاية المصالح المتبادلة	92	27.7	121	37.3	99	33.7	25	23.6	337	31.9
إستراتيجية موجهة تدافع عن النظام القائم	141	42.5	3	0.9	15	5.1	-	-	159	15.05
إستراتيجية انفعالية تركز على الإستمالات العاطفية	19	5.7	35	10.8	7	2.4	27	25.5	88	8.3
إستراتيجية معتدلة تحتكم للواقع في تطوراته	80	24.09	165	50.9	173	58.8	54	50.9	472	44.7
المجموع	332	%100	324	%100	294	%100	106	%100	1056	%100

توضح بيانات الجدول السابق تعدد الإستراتيجيات التي استخدمها الخطاب الصحفي بصحف الدراسة لتسويق قضايا الإصلاح السياسي في مصر، حيث جاءت الإستراتيجية المعتدلة التي تحتكم للواقع في تطوراته على قائمة الإستراتيجيات التسويقية للخطاب بنسبة 44.7%، تلاها الإستراتيجية العقلانية القائمة على رعاية المصالح المتبادلة بنسبة 31.9%، ثم الإستراتيجية الموجهة التي تدافع عن النظام القائم بنسبة 15.05% بينما جاءت الإستراتيجية الانفعالية التي تعتمد الإستمالات العاطفية في الترتيب الأخير بنسبة 8.3% من إجمالي الإستراتيجيات ويمكن تفسير ذلك في ضوء غلبة اتباع الأساليب المنطقية التي تحقق الموضوعية في الأطروحات الصحفية والتي تدعمها الاستشهادات المعتمدة على الأدلة والبراهين بعيدا عن الأساليب الإنشائية.

وتكشف بيانات الجدول السابق درجة التباين بين صحف الدراسة في استخدام الإستراتيجيات المتعددة لتسويق الخطاب حسب نمط ملكية وتوجه الصحيفة مما يؤكد على

قوة تـأثير المـدخل الإيـديولوجي للإعـلام كـما أوضـحه كـل مـن Shoemaker , Haley and Field[11] مـن أن مضمون وسائل الإعلام يحدد ويرتبط بشكل كبير بفلسفة وفكر من يـسيطر ويمـول هـذه الوسـائل، حيـث يتحكم في المحتوى وما ينشر، بتبني إيديولوجيات محددة يفرضها تلك النظام، كما يدعمه مـا ذهـب إليـه جمال عبد العظيم[12] مـن أن نمـط ملكيـة الـصحيفة والإيديولوجيـة التـي تعـبر عنهـا يحـدد بـشكل كبـير الإستراتيجيات التي تتبناها في خطابها تجاه القضايا المختلفة، فإذا كانت الـصحيفة تابعـة لجهـاز الدولـة في نمط ملكيتها فيغلب عليها تبني خطاب صحفي متسق مع موقف هذه المؤسسة فـيما تطرحـه مـن قـضايا وهذا ما أظهره الجدول السابق بالنسبة لصحيفة الأهرام، حيث حمل الخطاب الصحفي بهـا الإسـتراتيجية المـوجهة التي تـــدافع عن النظام القائم بنسبة 42.5% مقابل 0.9 % للوفد، و5.1 % للمصري اليـوم، مـع انتفاء هذه الإستراتيجية في صحيفة الأهالي، فقد جاء الخطاب الصحفي بالأهرام في مجمله متـسمًا بالطـابع الرسمي، وعدم الاستقلال عن المؤسسات السياسية للدولة من خلال إعادة إنتاج وتـرويج الخطـاب الـسائد لدى النظام القائم بكل مشتقاته، وإن جاء في أحيانًا ليست قليلـة معارضًـا لـسياسات النظـام الحـاكم، بمـا يوضح وجود هامش من الحرية لكتاب الرأي بالأهرام سواء مـن داخـل الـصحيفة أو خارجهـا، وإن كانـت هذه الحرية لم تصل بعد إلى حد الاستقلال عن السلطة.

كما تشير البيانات كذلك إلى تأثر كل من الـصحف الحزبيـة، والخاصـة بعـاملي، فلـسفة الحـزب الذي تصدر عنه الـصحيفة، ومواقفـه الإيديولوجيـة والفكريـة، والممـول الـذي يقـف وراء الـصحف الخاصة، ثم مساحة الحرية في عرض الرأي والـرأي الآخـر، فقـد جـاءت الإسـتراتيجية المعتدلـة التـي تحتكم للواقع في تطوراته في الاهتمام الأول للخطاب الصحفي للإصلاح السياسي في الصحف الـثلاث، الوفد، المصري اليوم، الأهالي، فقد جاءت في الوفد بنسبة 50.9%، والمـصري اليـوم 58.8%، والأهـالي 50.9% مقابل 24.09 % للأهرام، كـما جـاءت الإسـتراتيجية العقلانيـة القائمـة عـلى رعايـة المـصالح المتبادلة في الترتيب الثاني من حيث الاهتمام بنسبة 37.3% للوفـد، 33.7% للمـصري اليـوم 23.6% للأهـالي مقابـل 27.7 % للأهـرام، ويرجـع ذلـك إلى طبيعـة الـسياسة التحريريـة للـصحف الحزبيـة

(11)P. J. Shoemaker and E. K , may field , " Building a Theory of news content: A Synthesis of Current approaches " , Journalism Monographs, vol , 103 , No , 25, 1987, pp. 2- 31.

(12) جمال عبد العظيم أحمد، مرجع سابق، ص159.

والخاصة والتي تستهدف عرض أكثر من جانب للقضايا المطروحة بعرضها للـرأي والـرأي الآخـر، أو الزاويـة الأخرى لرؤية القضايا في مقابل الرأي المطروح، بما يعني ميلهـا لإظهـار الجوانـب التـي لم تحـظ بقـدر مـن التناول المرتفع لدى الصحف القومية مما يؤدي إلى خلق قدر من الجدل بين أفراد الجمهور حـول القـضايا المطروحة بما يساعد بشكل كبير في تشكيل وبلورة الرأي العام.

جدول (17)

يوضح ارتباط إستراتيجية التسويق بإيديولوجية الصحيفة ومسوق الخطاب

الجريدة / حجم الأنفاق	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تتفق مع إيديولوجية الصحيفة	234	70.5	300	92.6	216	73.5	104	98.1	854	80.9
تتعارض مع ايدولوجية الصحيفة	35	10.5	3	0.9	9	3.06	-	-	47	4.5
تتفق مع ايدولوجية الكاتب دون الصحيفة	63	18.1	6	1.9	30	10.2	-	-	99	9.4
تتفق مع ايدولوجية الصحيفة دون الكاتب	-	-	15	4.6	39	13.3	2	1.9	56	5.3
المجموع	332	%100	324	%100	294	%100	106	%100	1056	%100

تؤكد بيانات الجدول السابق على الدور الكبـير الـذي تلعبـه التوجهـات الإيديولوجيـة في تـأطير الخطاب الصحفي وتوظيفه وفقًا للأهداف التي تسعى لتحقيقها وأن الخطاب الصحفي تقف وراءه سلطة حاضرة ومؤثرة في مجريات تحديد المواقف والإستراتيجيات التي يسعى الخطاب إلى تسويقها لمختلف القضايا، فتشير بيانات الجدول إلى أن ارتباط واتفاق إستراتيجية التسويق السياسي **Political Marketing** بإيديولوجيـة الـصحيفة جـاء في الترتيـب الأول عـلى مـستوى صـحف الدراسـة بنـسبة 80.9 %، وبنسبة 70.5 % للأهالي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما عمدت الإسـتراتيجيات التـسويقية إلى تحقيقه في هذه الصحف حيث عمد الخطاب الـصحفي بجريـدة الأهـرام بعـرض أحـد جوانـب القضية بتركيز يفـوق بعـض الجوانـب الأخـرى بمـا يـتماشى مـع الـسياسة الرسـمية للدولـة في إطـار إستراتيجية تعتمد في وضعها على مجموعة من العوامل منها: اتجاه نسبة كبيرة من الجمهـور العـام والنخبـة إلى الـصحيفة بـشكل إيجـابي بمـا يـبرز مـصداقيتها لـدى الـرأي العـام كـما أكدتـه بعـض

الدراسات[13]، وهذا الاتجاه يمكن معه الاكتفاء بعرض جانب واحد فقط من القضية تحت شعار ارتفاع مستوى تأثير الرسالة التي تتركز حول جانب واحد فقط، نظرًا لأن عرض وجهات النظر المختلفة قد يؤدي إلى تحصين المستقبل وتزويده بأدلة وبراهين تجعله يرفض وجهة النظر التي يعتنقها، والسعي نحو وجهات النظر المخالفة، بينما عمد الخطاب الصحفي بصحف الوفد، المصري، الأهالي، لعرض أكثر من جانب لقضايا الإصلاح السياسي بعيدًا عن التوجه الحكومي ونقل وجهة نظر النظام السياسي المطلق، بما يتلاءم مع السياسة التحريرية لهذه الصحف والتي جعلت من أهم دوافع الإقبال على قراءتها من قبل الجمهور العام والنخبة هو تركيزها على عرض الرأي والرأي الآخر، وعرض الجوانب المختلفة للقضايا، ونشرها ما لم تنشره صحف الحكومة كما أكدته دراسات مختلفة[14].

ونستخلص من الجدول السابق أن أسلوب تقديم قضايا الإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة جاء متفقًا إلى حد كبير مع إيديولوجية مسوقي هذه القضايا من الكتاب والصحفيين، فخطاب جريدة الأهالي جاء متفقا مع إيديولوجية الحزب الذي تنتمي إليه " التجمع " والذي يرفض الخطاب الليبرالي والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في الوقت الراهن، ويرجع إليها أسباب تراجع التغيير والديمقراطية على اعتبار أن الإصلاح الاقتصادي هو نقطة الانطلاق لأية تحولات ديمقراطية، بينما جاء خطاب جريدة الوفد، معبرًا عن التصورات الفكرية لحزب الوفد الليبرالي، والذي يرجع عملية تراجع الإصلاح السياسي والديمقراطية، وجمود الحراك السياسي في مصر إلى الموروثات القديمة للأنظمة السياسية المتعاقبة والتي كان الوفد فيها في موقف المعارضة، وخارج هيكل الحكم والتي استمرت حتى النظام السياسي الراهن، حيث تمثلت في اتباع سياسات الانفراد بالقرارات، وعدم الشفافية والحكم المطلق، وتجاهل وجهات النظر الأخرى، إلا أن التوجه في الوقت نفسه يرحب بأية مبادرات هدفها التحول للديمقراطية بشرط إعمال مبدأ التعددية السياسية والمشاركة المجتمعية وقد تمثل الإطار القانوني كمحور مهم في خطاب الوفد

---

(13) أسامة عبد الرحمن علي، مصداقية كتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، دراسات ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد العشرون، قسم الصحافة والإعلام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2003، ص ص353 - 357.

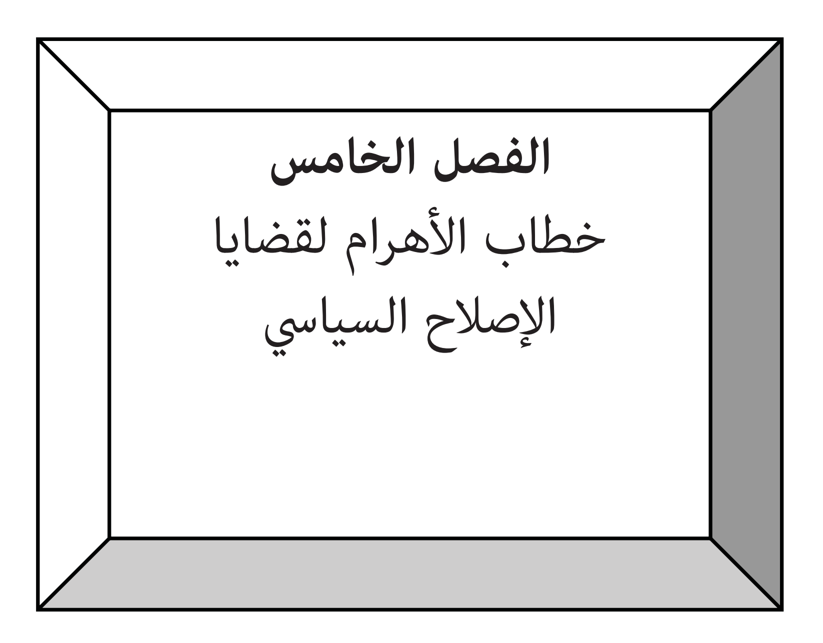
(14) عيسى عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص 253- 257.

للإصلاح السياسي، كما جاء خطاب جريدة المصري اليوم ليقدم بديلاً لكلا الخطابين الرسمي، والحزبي، من خلال عرض وجهات نظر تعيد التوازن في الواقع السياسي المصري وتعبر عن قطاع عريض من المواطنين، نظرًا لعدم وقوع الجريدة تحت الضغط السلطوي، أو وقوعها أثيرة للإيديولوجية التي تنطلق منها وتعبر عنها، فجاء تقديمها لإستراتيجية تسويقية متزنة وموضوعية تعيد رسم ملامح التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في مصر، كما تفرضه الظروف والعوامل المحيطة، لذا يظن الباحث أن خطاب المصري اليوم، والوفد، قد تميز بصفة العقلانية والمنطقية بما يتماشى مع مفاهيم وإستراتيجيات التسويق السياسي الحديثة والتي ترى أن العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية هي علاقة مصالح متبادلة، وتبادل للمنافع، فالمؤسسة السياسية يجب أن تعبر عن رغبات الجماهير وتسعى لحل مشاكلهم، وتلبية مطالبهم، وعليهم كذلك عدم ترك هذه المهام لمن لا يستطيع أن يحققها[15].

وقد جاء الاتجاه العام لخطاب جريدة الأهرام ممزوجًا بالروح الدعائية والنقدية في آن واحد، فقد جاء الخطاب في الجزء الغالب منه موجهًا للقيادة السياسية، وتميز بالأساليب الدفاعية في كثير من الأحيان، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالمؤسسة السياسية ويجعل صورتها سلبية لدى الرأي العام، وفي المقابل برزت اللهجة النقدية والمعارضة بنظام السياسي في ثنايا هذا الخطاب عبر مختلف مواد الرأي للكتاب من داخل الصحيفة وخارجها، بما يعطي علامات واضحة على تحرك هامش الحرية بالصحف القومية خاصة لدي كتّاب مواد الرأي وإن كان هذا التحرك مازال بالقدر القليل الذي لم يصل إلى مرحلة الاستقلالية للصحف القومية وكتّابها، إلا أن المحصلة النهائية لهذا الخطاب توضح أنه اتخذ في كثير من الأحيان من خطب رئيس الجمهورية، وسياسات الحزب الوطني والحكومة منطلقًا لبناء أطره ومعانيه، وبالتالي تبنيه لسياسات السلطة، والحزب الحاكم بدون وضوح فكر وإيديولوجية واضحة تعبر عن الخطاب بمعزل عن النظام والسلطة، فاختزل خطوات الإصلاح السياسي في كثير من الأحيان في شخص القيادة، الأمر الذي يبعده إلى حد ما عن أشكال وأساليب التسويق السياسي المعاصرة، باعتباره خطاب دعائي يدافع عن النظام القائم، وفي المقابل ساد خطاب جريدة الأهالي اللغة الاستفزازية في مواجهة سياسات النظام

(15) A.O .Cass , " Political Marketing: An Investigation of Apolitical Marketing Concept and Political Market Orientation in Australian Politics " ,European Journal at Marketing ,vol 35, No, 9-10 ,2001,pp.1003-1023.

الحاكم، حيث ركز الخطاب في مجمله على الآم ومعاناة الجماهير متسمة بالسمات العامة المألوفة في الخطاب اليساري من خلال استخدام أسلوب الهجوم على السلطة، وهو بذلك يتبنى المفهوم التقليدي للتسويق السياسي الذي يركز على استخدام الإستراتيجية الانفعالية التي تستعين بالإستمالات العاطفية في مبرراتها أكثر من الأساليب الإقناعية المنطقية، والتي تتجه رؤيتها للتسويق السياسي لقضايا الإصلاح السياسي من منطلق خلق الحاجة له من قبل المواطن والرأي العام بالتركيز على الأوضاع المعيشية، والمعاناة اليومية، ثم التغيير والتأكيد على رغبة الشعب في التغيير والانتقال إلى الديمقراطية والذي يطرحه الخطاب نفسه بدون تقديم بيانات ومؤشرات كمية أو وثائقية أو أطر ومصادر اعتمد عليها في وضع تصور للواقع كما عبر عنه.



الفصل الخامس

خطاب الأهرام لقضايا الإصلاح السياسي

تمهيد:

قدمت جريدة الأهرام 366 أطروحة حول عملية الإصلاح السياسي في مصر وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة شملت: الإصلاح الدستوري والتشريعي، حيث قدمت الجريدة من خلاله 213 أطروحة تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وقدمت الجريدة من خلاله 69 أطروحة تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة وقدمت الجريدة من خلالها 84 أطروحة تم تضمينها ثماني قضايا فرعية، وقد تنوعت الأطر المرجعية التي استقت منها الصحيفة أطروحاتها، وبرزت المرجعيات الرسمية، والقوانين والتشريعات، والخبراء المتخصصون في الشأن العام، والأحداث المعاصرة والمشاهدات من الواقع - كأهم الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها الصحيفة في خطابها، بالإضافة إلي الاعتماد على مداخل إقناعية مختلفة شملت، الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، والخبرات الشخصية، والتجارب العملية لدول أخري، وجاء شخص الرئيس، والحكومة والحزب الحاكم، والسلطة التشريعية، والنخبة المثقفة - كأهم القوي الفاعلة في الخطاب، كما جاء الاتجاه الإيجابي بصورة واضحة للفاعلين المحوريين في خطاب الجريدة، مقابل تراجع ظهور نسبة الدور السلبي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي:

1. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة الأهرام 35 أطروحة حول قضية التعددية الحزبية في خطابها الصحفي بشأن قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة 16.4 % من إجمالي الأطروحات، وقد كشف تحليل الخطاب في مجمله العام عن ثلاث إشكاليات في تقديم قضية التعددية الحزبية في مصر وهي:

الإشكالية الأولى: تتعلق بتباين السياق الفكري والإيديولوجي لمنتجي الخطاب الصحفي بجريدة الأهرام من كتاب مواد الرأي سواء من داخل الصحيفة أو خارجها بما انعكس أثره على الطرح الإيجابي أو السلبي لتقييم تجربة التعددية الحزبية في مصر خلال المرحلة الراهنة.

الإشكالية الثانية: تتعلق باستقلالية منتج الخطاب الصحفي من عدمه في طرحه

واتجاهه نحو التعددية الحزبية، والاحتكام للجانب الإيديولوجي والفكر السائد لدى الكتاب بغض النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع توجه الصحيفة وخطها السياسي العام، وهو ما يميز الأهرام عن غيرها من الصحف القومية واحتوائها لمختلف التيارات السياسية والفكرية في مصر.

الإشكالية الثالثة: تتعلق بالحضور القوي للتيار الإسلامي كفاعل حيوي في الحياة السياسية حيث جاء الجدل المثار حول إنشاء حزب سياسي للإخوان ما بين الرفض والقبول كمحور رئيس في تقييم التجربة الحزبية وتعددها في مصر من قبل كتاب الرأي في الأهرام، وربما يتماشى ذلك مع المؤشرات العامة والتي كشف عنها تحليل الأطر في الفصل السابق والتي تؤكد على بروز دور التيار الإسلامي كفاعل مؤثر في الحياة السياسية مقارنة بالأحزاب الشرعية.

كما جاء الخطاب الصحفي في مجمله مؤكدًا على أن البناء الحزبي في مصر ظل ضعيفًا ومحدود الفاعلية بسبب انعدام فرص تداول السلطة، وعدم ارتباط الأحزاب بقوى سياسية واجتماعية موجودة بالفعل وغياب الديمقراطية وممارستها بشكل فعلي داخل تلك الأحزاب، واستغراقها في صراعات شخصية مما تسبب في انتقال الصراع السياسي خارج الأحزاب بين الحكومة والقوى السياسية غير المعترف بها رسميًا والمتمثلة في التيار الإسلامي، الأمر الذي انعكس أثره على التعددية الحزبية فلم تتح للأحزاب أن تقوم بدورها كما ينبغي في صياغة المصالح وتجميعها أو توسيع نطاق المشاركة وإدارة الصراع السياسي.

كما أكد الخطاب على أن إشكالية التعددية الحزبية في مصر لا تكمن فقط في الاختلالات الموجودة في الإطار القانوني والسياسي، أو في آليات ممارسة التعددية، وإنما تكمن في غياب قيم الممارسة الديمقراطية على المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية فإذا كانت النخبة السياسية كما يرى الخطاب الصحفي نفسها لم تمارس الديمقراطية داخل أحزابها فإنه من الصعب إقناع المواطنين بالخروج من حالة العزوف السياسي والاندماج في الحياة السياسية، وقد تبلورت الأطروحات التي قدمها الكتاب في إطار التعددية الحزبية كمنطلق للإصلاح الدستوري والتشريعي في مجموعة من المحاور التي تجمع ما بين التطور السلبي والإيجابي للحياة الحزبية في مصر وذلك على النحو التالي:

- قيام النظام السياسي باستئصال الحركات والجماعات الدينية يعني في المقام الأول أسلوب

غير مدني وغير ديمقراطي للدفاع عن الدولة المدنية الديمقراطية وأن التعامل مع هذه الحركات يتم من خلال عملية تفاوضية دقيقة تضمن الاعتراف بحق تلك الجماعات في التعبير عن كيان حزبي مستقل في إطار الدولة المدنية مع توافر ضمانات فعلية تحول دون الانقلاب على الدولة المدنية الديمقراطية في المستقبل.

- تعاني الأحزاب في مصر من ضعف وترهل نظرًا لمجموعة من العوامل منها: أن أهدافها غير واضحة، وانعدام نشاطها أو تراجعه على المستوى الفعلي وعلى مستوى قطاعات الجماهير، كما أن تولي مناصب الرئاسة فيها يجلب الصراعات الداخلية وتفاقم الأزمات وبالتالي فإن وجود هذه الأحزاب لا يقلق النظام السياسي القائم.
- إلقاء المسئولية الرئيسة على النظام السياسي لغياب البدائل والمنافسين على الساحة السياسية.
- إن تخلي رئيس الجمهورية عن الحزب الحاكم يجعله أكثر قدرة على أن يلعب دور الحكم بين مختلف الأحزاب دون انحياز إلا لمصلحة الوطن العليا، وإن استمراره على رئاسة الحزب الحاكم يؤكد استمرار عقم الحياة السياسية وتعطيل نمو الديمقراطية.
- إطلاق الوجود الفعلي وليس الشكلي للأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقي للديمقراطية والإصلاح السياسي.
- ضعف ومحدودية دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة مقارنة بصعود الدور السياسي للإخوان المسلمين، وتنامي الدور الاحتجاجي لبعض الحركات المدنية الجماهيرية.
- النص على عدم مشروعية قيام حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي يعلي من قيم الديمقراطية، والمصالح الوطنية العليا التي تحقق المساواة في العمل السياسي العام.
- قانون الأحزاب السياسية الجديد هو بمثابة بداية النهاية للأحزاب السياسية في مصر.
- فشل الحزب الوطني في القدرة على التعبير عن مشاكل الجماهير وتراجع الأداء البرلماني لنوابه.
- رفض قيام حزب سياسي للإخوان على أسس ومرجعية دينية بهدف الحد من الصراعات الدينية الداخلية نظرًا لأن الاختلاف في الأمور العقائدية يتسم بالحساسية الشديدة، وتقود في النهاية إلى أحداث العنف وعدم الاستقرار.
- رفض النظام السياسي إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية الحزبية في إطار شرعي يوضح إشكالية التعددية الحزبية المنقوصة.
- إنشاء حزب سياسي على أسس ومرجعية دينية يمثل خطورة على تماسك المجتمع

المصري واستقراره.

- تحويل جماعة الإخوان المسلمين بعد رفض طويل إلى حزب سياسي يلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية يمكن أن يشكل خطوة إيجابية بالنظر إلى جمهور الجماعة الواسع.

- العبارات المطاطة في البناء التشريعي المصري يقف عقبة أمام الخروج بتعددية حزبية متكافئة وفاعلة في الحياة العامة[1].

---

(1) أنظر المقالات التالية:

- طارق حسن، أحداث في الأخبار، دولة احم " الإخوان " الأهرام، 2006/12/2، ص 7 .
- عبده مباشر، انتخابات ومصالح، الأهرام، 2006/12/3 ص 10 .
- حازم عبد الرحمن، الانتحار السياسي للإخوان، الأهرام، 2006/12/17، ص 11 .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، الإخوان المسلمون، الأهرام، 2006/12/17، ص 10 .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، مشكلة البحث عن عدو، الأهرام، 2006/12/17، ص 10 .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، والنتيجة.. خسروا تعاطف الناس، الأهرام، 2006/12/18، ص 7 .
- جمال زايدة، تأملات سياسية، الدين والدولة، الأهرام 2006/12/20، ص 6 .
- أحمد السيد النجار، المواطنة والتنوير بدلا من شمولية إيران وطائفية العراق، الأهرام 2006/12/22، ص 10 .
- إبراهيم نافع، حقائق، 2006/12/29، ص 36 .
- شريف العبد، شئون سياسية، عفوًا يا حزب الأغلبية، الأهرام، 2006/12/31، ص 11 .
- حازم عبد الرحمن، لا مرجعية دينة للحزب السياسي، الأهرام، 2006/12/13، ص 11 .
- أسامة سرايا، حوارات التعديلات الدستورية، الأهرام، 2007/1/5، ص ص 1، 5 .
- نهال شكري، شئون سياسية، حكم سياسي، الأهرام، 2007/1/10، ص11 .
- محمود معوض، أحوال عربية، الغموض التشريعي، الأهرام،2007/1/11،ص8 .
- منصور أبو العزم، الحزب الديني، الأهرام، 2007/1/17، ص6 .
- رفعت السعيد، الإخوان... والحزب الذين يريدونه،الأهرام، 2007/1/27،ص10 .
- صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، 2007/2/4، ص10 .
- وحيد عبد المجيد، المسألة الدستورية... والوفاء الوطني، الأهرام، 2007/2/13، ص10 .
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام،2007/2/22،ص38 .
- محمد السيد سعيد، مسألة الحزب الديني، الأهرام، 2007/2/26،ص12 .
- أمين هويدي، الأحزاب، الأهرام،2007/2/27،ص12 .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، الرئيس والأحزاب، الأهرام،2007/3/8،ص10 .
- حسن أبو طالب، نحو تعزيز الحياة الحزبية، الأهرام،2007/3/10،ص10 .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور،حزب لجماعة الإخوان المسلمين،الأهرام،2007/3/17،ص10.

يوضح محمود معوض[2] الأسباب التي أدت إلى هشاشة وترهل التعددية الحزبية في مصر من خلال إطار محدد وهو الإطار القانوني المتمثل في الغموض التشريعي في مصر والذي لم تسلم منه قوانين الإصلاح السياسي الخمسة والتي صدرت في عام 2005 على خلفية الإصلاح السياسي، ويرى أن الغموض التشريعي والأساليب المطاطة هي السبب في تراجع التعددية الحزبية وإنشاء أحزاب جديدة، ويبرهن الكاتب على مقولاته بأن التعديلات الجديدة التي تم إدخالها على قانون الأحزاب السياسية بشروطه الجديدة لا يمثل على الإطلاق دفعة قوية للتعددية الحزبية بقدر ما يمثله من بداية النهاية للأحزاب في مصر وكأنه يشير إلى أن مصر لم تعد في حاجة إلى أحزاب جديدة وأنها سوف تستكمل هذا القرن بعدد 23 حزبًا وهم الموجودون على الساحة الحزبية، ويؤكد الكاتب على أن أخطر ما يواجه الإصلاح التشريعي في مصر هو العبارات المطاطة التي تفتح الباب أمام أي سلطة للإطاحة بالقانون ممن يخالفها في الرأي من أحزاب المعارضة وغيرها.

ويرجع سلامة أحمد سلامة[3] عملية تواضع التعددية الحزبية في مصر حتى اليوم، رغم قدم التجربة إلى إطار محدد متمثل في الشخصيات الصانعة للأحداث والذي حصره الكاتب هنا في شخص الرئيس، فيرى أن تعزيز التعددية الحزبية الحقيقية في مصر يستلزم ضرورة تخلي رئيس الدولة عن توليه مهام رئاسة الحزب الحاكم وذلك لعدة أسباب أوردها الكاتب كالتالي:

- منصب رئيس الجمهورية يجب أن يبتعد عن الصراعات الحزبية كما يتطلب أكبر قدر من الحياد.
- الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية يترك الأمر مفتوحًا أمام تداول السلطة، أي مجيء حزب آخر غير الحزب الوطني، كما يفترض احتمال مشاركة أكثر من حزب في تشكيل حكومة ائتلافية وفي هذه الحالة فإن حياد رئيس الدولة بين الأحزاب يجعله أكثر قدرة على أن يلعب دور الحكم بين اتجاهات وتيارات متصارعة دون انحياز إلا لمصلحة الوطن العليا.

(2) محمود معوض، أحوال عربية، الغموض التشريعي، الأهرام، 2007/1/11،ص8 .
(3) سلامة أحمد سلامة، من قريب، الرئيس والأحزاب، الأهرام، 2007/3/8،ص10 .

- إن التجربة الماضية في مصر منذ أكثر من نصف قرن والتي ظل فيها رئيس الدولة رئيسًا للحزب الحاكم أدت إلى عقم الحياة السياسية وتعطيل نمو الديمقراطية نموًا حقيقيًا يقضي إلى التنوع والتعدد، فقد أدى تجميع السلطات والاختصاصات في سلطة إلى مركزية هرمية جامدة أدت إلى انحياز أجهزة الدولة وموظفيها بشكل واضح للحزب الحاكم بدرجة سدت الطريق على الأحزاب السياسية الأفق وأضعفتها وحاصرتها داخل مقارها.
- إن الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني سوف تنهي الجدل والنقاش الدائر حول مسالة توريث الحكم.

ويرفض حازم عبد الرحمن[4] إقامة حزب سياسي للإخوان المسلمين على أساس المرجعية الدينية ويؤكد أن هذا الرفض على المطلق وغير قابل للنقاش ويستند فيما ذهب إليه بمجموعة من الاستشهادات منها:

- أن الحزب المزمع إنشاؤه سوف يعني مباشرة أنه حزب نشاطه وعضويته وأهدافه قائمة على كل ما يتعلق أو يتصل باتباع دين معين وبالتالي التحول إلى الصراعات الدينية بدلاً من التيارات السياسية.
- أن الخلافات في الأمور العقائدية يتسم في الغالب بحساسية شديدة وعادة ما يؤدي إلى إطلاق أحداث عنف ويشير إلى أن رغبة التيار الإسلامي في ممارسة العمل السياسي في إطار شرعي لا يتأتى إلا من خلال حزب مدني له مرجعية مدنية. ويعارض السيد النجار[5] في خطابه فكرة إنشاء أحزاب على أسس دينية في مصر ويستشهد في تدعيم مقولاته بأطر تجارب دول أخرى والتي حددها الكاتب في التجربتين الإيرانية، والعراقية، ففي إيران قام النظام الإسلامي بعد أن وطد أركانه ببناء نظام شمولي بوليسي وعصف بالمجموعات التي قامت بتشكيل الثورة ضد الشاه والتي شاركت فيها بفاعلية مثل مجاهدي خلق، ومجاهدي الشعب وغيرهم من المجموعات التي نشطت وحدها ضد الشاه لوقت طويل قبل أن تحسم المجموعات الإسلامية أمرها وتنضم لها، وفي العراق لعبت الميليشيات الإسلامية دورًا سلبيًا أيقظ الطائفية وجعلها شعورًا عامًا وليس مجرد

(4) حازم عبد الرحمن، لا مرجعية دينية للحزب السياسي، الأهرام، 2006/12/31،ص11 .
(5) أحمد السيد النجار، المواطنة والتنوير بدلاً من شمولية إيران وطائفية العراق، الأهرام 2006/12/2، ص10 .

فكرة لدى مجموعات ومليشيات طائفية والنتيجة ارتكاب كم كبير من المجازر، فالتوجه نحو الأحزاب السياسية على أسس دينية يعني في المقام الأول هدم الدولة المدنية الحديثة.

ويأتي خطاب محمد السيد سعيد(6) ليقدم رؤية متوازنة بين طرفي الرفض والقبول لفكرة تكوين حزب سياسي للإخوان المسلمين أحد التيارات التي تدل على أن التعددية الحزبية في مصر ما زالت منقوصة حتى اليوم، ويوضح الكاتب أن سياسة النظام بمهاجمة التيار الإسلامي ورفض دخوله معترك الحياة السياسية يعني في المقام الأول أن النظام السياسي يستخدم أسلوب غير مدني وغير ديمقراطي للدفاع عن الدولة المدنية وبالتالي قد يوقع النظام السياسي نفسه في متناقضات تؤدي إلى استبداد مدني وسياسي لفترات طويلة، وفي المقابل قد يجد النظام السياسي نفسه أمام حكومة تقوم بإحداث انقلاب نحو دولة دينية مستبدة عند تسليمه بحق التيار الإسلامي في تكوين حزب سياسي ذي مرجعية دينية وحقه في التنافس على تداول السلطة، ويستخدم الكاتب أطر مشاهدات الواقع، والأطر التاريخية والتجارب لدول أخرى ليقدم حلولاً وسطية بعيدة عن المنطق أو الدستور ولكنها مستوحاة من التجارب التاريخية حيث يمكن للحل التاريخي أو السياسي أن يحقق النجاح الذي تفشل فيه الحلول القانونية والتشريعية الصرفة، ويذهب إلى أنه يجب الأخذ بالحل الذي أخذت به تركيا، ويرى أنه مناسب للنظام المصري من حيث المبدأ بشرط أن يستكمل بعملية تفاوضية دقيقة وضمانات فعلية تحول دون الانقلاب على الدولة المدنية الديمقراطية حتى لو فاز هذا التيار بأغلبية ساحقة في أية انتخابات عامة ويشير الكاتب إلى الاستشهاد بالحالة التركية حيث تقوم القوات المسلحة بمسئولية حماية هذه الضمانات وقد يأخذ النظام السياسي المصري ضمانات أخرى تكميلية فيخلص الكاتب في طرحه للقول بتأمين حق هذا القطاع في التعبير عن نفسه بحرية في المعترك المدني عن طريق جمعية أو مؤسسة مدنية وفي الإطار السياسي بالسماح بتأسيس حزب سياسي بالمعنى المألوف للكلمة وعلني ويقدم برنامجا سياسيا يشتمل على حلول محددة لمختلف القضايا والمشكلات في إطار دستور دولة مدنية ولا يجوز إلغاء هذا الدستور أو تعطيله أو تعديل صيغة الدولة المدنية الديمقراطية بأية أغلبية برلمانية.

2.**استقلال القضاء:** قدمت جريدة الأهرام 40 أطروحة حول قضية استقلال السلطة القضائية في خطابها الصحفي حول قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة

(6) محمد السيد سعيد، مسألة الحزب الديني، الأهرام، 2007/2/26،ص10 .

18.8% من إجمالي الأطروحات، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على المحاور التالية:

- إن تمتع السلطة القضائية بالاستقلالية في ممارسة دورها كوسيط محايد بين المتنافسين من شأنه أن يضمن عدم انتهاك قواعد اللعبة الديمقراطية، كما يمثل الضمانة الحقيقية للتحرك بثقة نحو دعم أية عملية ديمقراطية.
- إن استقلال الشرطة القضائية مبني على توافر شرطين لازمين وهما: التجرد من خلال انتفاء أية علاقة مع أطراف النزاع، والاعتزال من خلال عدم تأثر أحكام القضاة بإرادة فاعلين آخرين من خارج الهيئة القضائية.
- إن القضاء المصري قد لعب دورًا مؤثرًا في إنجاز قسط ملحوظ في عملية التحول الديمقراطي في حصره خلال الفترة الماضية بجانب دوره المؤثر في ضمان عدم انتهاك القواعد الدستورية المنظمة للعملية السياسية.
- تعديل المادتين 88، 173 من الدستور المعنيتين بإعادة النظر في شكل وطريقة الإشراف القضائي على الانتخابات وإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية تحت سلطة رئيس الجمهورية يمهد الطريق في إقحام السلطة القضائية في مثلث العملية السياسية وإنهاء دورها كحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالتالي إجهاض عملية الانتقال الديمقراطي.
- زيادة حدة الصراع والمواجهة والتوتر بين الدولة ونادي القضاة.
- تعديل قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلال القضاء ماليًا وإداريًا على أن يكون إعداد موازنة القضاء من اختصاص مجلس القضاء الأعلى.
- وضع إجراءات العملية الانتخابية بكامل إدارتها تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية.
- زيادة فاعلية القضاء هو المدخل الرئيس لأية خطوات للإصلاح السياسي والديمقراطي وأنه لا أمل في كل هذه الإصلاحات السياسية ما لم تتمتع السلطة القضائية بالفاعلية من خلال: سرعة إصدار الأحكام وضمان تنفيذها، وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين، وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية الأخرى في ظل وجود القضاء

الطبيعي، ومصداقية القانون وتبسيط إجراءات التقاضي[7].

يتعرض فاروق جويدة[8] لحدة التوتر والصراع الدائر بين الدولة ممثلة في وزير العدل ونادي القضاة ممثلة في قضاة مصر وهو ما ينعكس أثره على رسم صورة سلبية للسلطة المنوط بها الحفاظ على حقوق المواطنين وتضمن لهم نزاهة الانتخابات، استخدم الكاتب أطر محددة في عرضه للصراع الدائر من خلال إطار مشاهدات من الواقع، والأطر الرسمية ممثلة في رئيس نادي القضاة، وأوضح أن هناك مجموعة من المشاكل يعاني منها قضاة مصر سواء كانت تلك المشاكل تتعلق بتوفير حياة أفضل أو تسهيل إجراءات وقرارات تتعلق بخدمات يقدمها النادي لأعضائه، وأن هذه الخدمات لا ينبغي أن تكون مثار خلاف بين الدولة ممثلة في وزير العدل والنادي ممثلاً للقضاة وقد استخدم الكاتب بعض مسارات البرهنة والمتمثلة في عرض وجهات النظر المختلفة، والشخصيات الصانعة للأحداث

(7) انظر المقالات الآتية:

- رفعت السعيد، حتى أنتم يا قضاة مصر، الأهرام،2006/12/2،ص11 .
- فاروق جويدة، هوامش حرة، لقاء مع وزير العدل،2006/12/8،ص39 . =
- فاروق جويدة، هوامش حرة، لا بديل عن الحوار، الأهرام،2006/12/15،ص39 .
- محمود معوض، أحوال عربية، اختلافهم رحمة، الأهرام،2006/12/21،ص8 .
- أمينة شفيق، نادي القضاة، والجهاز المركزي للمحاسبات، الأهرام،2006/12/24،ص10 .
- نبيل لوقا بباوي، نادي القضاة، الأهرام،2006/12/28، ص 10 .
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، ضمان انتخابات نزيهة، الأهرام، 2007/1/12،ص10 .
- وحيد عبد المجيد، حول الإشراف القضائي على الانتخابات، الأهرام،2007/1/16،ص10.
- عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة، البديل الصعب، الأهرام، 2007/1/17،ص7 .
- جمال زايدة، تأملات سياسية، أزمة العدالة، الأهرام،2007/1/31،ص6 .
- أحمد حسين، التعديلات الدستورية،العودة للقاضي الطبيعي،الأهرام،2007/1/31،ص10.
- خالد العناني، القضاة والتحول الديمقراطي، الأهرام، 2007/2/3،ص11 .
- صلاح منتصر، القضاء والعدالة، الأهرام، 2007/2/17،ص11 .
- عبد الجواد على، من شرفة الصحافة، قضاة لا جناة، الأهرام، 2007/2/20،ص9 .
- عادل أبو طالب، اللجنة المحايدة، الأهرام، 2007/2/20،ص11 .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، المادة 88، الأهرام،2007/3/1،ص10 .
- إبراهيم نافع، حقائق،الأهرام،2007/3/24،ص36 .

(8) فاروق جويدة، هوامش حرة، لا بديل عن الحوار، الأهرام، 2006/12/15،ص39 .

ليوضح الجوانب المختلفة التي يعانيها القضاة وهي:

- عدم تغيير أو تعديل بدل انتقال القضاة منذ أكثر من عشرين عامًا.
- حرمان القضاة من مختلف التسهيلات الإجرائية الخاصة بمراسم الحج.
- رفض وزارة العدل تحمل تكاليف إنشاء نادي القضاة بالقطامية.
- طلب القضاة من الحكومة بضرورة توافر الضمانات الأمنية لتوفير إشراف قضائي حقيقي على الانتخابات مما اعتبرته الحكومة تدخلاً في الحياة السياسية.
- حق القاضي في التعبير عن رأيه وفكره بطرق مشروعة في أحوال بلده بما لا يتعارض مع المسئولية والحرص على الصالح العام.

وينتهي الكاتب في عرضه لمقولاته بالمطالبة بسرعة التحرك لإنهاء هذه التوترات التي قد تسيء إلى نخبة يعتز بها المصريون، بما تمثله من انطلاقة محورية لأية عمليات للتحول للديمقراطية، ويتناول خالد العناني[9] الدور الذي يمكن أن تقوم به السلطة القضائية في عملية التحول الديمقراطي من خلال ضبط ديناميتها، وتنظيم إطارها التنافسي، فيرى الكاتب أن القضاة لا يقومون بتسوية الصراعات بين اللاعبين السياسيين فحسب ولكنهم أيضًا يحولون دون ممارسة السلطة التنفيذية لسلطتها بشكل تعسفي وهو من شأنه أن يعمق شرعية النظام السياسي ويدفع ثقة الجماهير بالعملية الديمقراطية انطلاقا من قاعدة السلطة لا تحدها إلا سلطة، فتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية يقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- عدم قدرة فاعلين آخرين في النظام السياسي على نقض قرارات الهيئة القضائية المكلفة بتحديد دستورية القوانين.
- مدى السماح لهذه الهيئة القضائية بالنظر في الدعاوى المتصلة بتطبيق الدستور أو خرقه وتعديله.
- مدى الصعوبة في إزالة القضاة من مناصبهم والتحكم في مصيرهم الوظيفي، ويؤكد الكاتب أنه إذا لم تتوفر هذه الشروط فإن عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي سوف تنطوي على مخاطر كبيرة لجميع الأطراف بما فيها الطرف المهيمن فإنه يقوض من مساحة الشرعية التي قد تحظى بها عملية الإصلاح السياسي، ويزيد من درجة التوتر

(9) خالد العناني، القضاة والتحول الديمقراطي، الأهرام، 2007/2/3،ص11 .

السياسي خصوصًا إذا ما احتفظ القضاة بمكانة متميزة في الـضمير المجتمعـي، ويـستعين الكاتـب بالإطـار القانوني ليشير إلى أن عملية أي تعديل لدور القضاة في ضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى وإن جاء بهدف تيسير أي نشاط سياسي هو بمثابـة تعطيـل للوظيفـة الأساسـية لإحـدى الـسلطات، وجور على استقلاليتها التي ضمنها الدسـتور، مـما ينهـي عمليًـا أي حـديث حـول إقامـة حيـاة سياسـية سلمية، خاصة وأن النظام القضائي المصري يتمتع بقدر عـالٍ مـن الاسـتقلالية وفقًـا للمادتـين، 165، 166، من الدستور المصري الحالي، واللتان توفران للسلطة القـضائية وللقـضاة اسـتقلالا ينـدر وجـوده في نظـم قضائية مجاورة.

3. **المواطنة**: قدمت جريدة الأهرام 50 أطروحة حول قضية المواطنـة في خطابهـا الـصحفي بـشأن الإصـلاح الدستوري والتشريعي بنسبة 23.5 % من إجمالي الأطروحات، وقد تناولت تلك الأطروحات في مجملها العام عدة محاور رئيسة شملت الآتي:

- تفعيل مبدأ المواطنة يقتضي إلغاء جميع المزايا والاستثناءات واللوائح والقوانين التي صدرت خرقًا لهـذا المبدأ.
- مبدأ المواطنة هو المبدأ الأساسي الحاكم للدولـة المدنيـة الحديثـة والتـي تنتفـي فيهـا أنظمـة التقـاضي الاستثنائية والمحاكم العسكرية للمدنيين.
- المواطنة وتفعليها تقدم شهادة تأمين حقيقية للمجتمع العصري السليم الذي يحترم المقدسات ويرتفـع بالأديان ويسقط جميع الفوارق بين الملل والنحل والمعتقدات.
- المواطنة تحمي التعددية وتؤمن بأن المجتمعات أحادية التكوين مصيرها الانهيار.
- المواطنة هي تأكيد لمسألة الهوية الوطنية التي لها وجود طبيعي في الوعي الوطني.
- المواطنة تعني توطيد العلاقـة بـين الدولـة والمـواطن وتحقيـق المـشاركة الفاعلـة في وضـع الـسياسات واعتبار المواطن شريكا كاملا في صنع القرارات بما يساعد على تعزيز الانتماء والولاء للوطن.
- ضمان كفالة حقوق المواطنة يتوقف على مـدى تـشبع المـواطنين بثقافـة المواطنـة ومعـرفتهم بحـدود حقوقهم وواجباتهم.
- تفعيل دور المواطنة يتوقف على شرعية السلطة وفاعليتهـا ووجـود فـصل حقيقـي للـسلطات، ورقابـة متبادلة بين المؤسسات.
- المواطنــة تركــز عــلى احــترام الإنــسان كقيمــة في حــد ذاتــه، وضــمان حقوقــه في ضــوء ســيادة

القانون دون اعتبار لطبقته أو عقيدته أو انتمائه السياسي.

- تفعيل مبدأ المواطنة يتطلب إعادة النظر في قوانين العمل، وزيادة حجم البطالة، وضعف صور المشاركة السياسية، والتعددية المقيدة، وإلغاء قانون الطوارئ.
- المواطنة تتطلب بناء عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة تضمن من خلاله الدولة تمكين المواطن من أداء دوره المنشود في عملية التنمية، وتسعى لتحسين العلاقة بين المواطن والدولة من خلال العمل على إنهاء معاناة المواطن عبر مجموعة من السياسات تتضمن:
  - تسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين.
  - تحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.
  - تسهيل عملية الحصول على التراخيص واستخراج الأوراق الرسمية.
  - تحسين علاقة المواطن بمؤسسة الشرطة وتحسين نوعية التعامل مع المواطنين.
  - تحديث نظام الإدارة المحلية[10].

---

(10) راجع المقالات التالية:

- أسامة سرايا، الدستور.. حصاد مبارك، الأهرام، 2006/12/29، ص ص 1، 3.
- سامي خشبة، التعديل.. وتطوير ثقافتنا السياسية، الأهرام، 2007/1/7، ص 12.
- نبيل لوقا بباوي، مبدأ المواطنة.. وجناحا الأمة، الأهرام، 2007/1/18، ص 10.
- سمير مرقس، تجديد الجمهورية على قاعدة المواطنة، الأهرام، 2007/1/21، ص 12.
- نبيل عمر، أوراق خاصة، الإصلاح الأعرج، الأهرام، 2007/1/23، ص 6.
- طه عبد العليم، هل يستحق المصريون حقوق المواطنة، الأهرام، 2007/1/28، ص 10.
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، لو طبقنا مبدأ المواطنة، الأهرام، 2007/2/6، ص 10.
- لطفي الأدوار، المواطنة وأطفال الشوارع، الأهرام، 2007/2/6، ص 10.
- عادل فؤاد رمزي، المواطنة أساس لسلامة الدولة، الأهرام، 2007/2/7، ص 10.
- نسرين البغدادي، السينما والمواطنة، الأهرام، 2007/2/10، ص 10.
- طه عبد العليم، حقوق المواطنة بين الانتماء والولاء، الأهرام، 2007/2/11، 10.
- حسن أبو طالب، المادة الثانية والمواطنة، ائتلاف وانسجام لا تناقض ولا انفصام، الأهرام، 2007/2/17، ص 10.
- رفعت السعيد، المواطنة وكيف نعلم أولادنا الدين، الأهرام، 2007/2/24، ص 10.
- طه عبد العليم، نقد نقاد دولة المواطنة، الأهرام، 2007/2/25، ص 10.
- مصطفى الفقي، المواطنة هي الحل، الأهرام، 3/6/ 2007، ص 12.

يشير سلامة أحمد سلامة[11] إلى أن تعزيـز وتفعيـل المواطنـة كخطـوة مهمـة في إطـار عمليـة الإصـلاح السياسي تستلزم إلغاء مختلف المزايا والاستثناءات وإلغاء القوانين واللوائح التي صدرت خرقًـا لهـذا المبـدأ، ويستخدم الكاتب إطارًا محددًا يتمثل في المشاهدات من الواقع ليبرهن على أن هذا المبدأ لم يكـن محترمًـا في الفترات السابقة حيث كانت تصدر اللوائح والقوانين التي تنتهك بمنتهى البـساطة مبـادئ المـساواة بـين المسلمين والمسيحيين الأغنياء والفقراء، والمدنيين والعسكريين وما زالت هـذه المزايـا مـستمرة حتـى اليـوم، فهناك فئات تستثنى من سداد رسوم الأندية الرياضية، أو تمنح تخفيضات خاصة لمجرد انتمائها إلى واحـدة من الفئات الخمس المميزة في المجتمع مـن بينهـا الجـيش والـشرطة، والقـضاء، وأعـضاء مجلـسي الـشعب والشورى، وبجانب بعض الاستثناءات الأخرى التي تجري في مرافـق وخـدمات مختلفـة بجانـب التعيـين في الوظائف المهمة، فهذه الاستثناءات كما يراهـا الكاتـب تعـد انتهاكًـا لمبـدأ المـساواة وكـان مـن نتائجهـا أن أصبحنا في مجتمع تتوزعه فئات تسعى كل منها إلى الحصول على مميزات ومكاسب عـلى حـساب الفئـات الأخرى، وحدد الكاتب في خطابه بعض الملامح العامة التي يمكن من خلالها تفعيل مبدأ المواطنة وهي:

- مراعاة نسب الأقباط والمرأة في المجالس المحلية والنيابية والمناصب العليا.
- الالتزام بحق أصحاب الديانات الأخرى في تسجيل دياناتهم في الوثائق الرسمية، وإلـزام وسـائل الإعـلام الحكومية بتقديم برامج دينية تستجيب لحاجات جميع الأديان دون تمييز.

- عاطف الغمري، المواطنة.. والهوية الوطنية، الأهرام، 2007/3/7 ص10
- قدري حنفي، الإسلام والمواطنة، الأهرام، 2007/3/7، ص 12.
- على الدين هلال، الجدل حول مبدأ المواطنة، الأهرام، 2007/3/10، ص 11
- سعيد اللاوندي، نحو تفعيل ثقافة المواطنة، الأهرام، 2007/3/12، ص 10. =
- سليمان عبد المنعم، هل نحتاج لنص دستوري يكرس المواطنة، الأهرام، 2007/3/13، ص 10
- وحيد عبد المجيد، المواطنة والمواطن البسيط، الأهرام 2007/3/13، ص 10.
- أحمد يوسف القرعي، المواطنة، إدارة سياسية، الأهرام، 2007/3/15، ص 10.
- ماهر جار محمد، المواطنة.. والولاء.. والاستفتاء، الأهرام، 2007/3/24، ص10.
- طه عبد العليم، بناء الثقة في دولة المواطنة، الأهرام، 2007/3/25، ص 10.
- سليمان عبد المنعم،ماذا بعد النص على المواطنة في الدستور،الأهرام، 2007/3/26، ص 10.
- محمد سيد طنطاوي، المواطنة.. من منظور إسلامي، الأهرام 2007/3/26، ص 26.

(11) سلامة أحمد سلامة، من قريب، لو طبقنا مبدأ المواطنة، الأهرام، 2007/2/6، ص 10 .

- إلغاء مادة العمال والفلاحين.
- مبدأ المواطنة هو المبدأ الأساسي الحاكم للدولة المدنية لحديثة التي تنتفي فيها أنظمة التقاضي الاستثنائية والمحاكم العسكرية للمدنيين، كما يعالج كثيرًا من التشوهات في المجتمع ويتسع لأكثر من مجرد منع قيام أحزاب دينية بشرط ألا يكون مجرد ستار لتحقيق هدف بعينه.
- ويتعرض مصطفى الفقي[12] لأهمية مبدأ المواطنة في تدعيم وتعزيز الديمقراطية داخل المجتمع العصري السليم من خلال مجموعة من البراهين حددها الكاتب في الأمور التالية:
- مبدأ المواطنة ليس فكرة محلية أو شعارا داخليا ولكنه إطار فلسفي لمفهوم مؤسسي يطبق في كل المجتمعات الديمقراطية.
- المواطنة تحمي التعددية وتؤمن بأن المجتمعات أحادية التكوين ضعيفة من التي تضم جميع الرؤى والاتجاهات.
- تعفي المواطن من مخاطر الفرقة وعوامل الانقسام.
- مبدأ المواطنة لا يتعارض مع الشعائر الدينية أو المشاعر الروحية ولكنه يوظفها في خدمة غايات سياسية معينة.
- يجسد مرحلة فاصلة في مفهوم الدولة المدنية العصرية التي تحترم الدين وترتفع به عن مهاترات الحياة السياسية اليومية.

ويرى إبراهيم نافع[13]، أن الرئيس مبارك قد حدد خمسة محاور رئيسة للعمل من خلال المرحلة المقبلة في برنامجه الانتخابي والذي بدأ في تطبيقه بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة، وأنه قد وضع على قمة تلك المحاور وعلى جدول أولوياتها قضية مفهوم المواطنة، ومبادئها، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ليبرهن على أن اختيار هذا المفهوم ليكون المحور الرئيس يعكس بصدق رؤية الرئيس مبارك لمصر باعتبارها دولة مدنية تنهض على أساس مبدأ المواطنة ولا تفرق بين أبنائها على أساس الدين أو الطائفة، بل إن مصر لجميع المصريين، وقد استخدم الكاتب كذلك مسارات البرهنة التاريخية ليدعم تصوراته بالإشارة إلى استعانة الزعيم الوطني سعد زغلول بمجموعة من المصريين الأقباط حتى يرافقوه إلى فرساي من أجل عرض مطالب المصريين، ورمال سيناء التي لم تفرق بين

(12) مصطفى الفقي، المواطنة هي الحل، الأهرام، 2007/3/6، ص 12 .
(13) إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2006/12/29، ص 36.

دماء المسلمين والأقباط.

ويرى الكاتب أن إقدام الرئيس مبارك على ذلك هدفه إعادة التأكيد على وحدة مصر الوطنية وتلاحم أبناء الوطن كمحور أولي في العمل المستقبلي، ويستند الكاتب في ذلك إلى تأكيدات الرئيس على رفض العمل السياسي والحزبي على أساس ديني وأن يكون الاستناد في هذا العمل على الأساس الوطني.

4. **تداول السلطة**: قدمت جريدة الأهرام 23 أطروحة بشأن قضية تداول السلطة بشكل سلمى في خطابها الصحفي لقضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي بنسبة 10.8 % من إجمالي الأطروحات وقد تركزت هذه الأطروحات حول القضايا الآتية:

- تحديد فترات محددة لتولي منصب الرئاسة لا يعني تحول ديمقراطي وتغيير سياسي للأفضل وصناديق الانتخابات هي الأصلح لذلك.
- عدم تعديل المادة 88 من الدستور تحول دون وجود تغيير حقيقي في البنية السياسية للمجتمع المصري.
- الإصرار على عدم تداول السلطة بشكل سلمي أدى إلى ظهور ما يسمى بحزب الدولة أو التنظيم الأوحد.
- تعطيل تداول السلطة ساهم في تحويل الأحزاب السياسية إلى بقايا هياكل حزبية تفتقر في نفسها للديمقراطية وأظهر منافسا قويا للحزب الحاكم متمثلاً في التيار الإسلامي.
- كسر احتكار التنظيم السياسي الأوحد في ظل انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء المصري إشرافا كاملاً وحقيقيًا هو ضمان لتداول السلطة.
- القول بوجود دول متقدمة، وديمقراطية لا تضع حدًا لمدد تولي الرئاسة – هو قول لا يقارن بمثيرة التجربة السياسية في مصر، حيث لم تكن نزاهة الانتخابات خلال الأعوام الخمسين الأخيرة موضع ثقة الناخبين ورضاهم، حتى يمكن القول بقدرتهم على أن يكون لهم القول الفصل خلال صندوق الانتخابات.
- إبقاء المادة 77 من الدستور التي لا تضع حدًا زمنيًا على مدد الرئاسة دون تغيير يؤثر على عمل شرط أساسي من شروط وجود الديمقراطية وهو شرط تداول السلطة.
- وجود معارضة حقيقية ترتكز على أسس علمية وموضوعية يكون لها دورها الإيجابي في بلورة مشكلات وقضايا المجتمع، والوصول إلى حلول إيجابية وموضوعية مرهون بتداول السلطة.
- عدم تعديل المادة 77 من الدستور تعد حجرًا على حرية الناخبين في اختيار من يريدون.
- السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، فالحزب المسيطر على هذا

الجهاز يظل دائمًا حزب الأغلبية وحزب الحكومة وبالتالي صعوبة تبادل موقع السلطة فيما بين الأحزاب السياسية بما يدل على أنها تجربة محدودة تقترب من الأوتوقراطية متعددة الأحزاب[14].

يرفض نبيل لوقا بباوي[15] الجدول الدائر في أوساط المثقفين والنخب السياسية تحت زعم أن عدم تعديل المادة 77 من الدستور سوف يؤدي إلى مزيد من تكريس السلطة ومنع انتقالها بطرق سلمية، ويستخدم الكاتب إطار التجارب الدولية ليبرهن على مقولاته، فيشير إلى أن هناك اتجاهًا عالميًا لدى فقهاء القانون الدستوري مرده إلى القول.. دع صناديق الانتخابات تتكلم، فمن ينجح من خلالها سيكون هو الأصلح للرئاسة وأن الرئيس مبارك يعد مطالبته بتعديل المادة 76 من الدستور قد أوجد ثقافة سياسية مجتمعية، بما يعني أن بقاء المادة 77 من الدستور بدون تعديل من الأنسب والأصلح للمواطن المصري لأنه أصبح حرًا في إعطاء صوته لمن يريد، ويستطيع كذلك من خلاله خلع حاكمه من الحكم بعد أول فترة رئاسية بعدم إعطائه صوته في الفترات القادمة.

بينما يوضح سلامة أحمد سلامة[16]، أن عدم تعديل المادة 77 من الدستور والخاصة بتحديد مدد معينة لتولي منصب الرئاسة يمثل في الحقيقة حجرا على حرية الناخب في التغيير

---

(14) راجع المقالات التالية:

- وحيد عبد المجيد، تعديل الدستور.. وحكاية المادة 77، الأهرام، 2007/1/9 ص 10 . =
- جمال زايدة، تأملات سياسية، تداول السلطة، الأهرام، 2007/1/10 ص 6 .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، تساؤلات المادة 77، الأهرام، 2007/1/11 ص 10 .
- نبيل لوقا بباري، المادة 77 بين الجدل والمصلحة العامة، الأهرام، 2007/1/11، ص 12 .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، حول تداول السلطة، الأهرام، 2007/1/22، ص 7 .
- محمد السيد سعيد، المادة 77، الأهرام، 2007/1/29، ص 10 .
- محمد سعيد عز، الاتجاه العكسي، الأهرام 2007/2/7 ص 10 .
- عاطف الغمري، الأهرام، 2007/1/17 ص 10.
- عطية عيسوي، سياسة خارجية، دراسات في الديمقراطية، الأهرام، 2007/3/12، ص 4.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2007/3/14 ص 28 .

(15) نبيل لو قا بباري، المادة 77 بين الجدول والمصلحة العامة، الأهرام، 2007/1/11، ص 12.

(16) سلامة أحمد سلامة، من قريب، تساؤلات المادة 77، الأهرام، 2007/1/11، ص10.

خاصة في ظل مجتمع لم تعرف الانتخابات فيه سوى التدخلات المعيبة والانتهاكات الصارخة التي حالت حتى الآن دون تغير حقيقي في البنية السياسية للمجتمع، ويستعين الكاتب بأطر التصريحات الرسمية، والمشاهدات من الواقع في الرد على من يؤكد ويزعم أن إطلاق مدد الرئاسة لا يمثل انتهاكًا للديمقراطية وحرية الشعب في اختيار ممثليه، ويرى أن القول بوجود دول متقدمة وديمقراطية لا تضع حدًا لمدد تولي الرئاسة هو قول لا يقارن بمسيرة التجربة السياسية في مصر، حيث لم تكن نزاهة الانتخابات خلال الحقبة الأخيرة موضع ثقة الناخبين ورضاهم حتى يمكن القول بقدرتهم على أن يكون لهم القول الفصل من خلال صندوق الانتخابات.

ويعرض جمال زايدة [17]، لإشكالية تعوق تداول السلطة في النظام السياسي المصري وتتمثل هذه الإشكالية في عدم التوازن الحزبي وظهور ما يسمى بحزب الدولة أو الرئيس، ففقدان التوازن بين الحزب الوطني الديمقراطي من جانب وبقية الأحزاب من جانب آخر يجعل الحزب الوطني أقرب إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر منه إلى النظام التعددي بالمعنى المألوف، ويميل إلى نظام الحزب الواحد، بما يعني فقدان تداول السلطة وانتقالها بشكل سلمي لعاملين مهمين كما يرى الكاتب، العامل الأول أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم وبالتالي فإن التصويت للحزب في الانتخابات هو في حقيقة الأمر تصويت لرئيس الدولة، والعامل الثاني يتمثل في التداخل الكبير بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب وتوظيف الأولى لمصلحة الحزب خاصة خلال موسم الانتخابات الأمر الذي يجعل المنافسة غير متكافئة، وبالتالي انعدام فرص تداول السلطة، وظهور منافس قوي على الساحة السياسية متمثلاً في التيار الإسلامي بما يهدد شرعية النظام السياسي القائم.

ويرى عبد المحسن سلامة[18]، أن الإقرار بمبدأ تداول السلطة هو المنفذ الأساسي للتغيير السياسي والمحرك للانتقال للديمقراطية، ويستخدم الكاتب إطار التجارب لدول أخرى ليبرهن على مقولاته من خلال الإشارة إلى موقف العقيد الموريتاني أعلى ولد فال قائد الانقلاب العسكري ورفضه أن يكون مستبدًا ضاربًا بذلك مثلاً لكل الأنظمة العربية في عملية التداول السلمي الحقيقي للسلطة بتنازله طواعية عن كرسي الحكم ليضع بذلك كل

---

(17) جمال زايدة، تأملات سياسية، تداول السلطة، الأهرام، 2007/1/10، ص 6.
(18) عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة، ولد فال والاستبداد، الأهرام، 2007/3/21، ص ص 7 .

الثورات العربية التي قامت من المحيط إلى الخليج في مأزق شديد، فهذه النظم كما يـرى الكاتـب رفعـت الشعارات وتحولت مع مرور الأيام إلى أسوأ من الأنظمة التي قامت لأجل تغييرها.

5. **مكافحة الفساد:** قدمت جريدة الأهرام 30 أطروحة بشأن قضية مكافحة الفـساد في خطابهـا الـصحفي المتعلق بقـضايا الإصـلاح الدسـتوري والتـشريعي بنـسبة 14% مـن إجـمالي الأطروحـات، وقـد جـاءت الأطروحات في تركيبها العام معبرة عن الموضوعات التالية:

- تفاقم مظاهر الفساد في مختلف الجهات والمصالح الحكومية بما ينذر بانهيـار الثقـة في الجهـاز الإداري بالدولة ويؤثر بشكل سلبي على معدلات التنمية.
- انضمام مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشكل خطوة مهمـة في مواجهـة الظـاهرة والحـد من خطورتها.
- الخطورة من ظاهرة الفساد ليست في وجود قـدر مـن الفـساد في الممارسـات أو المعـاملات اليوميـة – بقدر ما هو تفاقم وانتشار الفساد واتساع رقعته وترابط آلياته وامتداد أشكاله.
- الفساد سبب رئيس في تدني أو غياب قيم الديمقراطية، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة.
- النجاح الحقيقي لمكافحة الفساد ينبع من الثقافة المجتمعية التي تعـلي مـن قـيم الاجتهـاد والنزاهـة، وطهارة اليد.
- انتشار الفساد نتيجة طبيعية في سياق الغياب الكامل للإصلاح المؤسسي، ومعايير الحكـم الـصالح التـي تكفل صيانة المال العام.
- تشكيل لجنة سياسية عليا مستقلة لمكافحة الفساد بعد تشعبه وازدياد خطورته بدرجة غير مسبوقة في المجتمع المصري[19].

---

(19) انظر المقالات الآتية:

- سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد. قوة دفع لمشروع الإصلاح (1)، الأهرام، 2006/12/7، ص10.
- سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد.. نموذج لقضية إجماع وطني (2)، الأهرام، 2006/12/25، ص 10.
- فتحي سرور، التنمية والحكم الرشيد، الأهرام، 2006/12/9، ص 11.
- أحمد البري، أحداث في الأخبار، الأكياس.. ومثيلاتها، الأهرام، 2007/1/18، ص 6.
- عبد المعطي أحمد، أحوال عربية، حكاية سهير وسوسن، الأهرام، 2007/1/22، ص 7.

يركز سليمان عبد المنعم[20]، على الآثار السلبية المترتبة على الفساد في مجالات مختلفة، فعلى المستوى السياسي يكون الفساد سببا رئيسا في تدني وغياب قيم الديمقراطية والنزاهة والشفافية وتتجلى خطورة الفساد على المستوى السياسي بشكل كبير بحكم ما يؤدي إليه الفساد من إمكان نشوء تحالفات وخيمة العواقب تفتقر إلى المشروعية الأخلاقية، وعلى المستوى الاجتماعي يؤدي الفساد إلى نشوء حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب الطبقة الوسطى الواسعة وبالتالي يتراجع دورها وتنكمش، وعلى المستوى الاقتصادي تؤكد تقارير وإحصاءات الأمم المتحدة أن التكلفة الإجمالية للفساد في البلدان النامية يزيد عن تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل ألف مليار دولار كما أن البلدان التي تحارب الفساد وتحسن سيادة القانون فيها يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة 40%، استخدم الكاتب إطارا محددا لعرض مقولاته تمثل في الآثار السلبية للفساد من خلال الاستشهاد بالتقارير والإحصائيات، وعرض وجهات النظر المختلفة، وخلص إلى أن الرقابة التشريعية والقانونية سوف لا تكون فاعلة في محاربة الفساد دون بناء ثقافة مجتمعية جديدة تجرم سلوكيات الفساد أو مخالفة القانون وتعزز من قيم طهارة اليد والنزاهة والشفافية.

ويعرض سلامة أحمد سلامة[21] لقضية الفساد من خلال إطار عام متمثل في غياب المسائلة الحكومية والتواطؤ بين الجهات المسئولة، واستعان الكاتب بقضية الدم الملوث بوزارة الصحة ليكون نموذجًا أو دليلاً لمقولاته، حيث يرى الكاتب أن هناك خللا رهيبا في الجهاز الإداري بالدولة نتج عنه تخبط شديد في الكشف عن الملابسات لقضايا الفساد، وتوضيح الخطأ فيه وحسم المسئولية، وتوضيح مقدار التواطؤ أو الإهمال المتسبب في أعمال فساد، ويضرب الكاتب مثالاً بالدم الملوث بوزارة الصحة كنتيجة طبيعية لإغماض الدولة

- سلامة احمد سلامة، من قريب، لجنة لمكافحة الفساد، الأهرام، 2007/1/25، ص10.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، الفساد وسنينه، الأهرام، 2007/2/5، ص 33.
- محمد فهيم درويش، نحو محاربة قومية للفساد الإداري، الأهرام، 2007/2/14، ص 10.
- محمد محمود يوسف، الإرادة الغائبة، الأهرام، 2007/2/14، ص 11.

(20) سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد.. نموذج القضية إجماع وطني، الأهرام، 2006/12/25، ص10.

(21) سلامة أحمد سلامة، من قريب، لجنة لمكافحة الفساد، الأهرام، 2007/1/25، ص 10.

عيونها عن العوامل التي تجعل من الفساد طريقًا سهلاً وهو ما يحدث غالبًا في سياق الغياب الكامل للإصلاح المؤسسي ومعايير الحكم الصالح الذي يكفل صيانة المال العام، ويوضح الكاتب أن الفساد السياسي يقع نتيجة لصياغة القوانين في بعض الأحيان لخدمة مصلحة أفراد معينين حتى وإن اتخذت تلك القوانين أشكالاً ديمقراطية، أما الفساد الإداري أو البيروقراطي فهو الذي يقع من خلال نظم التراخيص والقيود الحكومية التي تسمح لموظفي الجهاز الإداري باستخدام سلطاتهم لتحقيق منافع خاصة.

ويستخدم الكاتب إطار تجارب الدول، والتقارير والبحوث ليؤكد على خطورة تفاقم الفساد في مصر باعتباره أحد معوقات الديمقراطية من خلال الاستشهاد ببعض المؤشرات الدولية لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي توضح تراجع ترتيب مصر إلى المركز 70 ضمن 163 دولة في مؤشر مقياس الفساد في الوقت الذي كانت تحتل فيه سنغافورة منذ عشر سنوات الترتيب الأخير باعتبارها أكثر الدول فسادًا حتى جاءت في تقرير 2006 في مركز متقدم بين الدول الأقل فسادًا ويرجع ذلك إلى قدوة القيادات، وشفافية الإجراءات الإدارية وارتفاع مستوى المرتبات، وعدم التهاون في أي واقعة فساد، ووجود لجنة سياسية قومية مستقلة لمكافحة الفساد، وينتهي الكاتب إلى ضرورة الأخذ بفكرة تشكيل لجنة سياسية عليا مستقلة لمكافحة الفساد الذي استشرى بدرجة كبيرة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة في مصر.

ويستعين محمد فهيم درويش[22]، بالأطر المرجعية للشخصيات الرسمية للتدليل على تفاقم مشكلة الفساد في مصر وذلك من خلال تصريح وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى وإعلانه اكتشاف واقعة فساد مالي وإداري بالوزارة وقيامه بالتحفظ على 300 ألف شيك مزيف زورها موظفون بالوزارة وأنه كلف نيابة الأموال العامة لإجراء تحقيقات في هذه الوقائع، فيشير الكاتب إلى تسارع انتشار معدلات الفساد في مصر فقد شمل العديد من الجهات والمصالح الحكومية بما ينذر بانهيار الثقة في الجهاز الإداري والتأثير على التنمية الاقتصادية، والثقة العامة، وتقويض مؤسسات الديمقراطية، وتهديد الأمن والسلام الاجتماعي، وزيادة أعداد الفقراء، ويشير الكاتب إلى أن أهم مظاهر الفساد الواضحة في مصر حاليًا، هي الرشاوى، والعمولات، والصفقات المشبوهة، والمناقصات،

(22) محمد فهيم درويش، نحو محاربة قومية للفساد الإداري ن الأهرام، 2007/2/14، ص 10.

والاتجار بالوظيفة العامة واستغلالها لجلب منافع شخصية، والاختلاس، وغسيل الأموال، ويستخدم الكاتب إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ليوقع بالمسئولية على الحكومة والنظام السياسي في ضعف التعامل مع آليات الفساد ومحاربته والدليل أن مصر قد انضمت فعليًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ورغم أن هذه الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ في 2005/12/14 وتشكل خطورة مهمة في حركة مكافحة الفساد في مختلف دول العالم، فإنه لم يتم حتى الآن إنشاء الهيئة المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية لضبط آليات الفساد وتحجيمه.

وينتهي الكاتب إلى أن محاربة الفساد في مصر يتطلب كذلك، المبادرة بإصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء، خاصة بعد أن عجزت المحاكم عن محاكمة مسئولين متورطين في جرائم فساد كبرى خلال السنوات الأخيرة، وتقوية الأجهزة الرقابية والمحاسبية ومنحها سلطات الضبط والتحقيق لما يتم اكتشافه من جرائم أو مخالفات جسيمة.

ثانيًا: أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة:

1. **المؤسسة التعليمية:**قدمت جريدة الأهرام 25 أطروحة بشأن قضية إصلاح المؤسسة التعليمية في خطابها الصحفي لقضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وذلك بنسبة 36.2% من إجمالي الأطروحات، وقد جاء الخطاب في سياقه العام معبرًا عن مجموعة من المحاور المتباينة في مضمونها على النحو التالي:

- تطوير التعليم يمثل ركيزة أساسية للإصلاح والتنمية وعنصرًا حيويًا في بناء نهضة الوطن وبعدًا مهمًا من أبعاد أمن مصر القومي.
- هناك قضية غائبة في إصلاح منظومة التعليم تتمثل في الموارد المالية اللازمة لعملية الإصلاح، فعلى الرغم من زيادة مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الأخيرة، إلا أن التعليم صناعة تحتاج إلى استثمارات ضخمة ينبغي أن تتضافر الجهود من أجل تدبيرها عن طريق سياسات جديدة تتضمن التوزيع العادل لنفقات التعليم بين طبقات المجتمع.
- عملية تطوير التعليم في مصر لا تحتاج إلى مجرد ترميم أركانه وإنما هي في أمس الحاجة إلى إصلاحات حقيقية تتطلب مراجعة شاملة للعديد من أساسياته وثوابته التي استقرت على مر العقود المنصرمة.

- كادر المعلمين يقدم حلاً جزئيًا لأحد مظاهر المشكلة الأساسية وهي تدهور أحوال المعلمين، وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات الحديثة، وتخلف أسلوب تقييم الطلاب، وهي أسباب أدت بطبيعتها إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.
- مشروع قانون التعليم الموحد يمثل خطوة تسعى الحكومة من خلالها لإحداث تغيير في واحدة من أركان منظومة التعليم في مصر من خلال ترشيد المجانية.
- إن الوصول إلى توافق مجتمعي حول قضية مجانية التعليم وترشيدها من خلال حوار موضوعي هو السبيل السليم لاقتراح القوانين والسياسات والبرامج اللازمة لإحداث التطور المنشود في منظومة التعليم العالي في مصر.
- إن أي محاولة لإصلاح أحوال التعليم في مصر لن يكتب لها النجاح إلا في إطار بيئة جديدة جاذبة لرأس المال البشري تدار قواعدها من خلال إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية.
- الاستثمار في التعليم هو نقطة البداية الصحيحة لبناء مجتمع متطور قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه والتغلب على مشاكله وتحقيق طموحاته من خلال توفير مناخ ملائم للبحث العلمي يساعد على التفوق.
- إن أي مساس بمجانية التعليم يؤثر على استقرار البلاد ويعقد السلام الاجتماعي ويعاقب الفقراء.
- مجانية التعليم تحتاج إلى مراجعة من أجل جودة التعليم وتطويره مع الحفاظ على محدودي الدخل في العملية التعليمية.
- توفير وضع أفضل للمعلم يستند إلى ركيزتين هما، رفع كفاءته المهنية، ورفع مستوى دخله وتقديره ماديًا.
- مستقبل مصر يحدده التعليم، والمعلمون يلعبون الدور الأكبر في هذه المسألة، فإنصافهم والاستجابة لمطالبهم هو البداية لتوقع مستقبل أفضل لمصر والأجيال القادمة.
- مهمة تطوير التعليم ليست مهمة الحكومة وحدها وإنما هي مهمة مجتمعية متكاملة تتضافر فيها جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في شراكة تحقق هذا الهدف في إطار المفهوم المتطور لدور الدولة في وضع السياسات ومراقبة تنفيذها والالتزام بها.
- تواضع المخصصات المالية للبحث العلمي رغم أهميته يبرهن على النظرة الحكومية المتواضعة لهذا القطاع الحيوي.

- كلمات الرئيس مبارك حسمت العديد من القضايا التعليمية وانحازت للفقراء، كما أنها تبشر بمرحلة جديدة للتعليم المصري من المدرسة للجامعة[23].

حيث يرى حسن عبد المنعم الحيوان[24]، أن قضية تطوير مؤسسات التعليم العالي لا بد

---

(23) راجع المقالات الآتية:

- لبيب السباعي، كلمات جريئة، القانون الهيروغليفي، الأهرام، 2006/12/4، ص 27.
- رجائي عطية، دور التعليم والانتماء الوطني، الأهرام، 2006/2/7، ص 10.
- مرسي محمد مرسي، المحاور الأربعة، الأهرام، 2006/12/9، ص 13.
- صلاح عروج، احذروا المساس بها، الأهرام، 2006/12/9، ص 13.
- رأي الأهرام، العلم.... البوابة الحقيقية للتقدم، الأهرام، 2006/12/9، ص 11.
- السيد عزت قنديل، الجامعة المصرية والتطوير، الأهرام، 2006/12/12، ص 10. =
- رأي الأهرام، ثوابت علمية.. سياسية، الأهرام، 2006/12/24، ص 11.
- لطفي عبد الوهاب، امتحاناتنا الجامعية: هل أهدرنا دورها، الأهرام، 2006/12/12.
- سيد عبد المجيد، للعقل فقط، لا مساس، الأهرام، 2006/12/25، ص 8.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، العودة إلى الحقائق، الأهرام، 2006/12/25، ص25.
- مصطفى الفقي، قضايا عادلة، الأهرام، 2006/12/26، ص 12.
- لبيب السباعي، كلمات جريئة، الرئيس وقضايا التعليم، الأهرام 2007/1/12، ص 21.
- لطفي عبد الوهاب، الجامعة والطلاب.. والحوار التائه، الأهرام، 2007/1/16، ص10.
- محمود كامل الناقة، رعاية المعلم مسئولية حضارية، الأهرام، 2007/1/20، ص 10.
- محمود كامل الناقة، أوراق جامعية، الأهرام، 2007/1/22، ص 23.
- سعيد إسماعيل علي، التطوير الحقيقي لكليات التربية، الأهرام، 2007/2/19، ص 10.
- إقبال بركة، حتى لا تذهب الكتب المدرسية سدى، الأهرام، 2007/2/21، ص10.
- رأي الأهرام، تحسين أحوال المعلمين ضرورة، الأهرام، 2007/3/2، ص3.
- زاهي حواس، بلاغ إلى وزير التربية والتعليم وجريمة في كتاب تاريخ، الأهرام، 2007/3/3، ص10.
- حسين عبد المنعم الحيوان، معركة تطوير مؤسسات التعليم العالي، الأهرام، 2007/3/6، ص10.
- رفعت السعيد، المعلمون.. في الأرض، الأهرام، 2007/3/10، ص 10.
- رفعت السعيد، المعلمون.. في الأرض مرة أخرى، الأهرام، 2007/3/24، ص10.

(24) حسني عبد المنعم الحيوان، معركة تطوير مؤسسات التعليم العالي، الأهرام، 2007/3/26، ص 10.

وأن تأخذ اهتمامًا عالميًا ووطنيًا باعتبار أنها قضية أمن قومي من حيث قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهداف المجتمع ليتقدم وينافس على المستوى الدولي، ويستخدم الكاتب أطر القوانين والتشريعات ليقدم بعض المخاوف التي أبداها الكثيرون حول مشروع تطوير التعليم العالي ليبرهن على أن هذه المخاوف ليس لها أساس في الواقع، ويرى الكاتب أن رؤية الدولة في تطوير مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تحقق الهدف الذي نسعى إليه جميعًا، فالزعم من أن هذا التطوير عند تطبيقه سوف يخضع للأهواء الشخصية والمجاملات - كلام سابق لأوانه، وأن افتراض حسن النية والثقة يجب أن يسود منهجنا في المداولة والطرح والاختلاف والإضافة، ويدلل الكاتب على أهمية المبادرة الحكومية من خلال مسارات البرهنة المختلفة بقوله: إن هناك نقاطا لا يمكن الاختلاف عليها مثل الاعتماد والجودة وأهميتها لضمان مستوى معين من الخريجين وملاءمتهم لمتطلبات سوق العمل وقدرتهم على المنافسة، وكذا تعديل هيكل مرتبات أعضاء هيئة التدريس من أساتذة الجامعات والفئات المعاونة بما يحقق لهم مستوى معيشي يليق بمسئولياتهم، بجانب التوسع في التعليم العالي الخاص لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي مع إشراك مؤسسات الأعمال وتفاعلهم مع مؤسسات التعليم العالي يحقق مصلحة مشتركة لا يمكن إنكارها.

كما يحدد الكاتب نقاط الخلاف في هذه المبادرة من خلال نقاط معينة حصرها في:

- مجانية التعليم العالي وترشيدها أو إلغائها - ويوضح بأن التطور يستهدف ترشيد المجانية بما لا ينتفي معها حق الطالب في المجانية في إطار تحمل الدولة الفرق بين التكلفة الفعلية وما يدفعه الطالب لها.
- ضوابط تعيين الأساتذة والقيادات الجامعية - يوضح الكاتب أن مخاوف أعضاء هيئة التدريس في التعيين عن طريق الإعلان وما قد يشوبه من ظهور المحسوبية والوساطة هو في الأصل تخوف مشروع، ولكن أيضا التمسك بالشفافية يساعد على بناء الثقة ويحقق العدالة.
- التوسع في الأقسام الخاصة بمصاريف وما قد يمثله من مخاوف - هذه تصورات في غير محلها حيث يمثل ذلك مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة التعليمية في مراحل انتقالية سوف تتقلص مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة.
- مجالس الأمناء والخوف من سيطرة رأس المال على العملية التعليمية - هناك لوائح وقوانين وضوابط تحدد دور هذه المجالس بما يضمن التفاعل الصحي بين مجتمع الأعمال

والمؤسسات التعليمية.

بينما يحلل محمود كامل الناقة[25]، النقاش الدائر حول أزمة التعليم في مصر خاصة فيما يتعلق بالمعلم باعتباره العمود الفقري للعملية التعليمية ومن ثم التنمية البشرية، يستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليوضح أن هذا النقاش العام يتمركز حول ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول يتعلق بمكانة المعلم المهنية وأنه صاحب رسالة في صناعة التنمية البشرية، والمحور الثاني يتعلق بتطوير المعلم وإعداده وتمكينه من الكفاءة المهنية، والمحور الثالث خاص بتقدير المعلم ماديًا والارتفاع بمستوى دخله بما يتلاءم مع متطلبات الحياة الكريمة، ويؤكد الكاتب على الحاجة الملحة والشديدة لتوفير وضع أفضل للمعلم يمكنه من أن يحقق وضعًا تنافسيًا أفضل لمن يقوم على تربيتهم وتعليمهم على المستوى القومي، فتوفير هذا الوضع كما يرى الكاتب يستند إلى محورين هامين هما، رفع كفاءته المهنية، ورفع مستوى دخله وتقديره المادي ويبرهن على ذلك بالإحصاءات والبيانات التي توضح أن إجمالي المنصرف على الدروس الخصوصية يبلغ 16 مليار جنيه، بينما ترصد الدولة 2.4 مليار جنيه فقط لرفع كادر المعلم وكفاءته ويتبنى لبيب السباعي[26] في خطابه موقفًا سلبيًا من مشروع التعليم العالي الجديد برفضه التام لهذا المشروع ويبرهن الكاتب على رفضه باعتبار أن التعليم خدمة تقدمها الدولة للمواطن القادر بمقابل، استند الكاتب في خطابه لأطر الشخصيات الصانعة للأحداث والتي تمثلت في الرئيس مبارك وتصريحاته في عيد العلم بأن التعليم والصحة هما جناحا التنمية البشرية وأن الاستثمار في هذين القطاعين الهامين هو استثمار في المستقبل، وهو نقطة البداية لبناء مجتمع متطور قادر على مواجهة تحدياته، والتغلب على مشاكله وتحقيق طموحاته، وأن التعليم ما زال أمامه الكثير لتحقيق ما نطمح إليه من تطوير من خلال اقتناع راسخ بحتمية التطوير والتحديث بفكر جديد وسياسات خلاقة.

ويرى الكاتب أن الرئيس لم يربط في خطابه بين تحقيق الجودة والمجانية في التعليم، بل على العكس أكد على إتاحة التعليم مع جودته وربطه بسوق العمل، كما أن هناك فجوة بين ما طالب به الرئيس والسياسات الموجودة على أرض الواقع، فلو حققنا نصف ما طالب

---

(25) محمود كامل الناقة، رعاية المعلم مسئولية حضارية، الأهرام، 2007/1/20، ص10.
(26) لبيب السباعي، كلمات جريئة، الرئيس وقضايا التعليم، الأهرام، 2007/1/1، ص 21.

به رئيس الدولة لدخلنا منافسين لأكبر الدول العالمية وكنا ضمن أفضل عشر جامعات عالمية.

ويخلص الكاتب إلى أن الارتقاء بمستوى التعليم وجودته لا يتحقق سوى بالعمل الجاد، والرغبة الصادقة في إرساء أسس تعليم متميز يفتح الطريق لأجيال قادرة على بناء مستقبل الوطن ولا يحتاج إلى مصادرة حق الأفراد بمختلف طوائفهم في التعليم، فكلام الرئيس كما يرى الكاتب رسالة واضحة لمن يرفعون شعارات أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

2. **المؤسسة الإعلامية**: قدمت جريدة الأهرام 10 أطروحات حول قضية إصلاح المؤسسة الإعلامية في خطابها الصحفي بشأن قضايا إصلاح المؤسسات والهياكل العامة وذلك بنسبة 14.5% من جملة الأطروحات، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن المضامين التالية:

- خطوات جادة بدأت تظهر ملامحها لتحديث وتطوير قطاع الإعلام المرئي المصري بعد سنوات من الجمود والانغلاق.
- المؤسسة الإعلامية المصرية ما زالت تعاني من قصور واضح يؤدي إلى دعم عملية الانفصام بين ما يجري في الدولة وأماكن صنع القرار السياسي، فما زال الإعلام المصري يأخذ موقع رد الفعل وليس دور الفاعل والمبادر.
- إن ملكية الحكومة لوسائل الإعلام والقنوات التليفزيونية تؤثر على طبيعة دورها، ووظيفتها، بما يتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية.
- إصلاح المؤسسة الإعلامية المصرية شأن داخلي ولا يقبل التدخلات والمزايدات الخارجية باعتباره من قضايا الأمن القومي للدولة.
- شيوع الاختلالات الجسيمة في بنيان الصحافة المصرية من النواحي الثقافية والمهنية والمؤسسية قد يؤدي إلى تصدعات خطيرة في بنيتها، بما يطرح قضية إصلاح وإنقاذ الصحافة بصورة عاجلة باعتبارها مهمة للنضال من أجل الديمقراطية.
- ضرورة النظر في إعادة بناء الهيكل التشريعي والقانوني لإطلاق الحريات العامة الإعلامية وإلغاء القوانين الاستثنائية بما يكفل للمؤسسة الإعلامية البيئة الملائمة لممارسة دورها ووظيفتها بحرية.
- العمل على هيكلة وسائل الإعلام الجماهيرية وتحريرها من قبضة السلطة السياسية

وتركها تعمل طبقًا لمنطق ومبادئ السوق الحر.

- النظام الإعلامي المصري بظروفه الموضوعية وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجًا لنظام إعلامي ديمقراطي قابل لأن يحتذى بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية التي لحقت به.
- إن إصلاح المؤسسة الإعلامية المصرية لا يتطلب سوى اتخاذ بعض الخطوات الجادة والتي تتمثل في: إطلاق حق الصحف للأفراد، وإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر والإعلام والاكتفاء بتغليظ العقوبات المالية، وإيجاد صياغة جديدة للصحف القومية تخلصها من سيطرة الحكومة وتحقق لها الاستقلال الكامل، والفصل بين مفهومي ملكية الدولة للإعلام الإذاعي والتليفزيون وبين سيطرة الحكومة على هذا القطاع، وإلغاء احتكار الحكومة للبث الأرضي وإتاحته لمن يشاء من المواطنين المصريين[27].

يرفض أحمد السيد النجار[28]، تدخل الإدارة الأمريكية في عملية تطوير الصحافة المصرية رغم الحاجة الماسة لهذا التطوير، ويرى الكاتب أن الدعوة الأمريكية بخصخصة الصحف القومية المصرية والعربية ضمن دعوتها لخصخصة ملكيات الدولة عمومًا هي دعوة

(27) راجع المقالات التالية:

- حماد عبد الله حماد، غطاء وهمي للقصور الإعلامي، الأهرام، 2006/12/6، ص 10.
- صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة تحت الحصار، الأهرام، 2006/12/20، ص 11.
- صلاح الدين حافظ،عام التراجعات، وصحافة تحت الخطر، الأهرام، 2007/12/27، ص 11.
- سامح عبد الله، متى يستعيد الإعلام المصري ريادته، الأهرام، 2007/2/6، ص 10.
- مكرم محمد احمد، نقطة نور، الحكومة والصحافة، الأهرام، 2007/2/7، ص 10.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور،الصحفيون وحق المعلومات، الأهرام، 2007/2/8، ص 10.
- شريف العبد، شئون سياسية، الصحفيون يدفعون التحدي، الأهرام، 2007/2/11، ص 9.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2007/3/2، ص 42.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2007/2/3، ص 30.
- أحمد السيد النجار، تطور الإعلام المصري والعربي والتدخلات الأمريكية، الأهرام، 2007/3/10، ص 11.

(28) أحمد السيد النجار، تطوير الإعلام المصري والعربي والتدخلات الأمريكية، الأهرام، 2007/3/10، ص 11.

مرفوضة بشكل قاطع للمبررات الآتية:

- تمثل الصحافة القومية ضرورة قصوى في البلاد العربية حتى تجد كل الاتجاهات متنفسًا للتعبير عن نفسها في صحف مملوكة للأمة.
- إن عملية إصلاح هذه الصحف وجعلها صحفا قومية بالمعنى الحقيقي للكلمة هي مهمة مصرية وعربية لا شأن لأي أحد بها، ويستخدم الكاتب بعض مسارات البرهنة ليبرهن على ذلك وهي التجارب الدولية السابقة والتي حدثت في دول بلدان شرق أوربا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث وقعت غالبية تلك الصحف في يد المافيا، ونحن بطبيعة الحال لا نحتاج لاستنتاج هذه الكارثة.
- رفض فكرة استحواذ رجال أعمال محليين أو عرب أو أجانب على الصحف القومية، وأقصى ما يمكن القول به هو تمليك حصص من الصحف القومية للعاملين بها بصورة مغلقة وغير قابلة للتداول مع العمل على جعل الصحف القومية قومية بالفعل وليس مجرد شعار ونشرات حكومية.

ويستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليؤكد بأنه ربما يكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما تقدمه في مجال التطور التقني والإدارة المالية للمؤسسة الإعلامية، ولكن فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية مثل الالتزامات الضميرية والانتصار للحقيقة، فإن تاريخها غير مشجع، بالإضافة إلى تعارض المصالح الوطنية والمواقف بشأن قضايا المنطقة العربية بما يصعب معه القيام بهذا الدور.

ويستعرض سامح عبد الله[29]، واقع المؤسسة الإعلامية المصرية الراهن، ويرى أن هناك خطوات جادة لتطوير قطاع الإعلام المرئي بعد سنوات من الجمود ويظهر ذلك بوضوح من خلال الشكل الجديد لنشرات الأخبار، والبرامج الحوارية، حيث يتسم المضمون وأسلوب التغطية بقدر كبير من الموضوعية وتقديم الرؤى المتباينة، ويرى الكاتب أن ذلك يمثل خطوة يستلزم أن تتبعها خطوات أخرى تسير في إطار محورين رئيسين وهما:

- المحور الأول يتعلق بالاهتمام بكفاءة العنصر البشري وثقافته وتدريبه للتعامل مع مختلف القضايا والأحداث الجديدة المطروحة على الساحة.
- المحور الثاني يتمثل في العمل على زيادة جرعة الاهتمام بالقضايا المحلية المختلفة.

---

(29) سامح عبد الله، حتى يستعيد الإعلام المصري ريادته، الأهرام، 2007/2/6، ص 10.

كما يتطرق الكاتب إلى تشخيص الوضع الصحفي في مصر ويرى أن السوق الصحفية قد شـهدت خـلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في الكـم دون الكيـف في المجـال الـصحفي، فالـصحافة الجديـدة تمثـل وتـيرة واحدة من حيث التـشابه في المـضمون والـشكل والـسياسة التحريريـة، وجميعهـا بـدون اسـتثناء لا تقـدم للقارئ خدمة إعلامية متكاملة تساعده على فهم ما يحدث حوله بقـدر معقـول مـن الموضـوعية، كـما أن أسلوب إدارة تلك الصحف لا يشجع الصحفيين على التخـصص في مجـالات محـددة، والنتيجـة لـذلك هـي متابعات سطحية منقوصة للأحداث لا تحقق نجاحًا حقيقيًا للصحيفة ولا تفيد القـارئ، ويـرى الكاتـب أن الإعلام المصري يحتاج إلى وقفة من القائمين عليه لتطوير الأداء وصولاً للمستويات العالمية في ظـل التنـافس الإعلامي الهائل الذي لا يعرف حدودًا جغرافية.

ويوضح حماد عبد اللـه[30] بأن هناك قصورا إعلاميا في تغطية مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، فدائمًا ما يأخذ الإعلام المصري موقف رد الفعل وليس الدور الأهـم للإعـلام وهـو دور الفاعل والمبادر والصانع للحدث، ويرجع الكاتب هذا القصور إلى عدم الوصول إلى الفهم العام بـأن الإعـلام هو ملك الشعب ويحق للشعب توجيهه وتعديل قوانينه وتصحيح مساره، فعمليـة القـصور وسـوء الفهـم لطبيعة ووظيفة المؤسسة الإعلامية كما يرى الكاتب تؤدي إلى دعم عملية الانفصام بين ما يجري في الدولة وما يناقش في غرف صناعة القرارات ويخلص الكاتب إلى أننـا نحتـاج إلى مـشاركة الإعـلام بقـوة في عمليـة التطوير والتحديث من خلال إعلام يمكن مقارنته مـع المؤسـسات الإعلاميـة الأخـرى مـن خـلال قيـاس مـا وصلنا إليه مع ما وصل إليه الآخرون، حيث يمثل ذلك نقطة محورية في إصلاح المؤسـسات الإعلاميـة حتـى تتمكن من أداء أدوارها في التحول الديمقراطي.

3. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات:** قدمت جريدة الأهرام 12 أطروحة حول قضية إصلاح الجهـاز الإداري والمحليات في خطابها الصحفي بشأن قضايا إصـلاح الهياكـل والمؤسـسات العامـة وبنـسبة 17.4% مـن إجمالي الأطروحات، وقد جاءت تلك الأطروحات معبرة عن التصورات الآتية:

- إن إصلاح الجهاز الإداري بالدولة يعني الاستقلال الأمثـل للمـوارد والقـضاء عـلى البطالـة المقنعة، والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، وتحقيق الرشد والكفاءة عنـد اتخـاذ

(30)حماد عبد اللـه حماد، غطاء وهمي للقصور الإعلامي، الأهرام، 2006/12/6، ص 10.

القرارات مع تحسين جودة خدمات الوظائف العامة.

- يعاني الجهاز الإداري بالدولة من مجموعة من السلبيات تتطلب ضرورة التحديث والإصلاح، وتتمثل في: تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للموظف العام، وانخفاض كفاءة أداء الخدمات العامة، وانتشار الفساد الإداري، وتضخم الجهاز الإداري بالعمالة الزائدة.
- إن الحكومة تسعى لتطوير شامل للجهاز الإداري بالدولة من خلال ترسيخ الديمقراطية، وتوسيع نطاق الرقابة الشعبية على أجهزة العمل الإداري العام، وتحقيق المرونة في عمل الجهاز الإداري للدولة.
- إن أهم المقومات اللازمة لنجاح أي عمليات تطور للجهاز الإداري بالدولة يتطلب وضع إستراتيجية متكاملة للإصلاح الإداري من خلال التطور الشامل للأداء الحكومي بتطوير التشريعات والقرارات التي تحكم عمل الجهاز الإداري، وإعادة تنظيمه في ضوء تحقيق هذه الأهداف.
- ضرورة إجراء تطوير جذري للمحليات وإعطاء مزيد من الصلاحيات للحكم المحلي بما يخفف من قيود المركزية ويزيد من سلطات المحليات مع ضرورة انتخاب المحافظين، وإعطاء سلطات تشريعية للمجالس المحلية والتصدي للفساد المتراكم داخل هذا القطاع.
- إصلاح الجهاز الإداري بالدولة ركن أساسي من أركان الإصلاح ويتكامل دوره مع مجهودات الإصلاح السياسي والاقتصادي المبذولة داخل الدولة لتحقيق التنمية الشاملة.
- توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الإدارة والرقابة، وتطبيق النظام اللامركزي في إدارة الخدمات الجماهيرية - مطالب أساسية لإصلاح المحليات، حتى تتمكن من أداء وظائفها على الوجه الأكمل.
- تحديث المحليات يتطلب توفير كوادر قيادية تعي متطلبات مجتمعها المحلي، وإيجاد الآليات القادرة على توسيع قدرة المجالس المحلية على تنفيذ خطط التنمية.
- العمل على تغيير الثقافة الإدارية السائدة بالجهاز الإداري للدولة من القاعدة إلى القمة والتحول إلى الإدارة بالمشاركة والاقتناع، والترقية للمتميزين والمبدعين وليس للوساطة والمحسوبية[31].

---

(31) انظر المقالات التالية:

حيث ترى الأهرام[32] أن النظام الإداري المصري في حاجة ماسة للتحديث والإصلاح، وترى الجريدة أن أنسب الطرق لهذا التحديث هو مشروع الوظيفة العامة الجديد الذي تعده وزارة التنمية الإدارية، وتستخدم الجريدة إطار القوانين والتشريعات لتبرهن على أن القانون الجديد يعالج الترهل في الجهاز الإداري بالدولة والوصول به إلى مصاف الأنظمة المعمول بها في الدولة المتقدمة، كما أن هذا القانون سوف يواجه الفساد الإداري الناتج عن تعقيد اللوائح مما يساعد بإيجاد ثغرات ينفذ منها الراغبون في التربح والفساد والرشوة، وتؤكد الجريدة في عرض مقولاتها على أن النهوض بالجهاز الإداري وتقويته يبدأ بإصلاح أحوال العاملين به وفتح باب الانطلاق أمام الكوادر الشابة المتحمسة، والتخلص من المعطلين للعمل الذين أصابهم الخمول والكسل، وتشير الجريدة إلى أن القانون الجديد يتضمن إخطار الموظف الضعيف بعناصر ضعفه ومستواه وما سوف يترتب على هذا الضعف من مخاطر على العمل وعلى الموظف نفسه، كما يتضمن عدم زيادة مدة تولي الوظائف القيادية عن ثلاث سنوات حتى لا يتجمد الموظفون إلى حد الاعتقاد بأن الوظيفة حق مكتسب لا يمكن المساس بها.

ويتطرق عبد اللـه عبد السلام[33] إلى المشاكل التي يعاني منها الحكم المحلي في مصر،

- عبد العظيم درويش، تعليق، صدق...ولا.. تصدق، الأهرام، 2006/12/2، ص 15.
- حازم عبد الرحمن، أزمة إدارة، الأهرام، 2006/12/10، ص 11.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام 2007/3/12، ص 32.
- أحمد البري، أحداث في الأخبار، منتهى العبث، الأهرام، 2007/3/1، ص 6.
- عبد اللـه عبد السلام، أفق جديد، السلطة مصدر السلطات، لأهرام، 2007/3/10، ص 7.
- ياسمين فراج، قرارات وزارية تؤدي إلى كارثة ثقافية الأهرام، 2007/3/12، ص 10.
- فاروق جويدة، هوامش حرة، محاولة للفهم، الأهرام، 2007/3/16، ص 40.
- أحمد شوقي، لا مركزية... بلا مراوغة، الأهرام، 2007/3/16، ص 10.
- عبد العظيم الباسل، إلا.. الدواء، الأهرام، 2007/3/15، ص10.
- رأي الأهرام، نحو إعادة الانضباط الإداري، الأهرام، 2007/3/17، ص 11.
- حمدي عبد العظيم، المشروع البديل، الأهرام،2007/3/27، ص 11.
- إبراهيم الحلواني، خطة التحرك، الأهرام، 2007/12/6، ص 11.

(32) رأي الأهرام، الأهرام، 2007/3/17، ص 11.

(33) عبد اللـه عبد السلام، أفق جديد، السلطة مصدر السلطات، الأهرام، 2007/3/10، ص 7.

ويرى أن هذه المشكلة مصدرها السلطة وتركيزها، فالسلطة الحكومية من وجهة نظر الكاتب كانت وما تزال المسئولة عن تعيين رؤساء الوحدات الإدارية، حيث ارتبط هؤلاء بحبل مع الحكومة واعتبروا أنفسهم جزءًا منها وليس همزة وصل بينها وبين الناس، ويشير الكاتب أنه بسبب ذلك فشلت كل المحاولات لإصلاح الحكم المحلي وتحولت أفكار تحقيق اللامركزية، وتوسيع اختصاصات المحليات، وأن يصبح المحافظ سيد قراره - إلى مجرد نكت واضحة، لأن الكل يعرف جيدًا أن القرار الحقيقي بيد السلطة التي عينت هؤلاء في مناصبهم، يستخدم الكاتب أطر المشاهدات من الواقع، والقوانين والتشريعات ليبرهن على أن تعديل المادة (161) من الدستور، والخاصة بالإدارة المحلية لم تعالج الداء الحقيقي الذي ينخر في عظام المحليات وأنها لم تعد تمثل المواطنين، بل تحدثت عن أمور معروفة منذ سنوات بشعارات دعم اللامركزية، وتنظيم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها، ويرى الكاتب أن النقاش غير جاد ولم يقدم تعديلات جوهرية جريئة كان يمكن أن تشكل بداية حقيقية لإصلاح المحليات التي لم يعد يعرف من ملامحها سوى الفساد، والإهمال، والمحسوبية، والذي امتد لمختلف المؤسسات الإدارية بالدولة، حيث تعاني من نفس المرض الناتج عن فشل الدولة في الإجابة على تساؤل رئيس حتى اليوم، لمن الولاء، للناس أم للسلطة؟

ويوضح إبراهيم الحلواني[34]، أن قيام الحكومة بإعداد مشروع قانون جديد للوظيفة العامة هو بداية تطوير وتحديث العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة بهدف ضمان تأدية الموظف العام واجباته الوظيفية في أقل وقت وبدقة وأمانة وحسن معاملة الجمهور والمحافظة على كرامته وهيبته الوظيفية، ويستخدم الكاتب إطار مشاهدات من الواقع ليطرح من خلالها بعض المعوقات التي يعاني منها الجهاز الإداري بالدولة من خلال بعدين هامين هما: العلاقة المؤثرة في بيئة العمل بين الرئيس والمرؤوس وهي من أهم معوقات العمل بين الطرفين نظرًا لتعامل الرؤساء بمنطق التعالي لدرجة إساءة استعمال السلطة وبالتالي تجريد المرءوس من شخصيته وحرمانه من عرض آرائه وأفكاره بكل حرية وشجاعة، والبعد الثاني يتعلق بنظام التقارير السنوية الخاصة بالكفاءة والتي تعد السبب المباشر عن إيجاد عدم الثقة بين الرئيس والمرءوسين بما يخل بمبدأ عدالة التوزيع وظهور الشللية والمحسوبية

(34) إبراهيم الحلواني، خطة التحرك، الأهرام، 2007/12/6، ص 11.

والوساطة مما ينعكس بالتأثير السلبي على العاملين والعمل بوجه عام.

4. **إصلاح المؤسسات الاقتصادية:** قدمت جريدة الأهرام 17 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية في خطابها الصحفي بشأن إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة وذلك بنسبة 24.6 من إجمالي الأطروحات، وقد تركزت تلك الأطروحات حول المحاور التالية:

- تحديد هوية النظام الاقتصادي في التعديلات الدستورية من الأمور المهمة التي تلزم الحكومات المتعاقبة بتوجه معين ارتضاه الشعب وأقر بمواءمته مع ظروفه الاجتماعية.
- يعاني الاقتصاد المصري من تدني معدلات الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم، واستمرار التدهور في عدالة التوزيع.
- تخبط السياسات الاقتصادية وراء الاحتكارات في سوق الأسمنت بسبب برامج الخصخصة التي لم تراع مصالح المجتمع وسمحت للأجانب بالسيطرة على السلع الإستراتيجية.
- إن التحول المتسارع إلى الرأسمالية الاقتصادية مرتبط بالتحول المنشود إلى الديمقراطية.
- إن تحول النظام الاقتصادي المصري من اقتصاد تقوده الدولة في مجالات الإنتاج والتوزيع، إلى اقتصاد يقوم على آليات السوق وفقًا لمنظومة الفكر الليبرالي بتشجيع من المؤسسات الدولية المانحة – اعتراه بعض الآثار الإيجابية والسلبية، رغم أن هناك العديد من الإصلاحات كان يمكن أن تتم بصورة أكثر كفاءة وفاعلية بالإضافة إلى أن كثيراً من فئات المجتمع لم تشعر بالنواحي الإيجابية لتلك الإصلاحات.
- غياب البعد المؤسسي لعمليات الإصلاح الاقتصادي كان له أثر كبير في فشل الكثير من الإصلاحات التي تمت حتى اليوم.
- الحرية الاقتصادية، والإصلاح السياسي والاجتماعي يعدان عاملين محفزين للنمو الاقتصادي.
- إن عملية إصلاح المؤسسات الاقتصادية هي عملية متكاملة لا بد أن تشمل كافة الأطر المحددة للعلاقات بين الفاعلين في الإصلاح الاقتصادي للدفع وتحفيز للنمو يستلزم أن تواكبه إصلاحات في جميع المجالات، أما إذا اقتصر الإصلاح في مجال دون الآخر فلن يكون ذا تأثير.
- إن السيطرة على الفساد أحد أهم أركان الإصلاح المؤسسي لعملية التحول نحو نظام

السوق.

- إذا لم تتوافر حماية للقطاع الخاص وخلق بيئة مؤسسية سليمة لعمل مؤسسات القطاع الخاص من خلال التشدد في تطبيق القانون - لن يؤدي تبني خيار السوق عمله على النحو الذي يحقق النمو الاقتصادي.
- إن الإصلاح الاقتصادي لا بد وأن يواكب منظومة متكاملة من الإصلاحات المؤسسية على المستويين السياسي والتشريعي وفي عمل المنظمات القائمة وأن الاعتماد بصورة جزئية على بعض التعديلات لا يعد كافيًا لنجاح التوجهات نحو تثبيت دعائم قوى السوق وبما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل يمثلها تفشي الفساد في مؤسسات الدولة.
- إن تطبيق اقتصاد السوق لا يعني على الإطلاق إضعاف الدولة أو إلغاء دورها في الحياة الاقتصادية، ولكن يعني أن هذا الدور يتعين أن يأخذ مضمونًا معينًا بحيث تتدخل الدولة في الاقتصاد بسياسات وليس بأوامر وقرارات.
- إن الفترة الأخيرة شهدت تطورات إيجابية لإصلاح الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي المصري تضمنت مجموعة من التغيرات المؤسسية التي تم طرحها كوسيلة لتطوير وسلامة وقوة هذا الجهاز، وخلق جهاز قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة بما يهدف إلى تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومع الأخذ في الاعتبار أن هذه التغيرات تتطلب ضرورة استكمال عملية الإصلاح المصرفي خلال الفترة المقبلة بالتركيز على إعمال المبادئ المتعارف عليها عالميًا للإدارة المؤسسية الرشيدة (الحوكمة)، على النحو الذي يكفل الحفاظ على مصالح الأطراف الرئيسة ذات المصلحة بما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة الوساطة المالية وحسن إدارة المخاطر[35].

---

(35) راجع المقالات الآتية:

- طه عبد العليم،التوجه الاقتصادي في التعديلات الدستورية، الأهرام، 2006/12/3، ص10.
- رجب البنا، قضايا جديدة للدستور، الأهرام، 2006/12/3، ص 11.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الغلاء (1)، الأهرام، 2006/12/3، ص 17.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الغلاء (2)، الأهرام، 2006/12/4، ص 5.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، الاندماجات المصرفية الحديثة لماذا؟، الأهرام، 2006/12/7، ص 27.

يناقش عبد الرحمن عقل[36]، أحد المحاور المهمة في الاقتصاد المصري والتي تتعلق بهوية هذا النظام الاقتصادي في ظل توجه الدولة نحو عمليات التغيير السياسي وتعديلات الدستور، ويستعين الكاتب بأطر الخبراء المتخصصين من خلال الاستشهاد برأي المستشار المصرفي جاويد محمد راشد، بشأن حتمية تحديد هوية النظام الاقتصادي من خلال التعديلات الدستورية، حيث يرى أن الهدف من هذه التعديلات هو تحقيق التلازم بين نصوص الدستور والأوضاع السياسية والاقتصادية المعاصرة وعدم نص الدستور على ذكر نظام اقتصادي محدد لا يمكن قبوله فتحديد هوية النظام الاقتصادي بالدستور أمر مهم يلزم الحكومات المتعاقبة بتوجه معين ارتضاه الشعب، وأقر بتواؤمه مع ظروفه الاجتماعية، كما أن ذلك يشجع على تدفق الاستثمارات الخارجية والداخلية التي تسهم في تطوير الاقتصاد المصري نظرًا لما هو متعارف عليه من جبن رأس المال، فلا بد من غرس روح الطمأنينة والاستقرار لدى المستثمرين بالتعرف مسبقًا على القواعد العامة للنظام.

- أحمد جمال الدين موسى، نحو تحسين أوضاع الحراك الاجتماعي، الأهرام، 2006/12/10، ص 11.
- فاروق جويدة، هوامش حرة، حزب الفقراء، الأهرام، 2006/12/22، ص 39.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، إنجاز مهم ولكن، الأهرام، 2006/12/24، ص 10.
- أمينة شفيق، المعايير الدولية في تطبيقاتها المحلية، الأهرام، 2007/1/21، ص 10.
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات الدستورية وشفافية الموازنة، الأهرام، 2007/2/12، ص 29.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصادي، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي (1)، الأهرام، 2007/2/13، ص 31.
- عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصادي، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي (2)، الأهرام، 2007/2/14، ص 25.
- نجلاء ذكري، اتجاهات السوق، ضربة معلم، الأهرام، 2007/3/3، ص 16.
- صلاح منتصر، مجرد رأي، الحديد والأسمنت، الأهرام، 2007/3/3، ص 11.
- مكرم محمد أحمد، نقطة نور، احتكارات الأسمنت، الأهرام، 2007/3/8، ص 10.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2007/3/8، ص 40.
- أحمد السيد النجار،الفائدة والتضخيم يعيدان شركات توظيف الأموال،الأهرام، 3/24م2007، ص 11.

(36) عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد، التعديلات الدستورية وهوية النظام الاقتصادي 1، 2، الأهـــرام، 2/13،14 /2007، ص ص 31، 25.

ويقترح الكاتب نظاما اقتصاديا لمصر يتواكب مع المرحلة الراهنة والقادمة بالأخذ بالنظام الرأسمالي الموجه، ويبرهن على ذلك بأن مصر لا تزال تندرج ضمن مجموعة الدول النامية وهذا النظام يجمع بين مزايا النظامين الرأسمالي الحر، والاشتراكي، فليس من المتصور انتهاج الحكومة سياسة الخصخصة الكاملة وابتعادها تمامًا عن ملكيتها للقطاع العام، وإلا انتشر الاحتكار والربح السريع مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية في الأسواق الداخلية بما يزيد من انخفاض الطلب في مواجهة العملات الأجنبية، ويرى الكاتب أنه في ظروف الدول النامية يميل النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد المختلط ويقنع العمال والمواطنين، فلا يمكن إقرار حرية مطلقة بما يشجع الفوضى في أي من نواحي الحياة.

ويقدم أحمد السيد النجار[37]، الجانب الآخر للاقتصاد المصري خاصة بعد بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، يستخدم الكاتب الوصف التحليلي لواقع الاقتصاد المصري مستعينًا بالأرقام والإحصائيات لتأييد مقولاته. ويؤكد أنه لا يضير الحكومة ذكر الحقيقة لأن الإقرار بالواقع هو حافز لتحقيق أداء أفضل بصورة حقيقية من خلال حشد الطاقات الحكومية والمجتمعية لتحسين الأداء، عكس ذكر أشياء بعيدة عن الواقع يؤدي إلى المزيد من الأداء المتراخي، ويبرهن الكاتب على مقولاته بذكر المؤشرات التالية:

- معدل الاستثمار هو الحاكم في تحديد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ويعد معدل الاستثمار في مصر واحدًا من أدنى معدلات الاستثمار في العالم، فمعدل النمو الحقيقي لهذا الناتج لا يزيد على 3%.
- ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى من 11.7%.
- استمرار التدهور الشديد في عدالة توزيع الدخل بين العاملين وأرباب العمل بما يؤدي إلى المزيد من انتشار الفقر في مصر.
- نسبة المستهدف من المشروعات الجديدة استثماراتها لا تتجاوز نسبة 44.9% من المستهدف.

ويشير مكرم محمد أحمد[38] إلى عقبة أخرى تتعلق بالاقتصاد المصري وهي الاحتكار،

(37) أحمد السيد النجار، بيان الحكومة وحقائق الواقع الاقتصادي في مصر، الأهرام، 2007/2/24، ص11.
(38) مكرم محمد أحمد، نقطة نور، احتكارات الأسمنت، الأهرام، 2007/3/8، ص 10.

حيث يشير الكاتب إلى خطورة احتكار بعض السلع الرئيسة المتمثلة في سوق الأسمنت ويستخدم الكاتب إطاري مشاهدات الواقع، والقوانين ليؤكد بأن قوانين السوق لا تعني أن يكون من حق كل منتج أن يرفع أسعار السلعة التي ينتجها كيف يشاء دون مبررات حقيقية، كما لا تعني حرية الاقتصاد أن تترك الدولة هذه الممارسات دون حساب خصوصًا عندما تكون هناك شبهة احتكار تضرب بعرض الحائط لقوانين السوق، وتعطل آلياته، ويرى الكاتب أن الشرط الأساسي لضبط قوانين الشوق وضمان صحتها هو حرية المنافسة بما يضمن حصول المستهلك على السلعة الأجود والأقل تكلفة، ولكن ما يحدث في مصر حاليًا يشكل ظاهرة احتكار تتطلب إعمال القانون دون أن يكون لدى الدولة حساسية.

ويرجع الكاتب ظهور هذا النوع من الاحتكار إلى سوء سياسة النظام الاقتصادي المصري والسماح بالاحتكارات الأجنبية أن تسيطر على حوالي 82%من إنتاج الأسمنت بسبب برامج الخصخصة والتي لم تراع مصالح المجتمع عندما لم تترك في يد قطاع الأعمال العام من حجم هذه الصناعة سوى نسبة لا تزيد عن 8% لا تستطيع أن توازن السوق أو تضبط أسعاره أو تقلل من سيطرة الممارسات الاحتكارية، ويوجه الكاتب للنظام الاقتصادي المصري اللوم الشديد بسماحه للأجانب بأن يسيطروا على جوانب خطيرة وإستراتيجية في الاقتصاد الوطني وليس أن يكونوا مجرد شركاء يتنافسون مع آخرين.

يؤكد فهمي هويدي[39] على أن التنمية الحقيقية في أي مجتمع لا تقاس فقط بمدلولاتها الرقمية، وإنما بما يترتب عليها من زيادة في دخول الشرائح الفقيرة والوسيطة، بما يضيق من الفجوة بين طبقات المجتمع، فلا قيمة لتنمية اقتصادية يصير عائدها في صالح شريحة محدودة من الناس وتؤدي على توسيع الفجوة وتعميقها، استخدم الكاتب أطر البيانات والأرقام والإحصاءات ليبرهن على ضعف التنمية الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية في مصر والتي تظهر من خلال الملامح العامة التالية:

- ارتفاع معدل التضخم إلى 11.7% وتراجع معدل النمو الحقيقي إلى 3 %.
- ارتفاع معدل البطالة إلى 11.9 %.
- وجود خلل جسيم في هيكل الأجور، حيث يقل الحد الأدنى الرسمي للأجور بكل الإضافات عن 20 دولار في الشهر مقابل 176 دولار في دولة مثل الجزائر.
- تزايد العجز في الميزان التجاري بشكل مقلق، حيث وصل إلى 12 مليار دولار في العام

(39) فهمي هويدي، عن سياق الكلام خارج الموضوع، الأهرام، 2007/2/20، ص 11.

المالي 2005، 2006، مقارنة بنحو 10.4 مليار دولار ف العام الذي سبقه.

- تجاوز الدين الداخلي حدود الأمان وأصبح يمثل قنبلة موقوتة يمكن أن تهز الاستقرار الاقتصادي بعنف إذا لم تتم السيطرة عليها حيث وصل في يونيو 2006 إلى 593.5 مليار جنيه بمقدار ارتفاع خلال عامين 158.6 مليار جنيه وهي أكبر زيادة في تاريخ الدين الداخلي من خلال تلك المدة القصيرة.

ثالثًا: الحقوق والحريات العامة:

1. **تمكين المرأة**: قدمت جريدة الأهرام 28 أطروحة حول قضية تمكين المرأة بنسبة 33.3 % من قضايا الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت تلك الأطروحات معبرة في مجملها عن التصورات التالية:

- تولي المرأة المصرية منصب القضاء قرار تأخر كثيراً، ولا ينسجم مع ريادة مصر للدفاع عن قضايا المرأة على الصعيد العربي.
- دعم دور المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا من الأمور المهمة حتى تتمكن من القيام بدورها القوي والإسهام بدور نشيط وفعال في تنمية وتطوير المجتمع.
- رغم الإنجازات التي حققتها المرأة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الواقع يقول: إن هناك طريقًا طويلاً يتعين عليها بمساعدة المجتمع أن تسير فيه لتعزيز دورها فهناك ضرورة قصوى لتغيير جذري في رؤيتنا للمرأة وقدراتها لأن ذلك شرطا أساسيا لنجاحنا كمجتمع في الاعتراف بنصفه الآخر.
- نظام القائمة هو أمل المرأة الوحيد في احتلال كم متميز من المقاعد النيابية أمام النظام الفردي وخوض معارك انتخابية وجهًا لوجه أمام الرجل فالنتيجة الحتمية تكون معروفة مسبقًا، فالواقع يؤكد عجز المرأة المصرية في خوض معارك انتخابية وتحقيق الفوز فيها.
- ما زال الأمل معقودا في أن تأخذ المرأة المصرية نصيبها في مؤسسات صنع القرار السياسي لرعاية مصالحها وتقدير الأبعاد النسوية في مجال وضع القوانين واعتمادها وتنفيذها.
- الخلاف الدائر حول عمل المرأة المصرية في وظيفة قاضية من عدمه يوضح بشكل كبير المشاكل الشائكة التي يعاني منها المجتمع المصري بينما تقود فيه المرأة دولة كبرى مثل ألمانيا وتسعى فيه المرأة لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.
- الزعم بعدم صلاحية المرأة لتولي منصب القضاء يتنافى مع تتويج كفاح المرأة بتولي أحد المناصب الرفيعة بالمحكمة الدستورية العليا.

- تقاس مكانة الأمم ودرجة تقدم الشعوب بدور المرأة وما تحقق لها من مكاسب ونحـن نتحـدث كثـيرًا عن وضع المرأة ولكننا لم نتقدم خطوات كبيرة في هذا المجال، فقد سبقتنا في هـذا الـسياق دول عربيـة كثيرة[40].

(40) انظر المقالات التالية:

- أحمد حسين، المرأة قاضية.. وزوبعة جديدة، الأهرام، 2006/12/5، ص 11.
- نهال شكري، شئون سياسية، اتساع المنطقة الرمادية، الأهرام، 2006/12/6، ص 8.
- نبيل لوقا بباوي، حق المرأة في منصب القضاء شرعًا ودستورًا، الأهرام، 2006/12/7، ص 10.
- رفعت السعيد، نحو تمييز إيجابي للمرأة والأقباط، الأهرام، 2006/12/9، ص 10.
- مصطفى الفقي، قضايا عادلة، الأهرام، 2006/12/26، ص 12.
- نبيل لوقا بياوي، المرأة والأقباط وحقهم في البرلمان، الأهرام، 2007/1/4، ص 11.
- إقبال بركة، وماذا يريد الدستور من المرأة المصرية، الأهرام، 2007/1/18، ص 11.
- رفعت السعيد، نعم.. المرأة قاضية، الأهرام، 2007/1/20، ص 11.
- أحمد محمود موافي.. ولكت بضوابط شرعية، الأهرام، 2007/1/20، ص 11.
- قدري حنفي، المرأة المصرية والتحرر الوطني، الأهرام، 2007/1/25، ص 12.
- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 2007/2/6، ص 36.
- نبيل لوقا بياوي، نسبة المرأة داخل النص الدستوري، الأهرام، 2007/3/1، ص 10. =
- وحيد عبد المجيد، المرأة قاضية.. الخطوة متأخرة، الأهرام، 2007/2/20، ص 10.
- عبد العظيم درويش، تعليق، في انتظار.. القاضية، الأهرام، 2007/3/7، ص 15.
- رأي الأهرام، دعم المرأة وتمكينها ضروري في المجتمع، الأهرام، 2007/2/21، ص 11.
- أمينة شفيق، شركاء في.. البيت والغيط.. فلماذا لا نتشارك في السياسة، الأهرام، 2007/3/4، ص 10.
- جيلان حمزة،المرأة بين التعديلات الدستورية والدور المطلوب،الأهرام، 2007/3/5، ص 10.
- أيمن السيد عبد الوهاب، تمكين المرأة العربية ومتطلبات تحقيقه، الأهرام، 2007/3/14، ص 10.
- سامية خضر صالح، 16 مارس.. يوم المرأة المصرية، الأهرام، 2007/3/15، ص 10.
- رأي الأهرام، المرأة المصرية.. تاريخ مشرف، وواقع صعب، الأهرام، 2007/3/16، ص3.
- شريف العبد، شئون سياسية، لا لزيادة مقاعد المرأة،الأهرام، 2008/3/18، ص18.
- أمينة شفيق، تقدمت المرأة بطلباتها فهل تستجيب الدولة، الأهرام، 2007/3/18، ص10.
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، المرأة في مجتمع منقسم، الأهرام، 2007/3/20، ص 10.
- محبات أبو عميرة، إلى الأمام في نهضة المرأة المصرية، الأهرام، 2007/3/24، ص 11.

تعرض محبات أبو عميرة[41] لأهم الإنجازات التي تحققت للمرأة المصرية من أجل فاعلية المشاركة وتعزيز تمكينها في المجتمع من خلال عدة ملامح هي:

- إنشاء المجلس القومي للمرأة بهدف تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في التنمية.
- تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية العليا بقرار جمهوري، ثم موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين 31 سيدة في وظيفة قاض ورئيس محكمة من الفئتين أ، ب.
- تعديل قانون الجنسية بتمكين الأم المصرية المتزوجة من غير مصري.
- إصدار قانون محاكم متخصصة للأسرة لسرعة حل القضايا المرتبطة بالأسرة والأحوال الشخصية.
- إتاحة تمثيل المرأة في مجلس الشعب والشورى من خلال المادة 62، خاصة وأن برنامج مبارك وضع على رأس أولوياته إصلاحات دستورية تضمن حدا أدنى لمقاعد المرأة في البرلمان.

وترى الكاتبة من خلال اعتمادها على الأطر التشريعية، والمشاهدات من الواقع، مع الاستشهاد بالبيانات والأرقام أن الأمل ما زال معقودًا بأن تأخذ المرأة نصيبها في مؤسسات صنع القرار السياسي لرعاية مصالحها وتقدير الأبعاد النسوية في مجال وضع القوانين واعتمادها وتنفيذها.

بينما يؤكد نبيل لوقا بباوي[42]، على أحقية تولي المرأة المصرية منصب القضاء، ويرى أن تمكين المرأة المصرية من هذا المنصب قد تأخر كثيرًا بسبب اختلاف الرؤى، ويستخدم الكاتب عدة أطر مرجعية لعرض مقولاته منها إطار تجارب الدول عبر الإشارة لبعض الدول العربية والإسلامية التي انتزعت فيها المرأة هذا الحق منذ سنوات طويلة، ويبرهن ذلك بالنماذج العربية مثل تونس حيث تمثل المرأة نسبة 33% من أعضاء الهيئات القضائية فيها، كما وصلت المرأة في تونس إلى منصب محكمة التمييز وهي تعادل منصب مستشار في محكمة النقض عندنا، كما أن هناك عشر دول عربية، و 29 دولة إسلامية تتولى فيها المرأة منصب القضاء، حيث وصلت المرأة إلى منصب القضاء في المغرب عام 1961، والجزائر عام 1962، ويشغل حوالي 43% من الهيئات القضائية في الجزائر سيدات، وفي لبنان تولت

---

(41) محبات أبو عميرة، إلى الأمام في نهضة المرأة المصرية، الأهرام، 2007/3/24، ص 11.
(42) نبيل لوقا بباوي، حق المرأة في منصب القضاء شرعًا ودستورًا، الأهرام، 2006/12/7، 2 ص 10.

المرأة منصب القضاء عام 1967، وفي السودان عام 1965، بينما تولت المرأة هذا المنصب في مصر عام 2006، ويؤكد الكاتب أن تولي المرأة المصرية لمنصب القضاء حق كفله الدستور ويستشهد في ذلك بالمسارات القانونية عبر المادة 40 من الدستور والتي تنص على المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ولا يجوز التفرقة بينهما بسبب الجنس، ويعتمد الكاتب كذلك في عرض أطروحاته على الأطر التاريخية ليؤكد على حق المرأة في تولي منصب القضاء بالإشارة إلى أن المرأة في صدر الإسلام كانت تدير المعركة الحربية بتعليماتها رغم صعوبتها ويستشهد بالسيدة عائشة زوجة الرسول (ص) في موقعة الجمل، بجانب قيامها بفض المنازعات بين المسلمين في عهدها وهي من اختصاصات منصب القضاء، ويخلص الكاتب إلى أنه لا يعقل المعارضة على هذا الحق الذي انتزعته المرأة في 45 دولة عربية وإسلامية منذ سنوات طويلة.

ويطلب إبراهيم نافع[43]، بوقف الجدل الدائر في مصر بين أوساط المثقفين ما بين الرفض والقبول لاعتلاء المرأة المصرية منصب القضاء، ويرى الكاتب أن هذا الجدل والنقاش الذي استمر طويلاً تم حسمه بفتوى الدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية بإجازة تولي المرأة في مصر جميع المناصب بما فيها هرم السلطة أو رئاسة الجمهورية وأن تلك الفتوى توقف الجدل الدائر حول هذه القضية وعلى الهيئات والمؤسسات في مصر أن تأخذ الفتوى وتتعامل معها بجدية وتوقف تمامًا السجال حول الفكرة في إطار منح المرأة الطريق أمام دور المرأة المصرية وفتح المجالات أمامها من أجل استثمار طاقة نصف المجتمع في عملية التطوير والتغيير، استخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمشاهدات من الواقع مع الاستشهاد بعرض وجهتي النظر في القضية محل الخلاف.

2. **الاهتمام بحقوق الإنسان**: قدمت جريدة الأهرام 17 أطروحة بشأن قضية حقوق الإنسان، بنسبة 20.2% من إجمالي قضايا وأطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن المقولات والتصورات التالية:

- رفض التدخل الأجنبي في التعرض لمسائل حقوق الإنسان في مصر باعتبار أن ذلك من الشئون الداخلية للدولة.
- أطفال الشوارع ظاهرة خطيرة في المجتمع المصري تمثل ضحية مجتمع بأكمله.
- غياب العدالة الاجتماعية في سياسات الحكومة.

(43) إبراهيم نافع، حقوق، الأهرام، 2007/2/6، ص 36

- الدولة تسعى جاهدة لتنفيذ المشروعات التي تحقق للمواطن المصري مختلف حقوقه وتدعم الشعور بالأمان والاستقرار.
- الدولة تسعى لتقليص القوانين الاستثنائية تدريجيًا لدعم حقوق الإنسان وحرياته.
- تدهور حقوق السجناء والمحبوسين في قضايا النشر.
- اتساع الفجوة بين سياسات الحكومة وحقوق الفقراء بسبب الانحياز للطبقات العليا ومصالحها(44).

يرى صلاح الدين حافظ(45)، أن الحكم الرشيد يقوم على جناحين، أولا جناح الإصلاح الديمقراطي من خلال إطلاق الحريات العامة، والمساواة، وتداول السلطة عبر انتخابات عامة نظيفة ونزيهة، وقيام برلمانات وحكومات تلتزم بحكم القانون ويخضع الجميع لقضاء عادل، وصحافة حرة ومستنيرة تراقب وتسائل وتحاسب، وثانيًا جناح العدالة الاجتماعية أساس حقوق الإنسان والتي من خلالها تكفل للمواطنين الحاجات المعيشية الأساسية وفي مقدمتها الغذاء والمسكن والملبس والعلاج والتعليم بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، ويرى الكاتب أن مبدأ العدالة الاجتماعية محور جوهري لحقوق

---

(44) انظر المقالات التالية:

- عبد الله عبد السلام، طقوس الإشادة، رفض التدخل الأوربي في حقوق الإنسان، الأهرام، 2006/12/2،ص6 .
- حازم عبد الرحمن، مأساة الخفير النظامي، الأهرام، 2006/12/3،ص11 .
- محمد السعدني، نقطة الملتقي، الكل متهم ومسئول، الأهرام، 2006/12/4، ص7 .
- عبد العظيم الباسل، التوربيني ليس المتهم الوحيد، الأهرام، 2006/12/7، ص10 .
- هدايت عبد النبي، مأزق حقوق الإنسان، الأهرام 2006/12/9،ص11.
- عبد العظيم درويش، تعليق، حتى لا يصل التوربيني، الأهرام، 2006/12/16،ص10 .
- صلاح منتصر، مجرد رأي، حالة أيمن نور، الأهرام، 2007/1/29، ص11 .
- رأي الأهرام، حقوق الإنسان في مصر، الأهرام، 2007/2/2،ص3.
- صلاح الدين حافظ، العدالة الاجتماعية روح الدستور الديمقراطي،الأهرام 2007/2/21، ص11 . =
- نهال شكري،شئون سياسية،نرفض التدخل بدعاوى الإنسانية،الأهرام،2007/3/21،ص7
- رأى الأهرام، أطفال الشوارع، من يلقي إليهم بطوق النجاة، الأهرام،2006/2/6، ص11

(45) صلاح الدين حافظ، العدالة الاجتماعية روح الدستور الديمقراطي، الأهرام، 2007/2/21،ص11 .

الإنسان، وأن السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية لم تنجح حتى اليوم لإعادة التوازن المفقـود للعدالـة الاجتماعيـة، ويـستعين الكاتـب بإطـار التقـارير الرسـمية ليـبرهن عـلى مقولاتـه، حيـث يوضـح أن تقريـر الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية الذي تصدره الأهرام يؤكد أن الانحيازات الـصارخة للنظـام الـسياسي في مصر إلى الطبقة العليا ومصالحها، وسيطرة رأس المال على السلطة يسهم في زيـادة الفـوارق بـين الطبقـات وانعدام العدل والتهميش الشامل، فضلاً عن انتشار الفساد والذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى خاصـة وبصورة غير مشروعة، وهذا كله يسهم بصورة كبـيرة في توليـد الفقـر والاحتقـان، ويـشير الكاتـب في إطـار طرحه لأهمية مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعيـة كحـق أصـيل مـن حقـوق الإنـسان - أن التنميـة الحقيقيـة ليست مساعدة حفنة صغيرة من الناس على الـثراء، ولا إقامـة عـدد مـن الـصناعات التـي تحظـى بحمايـة حمقاء تستغلها الصفوة، ولا تعنـي كـذلك جلـب الـسلع الاسـتهلاكية لأثريـاء المـدن، ولكنهـا تعنـي تغيـير المجتمع، وتحسين أحوال الفقراء وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية، والمشاركة الشعبية في وضع الـسياسات واتخاذ القرار، وقد استخدم الكاتب في عرض مقولاته على إطار الخبراء في تحديد معنى العدالة الاجتماعية السابقة الإشارة إليها من خلال الاستشهاد برأي العالم ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل.

وترى الأهرام[46] أن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق السياسية فقط، وإنما تشمل كـل مـا يحقـق للإنسان حياة كريمة، ويوفر له متطلباته في كل المجـالات، وقـد اهتمـت الحكومـة المـصرية الحاليـة بهـذه الحقوق من خلال تنفيذ جميع المشروعات التي تحقق هذا المفهوم، وتدعم الحريات الشخصية، والـشعور بالأمان لـدى المـواطن وتـبرهن الجريـدة عـلى مقولاتهـا بالإشـارة إلى أن الحكومـة تبنـت تكليفـات رئـيس الجمهورية والخاص بإعداد قانون لمكافحة الإرهاب ليكون بديلاً لقانون الطوارئ في محاولة للجوء للقوانين الاستثنائية في أضيق الحدود وتعـديل قـانون الإجـراءات الجنائيـة لوضـع حـد أقـصى للحـبس الاحتيـاطي، والإعلان عن المشروع القومي لإسكان الشباب.

3. **حرية التعبـير والاحتجـاج الـسلمي**: قـدمت جريـدة الأهـرام 15 أطروحـة حـول قـضية حريـة التعبـير والاحتجاج السلمي بنسبة 17.9% من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقـد جـاءت تلـك الأطروحات معبرة عن المحاور التالية:

(46) رأي الأهرام، حقوق الإنسان في مصر، الأهرام، 2006/12/2،ص3 .

- استمرار العمل بقانون الطوارئ يناقض متطلبات التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.
- تراكم القضايا التي تمس حرية التعبير خلال الفترة الأخيرة تشكل في مجملها أزمة مستحكمة في النظام السياسي المصري.
- تضييق الخناق على المدونات اعتداء صارخ على حرية الرأي والتعبير ويعرقل خطوات الانتقال للديمقراطية.
- تزايد حركات الاحتجاج السلمي والإضراب بسبب تفاقم المشاكل العمالية.
- تقييد حرية الصحافة وتزايد أعداد الصحفيين المحالين للمحاكمات بسبب قضايا النشر.
- قانون الإرهاب الجديد يقدم حلاً أمثل لإلغاء قانون الطوارئ.
- توسيع هامش الحرية وإطلاق حرية التعبير أدوات مهمة للتغيير السياسي.
- إطلاق حرية الفكر والإبداع بدون مصادرة على الآراء من سمات المجتمعات المفتوحة(47).

يؤكد مكرم محمد أحمد(48)، أن استمرار وجود قانون الطوارئ يناقض متطلبات التطور

---

(47) انظر المقالات التالية:

- صلاح الدين حافظ، حرية تحت الحصار، الأهرام، 2006/12/20،ص11 .
- سكينة فؤاد، افتحوا للشباب نوافذ حرية الفكر، الأهرام، 2006/12/23،ص11 .
- محمد السيد سعيد، قضية الحرية في التعديلات الدستورية، الأهرام، 2007/1/15،ص10 .
- عبده مباشر، تكفير مجلة... وتكفير الدولة والمجتمع، الأهرام، 2007/1/28،ص10 .
- عبده مباشر، أحوال عربية، النقد... والحرية.. والتقدم، الأهرام، 2007/2/7،ص5 . =
- فاروق جويدة، هوامش حرة، شئ من الحكمة، الأهرام، 2007/2/9،ص39 .
- مكرم محمد أحمد، نعم لقانون جديد للإرهاب.. ولا لاستمرار قانون الطوارئ، الأهرام، 2007/2/10،ص11 .
- سلامة أحمد سلامة، من قريب، حرية التعبير مشكلة، الأهرام، 2007/3/4،ص10 .
- عادل عبد الصادق، المدونات بين حرية التعبير والضوابط القانونية، الأهرام، 2007/3/5،ص10.
- مصطفى سامي، شئون سياسية، الصحافة والحريات، الأهرام، 2007/3/13،ص6.
- صلاح منتصر، قضية صناعة الغزل، الأهرام،2007/2/15،ص11 .

(48) مكرم محمد أحمد، نعم لقانون جديد للإرهاب.. ولا لاستمرار قانون الطوارئ، الأهرام، 2007/2/10،ص11.

الديمقراطي، كما يناقض سعي مصر إلى جذب المزيد من الاستثمارات وجهودها لدمج اقتصادها الوطني في الاقتصاديات العالمية، ويرى الكاتب من خلال الاعتماد على إطار المشاهدات من الواقع أن إلغاء قانون الطوارئ أصبح مطلبًا عامًا يتحتم الاستجابة له لتصحيح أوضاع مصر الداخلية، وتعميق مسيرة إصلاحها السياسي وتصحيح صورتها الخاصة، ويشير الكاتب إلى أن البلد الذي يحكمه نظام قانون مستقر يقوم على احترام الدستور وتحصين الحريات العامة والخاصة وتنظيم علاقات السلطة في إطار دولة ديمقراطية تتوازن فيها مصالح فئات المجتمع، كما تتوازن فيها حقوق السلطات ويحكمها نظام قضائي يمثل فيه المجتمع أمام قاضيه الطبيعي، ويضمن حق المساءلة، كما يضمن توازن السلطة - سوف يكون أكثر قدرة على استثمار طاقاته الوطنية وأكثر جذبًا لاستثمارات الداخل والخارج - من بلد يحكمه قانون الطوارئ لأنه في مثل هذا النظام يتيح للسلطة التنفيذية أن تضع القيود على حريات الأفراد في الإقامة والتنقل والمرور والعمل، ويعطيها حق تفتيش الأماكن والمنازل والحرمات دون التقيد بالإجراءات القانونية، بجانب رقابة الصحف ومصادرة المطبوعات واعتقال الأشخاص دون المثول أمام القاضي الطبيعي.

ويرى سلامة أحمد سلامة[49] أن هناك مشكلة تعاني منها الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص تتعلق بفهم ممارسة واحدة من أهم حقوق الإنسان وهي حرية الرأي والتعبير والتي تنعكس آثارها على كل الحياة العامة في الدولة، فهذا المفهوم يعني إبداء رأي أو فكر يخالف ما استقرت عليه فئة أو جماعة أو رأي غالب في المجتمع مهما كان قويًا، وهذا الحق في الغالب ما يتم التضييق عليه أو خنقه في الدول التي ما زالت تحبو في خطواتها الديمقراطية والمجتمعات غير المفتوحة، عكس الدول المفتوحة، حيث يكون الدفاع عن هذا الحق من خلال الثقافة المفتوحة فيكون الدفاع عن حرية التعبير في كل تنوعاته، ويستعين الكاتب بإطار مشاهدات الواقع ليعرض مقولاته على أن قدرتنا في مصر على استيعاب هذا المفهوم العالمي لحرية التعبير قد توقفت ووصلت إلى طريق مسدود ويبرهن على ذلك بكثرة وتراكم القضايا التي تمس حرية التعبير خلال الفترة الأخيرة لتشكل في مجملها أزمة مستحكمة حيث صدر حكم على شاب بالسجن أربع سنوات بتهمة الإساءة للإسلام وإهانة رئيس الدولة في مدونات يكتبها على شبكة الإنترنت، ويخلص الكاتب في مقولاته بالمطالبة بوضع قواعد

(49) سلامة أحمد سلامة، من قريب، حرية التعبير مشكلة، الأهرام، 2007/3/4،ص10 .

منظمة تحمي حرية التعبير دون أن تفرض الحكومة سيطرتها على الفكر والرأي.

ويتعرض عادل عبد الصادق[50] إلى محور آخر مهم من محاور حرية التعبير، يتعلق هذا المحور بالمدونات على شبكة الإنترنت، حيث يرى أن المدونات كغيرها من الصحف التقليدية يجب أن تتمتع بحرية الرأي والتعبير، حيث ترتبط بدرجة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ومن ثم فإن الاعتقالات أو الملاحقات الأمنية للمدونين تعكس اضطرابًا في موقف الدولة تجاه قضية الحرية ويتساءل الكاتب، كيف تمنع الدولة الحبس في قضايا النشر بالنسبة للصحفيين وفي ذات الوقت تلاحق المدونين في قضايا الرأي والنشر، فيرى الكاتب أن الحرية كقيمة لا تتجزأ فلا يمكن أن تنطبق في حالة ويتم تجاهلها في الحالة الأخرى، وتمثل المدونات كما يرى الكاتب إعلامًا بديلاً لذا فهي بحاجة إلى تجمع وكيان قانوني أو نقابي يدافع عنها وحماية الملكية الفكرية لأعضائها.

4. **حرية تكوين الأحزاب**: قدمت جريدة الأهرام 11 أطروحة بشأن قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب بنسبة 13.09% من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت تلك الأطروحات في مجملها العام معبرة عن الملامح التالية:

- تضييق الخناق على عملية تكوين وإنشاء أحزاب جديدة قوية يؤدي إلى جمود الحياة السياسية في مصر.
- الإقرار بمبدأ تداول السلطة يساعد في خلق حالة جديدة من التنافس العام تعود منافعه لكافة المواطنين المصريين.
- الحياة الحزبية المصرية تفتقد إلى وجود كيان حزبي له تواجد في صفوف الجماهير يهدد شرعية النظام الحاكم في إطار الشرعية.
- مصر في حاجة إلى كيان حزبي معارض جديد يسعى لخلق ثقافة المنافسة بين مختلف التيارات في المجتمع.
- تدهور الأداء الحزبي وتدني قياداته ليس مسؤولية الحكومة ولكن سلبية هذه الكيانات في أداء الأدوار المنوط بها لتفعيل الحراك الاجتماعي العام.
- ضرورة الموافقة على تأسيس الأحزاب السياسية كبديل شرعي للنظام السياسي

(50) عادل عبد الصادق،المدونات بين حرية التعبير والضوابط القانونية، الأهرام، 2007/3/5،ص10

القائم[51].

يرى صلاح عروج[52] أن التعددية السياسية في أية نظام ديمقراطي توجب الحرية الكاملة في تكوين وإنشاء الأحزاب، وأن تكون لهذه الأحزاب برامج تعمل لمصلحة جميع المواطنين، وتحقق المنافسة في إطارها العام بين مختلف التيارات السياسية، ويؤكد الكاتب أن العمل على إرساء ثقافة المنافسة بين الأحزاب السياسية وتهيئة المناخ الحقيقي للتعددية سوف يدفع للتقليل من كثرة المستقلين في المجالس النيابية، وهو ما يعد دليلاً على قوة النظام، لم يحدد الكاتب أطر مرجعية معينة تم الاستناد إليها واقتصر على السرد العام بدون تدعيم مقولاته بمداخل إقناعية معينة.

بينما يشير عمرو الشوبكي[53]، إلى أن الإصلاح السياسي التدريجي الذي تحتاجه البلاد سيبدأ حين تعي الحكومة أن هناك أزمة شرعية لدى القوى والأحزاب التي تتنافس على انتخابات الرئاسة، وأنه من المهم العمل على إعطاء معنى ما لأي انتخابات رئاسية قادمة عن طريق فتح الباب أمام أحزاب سياسية قادرة على أن تتنافس ولو من بعيد على هذا المنصب الرفيع، ويوضح الكاتب من خلال استخدام إطار المشاهدات من الواقع أن المطلوب وجود منافسين جادين على منصب الرئاسة حتى ولو كان ذلك بهدف إعطاء مصداقية لشكل الانتخابات وجديتها في ظل استمرار النظام السياسي في استبعاد قوى بعينها

---

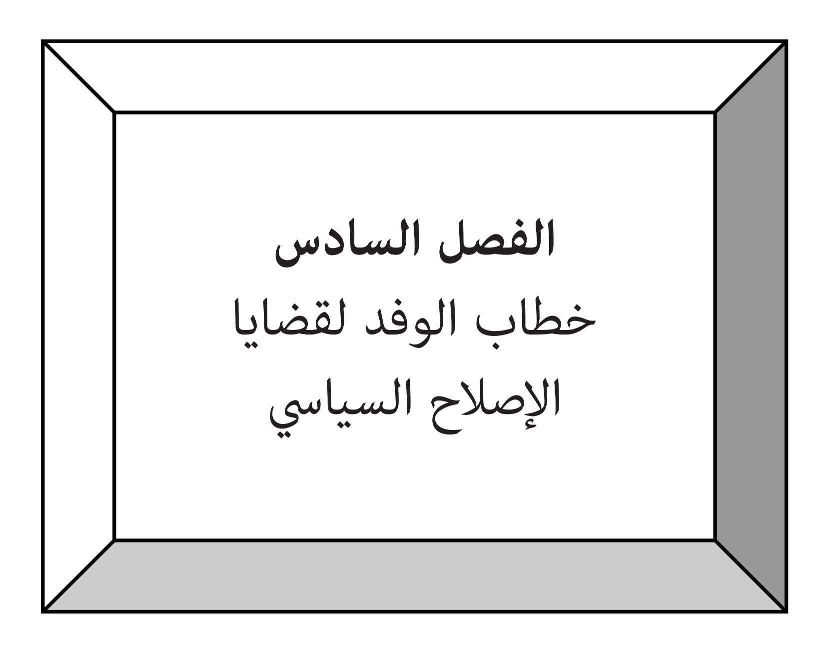
(51) راجع المقالات التالية

- وحيد عبد المجيد، 30 سنة أحزاب.. هل كانت عجافًا، الأهرام، 2006/12/12،ص10
- عبد العظيم درويش، تعليق، وإيه يعني.. دي مجرد صدفة، الأهرام،2007/2/3،ص15
- صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، 2007/2/4،ص11
- عمرو الشوبكي، الأحزاب والتعديلات الدستورية حتى لا تتكرر مشاهد الانتخابات الرئاسية، الأهرام،2007/2/27،ص10
- أمين هويدي، الأحزاب، الأهرام، 2007/2/27،ص12
- سمير مرقس، في مئوية الأحزاب المصرية... نحو أفق مدني جديد، الأهرام، 2007/3/24، ص100

(52) صلاح عروج، ثقافة المنافسة، الأهرام، 2007/2/4،ص11

(53) عمرو الشوبكي، الأحزاب والتعديلات الدستورية حتى لا تتكرر مشاهد الانتخابات الرئاسية، الأهرام، 2007/2/27،ص10

عن ساحة الشرعية، فالمطلوب أن تمتلئ هذه الساحة بقوى حزبية لديها حد أدنى من التواجد الشعبي والقبول، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إطلاق حرية تكوين وإنشاء الأحزاب الجديدة بعيدًا عن التسلط الحكومي وتعنت لجنة الأحزاب.



الفصل السادس

خطاب الوفد لقضايا الإصلاح السياسي

تمهيد:

قدمت جريدة الوفد 333 أطروحة حول عمليات الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا محورية، شملت الإصلاح الدستوري والتشريعي وقدمت الجريدة من خلالها 195 أطروحة بنسبة 58.6% من إجمالي الأطروحات، وقد تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة بشأنها 67 أطروحة بنسبة 20.12 % تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة، وقدمت الجريدة في إطارها 71 أطروحة بنسب 21.3%، وتم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، وقد تنوعت الأطر المرجعية للخطاب بالجريدة فجاءت أطر التشريعات والقوانين، والمرجعيات الثقافية، والمرجعيات الرسمية، والمشاهدات من الواقع، والمرجعيات الحزبية - كأهم الأطر المرجعية في الجريدة، كما اعتمد الخطاب على عدة مداخل إقناعية للاستشهاد بالإطروحات المقدمة جاء في مقدمتها، الشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، كما تعددت الفئات الفاعلة في الخطاب وشملت الحكومة والحزب الحاكم، السلطة التشريعية، الرئيس، التيار الإسلامي، وقد تبني الخطاب اتجاها سلبيًا في وصف الفاعلين المحوريين في عملية الإصلاح السياسي في مصر، وسوف يقوم الباحث برصد مفردات هذا الخطاب كالتالي:

أولا: الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي:

1. **تداول السلطة**: قدمت جريدة الوفد 39 أطروحة حول قضية تداول السلطة، في خطابها الصحفي خلال فترة الدراسة، بنسبة 20% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي بالجريدة، وقد ركزت هذه الأطروحات في إطارها العام على الموضوعات التالية:

- النظام السياسي المصري لا يعرف الانتقال الحقيقي للسلطة، والذي يعني الانتقال السلمي للحكم من رئيس إلى آخر، أو من حزب الأغلبية إلى حزب آخر، بناءًا على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم.
- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله في مصر، فلا تزال السلطة حكرًا على حزب الرئيس رغم مرور ثلاثين عامًا على الانفتاح السياسي في مصر إلا أنه لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة، أو المواطنين عمومًا في القرارات المصرية.

- التداول الحقيقي للسلطة لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب الأحزاب السياسية الفاعلة، والوطنية، والتي تتنافس فيما بينها على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وأن النظام القائم على غياب منطق تداول السلطة هو بالتأكيد نظام مشكوك في ديمقراطيته.
- يعاني النظام السياسي المصري من شيوع ظاهرة الحزب المسيطر، الأمر الذي لم يسمح معه بانتقال السلطة من الحزب الحاكم إلى غيره من الأحزاب، أو حتى تشكيل حكومة ائتلافية بسبب تفتت وإصدار النظام الحاكم في إضعاف الأحزاب السياسية وشل قدرتها على أن تمثل تحديًا حقيقيًا للحزب الوطني وبالتالي ضمان الاستمرار في السلطة.
- تمسك النظام السياسي بعدم تداول السلطة أدى إلى إضعاف آليات محاربة الفساد، وإضعاف المؤسسات لصالح تحالف السلطة والمال.
- الإصلاح السياسي يتطلب ضرورة تداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة تجسد نتائجها إرادة الناخبين، ووفق قواعد للعبة تحظى باتفاق عام، أو إجماع من قبل المجتمع السياسي.
- ومختلف القوى والتيارات على المسرح السياسي [1].

(1) راجع المقالات الآتية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، المادة 77، الوفد، 2006/12/27، ص3
- معتز بالله عبد الفتاح، إصلاح قلب مصر الدستوري دون كبدها، الوفد، 2007/1/2، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، ليس حبًا في على ولكن كراهة في معاوية، الوفد، 2007/1/4، ص3 .
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ولماذا لا يتدخل الرئيس، الوفد، 2007/1/4،ص16
- جمال بدوي، كلام في العضم، عودة إلى المادة 77 (1)، الوفد 2007/1/10،ص3،
- جمال بدوي، كلام في العضم، المادة 77 لماذا (2)، الوفد 2007/1/11،ص3.
- مصطفى الطويل، عجبي؟، الوفد، 2007/1/12،ص14
- علي أبو الخير، المادة 77، مربط الفرس في أي تعديل دستوري، الوفد 2007/1/12، ص14
- سكينة فؤاد، جبهة دفاع عن جهاز المناعة المصري، الوفد 2007/1/15، ص14
- الشافعي بشير، نقولها بصراحة: تأييد فترة الرئاسة أمر خطير للغاية، الوفد 2007/1/28،ص14
- جمال صلاح الدين، لماذا (77؟) الوفد، 2007/2/9، ص14
- محمود السقا، قال قائل منهم: لا تمسوا المادة 77 بسوء، الوفد، 2007/2/21،ص147

حيث يرى سمير محمد غانم[2]، أن التغيير والإصلاح السياسي شأنه شأن مختلف القضايا له محور رئيس وبنود فرعية، فالمحور الرئيس هو تداول السلطة سلميًا، ويبرهن الكاتب على مقولاته مستخدما إطار الأحداث العامة، ومشاهد من الواقع بقوله إن أي خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية، يستلزمها إقرار بتداول السلطة، ويستخدم الكاتب في سرده لمبررات تداول السلطة بتعديل المادة 77 من الدستور بعض التعبيرات المجازية، حيث يشبّه مواد الدستور التي طلب الرئيس مبارك بتعديلها بالأعمدة الثانوية المستخدمة في ديكورات المباني، والمادة 77، بالعمود الرئيس الذي يستند عليه المبنى، ويشير إلى أنه عند الشروع في إعادة طلاء هذه الأعمدة الثانوية دون إعادة بناء العمود الرئيس يعد من قبيل إضاعة الوقت، والمماطلة والخداع، وبالتالي فإن تعديل المادة 77 من الدستور هو الذي سوف يؤدي إلى تداول السلطة وتفعيل الديمقراطية الحقيقية.

ويقدم طلعت المغاوري[3]، في خطابه مبررات الرفض التام لتوريث السلطة أو جمودها، وعدم التداول السلمي لها، باعتبار أن تداول السلطة سلميًا تعد أحد ملامح تطور النظام السياسي، خاصة في الدول التي بدأت في التحول للديمقراطية مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، ويبرهن الكاتب على تصوراته من خلال استخدام إطار تجارب الدول الأخرى، وقد استعانت بنموذجين جرى فيهما تداول السلطة سلمياً، نموذج لدولة ضاربة في جذور الديمقراطية وهي فرنسا، والأخرى دولة عربية إفريقية شقيقة تنتمي إلى دول العالم الثالث وهي الجمهورية الموريتانية، حيث يرى الكاتب أن رئيسي الدولتين قدما مصلحة شعبيهما على مصلحتهما الشخصية، حين فضلا الديمقراطية كأسلوب أفضل لحكم البلاد، ويشير الكاتب إلى أن مبدأ تداول السلطة سيظل من الأحلام بعيدة المنال في النظام السياسي

- أنور عصمت السادات، الطاعة المطلقة، الوفد، 2007/3/22، ص2
- إبراهيم القرضاوي، توريث السلطة، الوفد، 2008/3/28، ص14
- مصطفى الطويل، أنت تريد وأنا افعل ما أريد، الوفد،2007/2/8، ص14
- محمود السقا، الحيرة الكبرى في صياغة دستور الأمة، الوفد 2007/2/14، ص14
- سلطان أبو على، هل للتعديلات الدستورية ضرورة، الوفد، 2007/3/15، ص5
- فؤاد بدراوي، مشاهد، 2007/2/23،ص3

(2) سمير محمد غانم، لا ديمقراطية بغير تداول السلطة، الوفد، 2007/2/6،ص14

(3) طلعت المغاوري، تساؤلات درس في الديمقراطية ليتنا نتعلم، الوفد، 2007/3/23،ص14

المصري طالما لم يتطرق المشرع لتعديل المادة 77 من الدستور والتي تحدد فترة الرئاسة بمدد وتتيح لمن يعتلي السلطة أن يظل أبديًا في منصبه دون تغيير.

2. **التعددية الحزبية:** قدمت جريدة الوفد 28 أطروحة حول قضية التعددية الحزبية بنسبة 14.4% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وأكدت هذه الأطروحات على أن الحياة الحزبية في مصر يعتريها العديد من الإشكاليات والقيود أبرزها يكمن في الملامح التالية:

- البيئة التشريعية للعمل الحزبي والتي يحكمها القانون رقم 40 لسنة 1977 وما طرأ عليه من تعديلات بالقانون رقم 177 لسنة 2005، حيث يصبح معها إنشاء وتكوين حزب سياسي في ظل الشروط المنصوص عليها وفي ظل اللجنة الإدارية المسماة بلجنة شئون الأحزاب هو ضربا من ضروب المستحيل.
- عدم التوازن بين الحزب الوطني الحاكم، والأحزاب الأخرى، فالأحزاب السياسية في نظر النظام السياسي المصري هي مجرد ديكور شكلي وأقرب إلى الكيانات السياسية التي تمارس مهامها خارج دائرة السلطة، لا تملك من الإمكانيات الواقعية، أو المحتملة ما يؤهلها للوصول إلى السلطة أو المنافسة عليها، كما أنها لا تملك من الوسائل ما يمكنها من الرقابة على الحكومة أو محاسبتها.
- لا تنشأ حياة سياسية سليمة بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة في المجتمع، وهذا لا يتحقق في ظل سيطرة الأنظمة الشمولية على مقاليد الحكم، فالنظام الشمولي يقوم على الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة وينفرد بها بينما تحاصر الأحزاب السياسية الأخرى داخل مقارها وتفرض عليها القيود التي تحد من نشاطها وتمنعها من الوصول إلى الجماهير.
- سعى النظام السياسي الحاكم باستمرار على انفصال الحياة الحزبية عن جوهر اهتمامات المواطن العادي وانشغاله بتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بجانب العزوف عن المشاركة السياسية وعدم حياد الأجهزة الإدارية.
- صورة البيئة السياسية التي تمارس فيها الأحزاب المعارضة أدوارها يفسر مأزق التعددية الحزبية في مصر.

كما أكد الخطاب على المطالبة بإلغاء قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته الأخيرة، وسن قانون جديد للأحزاب يتضمن القواعد الآتية:

- تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بالإخطار.
- حظر تكوين الأحزاب في إطار التشكيلات العسكرية، أو التي تقوم على أساس الدين أو العرق أو الطائفة.
- إلغاء لجنة شئون الأحزاب المشكلة بمقتضى القانون رقم 40 لسنة 1977، وإنشاء لجنة جديدة يتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى، وتضم في عضويتها الأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى.
- حرية الأحزاب في إنشاء الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية بمجرد الإخطار للجهة المختصة.
- إلغاء التشكيل المختلط لمحكمة شئون الأحزاب بمجلس الدولة، وإعادة الاختصاص إلى محكمة القضاء الإداري.
- حرية عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون الحصول على إذن مسبق من الأجهزة المعنية.
- لا يجوز للسلطة التنفيذية الاعتراض على أي حزب تم الإخطار عنه طبقا للقانون، إلا بناء على حكم من المحكمة المختصة بعد عرض الأسباب التي تبرر ذلك.
- الإيمان بتعدد الأحزاب السياسية، وتداول السلطة فيما بينها لتفعيل الديمقراطية باعتبارها خير ضمان لتقدم وازدهار الدولة[4].

---

(4) راجع المقالات التالية:

- سعيد عبد الخالق، درس من.. الحزب الديمقراطي الأمريكي، الوفد 2007/1/1، ص5
- طلعت المغاوري، تساؤلات الإرادة السياسية، الوفد 2007/1/12،ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، بيان الوفد، الوفد، 2007/1/14،ص3
- خليل العناني، الديمقراطية المعيبة، الحالة المصرية.. نموذجًا، الوفد، 2007/1/16، ص14
- حسين عبد الرازق، تصعيد المواجهة بين الإخوان والحكم، الوفد، 2007/1/19، ص14
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الدستور والأحزاب، الوفد، 2007/1/21، ص7
- جمال بدوي، كلام في العضم، مواجهة ساخنة، الوفد، 2007/2/12، ص3
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، مواصفات الفترة الانتقالية، الوفد 2007/2/13 =
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب.. والممارسة السياسية، الوفد، 2002/2/18،ص7
- أنور الهواري، ملوك الأمس وملوك اليوم، الوفد، 2007/2/22، ص14
- سعيد عبد الخالق بين السطور، وما الحياة السياسية إلا مسرح كبير، الوفد 2007/3/7، ص5
- طلعت المغاوري، تساؤلات، دستورك يا وطن، الوفد، 2007/3/9، ص14
- سكينة فؤاد، حزب في مواجهة أمة، الوفد 2007/3/19، ص14
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2007/3/21، ص14

ويتطرق محمد سلماوي[5] في طرحه لوضع التعددية الحزبية في مصر من زاوية أن الفيصل والمحك الحقيقي في خطوات الإصلاح السياسي هو تغيير شكل الممارسة السياسية وبدونها تكون تعديلات الدستور ورقية لا مدلول لها ويستخدم الكاتب في طرح تصوراته ومبرراته أطر التصريحات الرسمية، والتشريعات والقوانين من خلال رفض لجنة شئون الأحزاب إنشاء 12 حزبًا جديدا، ويرى أن تفعيل التعددية الحزبية يستلزم عاملين مهمين هما، إطلاق حرية إقامة الأحزاب وإلغاء اللجنة الغير دستورية المسماة بلجنة شئون الأحزاب ويبرر الكاتب حجته في ذلك بقوله، إن الممارسة السياسية هي حق أساسي من الحقوق المنصوص عليها في الدستور، وهذه الممارسة لا يمكن أن تحقق الأمن من خلال الأطر السياسية الشرعية الممثلة في الأحزاب، فكيف ننص في الدستور على حق الممارسة السياسية ثم نشكل اللجان التي تقوم برفض جميع الأحزاب التي تتقدم لها، فإلغاء لجنة شئون الأحزاب تعد بداية تأسيس حياة سياسية سليمة، تقودنا إلى الإصلاح السياسي.

ويتطرق جمال بدوي[6] في طرحه للتعددية الحزبية إلى نقطة مهمة تتعلق بعزل المواطنين عن الحياة السياسية بأحزابها من خلال تكوين صورة ذهنية لدى المواطن العادي بأن هذه الأحزاب مجرد ديكور شكلي تمارس مهامها خارج دائرة السلطة بدون أن تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها للوصول إلى الجماهير وتفاعلها مع قضاياها، من جانب، وعزل المواطنين عن هذه الأحزاب بتفاقم المشاكل الحياتية وضغوط المتطلبات اليومية، وبالتالي العزوف التام عن المشاركة في النشاط السياسي، ويستخدم الكاتب عدة أطر لإبراز مقولاته، منها الإطار التاريخي من خلال التعرض لبداية محنة الأحزاب السياسية التي بدأت مع قرار مجلس قيادة الثورة بحلها وتكريس حكم الفرد والتمهيد لمرحلة الاستبداد السياسي، ثم العودة للتعدد الحزبي بقرار الرئيس السادات لكن ليس على النحو الليبرالي الحر المعبر عن القوى الشعبية، ولكن أحزاب محكومة بإرادة الدولة ومقيدة بقانون الطوارئ، فكانت

---

(5) محمد سلماوي، قرار معيب برفض 12 حزبًا، الوفد 2007/1/11،ص14.

(6) جمال بدوي، كلام في العضم، محنة الأحزاب، الوفد، 2007/2/8، ص3.

أدوارها تماثل أدوار الكومبارس لتكريس دور البطولة للحزب الحاكم فكانت النتائج انصراف المواطنين عن ممارسة السياسة برمتها، واكتفوا بمجرد المشاهدة، والتعليق، والسخرية، بجانب إطار الأحداث المعاصرة من خلال توضيحه لتراجع وضعف الممارسة السياسية داخل النظام السياسي المصري والتي أدت إلى عزوف 70% من المواطنين عن الانتخابات الأخيرة تاركين الأمر للنظام الحاكم والحزب الديمقراطي الانفراد بتقرير مصير البلاد.

ويرى خالد حنفي[7]، أن التعددية الحزبية بمعناها العام يمكن تحقيقها داخل النظام السياسي المصري كحزب افتراضي على شبكة الإنترنت فهذه الشبكة لا مجال فيها إلا للحرية حيث تسقط كل أدوات الإقصاء، وتؤسس مجتمعًا يتساوى أفراده من حيث الحقوق والواجبات، وهكذا يقدم الكاتب في طرحه للتعددية الحزبية إطارًا معتمدًا على مشاهد من الواقع تجعل التعددية الحزبية داخل النظام السياسي المصري بعيدة عن الواقع الفعلي فاستعار لها مجتمعا افتراضيا يتميز بخصائص النظام الليبرالي حيث لا يسعى هذا الحزب الافتراضي لتكريس السلطة، يؤمن بأن أية مشكلة في هذا البلد لا يتم حلها إلا عبر التعددية والحوار، مع عدم إقصاء الآخر، وأن مرجعيته هي الأمة المصرية بكل تاريخها وتراثها.

3. **مكافحة الفساد:** قدمت جريدة الوفد 34 أطروحة حول قضية مكافحة الفساد بنسبة 17.4 % من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركز الخطاب في مجمله على خطورة تفاقم مشكلة الفساد في مصر حتى أصبحت جزءًا من ملامح النظام السياسي القائم، كما تعرض الخطاب إلى العوامل التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة والآثار التي تركتها وطرق مكافحتها وذلك كالتالي:

- إن الفساد في مصر أصبح ظاهرة عامة بسبب القصور والإهمال على المستويين الإداري والسياسي، وأنه ارتبط بجهاز الدولة بسبب انخراط بعض شاغلي المناصب العليا السياسية والإدارية في ممارسة الفساد، حتى أصبح الفساد جزءًا من آليات العمل في بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها، وقد تبعه التراجع المستمر في ترتيب مصر على المستوى العالمي في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية حيث احتلت مصر الترتيب 105 للدول الأقل فسادًا من مجموع 180 دولة بمؤشر 2.9 نقطة.

---

(7) خالد حنفي على، نحو حزب افتراضي غير سلطوي في مصر، الوفد، 2007/2/21، ص14.

- أشار الخطاب إلى أن الخلل الإداري في مؤسسات الدول ساعد في تأثير بعض الفئات الاجتماعية وذوي النفوذ على بعض أجهزة الدولة وتوظيفها بطرق مختلفة لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة عبر الانخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة شملت، الاتجار في الأغذية الفاسدة، والمعدات واللوازم الطبية، والتهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والحصول على بعض التسهيلات الائتمانية دون وجه حق، وإهدار المال العام، والاختلاس.
- حصل تداخل غير واضح بين الثروة والسلطة في المجتمع نتج عنه أن أصبح امتلاك الثروة تمثل أحد المداخل المهمة في التأثير على السلطة الأمر الذي خلق ازدواجية في المجتمع المصري، لفئات محدودة تزداد ثراء، وقطاعات واسعة تعاني من التهميش والتدهور في معيشتها.
- كشف الخطاب على أن هناك عوامل عديدة ساعدت على انتشار الفساد منها: العلاقات المشبوهة، ونظام الحكم الشمولي، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وتعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين ومحاسبتهم، وسيادة قيم الولاء الشخصي على القيم الوطنية، وتقلص دور الأحزاب السياسية، وتضخم الجهاز البيروقراطي في الدولة.
- أشار الخطاب إلى الآثار السلبية للفساد والتي ظهرت ملامحها في إهدار المال العام، وزعزعة الثقة في نزاهة الحكم والخلل القيمي، وضعف هيبة القانون، والإحساس بالظلم، وضعف الانتماء للوطن، مع غياب العدالة الاجتماعية.
- كما وضع الخطاب ضوابط وآليات محددة لمواجهة الفساد وصولا للحكم الرشيد وقد تضمنت هذه الآليات: تطبيق الديمقراطية الحقيقية، وضمان نزاهة الانتخابات، واستقلال القضاء وتدعيم سلطاته، وتدعيم دور الأجهزة الرقابية، وتفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة، وتشديد الرقابة على الجهاز الإداري بالدولة والقطاع المصرفي، ووضع تشريع جديد لمواجهة جرائم المال العام، مع سرعة الفصل في قضايا الفساد، وعقاب المنحرفين، وحسن اختيار القيادات المسئولة بمختلف مؤسسات الدولة، وتقليص حجم البيروقراطية مع تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين

في المجتمع[8].

يناقش حسين عبد الرازق[9]، في خطابه لقضية الفساد أهم مظاهر هذه القضية في المجتمع المصري، والتي بدأت واضحة تماما في صور، النهب المنظم لأموال المودعين في البنوك عن طريق تسهيلات وقروض لبعض رجال الأعمال دون ضمانات حقيقية مقابل

---

(8) راجع المقالات التالية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، الدم الفاسد، الوفد، 2007/1/9، ص3
- محمد أمين، على فين، مسئولون كبار، الوفد 2007/1/10،ص16
- مجدي حلمي، دولة الفساد، الوفد، 2007/1/11، ص14
- محمد عبد الفتاح، في العمق، حكومة ملوثة، الوفد، 2007/1/15،ص97
- محمد أمين، على فين، اللعب على كبير، الوفد، 2007/1/17 ص16
- ماجد محمد، على المكشوف، بطل الفضائح، الوفد2007/1/17، ص9
- محمد زكي، شواكيش، رشاوى غرف النوم، الوفد، 2007/1/20،ص9
- طلعت المغاوري تساؤلات، خراب الذمم، الوفد، 2007/1/26،ص14
- طلعت المغاوري، تساؤلات، مافيا الأراضي، الوفد 2007/2/9، ص14
- محمد أمين، على فين، هويدا....والوزير، الوفد، 2007/2/4، ص16
- نيفين ياسين، بوضوح، الفساد واحد، الوفد 2007/2/17، ص7
- طلعت المغاوري،تساؤلات،حاكموا الإهمال والفساد في وزارة الكهرباء،الوفد، 2007/3/2، ص14
- محمد أمين، على فين، لا تغنوا علينا، الوفد 2007/2/25، ص16
- وجدي زين الدين، حكاوي، وأنت ماذا فعلت....يا وزير الصحة، الوفد 2007/1/18، ص7
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، اتهامات أخرى، الوفد 2007/1/17،ص9
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، التلوث...والبرلمان، الوفد،2007/1/14،ص7
- محمد أمين على فين، هناك فرق، الوفد 2007/1/12،ص16
- محمد أمين، على فين، شهادة سهير ونهى، الوفد 2007/1/11،ص16
- وجدي زين الدين، حكاوي، حاكموا الجبلي وهاني سرور،الوفد، 2007/1/11،ص7
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، شرين رضا، هاني سرور، والتعديلات الدستورية، الوفد 2007/1/22، ص5

(9) حسين عبد الرازق، حماية الفساد في مصر، الوفد، 2007/1/12، ص14.

عمولات ورشاوى لبعض المسئولين في القطاع المصرفي، ثم الاستيلاء على أموال الدولة بمساعدة الجهاز الإداري ومسئوليه، تم تشعب مختلف صور الفساد في قطاع المحليات، ثم الاتجار في اللوازم الطبية المقدمة للمواطنين والتي فجرتها قضية الدم الملوث لعضو برلماني بارز في الحزب الحاكم نتيجة لتحالف المال مع السلطة، استخدم الكاتب إطار المشاهد من الواقع، مع مسارات برهنة حددها في البيانات والأرقام للبرهنة على أن الفساد أصبح جزءً رئيسا من مكونات النظام السياسي المصري، وأنه قد وجد بيئة حاضنة لحمايته، وقد برهن الكاتب على ذلك من خلال التعرض لترتيب مصر على المستوى الدولي في تقرير منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد على مستوى العالم، وتقارير الرقابة الإدارية وبعض الجهات الرقابية الأخرى، ومحاكمات بعض المتورطين في قضايا الفساد، ويطرح الكاتب في مقولاته بعض الأسباب التي تساعد على تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع، حددها في نقاط معينة وهي: غياب الديمقراطية والقيود المفروضة على وسائل الإعلام خاصة الصحف والتي تحد من حريتها في كشف الفساد، وبالتالي قلة عدد جرائم الفساد التي تصل إلى النيابات والمحاكم، بجانب عدم قدرة أجهزة الرقابة على إبلاغ النيابات المختصة إلا بموافقة الوزراء أو رؤساء مجالس الإدارات، وعجز مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي في ظل هيمنة السلطة التنفيذية، وتجميد قانون محاكمة الوزراء، وينتهي الكاتب إلى نتيجة محددة وهي أن هناك تواطؤا واسعا في أجهزة وسلطات الدولة لحماية الفساد ومرتكبيه.

ويستخدم سعيد عبد الخالق[10]، إطارًا تاريخيًا في طرحه لأسباب تفاقم الفساد في مصر، مع استخدام البيانات والأرقام للبرهنة على مقولاته، استخدام الكاتب الإطار التاريخي ليبرهن عن تواطؤ النظام السياسي في انتشار الفساد ومحاباته عبر أطر رسمية، وذلك من خلال موقف النظام السياسي السابق بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية بعد تجرئ المسئولين فيها بإصدار ثلاثة كتب لمحاربة وعلاج الفساد في مصر، كما استخدم الكاتب إطار التصريحات الرسمية ليبرهن على عجز النظام السياسي الحالي في مواجهة هذه القضية من خلال تصريحات مجلس الوزراء بمناقشة تقرير النيابة الإدارية حول الفساد في مصر، ويبرهن الكاتب على مقولاته بالحجج الآتية: أن القضايا التي يتم الإعلان عنها لا تعبر عن الحجم الحقيقي للفساد في مصر، والذي بلغت تكلفته السنوية 50 مليار جنيه، استمرار تراجع

(10) سعيد عبد الخالق، بين السطور، تقارير الفساد. مصيرها المخازن، الوفد، 2007/2/4، ص5

مصر في التصنيف الدولي لمؤشرات الفساد، غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع وبالتالي انعدام قيم الولاء والشرف، ارتباط المال بالسلطة لحماية الفساد وتبريره، والخلل الكبير في الجهاز الإداري بالدولة والقطاع المصرفي بما ينتج عنه بيئة حاضنة للفساد.

ويعرض سعيد إسماعيل علي[11]، لصور أخرى للفساد، وهو الفساد داخل المؤسسة التعليمية، حيث يستخدم الكاتب إطار المشاهدات الواقعية في طرحه لتعدد أنماط الفساد داخل المجتمع المصري، وبالتالي أنماط مرتكبيه، ويرى الكاتب أن ما تعاني منه مصر حاليًا هو انتشار منظومة الفساد المخطط بسبب انعدام الشفافية، والمحاسبة، والدوائر المغلقة التي تملك السلطة والنقود، ويستخدم الكاتب إطار الحكم والأقوال المأثورة في سياق تأكيده على تشعب صور الفساد في المجتمع المصري بمشاركة النظام السياسي، ويستعين الكاتب لذلك بالحكمة الشعبية " حاميها حراميها " تعبيرًا بالسلب عن ضرورة أن يكون القائم بالحماية كفئًا أمينًا.

4. **استقلال السلطة القضائية:** قدمت جريدة الوفد 27 أطروحة حول قضية استقلال السلطة القضائية بنسبة 13.8% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة في مجملها العام عن المحاور التالية:

- إن استقلال القضاء، وتدعيم سلطاته هو الحجر الأساسي في بناء حركة الإصلاح السياسي، وهو أمر لا يلقى الاهتمام الكافي من قبل النظام السياسي المصري، رغم أن دعم السلطة القضائية هو دعم للعدل ولإحدى سلطات الدولة وسيادتها.
- استقلال القضاء شرط أساسي لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات التي هي أساس الإصلاح السياسي ومواجهة الفساد.
- تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية يؤدي إلى اهتزاز هيبة القضاء، ويصبح القانون بلا فاعلية مما يسهل عملية الخروج عليه، وبالتالي فقد العدل الاجتماعي.
- إن أبرز العقبات التي تعوق حركة إصلاح القضاء، وتحد من استقلاليته، تتمثل في كثرة التشريعات وتناقضها، وتعدد جهات التشريع، وتعدد جهات القضاء، وبطء إجراءات التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية، والتبعية المالية.
- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية بتوفير الاستقلال والحيدة والرعاية حتى يتفرغ

(11) سعيد إسماعيل علي، الفساد في التعليم، الوفد، 2007/3/10، ص 14

القضاة لتحقيق العدالة من خلال: استقلال ميزانية السلطة القضائية، بعيدًا عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية، توفير المزيد من الرعاية والدعم والتطور التكنولوجي لأجهزة العدالة المعاونة، وإلغاء الازدواجية في النظام القضائي المصري بمعنى أن تظل السلطة القضائية بعيدة عن تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية وإعادة الاعتبار لسيادة القانون باعتبارها ركن أساسي لتدعيم عملية التطور السياسي والديمقراطي، والتزام الأجهزة المعنية بتنفيذ الأحكام القضائية بشكل صارم على أن تقدم الدولة القدوة والمثل في هذا المجال.

- تتأكد فعالية الهيئة القضائية وديمقراطيتها بقدرتها على ممارسة دورها الإيجابي في ضمان دستورية القوانين، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون، وتحقيق المساواة العادلة بين المواطنين، وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين.
- وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية[12].

---

(12) راجع المقالات الآتية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، أزمة الوزير والنادي، الوفد، 2006/12/6، ص 3
- جمال بدوي، كلام في العضم، الإشراف القضائي، الوفد، 2006/12/28، ص 3
- محمد عبد الفتاح، لا.. لتهميش القضاء، الوفد 2007/1/12، ص9
- علي السيد، مطلوب عن المستشار مقبل شاكر، الوفد، 2007/1/16، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، ندوة القضاء، الوفد، 2007/1/17، ص3
- محمد أمين، على فين، ما يخجل منه الوزير، الوفد، 2007/1/27، ص16
- جمال بدوي، كلام في العضم، تطوير الثوب القضائي، الوفد، 2007/1/29، ص3
- محمد مصطفى شودي، كلمة أخيرة، أنت واحد منهم، الوفد، 2007/1/29، ص16
- مجدي حلمي، الهجوم على القضاء لمصلحة من، الوفد، 2007/2/22، ص14
- سمير حافظ، مشروع وزير العدل لإنجاز القضايا، ملاحظات ومحاذير، الوفد، 2007/2/7، ص14
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، أنها مأساة إنسانية يا سيادة الرئيس، الوفد، 2007/2/26، ص5
- سعيد عبد الخالق، مأساة القاضي المنزلاوي.. تاني، الوفد، 2007/2/27، ص9
- سعيد عبد الخالق، التقدير والاحترام والإجلال لمستشاري مجلس الدولة، الوفد، 2007/3/3، ص5
- جمال يونس، ضربة قلم، أزمة العدالة، الوفد، 2007/3/6، ص14 =
- محمد أمين، على فين، دموع القضاة، الوفد، 2007/3/11، ص16
- محمد أمين، بقرار جمهوري، الوفد، 2007/3/12، ص16
- سكينة فؤاد، القضاة.. والسفاح.. حالة وطن (2)، الوفد، 2007/1/29، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، الظلم في محراب العدالة، الوفد، 2007/1/30، ص3

ويرصد جمال بدوي[13]، في خطابه عنصرين مهمين يعوقان استقلال السلطة القضائية، وهما، إجراءات بطء التقاضي، وتهميش دور القضاء في الإشراف الكامل على الانتخابات، استخدم الكاتب في سرده لمقولاته إطار التصريحات الرسمية أو الشخصيات الصانعة للأحداث، مع الاستعانة بالبيانات والأرقام كمسارات برهنة مؤيدة لطرح الخطاب، حيث استعان الكاتب بإطار الشخصيات الصانعة للأحداث من خلال تصريحات وزير العدل المستشار ممدوح مرعي حول مشروع قانونين لتبسيط الإجراءات الجنائية والطعون بعد سرده لأرقام مخيفة لعدد القضايا المكدسة أمام المحاكم بتنوع درجاتها مما يعوق استقلال السلطة القضائية في أداء مهامها، كما استعان ببعض التعبيرات المجازية للإشارة إلى تقلص دور القضاء في الإشراف على الانتخابات من خلال التأويل الضمني لكلام الوزير حول بطء التقاضي والذي يعني ضمنيًا أن الإشراف القضائي الكامل على العمليات الانتخابية سوف يعطل سير التقاضي، ويشغل القضاء عن مهمتهم الرئيسة وهي تحقيق العدالة وبالتالي إعداد مبرر قوي لتعديل المادة 88 من الدستور.

ويعرض محمد حامد الجمل[14]، في خطابه لصورة أخرى تعرقل استقلال السلطة القضائية، وهي توفير الرعاية الصحية والخدمات، وقد استخدم الكاتب أطر الأحداث العامة، والشخصيات الصانعة للأحداث في توضيح الخلل الذي تعاني منه السلطة القضائية ويحد من استقلالها، من خلال الإشارة إلى عمليات الاستبداد والتعسف والتمييز التي يمارسها وزير العدل في علاج القضاة من صندوق الرعاية الصحية وإهداره للأحكام القضايا النهائية الواجبة النفاذ لإنقاذ المرضى من الأسرة القضائية، فكيف يمكن تحقيق العدالة، والميزان مفقود في بيت العدالة، ويرى الكاتب أن استقلال السلطة القضائية لا يتأتى بدون تحررها من كافة القيود بما فيها استقلال صندوق الرعاية الصحية عن يد الوزير المسئول وكفالة هذا الحق للجميع على السواء.

(13) جمال بدوي، كلام في العضم، حالة العدالة متردية، الوفد، 2007/1/27، ص3

(14) محمد حامد الجمل، استقلال السلطة القضائية وعلاج القضاة، الوفد، 2007/3/17، ص14

ويوضح أحمد ثابت[15]، في خطابه لأحد معوقات استقلال السلطة القضائية في النظام السياسي المصري من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية وبعض القضاة الموالين للسلطة الحاكمة من خلال محاولة الالتفاف وتعديل المادة 88 من الدستور والتي تعطي للقضاء حق الإشراف الكامل على الانتخابات، وتضمن نزاهتها، ويبرر الكاتب اتجاه النظام السياسي لهذه الخطوة لعدة عوامل محددة منها: نزعة الانتقام الشخصي من القضاة بعد موقفهم المشرف من تعديل المادة 76 من الدستور، والانتخابات الرئاسية والتي أكدت في مضمونها العام على تراجع نسبة الإقبال من الجماهير بصورة كبيرة، ثم قيام القضاة بإعداد تقرير عن تجاوزات ما سمي بلجنة انتخابات الرئاسة كشف عن التجاوزات الأمنية ضد القضاة والمتظاهرين المعارضين لتزوير الاستفتاء، ومطالب الهيئة القضائية بإدخال تعديلات جوهرية على قانون السلطة القضائية المقدم لمجلس الشعب ورفضهم للتعديلات التي أدخلها النظام السياسي على المشروع بما يحد من الاستقلال التام للهيئة القضائية، ثم إسرار القضاء على ممارسة حقهم الطبيعي في مهام الإشراف القضائي الكامل على انتخابات مجلس الشعب الأخيرة والتي كان من نتائجها حصول الحزب الحاكم على أقل من ثلث مقاعد المجلس رغم التجاوزات واستخدام البلطجة، كما استخدم الكاتب إطار التجارب لدول أخرى والتي حددها بالهند كنموذج ديمقراطي يقوم على تشكيل لجنة عليا لإدارة العملية الانتخابية، مستبعدًا، مقارنتها بالتعديلات التي تم إدخالها على المادة 88 من الدستور مؤكدا أن الاستعانة بالنماذج الديمقراطية لا يفيد في الحالة المصرية التي تهدف لضرب السلطة القضائية وتقلص من سلطاتها التي منحها الدستور.

5. **نزاهة الانتخابات**: قدمت جريدة الوفد 23 أطروحة حول قضية نزاهة الانتخابات بنسبة 11.8% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد أشارت الأطروحات في معناها العام إلى أن النظام الانتخابي القائم بمتغيراته المختلفة يمثل معوقًا للتطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، حيث تعاني العملية الانتخابية من ضعف خطير يتمثل في فقدان مصداقيتها في نظر الكثير من المواطنين، وقد ارتبط بذلك ظلال من الشك حول سلامة العملية الانتخابية، وقد تأكد ذلك في ظل الأحكام المتعاقبة

(15) أحمد ثابت، هدر استقلال القضاء هو الهدف: والنية هي نزعة الانتقام، الوفد، 2007/3/26، ص14

لمحكمة النقض بإفساد نتائج الانتخابات في عدد كبير من الدوائر، مما ترتب عليه عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة سواء بالامتناع عن قيد أسمائهم، أو الوصول إلى صناديق الاقتراع، وأوضح الخطاب أن مظاهر عدم نزاهة العملية الانتخابية في مصر تبرز ملامحها في الأمور التالية:

- تنامي دور كل من المال والعنف في إدارة العملية الانتخابية مما أفقدها جانبًا مهمًا من وظيفتها كآلية للمشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- انتشار أعمال التزوير وسيطرة أجهزة الأمن على مقار صناديق الاقتراع العامة، الأمر الذي أحال دون وصول الناخبين لصناديق الاقتراع.
- استخدام النظام السياسي الحاكم الرشاوى الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، بجانب استخدام المال في الحصول على الأصوات الانتخابية بما يدمر الحياة السياسية في مصر.
- مساندة مختلف أجهزة الدول والإعلام الرسمي للحزب الحاكم، مما أفقد العملية الانتخابية عدالتها من أجل استمرار احتكار السلطة ومقاعد البرلمان.
- تدخل السلطة التنفيذية في تزوير الانتخابات بمختلف الوسائل بقرار سياسي لأهداف معينة.

وأكد الخطاب كذلك على أن التمكين من إجراء انتخابات نزيهة يعد خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، فمن خلالها تستطيع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة أن تحصل على تمثيل سياسي يتفق وأوزانها الحقيقية في المجتمع، كما تستطيع من خلالها قوى وأحزاب المعارضة أن تشارك في عملية صنع القرار والسياسات، وتصبح جزءا من النظام السياسي الحاكم، كما تعد الانتخابات النزيهة آلية مهمة لحث المواطنين على المشاركة في العملية السياسية نظرا لإدراك كل مواطن أن لصوته قيمة لصياغة الحياة السياسية، بجانب أن الانتخابات النزيهة تشكل آلية لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقًا للإرادة الحرة للجماهير، كما أوضح الخطاب أن تحقيق نزاهة العملية الانتخابية يتطلب الأمور التالية:

- صياغة قوانين انتخابية متوازية وعصرية مع توفير مقومات تنفيذها بنزاهة وتجرد.
- تمكين السلطة القضائية من الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات مع تحويله إلى إشراف مؤسسي كامل على سائر أوضاع العملية الانتخابية بدءا من إعداد الجداول

وحتى إعلان النتائج النهائية والفصل النهائي في جميع المنازعات.

- العمل على تنفيذ كشوف الناخبين وتحديثها باستمرار بحيث تصبح مطابقة للحجم الفعلي لهيئة الناخبين.
- وضع ضوابط تنظيمية وإدارية فعالة لاستخدام المال الخاص في الانتخابات من خلال تحديد حد أقصى لنفقات المعركة الانتخابية لكل مرشح، وإخضاع إنفاق هذه المبالغ للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة القضائية للإشراف على الانتخابات.
- توفير ضمانات حياد المال العام، والإدارة الحكومية وأجهزة الإعلام الرسمية في الانتخابات مع إتاحة فرصة متكافئة لمختلف الأحزاب السياسية فيما يتعلق بممارسة الدعاية الانتخابية.
- تشديد العقوبات على كل من يعتدي أو يشارك في الاعتداء على حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات أو تزييف إرادة الناخبين مع إفساح المجال أمام الجمعيات واللجان الأهلية للرقابة على العملية الانتخابية[16].

---

(16) راجع المقالات التالية:

- عبد الفتاح نصير، سلطة الشعب، الوفد 2007/1/1، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، إغاظة الأمريكان، الوفد، 2007/1/5، ص3
- سليمان جودة، خط احمر، في أقرب ترعة، الوفد، 2007/1/10، ص14
- حسين عبد الرازق، المعركة القادمة بعد تزوير الاستفتاء، الوفد، 2007/3/30، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، دسترة التزوير، الوفد، 2007/1/22، ص3
- سامح بلح، ردة دستورية متوقعة لنظام حكم مستبد، الوفد، 2007/1/29،ص14
- سليمان جودة، خط احمر، نضحك على أنفسنا، الوفد، 2007/1/31، ص14
- عصام الشريف، نرفض المساس بالمادة 88، الوفد، 2007/2/21، ص8
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، اشرب من البحر، الوفد، 2007/3/7،ص16
- محمود أباظة، المأزق السياسي، الوفد 2007/3/14، ص1
- جمال بدوى، كلام في العضم، منتظرون تدخل الرئيس، الوفد، 2007/3/17،ص3
- فؤاد بدراوي، حنانيك يا رئيس المجلس، الوفد 2007/3/21،ص36
- محمود السقا، هل انفض السوق، الوفد، 2007/3/21، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، لماذا نرفض، الوفد، 2007/3/27،ص3
- محمد الشربينى، سن أبرة، الوفد، 2007/3/27، ص14
- فتوح الشاذلي، رسالة حب، العودة إلى الوراء، الوفد، 2007/1/9،ص9

ويعرض عباس الطرابيلي[17] لعامل أساسي في عدم نزاهة الانتخابات التي تجرى في مصر في ظل النظام السياسي القائم، والمتعلق بتزوير إرادة الناخبين عن طريق التلاعب المنظم في نتائج الانتخابات وبالتالي تراجع المشاركة من قبل المواطنين لدرجة العزوف التام في بعض الأحيان لافتقادهم الثقة في النتائج وعدم عدالتها، حيث يرى الكاتب في خطابه أن توالي تزوير الانتخابات، وترويع الناخب وإرهابه، وظهور النتائج عكس ما أدلى به، أدى إلى إحجام المواطنين عن الذهاب إلى صناديق التصويت، وبالتالي أصبحنا نحكم بحكومات غير شرعية، ونحيا حياة برلمانية غير شرعية، ويستخدم الكاتب الأطر التاريخية والشخصيات الصانعة للأحداث، مع الإشارة إلى البيانات والأرقام، كاستشهادات منطقية في الإشارة إلى أن إحساس المواطن بضمان عدم تزوير إرادته، وعدم إعاقته في الوصول إلى صناديق الاقتراع، والثقة في مصداقية العملية الانتخابية - ستدفعه نحو المشاركة الإيجابية والتخلي عن العزلة، ويبرهن الكاتب على ذلك بالحقبة الوفدية لحكومة الوفد الأخيرة برئاسة الزعيم مصطفى النحاس من خلال أطر الدراسات والبحوث المتمثلة لدى الكاتب في كتاب الرافعي الصادر 1951، والذي وصلت فيه نسبة الإقبال والمشاركة على العملية الانتخابية إلى ما يقرب من 60 %، وكان من نتائج ذلك تمثيل مختلف الطوائف وإحساس الناخبين بجدية التغيير، وبينما جاءت الانتخابات الأخيرة لتوضح تدني نسبة مشاركة الناخبين إلى 20% في الريف وتراجعها بصورة خطيرة في المدن بسبب فقدان المصداقية في النتائج، والإحساس بجمود الحركة السياسية بشكل عام.

ويقدم وجدي زين الدين[18] لعامل آخر يعوق نزاهة العملية الانتخابية والتي تعد أحد متطلبات الإصلاح السياسي، وتتمثل في إسرار النظام السياسي المصري على تقليص حجم الإشراف القضائي على الانتخابات من خلال تعديل المادة 88 من الدستور المصري والتي تعطي للقضاء حق الإشراف الكامل على الانتخابات، خاصة بعد تنفيذ أحكام الدستورية العليا وتفعيل هذا النص، مما تسبب للنظام الحاكم في مأزق شديد في خوضه للانتخابات الأخيرة، وإعلان القضاة للعصيان المدني، والوقوف ضد عمليات البلطجة والتزوير،

---

(17) عباس الطرابيلى، هموم مصرية، لماذا يقاطع الناس الانتخابات، الوفد،2007/1/11، ص14.

(18) وجدي زين الدين، حكاوي، الإشراف القضائي، الوفد، 2007/3/31، ص 7.

فكانت من نتائجها تراجع المقاعد التي اكتسحها الحزب الحاكم بشكل واضح وغير مسبوق، استخدم الكاتب في خطابه إطارين هامين لعرض مقولاته، الإطار الأول يتعلق بالتشريعات والقوانين، من خلال الإشارة إلى التوجه السياسي بإلغاء وتعديل المادة 88 من الدستور، بهدف إبعاد القضاة عن الانتخابات وتمكين النظام من التزوير والتلاعب في النتائج، فضلا عن أن القضاة ما زالوا هم الفئة الوحيدة في المجتمع المصري التي يثق بها الناس، وفي وجودهم يمنع التزوير والتلاعب في بطاقات إبداء الرأي وتزيد نسبة المشاركة من قبل الناخبين، أما الإطار الثاني فيتعلق بالشخصيات الصانعة للأحداث من خلال الإشارة إلى المبادرة التي قام بها حزب الوفد على لسان رئيسه بإعداد صياغة جديدة للمادة 88 تكفي لنزاهة العملية الانتخابية من خلال الإشراف الكامل على الانتخابات والاستفتاءات عندما تتولى لجنة عليا العملية الانتخابية برمتها، بدءا من تحرير جداول الناخبين وحتى إعلان النتائج، وأن تجاهل النظام السياسي المصري لهذه الصياغة يعني تكريس التزوير والتزييف للانتخابات البرلمانية.

ثانيًا: الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة:

1. **إصلاح المؤسسات التعليمية**: قدمت جريدة الوفد 23 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات التعليمية بنسبة 34.3% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد تناولت هذه الأطروحات في مجملها عملية إصلاح التعليم على اعتباره ركيزة لتحقيق أهداف المجتمع الإصلاحية الأخرى نظرًا للتأثير المتبادل بين التعليم والمجتمع خاصة وأن الكثير من مشكلات التعليم يرجع في مصدره إلى مشكلات مجتمعية، وقد أوضح الخطاب بعض العقبات التي تعترض النظام التعليمي في مصر، كما ركن إلى مجموعة من الضوابط التي تدفع من مستوى الخدمة وتحقق إصلاح حقيقي للمؤسسات التعليمية المختلفة وذلك كالتالي:

كشفت أطروحات الخطاب الصحفي عن بعض العوامل التي تعوق تطور وإصلاح النظام التعليمي في مصر وقد تركزت هذه العوامل في:

- تدني المستوى المهني للمعلمين وتراجع الدولة عن البعثات الخارجية والاحتكاك بالمدارس الأوربية.
- التضارب والعشوائية في قرارات المسئولين عن النظام التعليمي في مصر.

- انتشار الدروس الخصوصية.
- الازدواجية التعليمية في التعليم المصري.
- ربط الشهادة بالوظيفة بالمعنى الضيق الذي لا يحقق للعملية التعليمية دوافعها المعرفية.
- انفصال المنهج الدراسي عن البيئة والمجتمع وزيادة الأمية التعليمية.
- العجز الواضح في نظم الامتحانات والتي عجزت حتى اليوم عن التقييم الفعلي لقدرات الطلاب.
- المركزية المطلقة في النظام التعليمي المصري.
- ضعف التأهيل العلمي والعائد المادي للمعلمين.
- العجز الواضح في البنية الأساسية لمقومات المنظومة التعليمية.
- تدني المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم في مصر مقارنة بالدول الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي.

كما حدد الخطاب الصحفي مجموعة من الأطر لانتشال المؤسسات التعليمية في مصر من محنتها، ومواكبة البيئة العالمية وشملت المطالب التالية:

- زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم في الموازنة العامة للدولة كي تصل إلى المعدلات العالمية.
- توفير معايير الجودة التعليمية وفقًا لأحداث المعايير الدولية، والاستفادة من التجارب الناجمة في الدول الأخرى.
- الاهتمام بالمعلم باعتباره عصب العملية التعليمية كلها وبدونه لا يمكن تحقيق أي إستراتيجية تعليمية.
- تطوير المناهج بصفة دورية لمواكبة التقدم السريع في مختلف فروع المعرفة.
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتفعيل اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية.
- انتقاء المنهج الدراسي وطرق تقديمه حتى يحقق للطلاب القدرة على الفهم والتحليل والابتكار والإبداع.
- ربط التعليم بسوق العمل مع العمل على استقلال المؤسسات التعليمية بكل شئونها وإتاحة الحرية للبحث العلمي.
- تحسين أوضاع المعلم المادية والتكنولوجية وزيادة البعثات الخارجية.
- تشجيع المواطنين والجمعيات ورجال الأعمال بالتبرع وإنشاء المدارس وإدارتها تحت

إشراف الدولة.

- الاهتمام بالمحتوى الدراسي الذي يحقق الانتماء الوطني عن طريق خلق الوعي السياسي والمجتمعي.
- العمل على تأسيس مناخ وطني يدعو لثقافة العلم والتعليم[19].

يقدم عباس الطرابيلي[20] في خطابه وصف دقيق لحالة التردي والضعف الذي وصل

---

(19) راجع المقالات التالية:

- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، هموم الكادر الخاص، الوفد، 2006/12/1، ص 16
- عبد الفتاح نصير، التعليم الغالي ثمنه فيه، الوفد، 2006/12/25، ص 14
- سعيد سلامة، أيها النواب.. اسألوا الوزير، الوفد، 2007/1/3، ص14
- عصام جميل، لا يا وزير التعليم، الوفد، 2007/1/5، ص14
- سعيد إسماعيل على، نكسة كليات التربية، الوفد، 2007/1/13،ص14
- محمد أمين، على فين، شرف الجامعة، الوفد، 2007/1/26، ص16
- ياسر العدل، بعضهم لا يعرف القراءة، الوفد، 2007/2/10، ص14
- محمد نبه الغريب، ثقافة الاستغلال في الجامعات،الوفد، 2007/2/12،ص14
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2007/3/12، ص14
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، أساتذة مصر والجامعات العربية، الوفد، 2007/2/24،ص14
- بهاء الدين أبو شقة، قراراتنا العشوائية، الوفد، 2007/2/26،ص14
- وجدي زين الدين، حكاوي، يا نظيف، لا تستهين بتهديدات المعلمين، الوفد، 2007/3/1، ص7
- كاميليا شكري، نحن......وعالم الجودة والتميز، الوفد، 2007/3/1،ص14
- سعيد سلامة، التعليم في محنة كبرى، الوفد، 2007/3/2، ص14
- بهاء الدين أبو شقة، العملية التعليمية في خطر، الوفد 2007/3/5،ص14
- طلعت المغاوري، تساؤلات، غش وخداع، الوفد، 2007/3/30، ص14
- عبد النبي عبد الباري، على الماشي، الوفد، 2007/3/14،ص14
- عبد الرحمن فهمي، البلد على حافة الهاوية، الوفد 2007/3/15،ص14
- محمد سلماوي، اللعب الإسرائيلي في الجامعة، الوفد 2007/3/212،ص14
- نعم الباز، أولادنا عشوائيات، الوفد،2007/3/28،ص14

(20) عباس الطرابيلي، هموم مصرية،لهذه الأسباب، انهار التعليم المصري، الوفد،2007/2/23، ص14.

إليها النظام التعليمي المصري بشكل عام من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة، وقد برهن الكاتب هذا التدهور من خلال إبراز ملامح عامة لمنظومة التعليم مستقاة من الواقع الحالي شملت: انتشار الدروس الخصوصية على المستوى العام، عجز المنشآت التعليمية في استقبال الطلاب لتكدسها، تقديم نمط من التعليم يعتمد على التلقين والحفظ ويبتعد عن قياس القدرات العلمية، والإبداعية للطلاب، تراجع الدولة في سياستها لإرسال المبعوثين للجامعات الأوربية والاحتكاك بالمدارس التكنولوجية لنقل الخبرات، وقد استخدم الكاتب أطر مشاهد من الواقع، وتوصيف الحاضر في طرح مقولاته، حيث أشار إلى أن الملامح السابقة نتج عنها، تراجع تصنيف الجامعات المصرية على المستوى الدولي والإقليمي، تراجع الطلب العربي على المعلمين المصريين، وانخفاض الطلاب العرب القادمين لمصر طلبًا للعلم والمعرفة، وتحدد منى قرشي[21] في خطابها أبعاد أزمة السياسة التعليمية في مصر، في صورة محددة وهي الازدواجية التي يعاني منها التعليم المصري، وينتج عنه عدم توحيد الوجدان في إطار التنوع الثقافي ومقتضيات المواطنة، وتأتي هذه الازدواجية من ثلاثية التعليم الحكومي العام، الأزهري، الأجنبي في مصر، ثم عقم المناهج الدراسية التي تقوم على الحفظ والتلقين والطاعة وهي بالتالي لا تشكل الملكات العقلية القائمة على إحداث الدهشة والملاحظة وقوة التحليل، وأساليب البحث العلمي، وهي بذلك تضرب هدفًا رئيسًا وهي تنمية القدرات العقلية وحرية التفكير، ثم العجز القائم في نظم الامتحانات المتبعة، والتي عجزت بشكل واضح عن التقييم الفعلي لقدرات الطلاب، ثم عدم ربط مجانية التعليم بالمهارة والإبداع وليس بمبدأ تكافؤ الفرص مع تعليم متدنٍ، وقد استخدمت الكاتبة إطار عرض وجهتي النظر مع تقييم الحافز، وتوصلت إلى أن التعليم كهدف قومي وخطوة للإصلاح السياسي لا بد وأن يقترن بتوسيع قاعدة المعرفة، وتنمية المهارات، وسد احتياجات سوق العمل، والحفاظ على الثقافة الوطنية، وأن الفشل في تحقيق هذه الأهداف يعني استمرار الأزمة والتدهور في النظام التعليمي.

ويستخدم سعيد إسماعيل علي[22]، إطار الأحداث المعاصرة ليبرهن على أحد الأسباب الرئيسة في معوقات إصلاح المؤسسات التعليمية ويتعلق هذا السبب بضعف العائد

(21) منى قرشي، هل يصلح تعليمنا الحالي لمواجهة تحديات المستقبل، الوفد، 2007/3/7،ص14.
(22) سعيد إسماعيل علي، 198 جنيها، الوفد، 2007/3/31،ص14.

المادي للمعلمين بما لا يتواءم مع أعباء الحياة وبيئة العمل، ويبرهن على ذلك بنموذج من البيئة العاملة في هذا الكادر وهم أساتذة الجامعات فوق السبعين وكيف أنهم لا يجدون أدنى متطلبات الحياة الكريمة بعد رحلة عطاء استمرت لسنوات طويلة، ويستخدم الكاتب البيانات والأرقام ليوضح تدني العائد المادي لأعضاء هيئة التدريس بما ينعكس مردوده على العملية التعليمية، والتي يعد المعلم فيها المحور الرئيس، ويخلص الكاتب إلى أن إصلاح النظام التعليمي مرهون في البداية بإصلاح وضع المعلم، بتوفير الحياة الكريمة.

2. **إصلاح المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة الوفد 20 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية بنسبة 29.8% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة في خطابها الصحفي، وقد أكدت الأطروحات في معناها العام على أهمية المؤسسات الاقتصادية كعنصر أساسي يؤثر في كافة جهود الإصلاح والتحول السياسي، وأشارت إلى أن السياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي المصري لم تؤد إلى إنجاز حقيقي لمعدلات التنمية، ولم تشكل أرضية ملائمة لتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، بل أفرزت مجموعة من التداعيات التي أثرت سلبًا على التغيير والتطور السياسي، من حيث انخفاض معدلات النمو وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي، وانتشار الفقر، وارتفاع نسبة البطالة، وتعميق حدة التفاوتات الاقتصادية، وزيادة أعداد المهمشين مع خلق قوى اقتصادية مضادة للإصلاح السياسي والديمقراطي باعتبار أن مصالحها لا تتحقق إلا في ظل انتهاك سيادة القانون، وغياب المساءلة والمحاسبة، بجانب زيادة معدلات الفساد السياسي والإداري، وكشفت الأطروحات على أن النظام السياسي المصري لم يوفر كثيرًا من المتطلبات التي من شأنها تفعيل اقتصاد السوق، فلم يتخذ الإجراءات الكافية لمنع الاحتكار، وحماية المستهلك، كما أن تعاظم البيروقراطية والفساد في أجهزة المؤسسات الاقتصادية أدى إلى أن تكون مصر بيئة غير جاذبة للاستثمار، كما أن الدولة عجزت عن توفير الإجراءات اللازمة للتخفيف من أعباء الإصلاح الاقتصادي على الفقراء ومحدودي الدخل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتالي استمرار تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين مع الارتفاع المستمر في الأسعار وتدني مستوى المرافق والخدمات.

أوضح الخطاب أن التحول الاقتصادي له معاييره المحددة والتي تتطلب تنظيم عمليات

الإنتاج وتحديد مفردات المسار الاقتصادي والتي يشترك في تخطيطه فئات كثيرة، وتحتاج للارتقاء بالمهارات البشرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وضمان عدالة التوزيع التي تعوض الفوارق بين الدخول، وتصحيح الخلل الذي يمكن أن يطرأ على متوسطات الأسعار، وتكاليف المعيشة، وأكد الخطاب على أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية يتطلب تعديل مسارها ورسم أولوياتها في إطار خطة واضحة تستلزم مراعاة الأبعاد التالية:

- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وظهور مؤسسات متعددة للإقراض، مع ربط التعليم بسوق العمل.
- رفع جودة المنتجات المحلية والتوجه نحو التصدير.
- تسليط الضوء على الفرص التي يمكن للشباب استغلالها للإسهام في رفع مستوى التنمية الاقتصادية.
- إطلاق حرية الاستثمار للقطاع الخاص وقصر القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع.
- الإقرار بمبدأ المنافسة الكاملة بين المشروعات الإنتاجية وبالتالي تجريم الاحتكار بكافة أساليبه وأنواعه.
- إطلاق حرية الاستيراد والتصدير وعدم إخضاعها لأية قيود إلا مع ما يتعارض مع المصلحة العليا للوطن.
- استقرار الإطار التشريعي في مجال النشاط الاقتصادي.
- توقف الإنفاق العشوائي على المشروعات العامة غير المدروسة.
- توفير الأطر التنظيمية والقانونية للنشاط الاقتصادي بما يكفل لها حسن الأداء ويشجع على تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة ويسمح للمؤسسات الاقتصادية القائمة والجديدة بحرية العمل بعيدًا رقابة البيروقراطية والروتين المعوق.
- الإيمان بحقوق العمال الذين يشكلون قاعدة عريضة وقوة إنتاجية مؤثرة في الاقتصاد القومي.
- توفير كافة الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي في مصر بما لا يتعارض مع سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وبما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي.
- رفض الخصخصة العشوائية ولكن في إطار خطة رشيدة واضحة، خاضعة لرقابة حقيقية تمارسها المؤسسات الدستورية المختصة ويتحقق بشأنها الشفافية الكاملة والعلانية

والوضوح.

- تطوير وتحسين أداء القطاع المصرفي والارتفاع بكفاءة موظفيه وتطهيره من الفساد الذي يهبط بكفاءة وسلامة أدائه.
- إدارة القطاع العام بأسلوب سليم في ظل مناخ اقتصادي حر[23].

يعرض علاء بيومي عبد العظيم[24] في خطابه لأهم الآثار والمعوقات السلبية التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية المصرية، والمتمثل في تمركز البيروقراطية داخل هذه المؤسسات

---

(23) انظر المقالات الآتية:

- عبد النبي عبد الباري، على الماشي، الوفد، 2007/1/3،ص14
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، رسائل إلى، الوفد، 2007/1/5،ص5
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، رد من..الصندوق الاجتماعي، الوفد 2007/1/13، ص5
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، البطالة...البطالة...البطالة..يا صندوق التنمية، الوفد 2007/1/14، ص5
- سعيد عبد الخالق، الحكومة الاجتماعية للتنمية، الوفد، 2007/1/15،ص5
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، فائض الموازنة،الوفد، 2007/1/15، ص16
- محمد أمين، على فين، اتجاهات الخصخصة، الوفد،2007/1/15،ص16
- جمال بدوي، كلام في العضم، لماذا يصمت الجنزوري،الوفد،2007/1/26،ص3
- حازم هاشم مكلمخانة، الوفد، 2007/1/29، ص14
- جمال بدوي، كلام في العضم، تخريب متعمد، الوفد، 2007/2/17،ص3
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2007/2/19،ص14
- فتوح الشاذلي، رسالة حب، عمر أفندي والخصخصة، الوفد، 2007/2/27،ص9
- جمال بدوي، كلام في العضم، الحنظل.. والمر، الوفد، 2007/2/28،ص3
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، أزمة الحديد، الوفد، 2007/3/4،ص16
- سعيد عبد الخلق، بين السطور، إيه الحكاية يا مستر عبد العزيز، الوفد، 2007/3/10،ص5
- سعيد عبد الخلق، أرض ميدان التحرير ,ثاني، الوفد، 2007/3/12،ص5
- سعيد عبد الخلق، ما قبل إلغاء صفقة بيع الأراضي، الوفد، 2007/3/16، ص16
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، ما رأي رئيس الوزراء في صفقة ميدان التحرير، الوفد، 2007/3/22،ص5.

(24) علاء بيومي عبد العظيم، إلى أين تتجه البيروقراطية يا دكتور نظيف، الوفد، 2007/3/19،ص14.

بأجهزتها المختلفة، مع التوسع في الإقراض المصرفي بدون ضوابط محددة وأطر تحكم هذا الإقراض ومردوده على عمليات التنمية الاقتصادية في الدولة، ويستعين الكاتب بإطار الخبرات الشخصية والمشاهد الواقعية ليؤكد على إصرار المؤسسات في الدولة على عدم اتباع الأطر والقواعد التنظيمية والقانونية للنشاط الاقتصادي الحر بما يكفل لها حسن الأداء، وزيادة المردود التنموي وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وتطوير الإدارة المالية والارتفاع بكفاءتها في ظل الشفافية والوضوح، ويطرح فتوح الشاذلي في خطابه[25]، للنتائج السلبية التي تنعكس بسبب الخصخصة العشوائية التي لا تحتكم للخطة الرشيدة والرقابة مع الشفافية المعلنة، ويبرهن الكاتب على ذلك بنموذج صفقة بيع عمر أفندي كمثال لتطبيق الخصخصة العشوائية، والتي كشفت بطبيعتها عن عورات كثيرة في النظام الاقتصادي المصري، بدءًا من طرح الشركة للبيع، وانتهاء بتسليمها للمستثمرين وتعيين أجنبي فرنسي رئيسًا تنفيذيًا لها، ويشير الكاتب إلى أن السلبيات برزت في الجهل بأسس وقواعد التقييم وعدم التفرقة بين النشاط وبيع الأصول، وسوء الإدارة التي تسببت في خراب شركات القطاع العام وقطاع الأعمال، فأغلب رؤساء هذه الشركات تولوا مناصبهم بالوساطة والمحسوبية والمجاملة لصالح فئات معينة، ثم تضخم أعداد العمالة بسبب سياسة التعيين العشوائية والمحاباة والوساطة في عمليات التعيين، ويخلص الكاتب إلى أن الخصخصة هي الطريق الأمثل للقضاء على الفساد والفوضى في شركات القطاع العام ولكن في إطار خطة رشيدة وواضحة تتحقق بشأنها الشفافية الكاملة والوضوح.

ويشير جمال بدوي[26] في خطابه إلى أن أحد الآثار السلبية التي ترتبت على التحولات الاقتصادية غير المدروسة في مصر وهي تعميق وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية بين أفراد المجتمع مع زيادة أعداد المهمشين في المجتمع، ويوضح الكاتب أن السياسات الاقتصادية أدت إلى حدوث صراع طبقي وتحول في المراكز للشرائح الاجتماعية مع صعود فئات من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه، وهبوط فئات أخرى من أعلى السلم الاجتماعي إلى أدناه، وتداخل شرائح اجتماعية غير متساوية في مجموعات طبقية متباينة المستويات والأصول مما أحدث تغيرات ليس فقط على مستويات الدخل، وطرق الإنفاق، ونمط

(25) فتوح الشاذلي رسالة حب، عمر أفندي والخصخصة، الوفد، 2007/2/27، ص9
(26) جمال بدوي، كلام في العضم، الحنظل...والمر، الوفد، 2007/2/28،ص3.

الاستهلاك، وإنما أيضًا زاد من طموحات تلك الشرائح، وتبدلت أحوال أنبـائهم، فمـن يجـد الفرصـة المواتيـة يحاول استغلالها لتحقيق مصالحه الشخصية، ولم يحـدد الكاتـب إطـارًا معينًـا في عرضـه لتـصوراته، ولكـن برهن على تأثيرات السياسات الاقتصادية السلبية بتغير القيم في المجتمع، نتج عنه غلبة القيم الماديـة عـلى علاقات الأفراد، وسيادة قيم الاستهلاك الترفي، فلم يعد الاسـتهلاك قيمـة مقابلـة لقيمـة الإنتـاج بـل أصبح وسيلة لتحقيق طموحات طبقية وتمايزات اجتماعية، مما أدى إلى بروز العديد من القيم الـسلبية، وعمـت حالة من العزوف عن المشاركة السياسية، وسادت قيم الانحراف والفساد والجريمة والتطـرف وغيرهـا مـن الأفعال التي تدل على تدهور القيم الاجتماعية، وتحويلها من قيم إيجابية بنـاءة، إلى قـيم سـلبية تـضعف من قدرات البشر، وتهدم كيانات المجتمعات البشرية.

3. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة الوفد 13 أطروحة حول قـضية إصـلاح الجهـاز الإداري والمحليات بنسبة 19.4% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسـسات العامـة، وقـد أكـدت تلـك الأطروحـات عـلى معـاني مهمـة توضـح أن للجهـاز الإداري بالدولـة تـأثيرا سـلبيا عـلى عمليـة التحـول الديمقراطي والإصلاح السياسي، حيث الـسمة الرئيـسة والرسـمية للبيروقراطيـة المـصرية هـي الفـساد، وضعف الفاعلية وهو ما ينعكس سلبًا على دور الأجهزة التنفيذيـة في تنفيـذ الـسياسات العامـة، وقـد ظهرت سلبيات الجهاز الإداري بالدولة والمحليات في الملامح التالية:

- ارتبط الفساد الإداري بجهاز الدولة حيث انخرط شاغلو المناصب الإدارية العليـا في ممارسـات الفـساد مما شجع على انتشاره في مستويات وظيفية أدنى، ولم تقتصر هذه الممارسات على مـستوى المؤسـسات المركزية فقط بل امتدت إلى المحليات بأشكال مختلفة.
- المركزية لا تزال المشكلة الأساسية التي تواجه الجهاز الإداري بالدولة في مصر.
- تضخم الجهاز الإداري بالدولة والهياكل التنظيمية مما أحدث العديد من مظاهر الازدواجية والتضارب في الاختصاصات.
- غياب الثقة بين جمهور المتعاملين والجهاز الإداري بسبب الفساد والبيروقراطية.
- ضعف البنية المعلوماتية وعدم مواكبة التطور والأساليب الإدارية الحديثة في دول العالم المتقدم.
- غياب المعايير في اختيار العناصر الإدارية وتدخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد.

كما أكد الخطاب على أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الجهاز الإداري بالدولة بشكل جذري سواء من حيث هيكلة التنظيم أو من حيث الأنظمة واللوائح التي يعمل بمقتضاها وذلك كالتالي:

- إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية وتحديثها بما يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة، وأقل فسادًا بما ينطوي عليه ذلك من تكريس لأسس المساءلة والمحاسبة.
- قصر أنشطة الجهاز الإداري للدولة على الوظائف الأساسية مع التخلص من كافة الأنشطة الأخرى والتركيز على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار والتخفيف من حدة البيروقراطية ورفع المعاناة عن المواطنين عند التعامل مع الأجهزة الحكومية.
- تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة للجهاز الإداري، وخلق كوادر بشرية قادرة على استيعاب التحديات وتنفيذها.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة مع تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وترشيد الإنفاق الحكومي.
- تطوير نظام الحكم المحلي بما يتلاءم مع معطيات العصر[27].

يكشف سعيد عبد الخالق[28]، في خطابه لبعض السلبيات التي أحاطت بالجهاز الإداري

---

(27) راجع المقالات الآتية:

- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2006/12/29، ص 14.
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، العمش الإداري، الوفد، 2007/1/2، ص5
- جمال يونس، ضربة قلم، النائب المقاول، الوفد، 2007/1/9، ص14
- عواطف والي، حماية أرض مصر، مسألة أمن قومي، الوفد، 2007/1/10، ص14
- عادل صبري، نقطة نظام، الحصاد المر، الوفد، 2007/1/14، ص14
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، بنار الفرن، الوفد، 2007/1/14، ص16
- محمد أمين، على فين، الاستغاثة بالرئيس، الوفد، 2007/1/31، ص16
- ماجد محمد، على المكشوف، اهدمها.. يا ندير، الوفد، 2007/2/21، ص9
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، جامعة للبيع، الوفد، 2007/1/27، ص16
- جمال بدوي، كلام في العضم، جامعة للبيع، الوفد، 2007/3/3 ص 3
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عواد.. جامعة الإسكندرية، الوفد، 2007/3/5، ص14
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2007/3/7، ص14
- طلعت المغاوري، تساؤلات، مصر ليست للبيع، الوفد، 2007/3/16، ص14

(28) سعيد عبد الخالق، بين السطور، العمش الإداري، الوفد، 2007/1/2، ص5

للدولة والتي كان من نتائجها هروب الاستثمار الأجنبي من مصر، والتي تتمثل في نقص الكفاءة والفاعلية وغياب الشفافية والوضوح من خلال كوادر وقيادات بشرية مسئولة عجزت عن استيعاب الحاضر ومسايرته، ويستخدم الكاتب أطر المشاهد من الواقع ليبرهن على ترهل وضعف الجهاز الإداري بالدولة من خلال، تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في مصر، واتجاه الغالبية العظمى من المستثمرين إلى نقل نشاطهم التجاري لدول ومصانع مجاورة، استمرار زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع الدين المحلي، وقد استخدم الكاتب بعض الأساليب المجازية في نقد أوضاع قيادات الجهاز الإداري بالدولة بتشبيههم بالعمش الإداري كمرض يصيب القيادات العليا التي تتعامل مع معايير المحاسبة والحوكمة بالأساليب المطاطة مما ينعكس أثره على المواطن، ويؤدي إلى هروب المستثمر بسبب الخوف من دخول الأسواق التي تظل تدور حول نفسها، ويأتي ذلك كنتائج طبيعية لغياب عناصر المعايير في اختيار القيادات الإدارية العليا، وتضارب المعلومات والبيانات المستقاة من الجهات الحكومية المختلفة.

ثالثًا: الخطاب الصحفي للحقوق والحريات العامة :

1. **حرية التعبير والتظاهر السلمي:** قدمت جريدة الوفد 27 أطروحة حول قضية حرية التعبير والتظاهر السلمي بنسبة 38% من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة بالجريدة، وقد جاءت هذه الأطروحات في مجملها لتعبر عن السياق التالي:

- إن توفير ضمانات حرية التعبير والتظاهر السلمي هي أحد الأركان الأساسية للديمقراطية وبدونها لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي وسياسي حقيقي.
- استمرار النظام السياسي المصري في مخالفة النصوص الدستورية والمواثيق الدولية المعنية بكفالة الحريات العامة فيما يخص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، وإبداء الرأي والتعبير عنه، بل وتعتبره جريمة تستحق العقاب الفوري للقائمين به.
- التوسع في الاعتداء على المتظاهرين والمجتمعين سلميًا واستخدام الأمن والعنف لتفريق المتظاهرين بالقوة.
- تعرض المتظاهرين للاحتجاز والحبس والاعتقال بدون مبرر.
- التواجد الأمني المكثف ومنع المظاهرات بالقوة.

- استمرار العمل بالقوانين المقيدة للحريات والتجمع السلمي مثل قانون التجمهر، وقانون الاجتماعات والمظاهرات، وقانون الطوارئ الذي يشكل قيدًا على حرية التجمع السلمي والذي بموجبه تمتلك السلطة السياسية صلاحيات واسعة في وضع القيود على حرية الأفراد في التجمع والتنقل والسفر.
- استمرار النظام السياسي في كبح الحريات والحقوق العامة للمصريين سواء التي تتعلق بحبس الصحفيين والكتاب ومحاكمتهم، وتهديدهم بالاعتقال، أو وضع القيود على الإبداع الفني، وقمع حرية التعبير عبر الإنترنت من خلال حجب وإغلاق مواقع إليكترونية، واعتقال واحتجاز وحبس العديد من المدونين.
- أكد الخطاب الصحفي للأطروحات كذلك على أن تفعيل خطوات الإصلاح السياسي تتطلب كفالة الحقوق والحريات العامة والتي تتضمن، حرية التعبير والاعتقاد والفكر، وحرية التنظيم والانضمام للأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وحق التظاهر السلمي، والحق في المواطنة العادلة، وإلغاء القوانين الاستثنائية بجميع صورها وأشكالها، وتنقية القوانين المعمول بها من جميع النصوص المناهضة للحريات العامة، مع إرساء مبدأ حق التجمع والتظاهر السلمي، وحرية التعبير عن الرأي بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة، وحرية تشكيل النقابات والجمعيات الأهلية مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة لجميع أفراد المجتمع، وحق كل مواطن في محاكمة عادلة، وعدم جواز الحبس الاحتياطي إلا في حدود القانون مع جعل التعذيب جناية خطيرة لا تسقط بالتقادم[29].

---

(29) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، محاكم التفتيش تهدد حرمة الرأي، الوفد، 2006/12/1، ص 14
- عادل صبري، نقطة نظام، جوعي في وجه السلطة، الوفد، 2006/12/2 ص 14
- جمال بدوي، كلام في العضم، إضراب العمال، الوفد، 2006/12/26، ص 3
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، لماذا يضربون، الوفد، 2006/12/25، ص 16
- محمد أمين، على فين، من أولى بالتحقيق، الوفد، 2007/1/20، ص16
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عيب.. يا جامعة، المنصورة، الوفد، 2007/1/26، ص14
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، الحقوا.. خالتي الحاجة عائشة.. وخالي الحاج مجاور، الوفد، 2007/2/6، ص5

يعرض عباس الطرابيلي[30]، في خطابه لأحد أشكال انتهاك وتقييد حرية التعبير وإبداء الرأي، ويستخدم الكاتب في سياق مقولاته إطار المرجعيات الرسمية حيث يستشهد بواقعة حدثت في مؤسسة تعليمية ويحددها بجامعة المنصورة بتحويل الأستاذ الدكتور ياسر العدل إلى مجلس تأديب من قبل رئيس الجامعة والسبب رفضه واستنكاره لأحداث وقعت داخل الجامعة وإعلانه رأيه في إحدى وسائل الإعلام، الأمر الذي اعتبره رئيس الجامعة خروجا عن الشرعية وعدم الاستئذان قبل نشر رأيه، ويؤكد الكاتب أن هذا الوضع يبرهن مستويات القهر السياسي وسطوة الرأي الواحد، والنفي لكل من يخالف هذا الرأي، وبالتالي انتفاء الحق في التعبير حتى لو كان في مصلحة المجتمع، ويبرهن الكاتب على أن

- أنور الهواري، مرحبًا بشعب مصر، الوفد، 2007/2/8، ص1
- وجدي زين الدين، حكاوي، انتفاضة ضد الفقر، الوفد، 2007/2/8، ص14
- محمد عبد القدوس، أولاد البلد، اعتداء صارخ على نقابة الصحفيين، الوفد، 2007/2/8، ص14
- مجدي حلمي، التجاهل الدائم سبب ثورة العمال، الوفد، 2007/2/8، ص14
- أنور الهواري، صامدون، الوفد، 2007/2/12، ص1
- محمد أمين، على فين، مظاهرات الزبالين، الوفد، 2007/2/13، ص16 =
- وجدي زين الدين، حكاوي، الجائعون لهم رأي آخر، الوفد، 2007/2/15، ص7
- طلعت المغاوري، تساؤلات، انتفاضة العمال.. جرجس إنذار، الوفد، 2007/2/16، ص14
- سعيد عبد الخالق، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدي مستقبلاً، الوفد، 2007/2/18، ص5
- أنور الهواري، سنوات الغليان، الوفد، 2007/2/20، ص1
- حسين عبد الرازق، انتفاضة العمال ضد الحرامية، الوفد، 2007/2/23، ص14
- حسين عبد الرازق، الإضراب السلمي.. طريق العمال لحقوقهم، الوفد، 2007/3/2، ص14
- معتز باللـه عبد الفتاح، ليس بالقمع نقتل الرأي إن القمع يلبه قوة وانتشار، الوفد، 2007/3/6، ص14
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، 2007/3/9، ص14
- حسين عبد الرازق، قراءة في أوراق دولة بوليسية، الوفد، 2007/3/23، ص14
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، جامعة أسيوط الديمقراطية، 2007/3/23، ص 16

(30) عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عيب.. يا جامعة المنصورة، الوفد، 2007/1/26، ص14

كبت حرية التعبير داخل الحرم الجامعي، وهو المكان المنوط به تنمية مهارات حرية الرأي والوعي والتثقيف السياسي يعني سياسة تعليمية فاشلة، وتدهور وخلل في القيادات.

ويوضح طلعت المغاوري[31]، لمظهر آخر من مظاهر أسباب التظاهر السلمي، من خلال إطار الأحداث المعاصرة، من خلال اندلاع المظاهرات والإضرابات السلمية للعمال بمختلف شركات قطاع الأعمال، بسبب تدهور أوضاعهم المالية، وسلب حقوقهم العمالية، وتدهور الجهاز الإداري، واستخدام أساليب القهر لإجبارهم على المعاش المبكر، مع التعامل الخاطئ لمفهوم الخصخصة، ويرى الكاتب أن التظاهر السلمي الذي قام به العمال في قطاعات مختلفة كان الهدف منه واحدا، وهو البحث عن الحقوق المهدرة والتي تتمثل في نظم الأجور والحوافز، والترقيات، والخدمات الصحية والاجتماعية، ويشير الكاتب إلى أن استخدام العمال لحقهم في الإضراب والتظاهر السلمي كأحد الحقوق العامة التي كفلها لهم الدستور جاء نتيجة إما لغياب التنظيمات النقابية القوية التي تستطيع الحفاظ على مصالح العاملين بها، أو نظرًا لاستقطاب هذه القيادات من جانب الحكومة، وبالتالي فإن الظلم والقهر يؤدي إلى ثورات ويهدد أية خطوات للإصلاح السياسي.

ويوضح سعيد عبد الخالق[32]، أحد المعوقات التي تقف ضد حركة التغيير والتحول الديمقراطي في مصر والتي تكمن في تدهور حقوق الطبقة العمالية مما نتج عنها اندلاع المظاهرات والإضرابات في مختلف القطاعات وبالتالي تهديد السلام الاجتماعي والاستقرار في الدولة ونظامها السياسي، استخدم الكاتب أطر المرجعية الدولية في عرض وتحليل القضية، من خلال تحليله للتقرير التليفزيوني الذي بثته المفوضية الأوربية عن المظاهرات العمالية في مصر، حيث استقى الكاتب أسباب التظاهر وتدهور العلاقة بين العمال والإدارات العليا لمجموعة من العوامل منها: تراكم السياسات الخاطئة التي يعاني منها العمال والتي ظلت بدون علاج لفترات طويلة، الأساليب الخاطئة التي يتعامل بها النظام مع هذه الحركات واستخدام المسكنات دون وضع الحلول الجذرية، وحرمان العمال من مختلف الحقوق مع العجز عن توفير أدنى الخدمات الأساسية لهم، ويرى الكاتب من خلال

---

(31) طلعت المغاوري، تساؤلات، انتفاضة العمال.. جرس إنذار، الوفد، 2007/2/16، ص 14

(32) سعيد عبد الخالق،بين السطور، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدي مستقبلا، الوفد، 2007/2/18، ص5.

طرح وجهة نظر معينة أن النظام السياسي المصري فشل في التعامل مع الأزمات الطارئة بسبب استخدام العلاج المؤقت، والدعم الأمني لفض التظاهر، دون البحث عن السبل التي تمنع حدوث هذه الأحداث في المستقبل.

ويؤكد الكاتب الإطار والدعم الخارجي لعلاج هذه الأزمة عبر دراسة أسباب تدهور أوضاع العمال، وخسائر القطاع العام، والفشل الذريع لعمليات الخصخصة، ويبرهن على ذلك بحجة أن العمال عرفوا طريق الحصول على حقوقهم، بما يعني أن التصادم القادم ينذر بالخطر ويهدد مسيرة التحول نحو الديمقراطية.

بينما يرى حسين عبد الرازق[33]، أن التظاهر والإضراب السلمي للطبقة العمالية في سبيل نيل حقوقهم جاءت في الإطار الطبيعي من ضمن كفالة الحقوق والحريات العامة ومنها الإضراب والتظاهر السلمي، وأن هذه الانتفاضة حققت مجموعة من المزايا لدعم الحريات العامة منها: نجاح هذه والإضرابات في تحقيق جزء أساسي من مطالب العمال وحقوقهم التي طرحوها عبر المؤسسات النقابية وغيرها وباءت بالفشل، أوضحت الانتفاضة قدرتها على تحرير الحركة النقابية، من هيمنة الإدارات والسلطة والأمن، استخدام الطبقة العمالية المعايير والحقوق الدولية في التظاهر والإضراب السلمي، وبالتالي إسقاط كافة القيود التي فرضها قانون العمل على هذا التوجه، استخدم الكاتب إطار الأحداث العامة، والشخصيات الصانعة للأحداث في تحديد الأسباب الرئيسة والفرعية لعملية التظاهر والإضراب السلمي من قبل العمال، حيث حصر الكاتب الأسباب الرئيسة في ثلاثة عوامل هي: سوء الإدارة، وأخطاء سياسات الحكم القائمة على انسحاب الدولة من التنمية والاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية وبيع القطاع العام، وتخفيض نسب الأرباح التي تصرف سنويًا للعمال، بينما جاءت الأسباب الفرعية ممثلة في، عدم صرف المستحقات المالية للعمال، التعنت في تثبيت العمالة المؤقتة، تعسف الإدارة، وإنهاء العقود للعمال وتصفية الشركات والمصانع، ثم تسريح العمال والإحالة للمعاش المبكر، ورفض التأمين عن العاملين ضد العجز والمرض.

2. **الاهتمام بحقوق الإنسان**: قدمت جريدة الوفد 18 أطروحة حول قضية الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة 25.4 % من إجمالي الحقوق والحريات العامة بالجريدة، وقد شملت هذه

(33) حسين عبد الرازق، الإضراب السلمي، طريق العمال لحقوقهم، الوفد، 2007/3/2، ص14.

الأطروحات المحاور التالية:

- استمرار النظام السياسي المصري في انتهاك الحقوق المدنية والسياسية للمواطن المصري من خلال ممارسة العقاب الجماعي عن طريق الاعتقالات العشوائية المقترنة ببعض الأحداث.
- استمرار عمليات التعذيب وسوء معاملة السجناء.
- استمرار تدهور الحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطن المصري، مثل الحق في العمل حيث تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين، والحق في التعليم، حيث يعاني المصريون من تدني مستوى التعليم الحكومي في مختلف مراحله مع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، الأمر الذي يجعل مجانية التعليم بلا معنى بجانب ارتفاع معدلات الفقر وبالتالي عدم القدرة على تأمين المسكن المناسب، والحصول على الخدمات الصحية والتأمينية المناسبة.
- انتهاك حقوق الطفل من خلال بعض المظاهر مثل ظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال المنتشرة في المجتمع المصري.
- إن تدني مستوى أداء وفاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها، وانتشار الفساد المالي والإداري فيها، وتآكل قدرتها التوزيعية - أدى إلى حرمان قطاعات من المواطنين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ظهور الوساطة والمحسوبية مما شكل انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الفرص وحرمان الكثيرين من حقهم في الحصول على فرص عمل من خلال منافسة نزيهة يكون البقاء فيها للأفضل.
- افتقاد المجتمع والمواطن للأمن والأمان بسبب تنامي ظواهر العنف والبلطجة.
- إن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر ليست ظاهرة ظرفية طارئة ولكنها مرتبطة بالبنى والهياكل التي تعكس خصوصية الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر من حيث البنية التشريعية والقانونية والبنية المؤسسية، والبنية الاجتماعية والثقافية.
- أكدت الأطروحات على ضرورة التحرك لوقف تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر، والمساهمة في القضاء على ظواهر العنف الرسمي والاجتماعي من خلال دعم وتحفيز مشاركة المواطنين في إدارة شئون حياتهم ودعم قدراتهم الذاتية لتحسين مستوى معيشتهم.

- إن التحول إلى الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا بخلق أطر عملية للتغيير من خلال عملية بناء منفصلة تقوم على الحوار الفعال، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، وكفالة حرية التظاهر والإضراب، وكفالة حرية المواطنين في فرص عمل لائقة.
- ومسكن ملائم ورعاية صحية وتعليمية بما يضمن لهم حياة كريمة[34].

يوضح سعيد عبد الخالق[35] في خطابه لأحد مظاهر تدهور وإهمال حقوق الإنسان والمتمثل في حقه في رعاية صحية سليمة، يستخدم الكاتب إطار المشاهد الواقعية مع مسارات البيانات والأرقام ليوضح مدى تدهور وتراجع الخدمة الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين وبالتالي ضياع حق من حقوقهم المتمثل في رعاية صحية سليمة، ويبرهن على تدهور هذا الحق من خلال تدهور الخدمات الطبية والعلاجية بالمراكز والمستشفيات

(34) انظر المقالات التالية:

- سكينة فؤاد، حضرة صاحب السيادة.. المواطن، الوفد، 2007/1/1،ص14 =
- محمد حسن احمد، ليسوا أطفال شوارع....بل أطفال مصريون، الوفد، 2007/1/1،ص14
- سعيد عبد الخالق،بين السطور، الرعاية الصحية..في خطر، الوفد، 2007/1/10،ص5
- محمد زكي، شواكيش، الضحايا وتلفيق القضايا، الوفد، 2007/1/13،ص9
- جمال بدوي، كلام في العضم، محنة ايمن نور، الوفد، 2007/1/18، ص3
- نعم الباز، حيواناتهم أهم من أولادنا، الوفد، 2007/1/31،ص14
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ماء، الوفد،2007/1/31،ص16
- الشافعي بشير، ملف التعذيب في مجلس الشعب،2007/2/13،ص14
- أنور الهواري، سنوات الهوان، الوفد، 2007/2/21،ص1
- أنور الهواري، من اجل الدستور والرغيف سوف نقاتل، الوفد،2007/2/24،ص1
- جمال بدوي، كلام في العضم، ثلاث حوادث، الوفد، 2007/2/27،ص3
- محمد أمين، على فين، وحشتنا يا بابا، الوفد، 2007/3/3،ص16
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، بلا قيمة،الوفد، 2007/3/11،ص16
- مجدي حلمي، من يرد الاعتبار للمصريين، الوفد، 2007/3/8،ص14
- وجدي زين الدين، حكاوي، النظام هو المسئول، الوفد،2007/1/14،ص7
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ماذا يحدث في المعادي،الوفد،2007/1/16،ص9

(35) سعيد عبد الخالق،بين السطور، الرعاية الصحية... في خطر،الوفد،2007/1/10،ص5

الحكومية، والإهمال المتزايد في عدم تنمية الكوادر البشرية من الأطباء وأعضاء هيئة التمريض، خفض الموازنة المخصصة لوزارة الصحة بنسبة 40% وبالتالي انخفاض الميزانية المخصصة للعلاج، تراكم الديون على شركات الأدوية والنتيجة الحتمية لذلك انعدام الرعاية الصحية للمواطن المصري.

بينما يعرض محمد أمين[36]، في خطابه لصورة أخرى من صور تدهور حقوق الإنسان في النظام السياسي المصري، وتتمثل هذه الصورة في قمح حرية التعبير والنشر وما يواجهها من اعتقال وحبس في ضوء القوانين الاستثنائية بما يعرقل أية عملية للتغيير السياسي، ويبرهن على ذلك من خلال الاستعانة بإطار إنساني لنداء بنات الكاتب الصحفي أحمد عز الغائب خلف الأسوار لعلها تجد من يسمعها ويطلق صراحه، ويرى الكاتب أن الصحفي أحمد عز كغيره من أصحاب الرأي المحبوسين على ذمة هذه القضايا ليسوا مذنبين بل إنهم استخدموا حقهم الذي أجازه الدستور في التعبير مع توافق النظام السياسي بإطلاق الحرية إلى أعلى مدى، ولكن قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية هي التي تحدد سقف حرية الرأي من عدمه وكونها جريمة يعاقب عليها القانون أم لا، ويخلص الكاتب في تصوراته إلى أن الشعوب تتقدم بالحريات، والحريات الأساسية للمواطن هي التي تشجع على الاستثمار، بينما إعاقة هذه الحرية كما عبر عنها الكاتب في صورة نداءات بنات أحمد عز فهي التي تدفع بهروب المستثمرين، فيصعب الحديث عن الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بدون تحقيق التوازن بين أمن المواطن وأمن الوطن.

3. **حرية تكوين الأحزاب السياسية:** قدمت جريدة الوفد 8 أطروحات حول قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بنسبة 11.3 % من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات على المحاور التالية:

- إن كثرة الأحزاب السياسية لا تعني بالضرورة أن هناك حياة حزبية مؤثرة، فالأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية غير قادرة على أن تلعب دورًا في بلورة اتجاهات الرأي العام حول بعض القضايا العامة، كما أنها غير قادرة على التأثير في الحكومة بشأن عملية اتخاذ القرارات وذلك بسبب القيود المفروضة عليها من السلطة.
- هناك علاقة طردية بين وجود الأحزاب السياسية والديمقراطية حيث وجود الأحزاب

(36) محمد أمين، على فين، وحشتنا يا بابا، الوفد، 2-2007/3/3،ص16

ليسا دليلاً كافيا على اتساع حجم الديمقراطية نظرًا للقيود المفروضة عليها، وشل قدرتها على ممارسة أدوارها وحل مشكلات المجتمع بسبب تكريس السلطة، واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات.

- لا تنشأ حياة سياسية سليمة بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة في المجتمع.
- إن تفعيل خطوات الإصلاح السياسي يتطلب ضرورة إشراك جميع الأحزاب السياسية ليكون لها دور إيجابي في التوجهات والأفكار والرؤى المطروحة على الساحة مما يثري وجودها الإيجابي، وتأثيرها الفعال، في تناول المشكلات المجتمعية.
- المطالبة بحرية تكوين الأحزاب السياسية نظرًا لقيامها بأطر وظيفية في العمل السياسي وتشابك المجتمع وتطوره من خلال إعداد الكوادر السياسية، وتنمية مهارات العمل السياسي، والتثقيف السياسي، والمساهمة في عمليات التنمية.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإلغاء القيود التي تمنع وتحد أنشطتها المشروعة[37].

يفسر جمال بدوي[38]، في خطابه العقبات الرئيسة التي تعوق الحياة الحزبية في مصر، وتقيد حرية الأحزاب في ممارسة النشاط السياسي وتكوين قاعدة جماهيرية، والتي تنبع من فكر النظام السياسي الحاكم الذي ارتبط مفهومه للتعدد الحزبي بشكل مخالف للنمو الليبرالي الحر المعبر عن القوى الشعبية، فجاءت الأحزاب السياسية محكومة بإرادة الدولة وخاضعة للقانون الذي وضعه النظام الحاكم، ومقيدة بأغلال قانون الطوارئ، ويرى الكاتب أن المواطن المصري فطن إلى هذه السياسة وأدرك أن النظام السياسي يرغب في أشكال ينحصر

---

(37) انظر المقالات التالية:

- محمد سلماوي، قرار معين، برفض 12 حزبًا، الوفد، 2007/1/11،ص14
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الدستور والأحزاب،الوفد،2007/1/21
- جمال بدوي كلام في العضم،محنة الأحزاب، الوفد، 2007/2/8،ص3
- جمال بدوي كلام في العضم، سياج العدل، الوفد، 2007/2/13،ص3
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب.... والممارسة السياسية، الوفد، 2007/2/18، ص7
- إبراهيم القرضاوي،من نقطة الأصل، الأداء الحزبي بين الوهم والحقيقة،الوفد،2007/2/28، ص14

(38) جمال بدوي، كلام في العضم، محنة الأحزاب، الوفد،،2007/2/8،ص3

في القيام بدور الكومبارس لتكريس دولة الحزب الواحد، مما نتج عنه انصراف المواطنين عن ممارسة السياسة برمتها، واكتفوا بالمشاهدة والتعليق، ومقاطعة الانتخابات العامة حتى لا يشاركوا في لعبة معروفة النتائج، ويبرهن الكاتب على صورة أخرى معوقة لحرية العمل الحزبي وهي، محاولات إقصاء القضاء على الإشراف على العملية الانتخابية، ويبرهن على ذلك بتراجع نسب الحزب الحاكم في الانتخابات التي أشرف عليها القضاء، بجانب إحراج النظام السياسي بفعل عمليات التزوير والبلطجة.

ويرى عبد العزيز النحاس[39]، أن الحكومة مستمرة في موقفها على احتكار كل الأدوار، واستمرار حصار الأحزاب الشرعية في مقراتها، وتضييق الخناق عليها في العمل بالشارع والميادين العامة والمصانع والجامعات الأمر الذي يخلق نوعًا من الاحتقان وظهور كتل لا تعرف سوى الضعف، استخدم الكاتب إطار المرجعيات الرسمية ليبرهن على تقييد حرية الأحزاب في ممارسة نشاطها من خلال تصريحات المسئولين الحكوميين بدعوة طلاب الجامعات للانخراط في العمل السياسي إلا أن هذه الدعوات كانت مشروطة بعدم وجود أية نشاط حزبي أو ديني وبالتالي العودة إلى نقطة البداية، وجمود الحراك السياسي، فمنح الأحزاب حقوقها الشرعية في ممارسة العمل السياسي هو الملاذ والوسيلة الوحيدة للتحول نحو الديمقراطية.

4. تمكين المرأة: قدمت جريدة الوفد 7 أطروحات حول قضية تمكين المرأة بنسبة 9.9% من إجمالي الأطروحات وقد جاءت الأطروحات معبرة في مجملها عن المسارات التالية:

- ما زالت مصر تحتل مرتبة متدنية بين دول العالم في مجال تمكين النوع الاجتماعي وفقًا للتقارير الدولية وتقارير التنمية البشرية ووفقًا للمعايير التي تعكس مشاركة المرأة في الحياة المهنية والسياسية.
- استمرار ضعف وتدني تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتقلد المناصب الإدارية العليا ذات الصلة بصنع القرار.
- منع المرأة من ممارسة أعمال بعينها وعدم مساواتها مع الرجل في الفرص المتاحة أمام الطرفين وفي الحقوق السياسية فهي ما زالت بعيدة عن مراكز القيادة وصنع القرار.
- الافتقار إلى الإطار التشريعي الذي يساند المرأة.
- العنف الموجه ضد المرأة بمختلف أشكاله.
- التأكيد على الاهتمام بتمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع والعمل على إزالة

---

(39) عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب....والممارسة السياسية، الوفد 2007/2/18،ص7

كل أشكال التمييز ضدها، تأكيدا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- إن المرأة هي نصف المجتمع ولها دور رئيس في حياة الأسرة و المجتمع ككل، الأمر الذي يتطلب كفالة كافة حقوقها مثل الرجل والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات والترشيح وتولي المناصب الإدارية المختلفة والعمل في النشاط المدني، والتمكين الاقتصادي لها، وكفالة الرعاية الصحية السليمة لها مع وقف مختلف أشكال العنف والاضطهاد[40].

(40) انظر المقالات التالية:

- حسن الحيوان، التساوي والمساواة في قضية المرأة، الوفد،2007/1/31،ص14
- نبيل زكي، أسلحة التدمير الشامل ضد المرأة، الوفد، 2007/3/8،ص14
- حسين عبد الرازق، المرأة القاضية بين الترحيب والمقاومة، الوفد، 2007/3/16،ص14

الفصل السابع

خطاب الأهالي لقضايا

الإصلاح السياسي

تمهيد:

قدمت جريدة الأهالي 153 أطروحة حول الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة شملت، الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقدمت الجريدة بشأنها 80 أطروحة بنسبة 53 % من إجمالي أطروحات الإصلاح السياسي بها، وقد تم توزيع هذه الأطروحات على ثمان قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة من خلالها 42 أطروحة بنسبة 27.4 % تم توزيعها على أربعة قضايا فرعية، ثم الحقوق والحريات العامة، وقدمت الجريدة بشأنها 31 أطروحة بنسبة 20.3 %، تم توزيعها على 5 قضايا فرعية،تنوعت القوي الفاعلة في الخطاب الصحفي بالجريدة ما بين الحكومة والحزب الحاكم، والسلطة التشريعية، والحركات الاجتماعية الجديدة، وقد تبني الخطاب الاتجاه السلبي في وصف الفاعلين في عملية الإصلاح السياسي، واستخدم الخطاب في تأييد مبرراته مجموعة من مسارات البرهنة والحجج الإقناعية شملت، عرض وجهات النظر المختلفة، والشخصيات الصانعة للأحداث، والخبرات الشخصية، وذلك من خلال أطر محددة تضمنت القوانين والتشريعات، والمشاهدات من الواقع، وسوف يتم رصد مفردات هذه الأطروحات كالتالي:

أولا: الإصلاح الدستوري والتشريعي :

1. المواطنة:

- قدمت جريدة الأهالي 16 أطروحة حول قضية المواطنة وذلك بنسبة 20% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات في بنائها العام على المحاور التالية:
- مفهوم المواطنة ليس مجرد صياغة يتم النص عليها في الدستور، بل هي مفهوم يستلزم إشاعة قيم فكرية وثقافية في المجتمع، وأتباع سياسية عامة لترسيخه بما من شأنه أن يعالج المشكلات الحقيقية التي تواجهها المواطنة.
- يترتب على المواطنة ثلاثة أنواع رئيسة من الحقوق والحريات يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون ما تميز من أي نوع، خاصة بسبب العنصر، اللون، اللغة، الدين، وهذه الحقوق هي الحقوق المدنية وتتمثل في مجموعة حقوق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب أو المعاملة القاسية، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه

وعدم اعتقاله تعسفيًا، وحقه في حرية الفكر والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون، ثم الحقوق السياسية والتي تتضمن حق الانتخاب في السلطة التشريعية والمحلية وحق الترشيح والعضوية في الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية وتقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في الاحتجاج السلمي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في حق كل مواطن في العمل في ظروف منصفه، والحرية النقابية وتوافر الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء والتأمين الاجتماعي والمسكن، والتعليم والثقافة.

- تفعيل خطوات إدماج الفئات التي تعاني من التهميش المتعمد خاصة الأقباط والمرأة دعمًا لمبدأ المواطنة وتعميق المشاركة المجتمعية والسياسية، ونشر ثقافة المواطنة عبر مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام المختلفة.

والتيارات السياسية [1]، توضح أمينة النقاش[2] في خطابها لقضية المواطنة بعض الجوانب الواجب استكمالها لتفعيل مبدأ المواطنة في مصر، حيث ترى الكاتبة أن تعديلات

---

(1) انظر المقالات التالية:

- فريدة النقاش، قضية للمناقشة، هوية الأقباط، الأهالي،2007/1/10،ص19
- عماد طه، المواطنة بين التفعيل والتحذير، الأهالي 2007/1/17،ص13
- رفعت السعيد، صفحة من تاريخ مصر، عن الانتخابات والتمثيل النسبي للأقباط، الأهالي،2007/1/24،ص5
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الأقباط والمادة الثانية من الدستور، الأهالي، 2007/1/24،ص8
- نبيل مالك، نحو إصلاح دستوري داعم للديمقراطية وحقوق المواطنة في مصر 1-2، قراءة نقدية لمقترحات الرئيس، الأهالي، 2007/1/24،ص9
- عبد الرحمن خير، حقوق العمال، المواطنة... والاشتراكية، الأهالي،2007/1/31،ص13
- عماد مسعد السبع، هامش ماركسي حول المواطنة،الأهالي، 2007/2/7،ص 14
- محمد حافظ دياب، سؤال الدين والمواطنة، الأهالي، 2007/2/7، ص 14 =
- الأهالي، وجهان العملة، الأهالي، 2007/3/7، ص 1
- أحمد السيد حسن، يوميات مواطن، صفقة مع الحكومة، الأهالي، 2007/3/14، ص 15

(2) أمينة النقاش،ضد التيار، المواطنة وأخواتها، الأهالي، 2007/2/7،ص7

الدستور نصت على تعديل المادة الأولى من الدستور لتؤكد على مبدأ المواطنة بديلا عن تحالف قوى الشعب العاملة، بجانب إضافة فقرة ثالثة للمادة الخامسة من الدستور بهدف حظر مباشرة الأنشطة السياسية والحزبية على أساس الدين أو الجنس بل على أساس المواطنة وحدها، وأن هذا يمثل البعد السياسي فقط لمفهوم المواطنة وهو لا يستقيم إلا بتوافر أركانه الأخرى الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان حرية العقيدة بشكل مطلق، وتستخدم الكاتبة أطر التشريعات والقوانين، والدراسات لتؤكد على أن حقوق المواطنة ستظل منقوصة ما لم تكن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية جزءا رئيسا منها والعمل على إلغاء كل الاستثناءات التي تحصل عليها فئات معينة في الوظائف العامة بالدولة، وتستدل على ذلك بتأييدها لمفهوم المواطنة الذي ذكره سمير مرقص بأنها، تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركًا ومنافسًا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما تتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي نعيش فيه مع الآخرين، وتخلص الكاتبة إلى أنه لا يمكن ترسيخ مبدأ المواطنة دون النظر إلى البناء الطبقي السائد، والأيدلوجية السائدة، وهيكل الدولة، ونمط الإنتاج وموازين القوة الاجتماعية.

بينما يرى رفعت السعيد[3]، أن مختلف المعايير والأبعاد التي تتعلق بمفهوم المواطنة ما زالت بعيدة عن الواقع الفعلي في النظام السياسي المصري، ويبرهن على ذلك بالحجج الآتية: إذا كان مفهوم المواطنة بالمعنى العام يعني الانتساب إلى الوطن الذي يتساوى فيه الجميع في مختلف الحقوق بأكملها من حيث حق العقيدة، وحق العبادة، وحق التكافؤ وحق التوظيف وحق العيش في حياة إنسانية وحق التعليم، والحق المتكافئ في الوصول إلى السلطة التشريعية، فإن تطبيق هذه المعايير في الواقع الفعلي غير موجودة في ظل السياسات الحكومية الراهنة والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الفقر بين المصريين وبالتالي صعوبة الترشيح للمجالس النيابية بين مختلف الطبقات بالتساوي، تراجع تهميش دور المرأة سياسيًا والدليل انخفاض مقاعدها في البرلمان بشكل ملحوظ، وتقليص نسبة التمثيل السياسي للأقباط، ويستعين الكاتب بإطار الأحداث العامة ليؤكد على أن تفعيل مبدأ المواطنة كخطوة نحو التغيير السياسي يتطلب اتخاذ إجراءات عملية وفعلية وقانونية تكفل العدالة في توزيع

(3) رفعت السعيد، المواطنة...الحوار...الإضراب، الأهالي،14 /2007/2،ص13.

الدخل، وإعطاء دفعة قوية لتمثيل الأقباط والأقليات في المجالس النيابية والعمل السياسي العام، مع تفعيل العدالة في مختلف الحقوق والواجبات دون تمييز.

ويذهب نسيم مجلي[4] في خطابه إلى أن الدستور المصري يحتوي على مواد من شأنها إجهاض الدعوة للمواطنة بالمفهوم العام كما يردها النظام السياسي، ويدلل الكاتب على وجهة نظره بالمادة الثانية من الدستور، وقانون الأحزاب السياسية، فالمادة الثانية من الدستور كما يرى الكاتب تنص صراحة على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، بما يعني استمرار عدم تمكين الأقباط من حقوقهم العامة، وتكريس الطائفية، ويستخدم الكاتب بعض الأساليب المجازية في بيان خطورة هذه المادة على مبدأ المواطنة حيث استخدم التشبيه من خلال تشبيه المادة الثانية من الدستور بحائط الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل في فلسطين، ويرى أن تعديل هذه المادة , أو إعادتها إلى صياغتها الأولى، قبل عام 1971 م والتي كانت تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع سوف تذيل التأثير النفسي والاجتماعي للأقباط، وتساعد على تفعيل المواطنة، والعامل الثاني كما يرى الكاتب الذي يعرقل المواطنة هو قانون الأحزاب السياسية الذي يحظر قيام حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي، ثم يناقض هذا الوضع مع الديانة الإسلامية عندما ينص في مادته الرابعة على ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي هي المصدر الرئيس للتشريع، مما يعني عدم قيام حزب مسيحي ولا إسلامي، بينما التمكين يستلزم أن يتم تعديل المادة لتنص على، حظر قيام أحزاب طائفية إسلامية أو مسيحية على أساس الدين، ويدعو الكاتب في نهاية مقولاته بضرورة فصل الدين عن الدولة كما فعلت أوربا لدعم التطور السياسي والديمقراطي.

2. **تداول السلطة**: قدمت جريدة الأهالي 13 أطروحة حول قضية تداول السلطة بنسبة 16.25% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد أكدت الأطروحات على أن استمرار النظام السياسي في اتباع سياسة النظام السياسي الشمولي أدى إلى إشاعة المظاهر التالية:

- احتكار السلطة وضعف إمكانية تداولها بالطرق السلمية بين الأحزاب المختلفة.
- تبادل المصالح والمنافع بين مسئولي الحزب الحاكم على حساب الشعب وانتشار الفساد المؤسسي بمختلف أجهزة الدولة.

---

(4) نسيم مجلي، المادة الثانية... فصل طائفي، الأهالي، 2007/3/7، ص12.

- غياب العدالة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.
- تزايد معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
- تزييف الانتخابات وتسخير مختلف أجهزة الإعلام الرسمية لصالح الحزب الحاكم.
- المصادرة على حرية الرأي والفكر بالقيود والقوانين المعيبة.

كما أوضحت الأطروحات أن تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي يستلزم توافر عناصر أساسية مهمة تشمل:

- تداول السلطة سلميًا عبر انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة.
- ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والعهود الدولية.
- قيام مؤسسات ديمقراطية مستقلة مع الفصل بين السلطات والمشاركة الشعبية من خلال حكم ديمقراطي حقيقي.
- الحرية الكاملة للقطاع الأهلي مع تعدد وسائل الإعلام.
- عدم زيادة مدة ولاية الرئيس عن دورتين فقط.
- تقليص سلطات رئيس الجمهورية ونقل معظمها إلى رئيس الوزراء ليكون مسئولاً أمام مجلس الشعب.
- محاربة الفساد وشل خيوطه بمختلف أنماطه.
- تخلي رئيس الجمهورية عن انتمائه الحزبي خلال فترة توليه منصبه[5].

---

(5) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية، تعديل حقيقي للدستوري.. خطوة أولي للتحول إلى الديمقراطية، الأهالي، 2007/1/10، ص5
- جودة عبد الخالق، لقطات، تعديل الدستور خطوة للإمام وخطوتان للخلف، الأهالي، 2007/1/10، ص6.
- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية، 2002، مبارك يقترح تعديلات إيجابية... وأخري منقوصة الأهالي، 2007/1/17، ص 15. =
- إبراهيم السايح، حول تأييد السيد الرئيس، لا مساس بحق الشعب في العبودية، الأهالي، 2007/1/17، ص20.
- أمين هويدي، تأملات، الصندوق والمفتاح، الأهالي، 2007/2/14، ص 20

يطرح إبراهيم السايح[6]، في خطابه عاملا أساسيا معوقا للتحول نحو الديمقراطية، هذا العامل يتعلق بإصرار النظام السياسي على احتكار السلطة وعدم إتاحة الفرصة لتبادلها على المستوى القريب أو البعيد، ويرمز لهذا العامل بإطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمرجعيات الرسمية والتي عبر عنها بنقل مقتطفات من تصريحات الرئيس مبارك بشأن عدم تعديل المادة 77 من الدستور والتي أكد من خلالها أن تحديد مدة أو مدد الرئاسة يمثل حقًا أصيلاً من حقوق الشعب المصري، وأن أحدًا لا يمكنه الموافقة على تعديل الدستور بما يؤدي للمساس بالمادة 77 التي تمنح رئيس الجمهورية الحق في مواصلة الحكم لعدد لا نهائي من المدد، ويستخدم الكاتب أساليب التورية المجازية ليبرهن على استبدادية وتسلطية النظام السياسي وتكريس السلطة بشكل غير مباشر عندما يذهب للقول بأن الظروف الذاتية والموضوعية في عهد الرئيس مبارك لا تشجعه على تعديل المادة 77 لمجموعة من الأسباب هي: أنه رئيس وليس زعيمًا لم يكن في يوم من الأيام من العاملين بالسياسة أو المنظمين للأحزاب وبالتالي مهمته الأولى الحفاظ على استقرار الحكم أولاً ثم مؤيديه وأتباعه، ثم حفظ الأمن الداخلي، كما أنه لا توجد مؤسسات مجتمع مدني تجبر الرئيس على التغيير أو ترك الحكم، كما لا توجد طبقات واضحة المعالم تحارب في سبيل تحسين واستقرار أوضاعها، لا يوجد توازن قوي بين السلطة القائمة وسائر فئات الشعب، لا يوجد وعي سياسي يدفع المواطنين للعمل الجماعي المثمر، غياب الأحزاب القوية الفاعلة والقادرة على كسر الحواجز والوصول إلى الجماهير ولا توجد نظم تعليمية وثقافية تخلق أجيالا جديدة ذات وعي سياسي واجتماعي كاف، وينتهي الكاتب في نقده للنظام السياسي للاستعانة بالأطر التاريخية ليؤكد أن المجتمع المصري ذو باع طويل مع الذل والاستبداد والعبودية وأن النظام الحاكم لم يخترع هذه العاهات التاريخية، ولكنه فقط أحسن استخدامها وتوظيفها

- حامد عمار، آخر كلام، إلى أين نتجه بين القبلة الديمقراطية والمراوغة حولها، الأهالي، 2007/2/21، ص 18.
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة 1-2 الأهالي 2007/2/21، ص 13
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة 2-2، استجابة زائفة لمطالب التغيير، الأهالي 2007/2/28، ص 13

(6) إبراهيم السايح، حول تأييده السيد الرئيس، لا مساس بحق الشعب في العبودية، الأهالي 2007/1/17،ص20

لخدمة مصالحه وفرض نفوذه.

ويذهب زهدي الشامي[7] في خطابه إلى البحث عن الشرعية المفقودة في النظام السياسي المصري الراهن، ويستخدم الكاتب إطار المشاهد من الواقع ليؤكد في البداية على التحسن التدريجي الملحوظ في سياسات النظام السياسي المصري خلال حقبة الرئيس مبارك، إلا أن هذا التطور المتدرج لم يعط للنظام السياسي المصري مشروعيته وذلك لعدة عوامل منها، التعديل المبتور للمادة 76 من الدستور، حيث يشير الكاتب إلى أن التعديل الذي تم إدخاله على هذه المادة هو تعديل يبقي على جميع عيوبها سواء القيود على الترشيح أو تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية التي تضم شخصيات موالية للحكم، أو فترة دعاية انتخابية لا تتجاوز عشرين يومًا، مع مناخ سياسي متسم بالقيود الشديدة على العمل السياسي، ونظام سياسي مدمج مع أجهزة الدولة ومصالحها، الأمر الذي يعني البحث عن منافسين كواجهة ديكورية لإضفاء الشرعية على النظام، ثم تجاهل المادة 77 من الدستور وعدم تقييد مدة الرئاسة بفترات معينة بما يعني دوام حكم الرئيس القادم لفترات غير معلومة وبالتالي استمرار سلطوية النظام السياسي، بجانب تعديل المادة 88 من الدستور والتخلص من الإشراف القضائي على الانتخابات التشريعية، وغياب مبدأ قاض لكل صندوق وبالتالي خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية على العموم، ولرأس النظام بشكل خاص، والنتيجة غياب المشروعية، وعرقلة التحول نحو الديمقراطية.

3. **التعددية الحزبية:** قدمت جريدة الأهالي 12 أطروحة حول قضية التعددية الحزبية بنسبة 15% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن الخطابات التالية:

- إن مبدأ التعددية الحزبية هو ركن أساسي في الممارسة الديمقراطية التي لا يمكن بدونها إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة التوتر في المجتمع.
- التعددية الحزبية ليست موادا قانونية ولكن هي ظاهرة اجتماعية سياسية تتطلب لكي تستقر وتنمو مناخا من الحرية، ومساندة من الجماهير والقاعدة الشعبية.
- إصرار النظام السياسي على تفريغ التعددية الحزبية من مضمونه بفرض حصار شديد على حركة الأحزاب ونشاطها ومنع اتصالها بقواعدها والتزييف المتعمد في الانتخابات،

---

(7) زهدي الشامي، الشرعية المفقودة، 1-2 الأهالي،2007/2/21،ص13.

وفرض قوانين تمنع أي فرصة متكافئة للأحزاب المعارضة والدور الـذي تمارسـه أجهـزة الإعـلام الرسـمية للتقليل من شأن الأحزاب السياسية المعارضة وتسفيه آرائها، وإبرازها كقوى لا تشارك بالرأي السليم في حل قضايا ومشكلات المجتمع

- الاهتمام ببناء الحزب الحاكم كقوى سياسية مستقلة والاعتماد على أجهزة الحكومة والأمن في مواجهة أحزاب المعارضة.
- إن التعددية الحزبية والديمقراطية هي شرط أساسي لشرعية النظام السياسي.
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن السياسي بين مختلف الأحزاب عـلى الـساحة الـسياسية والحـد مـن هيمنة الحزب الحاكم التي تجعله لا يعبأ كثيرًا بمطالب المعارضة.
- الاهتمام بدور الأحزاب في التنشئة السياسية للمواطنين والارتقاء بوعيهم السياسي مع خلـق نوعًـا مـن التلاحم بين نظام الحكم والتنظيمات السياسية المعبرة عن الجماهير حتـى لا تـصبح الـسلطة أداة قهـر للجماهير.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسي تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأن يكون الحزب الـسياسي مفتوحًا لعضوية جميع المصريين بدون تمييز.
- توسيع الدور الإيجابي للمثقفين والمفكرين والعمل على انخراطهم في العمل السياسي العام للمـساهمة في تمسك المجتمع وتنشيطه سياسيًا.
- السماح للفئات المحرومة من ممارسة العمل السياسي خاصة الإخوان المسلمين بتشكيل حـزب سـياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لا يمكن تجاهلها أو إقصاؤها من الحياة السياسية[8].

---

(8) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية 1-2، الأهالي، 2007/1/10، ص 5
- أمينة النقاش، ضد التيار، في أصول المسألة الحزبية، الأهالي، 2007/1/10، ص 5.
- رفعت السعيد، نحو حوار من نوع جديد، الأهالي،2007/1/10، ص 11.
- أمينة النقاش، ضد التيار، خطاب الأزمة، الأهالي، 2007/1/17، ص 11.
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا 1-2، الأهالي، 2007/1/31، ص 13
- عادل جندي، زواج الإخوان والوطني، مدني على ديني، الأهالي، 2007/2/14، ص 12
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الإخوان والديمقراطية، الأهالي، 2007/3/7، ص 8.

توضح أمينة النقاش[9]، في خطابها ملامح تدهور الحياة الحزبية والتعددية في النظام المصري، وترجع ذلك لشقين رئيسين، الشق الأول يتعلق بالأحزاب السياسية نفسها، حيث ترى الكاتبة أن ضعف وتدهور التعددية الحزبية يرجع في جزء رئيس إلى تواضع الأحزاب السياسية في قدرتها على التواصل مع القاعدة العريضة من المواطنين بسبب معاناتها من عدم تبلور أطرها الفكرية والسياسية بشكل واضح مع ضعف هياكلها التنظيمية، وتراجع دورها في العمل السياسي فمعظمها لا وجود له في الواقع، والنتيجة ضعف ثقة المصريين في الأحزاب السياسية وانصرافهم عن العمل الحزبي ليأسهم من الحياة الحزبية وفقدهم الأمل في توافر الفرصة لأي حزب معارض لتولي السلطة خلفا للحزب الحاكم، والشق الثاني كما ترى الكاتبة يتعلق بالقيود المفروضة على تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بقانون الأحزاب السياسية المعدل عام 2005 والذي وضع عراقيل على إنشاء الأحزاب السياسية برفع عدد المؤسسين إلى ألف عضو مما يشكل عقبة أمام حرية تشكيل الأحزاب، والقيود الأمنية التي ما زالت ترعب المواطنين من العمل الحزبي، أو إصرار النظام السياسي على منع بعض القوى من الشرعية في التكوين الحزبي خاصة جماعة الإخوان المسلمين رغم أن هذا التيار يعبر عن اتجاه قوي في الرأي العام المصري، وتذهب الكاتبة إلى أن تفعيل التعددية الحزبية يتطلب إزالة كافة العقبات التي تضعها الحكومة أمام تشكيل الأحزاب السياسية، وإلغاء لجنة شئون الأحزاب مع تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار، والسماح لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لها تواجد في المجتمع بشرط توفيق أوضاعها، وقد استخدمت الكاتبة إطار المرجعيات الحزبية، وعرض وجهة النظر، والتشريعات والقوانين في عرض مقولاتها وتمثل ذلك في الاستعانة بحكم المحكمة الإدارية العليا برفض تأسيس 12 حزبًا سياسيًا، وتعليقات بعض رؤساء هذه الأحزاب على القرار مع توصيف الأزمة الحزبية الراهنة.

5. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة الأهالي 11 أطروحة حول قضية مكافحة الفساد بنسبة 13.75% من إجمالي قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة في مجملها عن الموضوعات التالية:

(9) أمينة النقاش، ضد التيار، في أصول المسألة الحزبية، الأهالي، 2007/1/10، ص 7.

أرجع الخطاب عوامل انتشار الفساد للأسباب التالية:

- يعد الفساد من المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع المصري بما يزيد من معاناة المصريين، فلم يعد الفساد مجرد انحرافات فردية بل أصبح آلية لإعادة توزيع الدخل القومي بنهب قسم كبير منه لصالح فئات لا تمارس دورًا إنتاجيًا محددًا.
- تورط كبار المسئولين والقيادات العليا في عمليات الفساد بسبب سيادة النوازع الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على حساب القيم الاجتماعية والمصلحة العامة.
- العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ المرتبط بالوظيفة العامة وعدم فاعلية السلطة القضائية بعدم تطبيق القوانين، وظهور طبقة جديدة مستغلة في المجتمع وهي الطبقة الرأسمالية الطفيلية.
- تدهور مستوى القيادات وما نتج عنه من التستر وحماية الفساد وتحويل المؤسسات الحكومية إلى قلعة للفساد والظلم.
- إن الفساد قد تحول من ظاهرة استغلال نفوذ بالقرب من مواقع السلطة إلى نظام للحكم في ظل الخلل الرهيب القائم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بسبب انقلاب الهرم الاجتماعي حتى أصبح الفساد جزءًا من بنية النظام السياسي نفسه.
- إن انتشار وتفاقم الفساد في المجتمع ترك آثارًا سلبية تمثلت في إهدار المال العام، والإحساس بالظلم، وضعف قسم الانتماء للوطن، والتفاوتات الطبقية بين الشرائح الاجتماعية بالدولة.

كما حدد الخطاب الصحفي في مجمله مجموعة من الأساليب لمواجهة الفساد وكبح جماعه وذلك كالآتي:

- محاصرة الأنشطة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية، وأجهزة الدولة والمجتمع.
- الإسراع بالإصلاح السياسي الديمقراطي لتحقيق الرفاهية الشعبية بصورتها الصحيحة باعتبارها الطريق الأساسي لكشف الفساد والانحراف.
- تفعيل إقرارات الذمة المالية لكبار المسئولين مع تشديد العقوبات على جرائم اختلاس المال العام، والرشوة، واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.
- مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه، والسياسات التي أدت إلى تحويله لظاهرة عامة تؤرق المجتمع من جراء سرقة أموال الدولة، والقطاع العام، وعائد الخصخصة، واستغلال النفوذ، والتربح وقبول الرشاوى والعمولات.

- التأكد على عدم التدخل في سير القضايا والتأثير على القضاء، ورفع درجة الحماية المتوافرة له قانونًا بإلغاء القيود المفروضة على الأجهزة الرقابية والتي تشل أيديها عن ملاحقة الفساد.
- إصدار قانون لمحاكمة الوزراء، والفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة مع رفع القيود المفروضة على الصحافة والتي تحد من درجة تصديها للفساد، مع اعتماد مبدأ الشفافية في معالجة مثل هذه القضايا[10].

يشير إبراهيم السايح[11]، في خطابه لأحد العوامل المحورية في تفاقم مشكلة الفساد في مصر. وهي تحول الفساد إلى جزء رئيس من آليات النظام السياسي الراهن، ويبرهن الكاتب على مقولاته من خلال الاستعانة بإطار المرجعيات الرسمية المتمثل في تقارير الرقابة الإدارية بوصفها جهة حكومية، واستخدام مسارات برهنة منطقية حصرها في استخدام البيانات والإحصائيات، من خلال الإشارة إلى بعض تفاصيل تقرير الرقابة الإدارية والذي أشار إلى ارتفاع معدلات الفساد في مصر حتى وصلت إلى معدل جريمة كل ست دقائق وهذا المعدل يمثل فقط جرائم الفساد التي تقع داخل الجهاز الإداري للدولة، وهي قضايا تم اكتشافها أو تم الإبلاغ عنها بالفعل، وذلك بزيادة 25% عن العام الماضي أي عام 2006، وهنا يستعين الكاتب بالأطر المجازية في توجيه النقد للنظام السياسي باعتباره المسئول الأول عن زيادة معدلات الفساد، حيث استخدم الزيادة المطردة في معدلات جرائم الفساد للدلالة الضمنية عن تدهور معدلات التنمية والتطور في المجتمع، عندما أكد على أن تحقيق معدل نمو يبلغ 25% في الإنتاج المصري الحكومي من محصول الفساد الإداري، يبرهن على تحقيق

---

(10) انظر المقالات الآتية:

- الأهالي، السمكة تفسد من رأسها، الأهالي، 2007/1/10، ص 1.
- عاطف مغاوري، كلام الناس، إهدار المال العام في وزارة الصحة، الأهالي، 2007/1/17، ص 6.
- أبو العز الحريري، عصر من القتل الجماعي.. من عبارة إسماعيل إلى هايدلينا سرور، الأهالي، 2007/2/7، ص 12.
- إبراهيم السايح، كراكيب، الفساد، الأهالي، 2007/3/21، ص13.
- محمد حافظ دياب، الفساد في زمن الأونطة، الأهالي، 2007/3/28، ص 5.

(11) إبراهيم السايح، كراكيب، الفساد، الأهالي، 2007/3/21، ص 13.

إنجازات ملحوظة لبرامج وخطط الدولة في التنمية، بينما المعنى الضمني وراء التعبير المجازي يوضح مدى التدهور والخلل الذي أصاب الجهاز الإداري بالدولة وتحوله إلى بيئة حاضنة للفساد بمساعدة النظام السياسي نفسه والذي أعطى الفرصة للجهات المنوط بها كبح الفساد وهي أول من يمارسه، وبرهن على ذلك بنماذج معينة مثل، إعفاء القضاة من مخالفات المرور وبالتالي مخالفة القانون المنوط بهم حمايته وتنفيذه، وعدم توقيع عقاب رادع على الدروس الخصوصية مقابل عدم المطالبة بتحسين الأوضاع المالية للمعلمين، وإعفاء الشعب المصري من العمل السياسي، حتى تتفرغ الداخلية لتزوير الانتخابات وينتهي الكاتب من مقولاته إلى أن تعامل النظام السياسي مع الديمقراطية بقدر تعامله مع قضايا الفساد، بما يساعد على الحراك السياسي في المجتمع.

6. **استقلال القضاء**: قدمت جريدة الأهالي 16 أطروحات حول استقلال السلطة القضائية بنسبة 16.25% من إجمالي قضايا أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاء الخطاب في مضمونه العام معبرًا عن التوجهات الآتية:

- استمرار النظام السياسي في اتباع سياسات تقليص صلاحيات السلطة القضائية وتبعيتها للسلطة التنفيذية بما يؤدي إلى اهتزاز هيبة القضاء ويصبح معه القانون بلا فاعلية مما يسهل معه الخروج عليه.
- انتشار ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية الأمر الذي يعد انقلابا على الدستور وعدوانًا من السلطة التشريعية على السلطة القضائية من جانب، والتأثير على شرعية النظام السياسي وفقدانه مصداقيته من جانب آخر.
- انتشار ظاهرة عدم تطبيق القوانين وما نتج عنها من انتشار الفساد في مختلف أجهزة الدولة، بعد أن تحول النظر للقانون من اعتباره حصن أمان للمواطنين إلى أداة طيعة في يد المسئولين يستخدمونها لتحقيق أغراضهم مقابل التعدي على حقوق الدولة والمواطنين.
- تحقيق استقلال السلطة القضائية وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي.
- العمل على إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المسجونين السياسيين في قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي.
- إلغاء القوانين والمواد المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان.
- توفير ضمانات نزاهة الانتخابات الحرة النزيهة على أساس تشكيل لجان قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية وغير قابلة للعزل تنفرد بإدارة مجمل العملية الانتخابية

سواء مجلس الشعب أو الشورى والاستفتاءات العامة.

- إلغاء جداول الانتخابات الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع بيانات السجل المدني[(12)].

يعرض حسين عبد الرازق[(13)]، في خطابه لأهم السلبيات أو العوامل التي تعرقل استقلال السلطة القضائية في النظام السياسي المصري الراهن، وبالتالي تحد من فاعلية آية خطوات للتحرك نحو الإصلاح السياسي، وهي استمرار العمل بالقضاء الاستثنائي والعسكري، ومحاكمة المدنيين أمام هذا النوع من القضاء مخالفة لكافة البنود والمعاهدات الدولية وقد استخدم الكاتب في تبرير مقولاته أطر المرجعيات الرسمية، والشخصيات الصانعة للأحداث، والقوانين والتشريعات، مع مسارات الأرقام والبيانات، والدراسات والتقارير العلمية، وقد تمثل ذلك في الإشارة إلى إحالة 40 عضوًا من قيادات وأعضاء جماعات الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكري وقد قدم الكاتب حجج ومبررات الرفض لهذا القرار من خلال أن القضاء العسكري هو قضاء استثنائي محظور دوليًا لافتقاده لجميع المعايير والضمانات القانونية للمحاكمة العادلة والمنصفة المنصوص عليها في الدستور

---

(12) انظر المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية 1-2 الأهالي، 2007/1/10،ص5
- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية 2-2، الأهالي 2007/1/17،ص15
- حسين عبد الرازق، لليسار در، إقالة وزير العدل، الأهالي،2007/1/31،ص8
- نبيل مالك، نحو إصلاح دستوري داعم للديمقراطية وحقوق المواطنة في مصر 1-2 قراءة نقدية لمقترحات الرئيس، الأهالي 2007/1/24،ص12
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة،2-2، استجابة زائفة لمطالب التغيير، الأهالي، 2007/2/28،ص13
- حسين عبد الرازق، لليسار در، إقالة وزيرين، الأهالي، 2007/3/14،ص8
- حسين عبد الرازق، محاكم المدنين عسكريًا.. باطلة، الأهالي، 2007/2/28،ص13
- عماد مسعد السبع، القضاء العسكري..... باطل، الأهالي 2007/1/10،ص11
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا 1-2، هيمنة السلطة التنفيذية... إعاقة للديمقراطية، الأهالي 2007/1/31،ص13
- أحمد سيف الإسلام حمد، دسترة القوانين الاستثنائية، الأهالي، 2007/3/7،ص9

(13) حسين عبد الرازق، محاكمة المدنين عسكريًا.... باطلة، الأهالي،2007/2/28،ص13

المصري وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صدقت عليه مصر والذي ينص على حق المتهم في المثول أمام قاضيه الطبيعي، وعدم توافر الضمانات الكفيلة باستقلال القضاء العسكري مع عدم توافر الخبرة الكافية في تطبيق القوانين الجنائية على المدنيين، وأن تكرار الإحالة للقضاء العسكري يوسع من اختصاص هذا القضاء بما يشكل إخلالا بوحدة القضاء وعدوانًا على السلطة القضائية، وإهدار حق كل مواطن في المثول أمام قاضيه الطبيعي والذي تتوافر له ثلاث مقومات رئيسة هي، التخصص والاستقلال والحيدة وهي لا تتوافر بالنسبة للقاضي العسكري كما أن قانون الأحكام العسكرية يمنع المتهم من حق الطعن في الأحكام الصادرة ضده، وقد استعان الكاتب بالدراسات العلمية ليؤكد على أن محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري باطل وعدوان على الحريات العامة وحقوق الإنسان ويقلص من استقلال السلطة القضائية.

ثانيًا: الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة :

1. **المؤسسات التعليمية:** قدمت جريدة الأهالي 17 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات التعليمية بنسبة 40.5 % من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن سلبيات النظام التعليمي المصري، كما قدمت بعض الحلول للخروج من أزمة تدهور السياسات التعليمية وذلك كالتالي:

أكد خطاب الأطروحات في مجمله على أن هناك مجموعة من السلبيات تعترض النظام التعليمي في مصر وقد برزت هذه السلبيات من خلال:

- وجود فجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل بسبب تدني جودة التعليم في مختلف مراحله.
- إن إدارة العملية التعليمية في مصر تتم بشكل عشوائي وأن الحزب الوطني الحاكم هو الوحيد الذي يمتلك الحق في وضع السياسات العامة بما فيها سياسات التعليم بغض النظر عن أية أصوات معارضة أو إصلاحية أخرى.
- المحاولات المستمرة من قبل النظام السياسي بخصخصة التعليم بما يتعارض مع الدستور وطبيعة المجتمع ويزيد من حدة الفوارق الطبقية ويعطي مزيدا من الإقصاء القهري للفقراء من الطلاب الموهوبين من فرص التعليم الجامعي.
- استعارة نماذج دولية لتطوير العملية التعليمية لتتناسب مع البيئة المصرية بهدف إرضاء المؤسسات الدولية المانحة.

- بدأ خطوات خصخصة المؤسسات الجامعية الوطنية وتصفيتها والانتقال من المجانية الكاملة للتعليم الجامعي إلى الخدمة الجامعية ذات التكلفة المدفوعة بهدف تخريب الجامعات وانسحاب الدولة بالكامل من مسئوليتها الاجتماعية والتنموية بتغيير شكل ملكية الجامعات وتمويلها.
- تدني المناهج التعليمية والاعتماد على سياسة التلقين مع تدهور المنشآت التعليمية بما لا يساعد على تطبيق معايير الجودة والاعتماد.
- محدودية دور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التعليمية وعدم استغلال مقدمي الخدمة التعليمية.
- الكادر الجديد للمعلمين هو مجرد الفصل الأخير في خصخصة التعليم ويظهر مدى تلاعب الحكومة بالقوانين لفتح المجال الواسع أمام خصخصة التعليم.
- كما أكد الخطاب في معناه العام كذلك على ضرورة توافر مجموعة من المعايير لخروج السياسة التعليمية في مصر من كبوتها وذلك كالآتي:
- المطالبة بأن يكون التعليم هو المشروع القومي لمصر خلال السنوات القادمة لضمان المستقبل وتوفير جودة عالية من التعليم تمكن من المناقشة وتحقق التقدم والنهوض بكل شئون الوطن.
- ضمان توفير التعليم لغير القادرين وربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل.
- تحديث وتطوير المناهج بما يضمن التعبير عن الأهداف الوطنية القومية وربطها مع احتياجات المجتمع.
- إطلاق الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي ورفع وصيانة أجهزة الأمن نهائيا عن الجامعات.
- زيادة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة والمؤسسات الأخرى مع مراعاة الحياة الكريمة للمعلمين.
- مشاركة المعلمين في صنع القرارات التعليمية والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية في المناهج المقدمة.
- مواصلة المعركة ضد أية محاولات لخصخصة المؤسسات التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي، تهدد السلام الاجتماعي.

واستقرار الدولة[14]، يتعرض كمال بخيت[15] في خطابه للخطوات التي تقوم بها الحكومة والنظام السياسي ممثلة في وزير التعليم العالي بخصخصة الجامعات المصرية، ويعتمد الكاتب في تصوراته على إطار المرجعيات الرسمية والقوانين والتشريعات من خلال تفسير بعض ما ورد في قانون التعليم العالي الجديد، حيث يرى الكاتب أن مبدأ فصل

---

(14) راجع المقالات التالية:

- جلال ناصف، إهانة الإدارة المدرسية لن تحقق جودة التعليم، 2006/2/6، ص8 =
- كمال نجيب، مشروع مرفوض يقضي على استقلال الجامعات ويكرس الفساد، الأهالي، 2006/12/6، ص 12
- محمد سكران، التعليم العالي والصعود للهاوية، الأهالي، 2006/12/6، ص9
- حسام محمود فهمي، أحق الرؤى، الأهالي، 2006/12/6، ص9
- حامد عمار، التفاف خبيث حول مجانية التعليم، الأهالي، 2006/12/13، ص 9
- حامد عمار، في إصلاح التعليم الجامعي، لحظة من أجل المراجعة ونقد الذات، الأهالي، 2007/1/10، ص 10.
- حسام محمود فهمي، تحايل على الدستور في الجامعات، الأهالي، 2007/1/10، ص 10.
- كمال نجيب،الخصخصة والمجانية ومستقبل الجامعة، 1-2، الأهالي، 2007/1/24، ص 12.
- خالد عبد المقصود، المدرسة الذكية – والتعليم الغبي، الأهالي، 2007/1/24، ص12.
- كمال نجيب، خصخصة التعليم وتعليمات البنك الدولي، 2-2، الأهالي، 2007/1/31، ص 12.
- إيمان رسلان، حول كادر المعلمين، ليس بالطباشير وحده، الأهالي، 2007/1/31، ص 15.
- محمود دوير، كلام الناس – الاستثمار السياسي في التعليم، الأهالي، 2007/2/28، ص 6.
- محمد عاطف كشك، عن جودة التعليم في زمن الثردى، الأهالي، 2007/2/28، ص 16.
- فريدة النقاش، قضية للمناقشة، مؤتمر للتعليم، الأهالي، 2007/2/28، ص 23.
- رفعت السعيد، المدرسون... والأباطرة وآخرون، الأهالي، 2007/3/7، ص13.
- أشرف الحفني، لابد أن يكون المعلم.. معلم، الأهالي، 2007/3/7، ص 14.
- عبد الناصر إسماعيل، الكادر الخاص – فصل أخير في خصخصة التعليم، الأهالي، 2007/3/14، ص 9.
- عز الدين نجيب، جريمة تربوية – لوزير، الأهالي، 2007/3/21، ص 9.
- محياً زيتون، حول رؤية السيد الوزير في خصخصة التعليم العالي، الأهالي، 2007/3/28، ص4.

(15) كمال نجيب، الخصخصة والمجانية ومستقبل الجامعة، 1-2، الأهالي، 2007/1/24، ص12.

التمويل عن الخدمة والذي تنادي به الحكومة، هو نظام بديل لتمويل التعلم يقوم على أساس أن تتحول وظيفة وزارة التعليم العالي إلى مجرد مراقبة الجامعات العامة والخاصة والإشراف عليها بمشاركة هيئة الجودة والاعتماد، وشراء الخدمة من مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، وإلغاء الموازنات المالية التي تخصص كل عام للجامعات على أن تقوم وزارة المالية بإنشاء وحدة كفالة مجانية التعليم، حيث تذهب الموارد المالية فقط إلى الكليات والجامعات التي يختارها الطلاب سواء كانت حكومية أم استثمارية، وينتقد الكاتب هذا التوجه باعتباره قائما على إطلاق العنان لسوق التعليم الرأسمالي في المنافسة الحرة للحصول على نصيب أكبر من الطلاب بما يعني أن هناك مؤسسات تعليمية سوف تواجه الإغلاق لانعدام التمويل، كما أن هذا التوجه يركز على جانب وحيد في العملية التعليمية وهو شكل الملكية وإطار التمويل أي الأبعاد المالية للعملية التعليمية بما لا يشكل علاجًا ناجحًا للأمراض والمشكلات المزمنة في التعليم العالي.

بينما يرى عبد الناصر إسماعيل[16]، في خطابه أن احتكار النظام السياسي الحاكم والدولة حق إصدار قانون الكادر الخاص بالمعلمين دون مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة يعني أن هذا الكادر هو الفصل الأخير لإعلان خصخصة التعليم، ويبرهن الكاتب على ذلك بالأمور التالية:

- الاتجاه الدولي للتوسع في تجارة الخدمات وبالتالي تحويل التعليم إلى سلعة تدر ربحًا في حالة بيعها.
- التزامات مصر تجاه اتفاقية الجات خاصة في الجزء المتعلق بتحرير الخدمات.
- إقرار قانون ضمان الجودة والاعتماد باعتباره اللبنة الأولى في طريق خصخصة المنشآت التعليمية.
- اتجاه الدولة لتقليل الإنفاق على التعليم ويشمل هذا مجموعة من السياسات منها، التخلص من أعباء المرتبات الخاصة بالعاملين بها، وعدم بناء مدارس جديدة لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وينتهي الكاتب إلى القول بأن الكادر الجديد هو مكمل لمنظومة خصخصة التعليم فيما يتعلق بالعنصر البشري عن طريق تقييد قانون الكادر الجديد بالعديد من البنود التي تؤسس للخصخصة.

2. **المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة الأهالي 15 أطروحة حول قضية إصلاح

(16) عبد الناصر إسماعيل،الكادر الخاص فصل أخير في خصخصة التعليم،الأهالي،2007/3/14، ص 9.

المؤسسات الاقتصادية بنسبة 35.7 % من إجمالي قضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن الآثار السلبية للمؤسسات الاقتصادية المصرية مع السياسات الخاطئة للنظام السياسي وقد تمثلت هذه الآثار بشكل عام في:

- تزايد حدة التضخم والبطالة والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج.
- تآكل وتدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطي مما أثر سلبًا على دور هذه الطبقة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي.
- تنامي شرائح الرأسمالية الطفيلية بشكل ملحوظ مما شكل بيئة ملائمة لبروز شبكة معقدة من العلاقات والمصالح المشبوهة بين المال والسلطة.
- السياسات الاقتصادية الخاطئة ساعدت في تكريس منظومة من القيم السلبية التي كان لها تأثير مدمر على المجتمع المصري حيث انتشرت قيم النهب، والكسب السريع والفهلوة، وعدم احترام قيمة العمل، وثقافة الفساد مخالفة لقواعد التحول الديمقراطي وسيادة القانون.
- تراجع معدلات النمو وتفاقم مشكلات البطالة خاصة في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار.
- استمرار تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي وعجز الدولة عن القيام بدور فاعل في تحسين أداء اقتصاد السوق وضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.
- كما أكد الخطاب على أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية يتطلب:
- الإسراع بتحقيق تنمية مستقلة وشاملة وتوفير عوامل القوة الداخلية لمواجهة الضغوط الخارجية وآليات العولمة.
- التحرك بشكل جاد من أجل القضاء على الفقر وخفض حدته ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار.
- محاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال تنشيط النمو الاقتصادي وإصلاح ما تبقي من مشروعات القطاع العام.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ورفع كفاءة مكافحة الفساد.
- مواجهة التدني في معدلات الادخار والاستثمار.
- ترشيد عملية تخصيص الموارد، وترسيخ آليات المساءلة والمحاسبة عند تنفيذ السياسات

الاقتصادية[17].

ويوضح الفونس عزيز[18]، في خطابه الآثار السلبية التي أحاطت بالمواطن المصري من جراء التحول نحو اقتصاد السوق بدون وضع ضوابط محددة لهذا التحول حيث برزت ملامح سلبية متعددة في المجتمع المصري تبرهن على غياب العدالة الاجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع حيث التفاوتات الحادة بين الطبقات وظهور طبقة رأسمالية تحتكر السلطة

---

(17) راجع المقالات التالية:

- كمال مغيث، الحكومة تحل مشاكل الفقراء.. من جيوبهم، 2006/12/13، ص9 =
- عبد الحميد عطا إبراهيم، حزبنا، التجمع والإصلاح الضريبي، الأهالي، 2006/12/27، ص4
- زهدي الشامي، القطن.. ليس أزمة بل كارثة، الأهالي، 2006/12/27، ص12
- محمد فرج حذبنا، الرأسمالية الوطنية لماذا يدافع عنها التجمع، الأهالي، 2007/1/10، ص 4
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الصناعة... أم السياحة، الأهالي، 2007/1/10 ص8.
- محمد حسن خليل، تحويل مستشفيات الحكومة إلى شركات كارثة قومية، الأهالي، 2007/1/12 ص8
- إبراهيم العيسوي، بعد ثلاثين عامًا من الانتفاضة، 13% انخفاض الأجور الحقيقة في عصر مبارك، الأهالي، 2007/1/17، ص9.
- فرج عبد الفتاح، بيان الحكومة 2006، بين أوهام النمو...وحقائق التنمية، الأهالي، 2007/1/17، ص 16
- الفونس عزيز، نحو دستور يحقق العدالة الاجتماعية، الأهالي، 2007/1/17،ص16
- جودة عبد الخالق، لقطات، وما إدراك ما دافوس، الأهالي، 2007/1/24،ص6
- حامد باطلة، البطالة... أمن قومي، الأهالي، 2007/1/24،ص12
- عريان نصيف، خصخصة أم تصفية للزراعة المصرية، الأهالي، 2007/1/31،ص9
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا، 2 - 2، الاستثمار الأجنبي يخضع لنفس شروط عمل الاقتصاد الوطني، الأهالي،2007/2/7،ص16
- الفونس عزيز، وغابت العدالة الاجتماعية، الأهالي، 2007/2/14،ص12
- جودة عبد الخالق، لقطات، كومبينة الأسمنت في مصر المحروسة، الأهالي، 2007/2/28، ص6

(18) الفونس عزيز، نحو دستور يحقق العدالة الاجتماعية، الأهالي، 2007/1/17، ص16

والثروة، تزايد معدلات الفقر، والتهميش لفئات عريضة في المجتمع، وانتشار البطالة بين أوساط المتعلمين، وظهور أنماط من الرفاهية المستفزة لطبقة قليلة في المجتمع، واستمرار النظام السياسي الحاكم في تفكيك وتسبيل الأصول الثابتة والمقومات الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويرى الكاتب أن النظام السياسي الحالي مستمر قدمًا في تخريب الاقتصاد القومي، وحرمان الغالبية من المواطنين من الحياة الكريمة ويبرهن على ذلك بالصورة الآتية: قيام الحكومة بتصفية أصولنا الإنتاجية وبيعها للأجانب بما يؤدي إلى تآكل رأسمالنا القومي ويزيد من تحكم الرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد القومي، وكذلك في محاولة إخضاع النظام المصرفي المصري لسيطرة القوى الأجنبية، ويطلب الكاتب في خطابه بضرورة إضافة مواد ونصوص معينة للدستور تعالج بشكل جذري العوامل المؤسسية التي أدت إلى الاختلال الصارخ في هيكل توزيع الأصول الإنتاجية وبالتالي زيادة الفروق الطبقية، وانكماش الطبقة الوسطي، وأن توزيع ملكية الأصول الإنتاجية وتثبيت مقومات الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يضع الأساس المادي لقيام قطاع عام مسيطر على الاقتصاد القومي.

3. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة الأهالي 7 أطروحات حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات بنسبة 16.7% من جملة أطروحات الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات في مجملها معبرة عن النقاط التالية:

- يعاني الجهاز الإداري بالدولة من التضخم والتدهور، وغياب الشفافية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتدني مستوى الأداء.
- يعد الجهاز الإداري بالدولة من المعوقات الرئيسة لعملية التغيير والإصلاح السياسي بسبب البطء في العمل والتضخم الزائد عن الحاجة وضعف الإنتاجية.
- التجاهل المتعمد من قبل الحكومة ومسئوليتها نحو تحديث وتطوير أجهزة الإدارة الحكومية على المستوى المحلي، حيث لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي للجهاز الإداري الحكومي دون إصلاح حقيقي للمحليات.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لتطوير أداء الجهاز الإداري بالدولة مما انعكس على عدم تحسين أحوال موظفي الخدمة المدنية وعدم تعديل جدول الأجور بما يتماشى مع أسعار السوق ويضمن الحد الأدنى من الأداء والالتزام والنزاهة.
- تجاهل جهود الإصلاح الإداري لمسألة الفساد تؤكد أن الحكومة المصرية بدأت تتعامل مع الفساد باعتباره نوعًا من عناصر الثقافة في البيروقراطية المصرية التي لا يجب الوقوف

كثيرًا عندها ومحاولة التطوير والإصلاح.

- إن إصلاح الجهاز الإداري لـن تكـون ممكنـة دون الاهـتمام بما يحـدث خـارج هـذا الجهـاز وتـشجيع المنافسة والمشاركة والمساءلة[19].

وتوضح أمينة النقاش[20]، في خطابها أن مبادرة النظام الـسياسي المـصري بتطـوير نظـام الإدارة المحليـة وتعزيز صلاحياتها التنفيذيـة بمـا يـؤدي إلى التطبيـق الـسليم للنظـام اللامركـزي وإعطـاء المحليـات الـدور الحقيقي في إدارة شئونها - هـو مجـرد كـلام عـلى ورق لم يـصل إلى مرحلـة الإصـلاح الحقيقـي، وتـستخدم الكاتبة إطار التشريعات والقوانين، والمشاهدات من الواقع لتبرهن عـلى مقولاتهـا، حيـث تؤكـد أن النظـام السياسي الحاكم استولى طوال الفترات الماضية على خدمات المحليات بهدف تقـديمها للنـاخبين كرشـاوى في الانتخابات العامة مما أسفر عن فساد متـشعب في الإدارة المحليـة، وإضـعاف الأحـزاب الـسياسية، وتـضع الكاتبة عدة محاور لإصلاح المحليات تذكر منها: انتخاب المحافظين واختيارهم على أساس الكفاءة والثقافـة الواسعة والمعرفة والمهارة الإدارية وليس الولاء، وإجراء انتخابات المجالس المحلية الشعبية بالقائمة النـسبية غير المشروطة وتحت إشراف قضائي كامل، ومنح المجالس الشعبية حق استجواب المحافظ بجانـب الأسـئلة وطلبات الإحاطة، ونقل السلطة تدريجيًا إلى المجالس الشعبية المنتخبة لتعزيز النظام اللامركزي، ورفـع يـد السلطة التنفيذية المركزية عن التدخل في شئونها، وتخلص الكاتبة إلى أنه مـن قلـب الإدارة المحليـة يجـري تحديث النظام السياسي المصري بما يؤهله لمواجهة متطلبات مرحلة التحول للديمقراطية.

---

(19) خالد حريب، كلام شوارع، المصاطب المحلية، الأهالي، 2006/12/20، ص 6

(20) أمينة النقاش، ضد التيار، المحليات والتعديل الدستوري، الأهالي، 2007/2/14، ص7

الفصل الثامن

خطاب المصري اليوم لقضايا

الإصلاح السياسي

تمهيد:

قدمت جريدة المصري اليوم 329 أطروحة حول عمليات الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة، شملت الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقدمت الجريدة من خلالها 202 أطروحة، بنسبة 63.7% من إجمالي الأطروحات، تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة من خلالها 64 أطروحة، بنسبة 20.2% من الإجمالي، تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة، وقدمت الجريدة من خلالها 63 أطروحة، بنسبة 19.2% من الإجمالي تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، وسوف يقوم الباحث برصد مفردات هذا الخطاب كالتالي:

أولاً: الخطاب الصحفي للإصلاح الدستوري والتشريعي:

1. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة المصري اليوم 16 أطروحة حول قضية التعددية الحزبية في خطابها الصحفي بنسبة 7.9% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على الجوانب السلبية التي ترتبت على الأخذ بنظام التعددية السياسية في النظام السياسي المصري، فرغم أن هذا النظام يقوم على التعددية الحزبية، ودعمه بصدور قانون تنظيم الأحزاب عام 1977م، إلا أن هذه التعددية منقوصة نظرًا لأن النظام لم يعط عودة فعلية لنظام التعدد الحزبي، فأي من الأحزاب السياسية المتواجدة عدا، الحزب الحاكم، لا يستطيع الوصول إلى السلطة بسبب سيطرة الحزب الحاكم، وبالتالي فإن النظام السياسي لا يعدو كونه نظام الحزب الواحد المسيطر، الذي يسمح بتواجد أحزاب أخرى، مهمشة وصغيرة تتعايش معه على الساحة السياسية في ظل إطار مرسوم ومحدد , دون أن يسمح لها بتهديد زعامته، كما أن الخريطة الحزبية لا تضم جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية، فما زالت هناك تيارات سياسية محرومة من حق التمثيل الحزبي، ويرى هذا الخطاب في مجمله كذلك أن التعددية السياسية والحزبية لا تعني بالضرورة الديمقراطية، فالمعيار ليس بشكل البناء الحزبي وإنما المعيار هو مدى فاعلية هذا البناء وقدرته على أداء وظائفه في المجتمع، ومن ثم فقد تكون الأحزاب السياسية أداة للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، وقد تكون أداة لتكريس التخلف السياسي والجمود.

استخدم هذا الخطاب في عمومه أطرا متعددة ومسارات برهنة مختلفة لتوضيح مقولاته شملت، المرجعيات الرسمية، والأحداث المعاصرة، والأطر التاريخية، والمرجعيات الحزبية، والتجارب لدول أخرى، والمتخصصين في المجال السياسي، بجانب الاعتماد على مسارات برهنة تدعم تصوراته وأطروحاته تنوعت ما بين المسارات التاريخية، والخبرات الشخصية، وعرض مختلف وجهات النظر، والتجارب الدولية في نفس المجال، مع الإشارة إلى الشخصيات الصانعة للأحداث، وأوضح الخطاب أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى إعاقة التعددية السياسية في مصر، وأن الكثير منها ما زال النظام السياسي يعاني منه وفشل في التغلب عليه حتى اليوم وهذه العوامل تشمل:

1- انعدام فاعلية النظام الحزبي وافتقاده للآليات والقنوات التي تضخ نتاج عمله ونشاطه في شرايين النظام السياسي، وتمده بالقوة والكفاية، حيث لم يفلح هذا النظام في تقديم الكوادر والقيادات الموهوبة، ولم يحمل معه نمطًا من السياسيات العامة الأكثر فعالية، كما أن هذه الأحزاب يغلب عليها الطابع الشخصي، فلا يتصور وجودها دون أشخاص رؤسائها، بجانب عدم ارتباط هذه الأحزاب بقوى اجتماعية، فهي مجرد مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة في المجتمع.

2- افتقاد الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية مما أدى صراعات، وتحالفات، وانشقاقات ساهمت في أضعاف الأحزاب، وتبديد طاقاتها في صرا عات شخصية، كما كان للقيود القانونية، وأساليب الاستقطاب السياسي دورها في تغذية هذه الصراعات، وتعميقها.

3- عدم اكتمال التجربة الحزبية والتعددية السياسية، فخريطة الشرعية السياسية في مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في الواقع، فما زال الحظر قائمًا على التيار الإسلامي في الانضمام للشرعية الحزبية.

4- السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، فالحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائمًا حزب الأغلبية والحكومة، وبالتالي فإن التجربة الحزبية التي لا تتضمن إمكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الأحزاب هي تجربة محدودة، تقترب

من الأوتوقراطية متعددة الأحزاب[1]، يشير عمرو الشوبكي[2]، إلى وضع التعددية

(1) أنظر المقالات التالية:

الحزبية في مصر كما آلت إليه اليوم من خلال اعتماده على الأطر الرسـمية ممثلـة في دائـرة شئون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليـا والتـي رفـضت بـدورها تأسـيس 12حزبًـا سياسـيًا جديدًا بما يلقي الضوء على أزمة التجربة الحزبيـة ومـستقبلها الـسياسي وأن نفـس المحكمـة وافقت على 17 حزبًا معظمها كيانات وهميـة لا علاقـة لهـا بالـسياسة ولـيس لهـا وجـود في الشارع، ويبرهن الشوبكي على تراجع العددية السياسية في الحالة المصرية بـبعض المعطيـات كالتالي:

- إن الأحــزاب المــصرية بلــغ عــددها حــوالي 23 حزبًــا، حــصلت عــلى شرعيتهــا القانونيــة إمــا

- حسن نافعة، لا.. لست عضوا في مكتب الإرشاد، ولكن !، المصري اليوم، 2006/12/24، ص13
- محمود خليل، الانتحار الجماعي للقوي السياسية في مصر، المصري اليوم، 2006/12/24، ص13
- عمرو الشوبكي، التعديل الدستوري: تغيير في المكان، المصري اليوم، 2006/12/28، ص13
- أحمد طه النقر، من حقي أن أكون رئيسًا لمصر، المصري اليوم، 2006/12/31، ص13
- سليمان جودة، الوطني، والوفد، والإخوان؟، المصري اليوم، 2007/2/2، ص 5
- سليمان جودة، الوفد.. والحزب الوطني؟، المصري اليوم، 2007/2/8، ص 5
- عمرو الشوبكي، وماذا بعد استبعاد جماعة الإخوان المسلمين، المصري اليوم، 2007/2/8، ص 13
- حسن نافعة، الدولة والإخوان، بلادة سياسية أم عناد شرير، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 13
- خالد صلاح، استثمار اللاكاريزما في الوفد، المصري اليوم، 2007/2/19، ص 2
- سليمان جودة، ضمائر.. نراهن عليها؟، المصري اليوم، 2007/2/19، ص 5.
- مجدي الجلاد، الحزب المتوحد، المصري اليوم، 2007/2/20، ص 16
- حمدي رزق، مسائل حزبية (1)، المصري اليوم 2007/2/26 ص 13
- حمدي رزق، مسائل حزبية (1)، المصري اليوم 2007/2/26 ص 13
- حمدي رزق، مسائل حزبية (2)، المصري اليوم، 2007/2/27، ص 13
- حمدي رزق، مسائل حزبية (3)، المصري اليوم 2007/2/28 ص 13
- طارق حجي، عن الأحزاب الدينية، المصري اليوم، 2007/3/2، ص 1
- محمد صلاح، القاموس المصري، المصري اليوم، 2007/3/22، ص 2
- جمال البنا، المصالحة.. أولى وأجدى، المصري اليوم، 2007/3/31، في 13

(2) عمرو الشوبكي، مرحبًا بالأحزاب الهزلية، المصري اليوم، 2007/1/11، ص 13

بقرارات من رئيس الجمهورية، أو بأحكام قضائية من محكمة الأحزاب ومرة واحدة بقـرار إداري من محكمة الأحزاب حين ظهر حزب الوفاق القومي.

- باستثناء ما يعرف بأحزاب المعارضـة الرئيـسة الثلاثـة، الوفـد، التجمـع، النـاصري، فـإن بـاقي الأحـزاب الأخرى لم تمثل تيارًا سياسيًا في الـشارع المـصري، ولم تـشكل حركـة اجتماعيـة أو ثقافيـة، وإنمـا جـاءت بقرارات إدارية أضفت عليها شرعية قانونية وليست واقعية.

- تتحمل الدولة والنظام السياسي الجانب الأكبر من مسئولية انهيار الأحزاب، وغياب تأثيرهـا في الـشارع لأمرين، الأول يتعلق بالطريقة التي تتعامل بها الدولة مع الأحزاب الموجـودة، حيـث تركـت الخلافـات السياسية داخل الأحزاب الرئيسة لقدرها تتـصاعد وتفاعـل دون أن تتحـرك تحـت زعـم مبـدأ الحيـاد، وعدم التدخل في شئون الأحزاب الداخلية، بينما كان عليها أن تعمل على تشكيل جهة قضائية مستقلة تحسم سريعا في أمر الخلافات الحزبية ولا تتركها تتفاقم وتكـون هـي جهـة فـصل لا جهـة تـأثير عـلى الأجنحة المتنازعة، أما الجانب الثاني فهو متعلق بمسار نشأة أي حزب سياسي جديد، حيث أحل المـيلاد الفوقي لهذا العدد من الأحزاب مكان الميلاد الشعبي وظهرت طبقة جديـدة مـن الـسياسيين مهمـتهم إقناع المحكمة وليس الشارع بجدوى أفكاره والحصول على الرخصة القانونية لا النضال السياسي وسـط المواطنين، وينتهي الشوبكي عبر مسار برهنة اعتمد فيه على عرض وجهة نظره بأنه من الصعب وجـود أحزاب قوية، بدلاً من الأحزاب الوهمية التي لا يعرفها أحد، والتي تمسك بها النظام كواجهة لـشرعيته، على اعتبار أن هذه الأحـزاب مـستوفية لـشروط البيروقراطيـة والخـتم الحكـومي، ولـديهم مـسوغات الترشيح الشكلي في أية انتخابات تشريعية.

ويتطرق جمال البنا[3]، إلى بعد آخر لمعوقات التعدديـة الـسياسية والمتعلـق بحرمـان قـوى اجتماعيـة لهـا تواجد في الشارع من العمل السياسي وهم فئة التيار الإسلامي مـستخدمًا أسـلوب الدهـشة والاسـتفهام الـذي يسبقه تساؤل حول متى سيظل التيار الإسلامي يوصف بالجماعة المحظورة، ويوضح البنا من خلال أطر معينة حصرها في الإطار التاريخي، والشخصيات الصانعة للأحداث، والأحداث المعاصرة، أن إصرار الحكومة على عـدم

(3) جمال البنا، المحظورة إلى متى، المصري اليوم، 2007/1/3، ص 13

إعطاء التيار الإسلامي شرعيته، هو تعدٍ صارخ على مبدأ التعددية السياسية نظرًا لما يتمتع به هذا التيار من قاعدة جماهيرية عريضة، واستنكر الكاتب وصف النظام السياسي والإعلام الرسمي لهذا التيار بلفظ المحظورة، فقد استخدم الكاتب إطار الأحداث المعاصرة في إطار تحليله وإشارته لتفجر الصراع بين النظام السياسي والتيار الإسلامي عقب الأحداث الأخيرة التي مرت بها جامعة الأزهر، واصفًا هذا الحدث بأنه أعطى للنظام السياسي الفرصة لتوجيه الاتهامات لهذا التيار، بينما دلل بالإطار التاريخي عن تتبع حركة الإخوان المسلمين ودورها الوطني منذ أن تعرضت للحل لأول مرة على يد النقراشي باشا في 8 ديسمبر 1948م، ثم إعادة رباط الجماعة بعد سقوط الوزارة ثم حلها مرة أخرى من قبل مجلس قيادة الثورة في عهد الرئيس عبد الناصر، مشيراً إلى أن ذلك يعطي إشارة واضحة على أن حركة الإخوان لم تحل عن طريق مجلس نيابي، ولم تعرض قضيتهم على الشعب، وإنما حلها طغاة الحكومة في ظروف استثنائية، والدليل على ذلك استمرار الحركة بنفس القوة حتى اليوم كجناح معارض قوي للنظام السياسي يدعمه فوز الحركة بـ 88 مقعدا بمجلس الشعب رغم عمليات التزوير والبلطجة التي مارستها الحكومة معه، ويطلب البنا بضرورة إعطاء حركة الإخوان المسلمين الشرعية حتى يمارسون حياتهم في ظل تعددية حقيقة.

ويشخص حلمي النمنم[4]، حالة التعددية السياسية في مصر من خلال نظرته للأحزاب المصرية اليوم مقارنة بما هو موجود في العالم، وفي مصر كذلك قبل عام 1953م، فيقول إن المشهد الحزبي اليوم في مصر مختلف تمامًا، فالتجربة الحزبية لم تحقق الصيغة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث التنافس بين حزبين كبيرين على الأصوات الانتخابية، الجمهوريين والديمقراطيين، والعمال والمحافظين، أو في فرنسا حيث وجود عدة أحزاب تتنافس في الشارع ويكون لأحدهما الفوز ولو بنسبة ضئيلة، ولا حتى الصيغة التي كانت قائمة لدينا حتى عام 1952م، حيث كانت التعددية السياسية أكثر تفعيلاً من اليوم فإذا كانت هذه الأحزاب لم تحقق تواجدًا حقيقيًا على مستوى التصويت الانتخابي إلا أنها كانت تمثل تيارًا مؤثرًا وقويًا في الفكر وفي السياسة المصرية، ففي بداية القرن العشرين كان هناك الحزب الوطني الذي تزعمه مصطفى كامل والذي سيطر على الشارع والرأي العام بسبب كاريزما زعيمه، ولكن كان يقابله حزب الأمة الذي ضم قطاعات واسعة من

(4) حلمي النمنم، اللاحزب، المصري اليوم، 2007/3/1، ص 13

النخبة المصرية مثل لطفي السيد، وقاسم أمين، وغيرهما، وقد تبنى هذا الحزب مشروع تأسيس الجامعة المصرية وتحرير المرأة، والدعوة لإنشاء مجمع اللغة العربية، والانفتاح على التيارات الفكرية الحديثة، وبعد ثورة 19 تكرر هذا المشهد في سياق مختلف حيث برز حزب الوفد المسيطر، والأحرار الدستوريين والذي كان يمثل أقلية على مستوى التصويت والتواجد في الشارع، لكنه الحزب الذي ضم نخبة من المبدعين والمثقفين والمفكرين، منهم محمد حسين هيكل، وطه حسين، والشيخ مصطفى عبد الرازق، والشيخ علي عبد الرازق، وغيرهم، فاستطاع هذا الحزب أن يكون صوتًا ليبراليًا في العقل والسياسة المصرية، وعلى هذا النحو سارت الحياة الحزبية في مصر، واليوم اختلف المشهد تمامًا، فلم يستطيع الحزب الوطني أن يكون حزبًا جماهيريًا، ولا الأحزاب المعارضة أمكن أن تكون إضافة حقيقة تنعش الفكر والحياة السياسية المصرية، فالحزب الوطني، حزب السلطة أصيب بكل أمراض السلطة من فساد، وترهل، والأحزاب الأخرى لم تدرك حقيقة دورها، وأهمية تواجدها، لذا لم يهتم القائمون عليها بأن يشكل كل حزب تيارًا حقيقيًا يكون له مصداقيته، وتأثيره على مستوى النخبة والدولة، يعمق مفهوم وفكر العدالة الاجتماعية، أو يهتم بالحرية الفكرية والسياسية.

2. **تداول السلطة**: قدمت جريدة المصري اليوم 65 أطروحة حول قضية تداول السلطة في خطابها الصحفي بنسبة 32.2% من إجمالي الأطروحات الخاصة بمحور الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد تركزت هذه الأطروحات بشكل عام على الأمور التالية:

- إن بنية النظام السياسي الذي يدعم تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية مع عدم إمكانية التداول السلمي للسلطة يمثل معوقًا رئيسًا لإحداث تغيير في نمط الثقافة السياسية السائدة.
- تجارب التعددية السياسية هي تجارب هشة ولا تعكس قناعات حقيقية من قبل النظام الحاكم نظرًا لعدم التسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة طبقًا للإرادة الحرة للناخبين كما تترجمها صناديق الاقتراع.
- الاختلال وعدم التوازن داخل النظام السياسي، الذي يجمع ما بين خطاب سياسي رسمي يؤكد على مقولات وشعارات الحرية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولكنه في إطار واقع سياسي يقوم على غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتأييد النظام الحاكم.

- ضعف وهشاشة دور البرلمان في العملية السياسية في ظل نظام سياسي يتمتع فيه الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة داخل البرلمان، ويسيطر فيه رئيس الدولة من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية معًا، بحكم رئاسته للحزب صاحب الأغلبية في البرلمان.
- إن الإصرار على غياب مبدأ تداول السلطة يعرض الدولة لأحد أمرين: إما توريث السلطة، وإما التداول القسري عن طريق العنف عبر الانقلابات العسكرية بما يهدد الأمن والاستقرار الوطني.
- عدم تداول السلطة بين الأحزاب المصرية واقتصارها على الحزب الحاكم جعل هذه الأحزاب أقل حماسًا ودافعية.
- تداول السلطة ليست مجرد فترات رئاسية وإنما هي الضمان الذي يمنع الجمود من التسرب إلى سدة الحكم، وهي التي تضمن توالي قدرات القيادة لدى الأجيال المختلفة حتى تستجيب لمستجدات عصور جديدة[5].

---

(5) انظر المقالات التالية:

- حسن نافعة، الحزب الوطني و.. العبور إلي المستقبل، المصري اليوم 2006/12/3، ص3
- سعد الدين إبراهيم، تعديل 76، 77.. كبديل للفوضى، المصري اليوم، 2006/12/9، ص13
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2006/12/28، ص 16
- سليمان جودة، اقتراح صلاح منتصر، المصري اليوم، 2007/272، ص 7
- ضياء رشوان، التوريث + المادة 76 = اختفاء الحزب الوطني، المصري اليوم، 2007/12/2، ص 13
- سليمان جودة، كفاءة الرئيس هي السبب !، المصري اليوم، 2007/1/9، ص 3
- أسامة هيكل، نداء للرئيس بعيدًا عن بطانته، المصري اليوم، 2007/1/13، ص 13
- طارق الغزال حرب، عن المادة 77 وتوابعها المدمرة، المصري اليوم، 2007/1/13، ص 3
- عبد المنعم سعيد، أنها المصداقية أيها السادة، المصري اليوم، 2007/1/14، ص 16
- سلميان جودة، أنت يا سيادة الرئيس، 2007/1/15، ص 3
- سليمان جودة، أمل وحيد في يد الرئيس، المصري اليوم، 2007/1/18، ص5
- خيري رمضان، السلطة والدستور، المصري اليوم، 2007/1/23، ص 2
- مصطفى نجيب، التوريث في النظام الجمهوري، المصري اليوم، 2007/1/23، ص13.
- حمدي رزق، الأمانة، المصري اليوم، 2007/1/25، ص 13.
- محمود الكردوسي، إلى مبارك بعد أول ربع قرن من حكمه: مصر تآكلت ولم يعد فيها سواك، المصري اليوم، 2007/1/25، ص 13
- سليمان جودة، احسبوها بالورقة والقلم، المصري اليوم، 2007/2/4، ص 5 =
- مجدي مهني، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/10، ص 16
- جلال أمين، معضلة التوريث، محاولة لفهم ما يجري في مصر الآن، المصري اليوم، 2007/2/27، ص 14، الجزء 3-4
- أحمد الصاوي، تعلمون من ولد فال، المصري اليوم، 2007/3/5، ص 13
- مجدي الجلاد، صباح الخير، رسالة إلى حاكم موريتانيا الشقيقة، المصري اليوم، 2007/3/6، ص 16
- مجدي مهني، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/9، ص 16.
- منتصر الزيات، الحريات والتنوع والتداول السلمي، المصري اليوم، 2007/3/10، ص 13.

وقد استخدم الخطاب مجموعة من الأطر، ومسارات البرهنة في سياق خدمة مقولاته، حيث اعتمد الخطاب في مجمله على أطر الأحداث الهامة، والشخصيات صانعة الأحداث، والتجارب الدولية في هذا المجال، والقوانين والتشريعات، وعرض وجهات النظر المختلفة، كما استخدم الخطاب بعض التعبيرات المجازية باعتبارها أداة أساسية من الأدوات التي تعتمد عليها البنية اللغوية للخطاب، كما تعد مساحة جيدة للكشف عن جوانب المسكوت عنه في الخطاب، وقد تنوعت الأساليب المجازية ما بين التشبيه، والاستعارة، والاستفهام، والتعجب.

يعرض عمرو الشوبكي[6]، في إطار تحليله لعملية تداول السلطة من خلال المناقشات المطروحة بشأن التعديلات الدستورية لنقطة مهمة حددها في أن الفارق بين تعديلات دستورية تخدم نظامًا، وأخرى تخدم حكمًا، يكمن في الفرص التي تتيحها لكي يجدد النظام نفسه من داخله، وفتح باب التنافس بين أجنحته المختلفة على أسس شفافية واضحة، وإعطاء فرص للأحزاب الشرعية لكي تكون معه حائط صد أمام القوى غير الشرعية والاحتجاجات العشوائية، واستخدم الشوبكي إطار التجارب لدول في نفس المجال من خلال الإشارة إلى أن معظم تجارب البلدان التي تحولت مؤخرًا إلى الديمقراطية ومقارنتها مع الحالة المصرية ستكتشف أن الحالة المصرية تميزت بالجمود الكامل والروح الاستعبادية الشاملة، في حين أن التجارب الأخرى شهد معظمها عمليات إصلاح ديمقراطي متدرج من

(6) عمرو الشوبكي، دستور في واجهة النظام، المصري اليوم، 2007/3/22، ص 13.

داخل النظام تقوم به بعض القوى الإصلاحية، ويتسم بالمنافسة بين أجنحة النظام المختلفة أو بين هذه الأجنحة والأحزاب الأخرى التي اختارها النظام لتحصل على الشرعية.

ويبرهن الكاتب عن موقفه من تداول السلطة بالإشارة إلى الاستشهاد بالقوانين، خاصة المادتين، 76، 77 من الدستور، حيث يسرد قوله، أنه كان من المأمول أن يقدم النظام في مصر على إجراء تعديل دستوري يفتح الباب أمام وضع قواعد للمنافسة بين القوى السياسية الشرعية التي اختارها النظام بمحض إرادته لتحصل على الشرعية كأحزاب المعارضة، أو حتى عناصر إصلاحية من داخل النظام أوسع من الدائرة المحدودة والمغلقة في لجنة السياسات وذلك بالتنافس الديمقراطي عبر تعديل المادة 76، وإعطاء فرص حقيقية للقوى الشرعية الجادة مع الحزب الحاكم، والمادة 77 بتحديد فترة حكم الرئيس في مدتين غير قابلتين للتمديد، ولكن تبدو خطورة الوضع الحالي في مصر في جموده الكامل، وعدم رغبة الحكم في إجراء إصلاحات سياسية متدرجة، مع تعثر القوى السياسية المعارضة في تعبئة الشارع حول قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي.

ويرى الكاتب أن تعديل المادة 77 والنص على بقاء رئيس الجمهورية مدتين غير قابلتين للتمديد يبدو أشد أهمية من تعديل المادة 76 والسماح الأكثر من مرشح بالتنافس على رئاسة الجمهورية، حيث الاستفتاء على رئيس لن يبقى في موقعه أكثر من 12 عامًا يمثل خطوة أكبر نحو الإصلاح، من المنافسة الشكلية بين مرشحين ينتظر من يصل منهم للحكم أن يبقى مدى الحياة.

بينما استخدم مجدي الجلاد[7]، أحد الأساليب في التعبير المجازي في توجيه النقد للنظام السياسي بشأن تداول السلطة، والإصرار على عدم تعديل المادة 77 من الدستور، حيث استخدم الاستعارة وأسلوب التورية في عرض مقولاته من خلال أمنية الكاتب في استجابة النظام لرغبات الجميع مفكرين وعامة، حيث أعطى صورتين بلاغيتين الأولى، للأحداث الأخيرة في موريتانيا وانتقال السلطة بها بشكل سلمي وأسلوب ديمقراطي على يد العقيد أعلى ولد محمد فال الذي ترك الحكم طواعية وأجرى انتخابات رئاسية مدنية واضعًا بذلك آليات محددة تضمن تداول السلطة في المستقبل وهي من الدول الآخذة في التحول الديمقراطي

(7) مجدي الجلاد، شكرًا.. جاك شيراك، المصري اليوم، 2007/3/13، ص 16.

حديثًا، والثانية للنظام السياسي المصري واستجابته السريعة لرغبات الجماهير وهي رغبة كامنة وأمنية لم تتحقق للكاتب في الواقع الفعلي، لذا استعار لها نظاما سياسيا ديمقراطيا يصعب مقارنته بالنظام المصري والمتمثل في استجابة الرئيس الفرنسي شيراك ورغبته في عدم الترشيح لولاية ثالثة رغم أنه لم يقض في رئاسة فرنسا أكثر من 12 عامًا فقط، ورغم استخدام الكاتب للتعبيرات المجازية، إلا أنه استخدم أطرا ومسارات محددة في السياق العام شملت تجارب دول، وأحداث معاصرة، مع الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث.

بينما قدم سعد الدين إبراهيم[8] ملامح ومظاهر تداول السلطة على مستوى الوطن العربي من خلال نقاط محددة شملت:

- تقدم أعمار القيادات العربية، حيث المتوسط العمري 68 عامًا، مقابل 50 عامًا للمتوسط العالمي.
- طول البقاء في السلطة، فقد كان متوسط عدد السنوات التي قضاها الرؤساء العرب في قمة السلطة هي عشرين عامًا، مقابل عشر سنوات للمتوسط العالمي نهاية عام 2005م.
- الانقلابات وليس الانتخابات هي الأداة للسلطة، فمعظم القيادات العربية جاءت إلى مواقعها بالطريق الانقلابي أي اغتصاب السلطة.
- تصلب شرايين القيادات العربية بسبب الخصائص الثلاثة السابقة، فضلاً على أن معظم هذه القيادات أصبحت معتلة في صحتها العامة وغير قادرة على أداء حتى أبسط المهام التي تتطلب لياقة بدنية.

واستخدم سعد الدين إبراهيم الأطر التاريخية مع مسار البرهنة الخاص بالشخصيات الصانعة للأحداث ليؤكد بأن تداول السلطة سلميًا وبشكل ديمقراطي لم تشهده الحالة العربية سوى مرتين على مدار التاريخ العربي الحديث، الأول في السودان على يد الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذي قاد انقلابًا على الحكم الاستبدادي للرئيس السوداني جعفر النميري عام 1985م وتعهد ألا يبقى في السلطة سوى عامًا واحدًا يجرى خلاله الانتخابات الحرة والنزيهة ويسلم البلاد بعدها إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا، حيث ترك القصر الجمهوري عام 1986م ودخل قلوب الشعب السوداني والعربي كنموذج للحكم

(8) سعد الدين إبراهيم، أيها العرب..خذوا الحكمة من موريتانيا، المصري اليوم، 2007/3/10، ص 13

الديمقراطي، والثانية على يد العقيد أعلى محمد ولد فال وزملائه في موريتانيا بعد رفضه التام ترشيح نفسه لأي منصب وساعد على انتقال السلطة إلى نظام مدني بشكل ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة.

واستعان يحيى الجمل[9] بالأطر التاريخية لتتبع جمود النظام السياسي بتعزيز تركيز السلطة وعدم تداولها من خلال عرض الظروف التي أحاطت بتعديل المادة 77 من الدستور المصري على يد الرئيس السادات، حيث كانت هذه المادة تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية منصبه لفترتين لا يجوز التجديد بعدها، وكان السادات في بداية الأمر متمسكًا بعدم تعديل هذه المادة، لكن قبل نهاية الفترتين بشهور قليلة جرى تعديل النص ليسمح بالاستمرار في المنصب إلى ما شاء الله إلا أن القدر شاء ألا يستفيد السادات من هذا التعديل، ويفند الكاتب مبررات النظام السياسي الحالي بعدم وجود مبرر لتعديل المادة 77 ما دام بقاء الرئيس يأتي من إرادة الشعب بقوله أن هذا الكلام صحيح من الناحية النظرية لكنه يتطلب التسليم بتوافر أمرين أو ركنين أساسين هما:

أ- حياة حزبية حقيقية تقوم على تعددية بين أحزاب سياسية نشأت نشأة طبيعية وتتقارب في قوتها ولها حرية الاتصال بالجماهير، وحرية التخاطب معها، وحرية إقناعها، وهذا الركن ينعدم وجوده في النظام المصري، بسبب وجود حزب مسيطر وإلى جواره مجموعة أحزاب لا وزن لها، الأمر الذي يدل على خلل في بنية الحياة السياسية ولا يصلح منطقًا للزعم بأن انتخاب رئيس الجمهورية يتم بإرادة شعبية حقيقية.

ب - أن ينتخب الرئيس انتخابًا حقيقيًا بغير موانع تمنع الشعب من اختيار رئيسه، وهذا يقتضي أن يكون مبدأ المواطنة الذي يعني أن كل مواطن بحكم كونه مواطنًا يساوي كل مواطن آخر في حقوقه وواجباته، ومن ثم فإن كل مواطن من حقه أن ينتخب رئيس الجمهورية، ومن حقه أيضًا أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يحدث في كل بلاد العالم التي تتبنى النظام الديمقراطي، ويرى الجمل أن وجود رئيس سابق يعتبر ضمانة أساسية من ضمانات النظام الديمقراطي.

3. **استقلال القضاء:** قدمت جريدة المصري اليوم 40 أطروحة حول قضية استقلال القضاء في خطابها الصحفي بنسبة 19.8% من إجمالي الأطروحات الخاصة بالإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات حول محور رئيس هو التأكيد على

(9) يحيى الجمل، الرئيس السابق، ضمانة للديمقراطية، المصري اليوم، 2007/1/15، ص 13

الاستقلال الحقيقي والكامل للسلطة القضائية باعتبار أن القضاء المستقل هو أحد الضمانات الرئيسة لتكريس مبادئ الديمقراطية، وحماية الحقوق والحريات، وطالب الخطاب بضرورة التعجيل بإصدار قانون السلطة القضائية الذي تقدم به القضاة دون تفريغه من مضامينه الحقيقية باعتباره يوفر ضمانات حقيقية لاستقلال السلطة القضائية.

وأشار الخطاب في مجمله كذلك إلى أن استقلال القضاء بشكل أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي، وأوضح الخطاب أنه على الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون (المادة 165، 166)، ومع التسليم الملحوظ بالاستقلال الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارستها لصلاحياتها إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وبهيكل السلطة القضائية ذاتها، أوجد تأثيرات سلبية على استقلال القضاء ومن هذه المتغيرات:

- استمرار العمل بقانون الطوارئ ومجموعة القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تتضمن قيودًا على حقوق المواطنين وحرياتهم، وتتضمن إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية في من يحاكم أمامها، أو تشكيل هيئاتها بضمها أشخاصًا من غير أعضاء السلك القضائي.
- أوجدت التعددية السياسية المقيدة نوعًا من الازدواجية في النظام القضائي المصري، حيث أصبح هناك قضاء عادي، وآخر استثنائي واقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف الأمر الذي كان محل جدل سياسي وقانوني واسع.
- ضعف تنفيذ الأحكام القضائية، بما يؤثر بالسلب على جدوى هذه الأحكام وفاعليتها ويأتي بمردود عكسي على استقلال القضاء.
- تعطيل إصدار قانوني السلطة القضائية الذي يضمن تأكيد استقلالية القضاء بشكل كامل عن السلطة التنفيذية.
- تهميش دور القضاء في الانتخابات بتعديل المادة 88 من الدستور والسعي لاستخدام وتوظيف القضاة في إضفاء شرعية على انتخابات تفتقر إلى النزاهة.

وحدد الخطاب عمليات تفعيل استقلال السلطة القضائية في تفعيل مجموعة من العوامل شملت:

- سرعة إصدار الأحكام، وضمان تنفيذها.

- قصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين.
- إلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية الأخرى مثل محاكم أمن الدولة، ومحكمة القيم.
- إطلاق يد السلطة القضائية في الإشراف الكامل على العمليات الانتخابية وتأمين حريتها ونزاهتها في كافة صورها، رئاسية، تشريعية، محلية.
- تعجيل إصدار قانون السلطة القضائية الجديد بما يحقق الفصل الكامل عن السلطة التنفيذية[10].

ويرجع المستشار محمود الخضيري[11] الهدف من التعديلات الدستورية في مجملها إلى محاولة النظام السياسي الالتفاف على المادة 88 وتعديلها بما يتلاءم مع سياستها في العملية

---

(10) انظر المقالات التالية:

- أحمد طه النقر، وزير العدل يتكلم.. أخيراً، المصري اليوم، 2006/12/10، ص13.
- محسن الخضيري، لماذا الآن يا سيادة وزير العدل؟ !، المصري اليوم، 2006/12/21، ص5.
- حسن نافعة، مناقشة جادة لتعديلات هزلية، المصري اليوم، 2006/12/31، ص13
- محمد أبو الغار، مسرحية التعديلات الدستورية.. القادم أسوأ، المصري اليوم، 2007/1/14، ص14
- حمدي رزق، العدالة في خطر (1)، المصري اليوم، 2007/1/28، ص13
- حمدي رزق، العدالة في خطر (2)، المصري اليوم، 2007/1/29، ص13
- محمود الخضيري، لقد تجاوزت حدودك يا مرعي، المصري اليوم، 2007/1/28، ص4
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/2، ص16
- محمود الخضيري، اغتيال نادي القضاة، أمل قديم للحكومة، المصري اليوم، 2007/2/6، ص14
- حمدي رزق، العدالة في خطر (3)، المصري اليوم، 2007/2/8، ص13
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/9، ص16
- محمود الخضيري، أقول لمرعي: إذا كنت تريد الإصلاح فعلاً فلا تعمل وحيدًا في الظلام، المصري اليوم، 2007/2/12، ص14
- حمدي رزق، قميص مبارك، المصري اليوم، 2007/3/13، ص13
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/17، ص16
- علي الشلقاني، معنيان لاستقلال القضاء، المصري اليوم، 2007/3/21، ص13

(11) محمود الخضيري، التعديلات الدستورية هدفها النيل من الإشراف القضائي، وصياغتها جاءت للتغطية على تعديل المادة 88، المصري اليوم، 2007/1/8، ص 14

الانتخابية، ويؤكد أن هذا التصور هو الأقرب للمشهد المعاش حاليًا لشواهد محددة تتمثل في أن النظام السياسي أعمل هذا النص الدستوري (88) على مضض بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في 2000/7/8 بتحديد معنى الإشراف القضائي على الانتخابات والاستفتاء، بأنه الإشراف الفعلي على عملية الاقتراع بحيث يكون هناك قاض لكل صندوق، ولو اقتضى الأمر إجراء الانتخابات على عدة مراحل، فاضطرار النظام على إعمال هذا الحكم في الانتخابات الأخيرة جلب عليه متاعب حالت دون تحقيق غرضه من التلاعب بها بعد قيام القضاة بفضح السلطة التنفيذية وتعرية تصرفاتها ومنعها من تحقيق أغراضها، الأمر الذي جعل السلطة تبحث عن وسيلة تلغي بها هذا الإشراف والعودة للنظام القديم الذي كان بمقتضاه القضاة يشرفون على الانتخابات عن بعد.

ويتبنى الخضيري أطرا سلبية في تفنيد مزاعم السلطة في تعديل المادة 88 من الدستور تحت زعم مواجهة التزايد المطرد لإعداد الناخبين، وما يفرضه من زيادة مماثلة في أعداد لجان الاقتراع والفرز مع توفير أسلوب الإشراف الذي يحقق كفاءة ونزاهة العملية الانتخابية، ويضمن إجراء الانتخابات في يوم واحد ويتجنب امتداد فترة الاقتراع لأيام طويلة، فيرد الخضيري على هذا الزعم بأن هذه المقولات توضح التناقض الشديد في التبرير، فكيف تتفق الرغبة في إجراء انتخابات حرة نزيهة في يوم واحد، مع القول بأن أعداد الناخبين في ازدياد مطرد، وما يفرضه ذلك من زيادة في أعداد لجان الاقتراع والفرز، بينما كان هذا المبرر يستلزم إجراءات تمتد على أربع أو خمس مراحل حتى يمكن تحقيق الإشراف القضائي الكامل.

ويسرد الكاتب في خطابه أطرًا سلبية للتعديلات التي تم إدخالها على الدستور وأنها جاءت في غير صالح استقلال الهيئة القضائية باستثناء تعديل المادة 179 الخاصة بالمدعي العام الاشتراكي وما يترتب عليه من إلغاء محكمة القيم ونقل اختصاصاتها إلى جهات القضاء، ويصفها الكاتب بأنها الحسنة الوحيدة كخطوة في سبيل إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والعودة إلى القاضي الطبيعي الذي يعتبر وجوده ضمانة أساسية من ضمانات التقاضي.

بينما استخدم سعد الدين إبراهيم[12] إطار المرجعيات الرسمية، والقوانين والتشريعات مع مسار برهنة رئيس تمثل في شخصيات صانعة للأحداث ممثلة في السلطة السياسية صاحبة تعديل المادة 88، والقضاء باعتباره محور التعديل بهدف تحجيم وتقليص الدور، فيرى سعد الدين إبراهيم، أن النظام رفض حتى القدر الضئيل من النزاهة في العملية الانتخابية بإقدامه على تعديل المادة 88 من الدستور بما يعني معها استبدال القضاة بموظفين وإداريين للإشراف على الانتخابات، وهو ما ينطوي على احتمالات تزوير للانتخابات، وكذا التزوير في نسبة الذين يشاركون في التصويت بتضخيمها لإضفاء الشرعية وهي في الواقع غائبة تمامًا، ويركز الكاتب في خطابه على كلمات محورية تشير في مجملها بأنه لا توجد انتخابات نزيهة في مصر حاليًا إلا إذا أشرف عليها القضاء إشرافًا كاملاً، فهو السلطة الوحيدة التي ما زال الشعب يثق فيها، عكس السلطتين التنفيذية، والتشريعية، فقد تآكلت ثقة الشعب بهما في السنوات الأخيرة لدرجة العدم.

وفي المقابل يأخذ مصطفى أبو زيد فهمي[13] مسارا آخر في البرهنة على أهمية استقلال القضاء كمحور مهم للإصلاح السياسي، وأن النظام السياسي كره الانتخابات الحرة النزيهة بعد إعمال حكم المحكمة الدستورية العليا بتفعيل العمل بالمادة 88 من الدستور، وأخذ النظام بتحين الفرص للقضاء عليها، ويرجع ذلك لأن هذه الانتخابات كانت الأقرب للنزاهة والتي تمت تحت الإشراف القضائي الكامل الأمر الذي ترتب عليه أن جاءت بثمانية وثمانين عضوًا لجماعة الإخوان المسلمين في مجلس الشعب، ويشير الكاتب إلى أن الإشراف القضائي على الانتخابات يرتبط بتفعيل دور البرلمان، وتقوية الأحزاب، وتيسير حق المواطن في المشاركة، وبدون هذا الإشراف لا جدوى لإصلاح سياسي وتحول ديمقراطي فاعل.

4. **المواطنة**: قدمت جريدة المصري اليوم 29 أطروحة حول قضية المواطنة في خطابها الصحفي بنسبة 14.4% من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد

(12) سعد الدين إبراهيم، أيها المصريون: ارفضوا المساس بالمادة 88، وأصروا على قاض لكل صندوق، المصري اليوم، 2007/2/10، ص13

(13) مصطفى أبو زيد فهمي، بغير قاض لكل صندوق.. ينتهي عهد نزاهة الانتخابات، المصري اليوم، 2007/1/11، ص14

ركزت هذه الأطروحات في معناها العام على أن المواطنة هي القاعدة التي ينطلق منها المطالبة بالديمقراطية ليس بغرض الوصول إلى السلطة فحسب، بل بغرض ممارسة الديمقراطية، وتوسيع مفهوم المواطنة ذاته، فالمواطنة هي الشكل الآخر لسيادة الأمة، ولا تكتمل السيادة القومية دون المواطنة، ويوضح الخطاب الصحفي أن المواطنة أصبحت هي الآلية الفاعلة للحد من الصراعات الأثنية والعرقية، والاجتماعية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز، والمساواة، كما أن مفهوم المواطنة في الخطاب ارتبط بمعانٍ لها دلالات تؤكد على الأمور التالية:

- المواطنة تعني الأساس للشرعية السياسية - بمعنى أن المواطن يمتلك جزءا من السيادة السياسية وبالتالي هو مصدر للسلطة، ويضفي الشرعية على الحكومات.
- المواطنة مصدر للعلاقات الاجتماعية - بمعنى أن العيش المشترك يفرض على الأفراد حقوقا وواجبات ترتكز على قاعدة الكرامة المتساوية للجميع.
- المواطنة أساس لبناء الدولة الوطنية الحديثة - حيث إن عملية الاندماج الوطني تترسخ عبر التسامح تجاه التنوع الثقافي والعرقي الذي يشهده المجتمع من جانب، والاستناد إلى قاعدة المساواة القانونية بين أبناء المجتمع وضمان الحقوق المدنية والسياسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة من جانب آخر.
- ويشير الخطاب إلى عدة جوانب ينبغي التعرض إليها لتفعيل مبدأ المواطنة، وهذه الأمور تتمثل في:
- ضرورة حدوث تغيير في تنشئة المواطن حتى يدرك معنى وجوهر المواطنة، أي أن يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات والتزامات، حتى لا يتحول المواطنون إلى مجرد رعاية لا حقوق لهم.
- ضرورة احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته، وضمان حقوقه في ضوء سيادة القانون دون اعتبار لطبقته أو عقيدته أو انتمائه السياسي.
- تحجيم الطائفية، والعشائرية، حتى يمكن التخلص من العصبية والتشرذم الذي قد يحد من عملية الوحدة وتدعيم القوى الوطنية.
- إكساب الأفراد قيم المواطنة منذ المراحل الأولى للتنشئة، خاصة قيم، الحوار، وحرية إبداء الرأي، وتقبل الآخر، والتسامح، واحترام خصوصيات الآخر الثقافية،

والاستقلال الذاتي[14].

يعرض يحيى الجمل[15] لمفهوم المواطنة من منطلق أن كل مواطن يتساوى مع كل مواطن آخر في الحقوق والواجبات، ما داموا في مراكز قانونية واحدة، ويرى أن التفرقة بين المصريين على أساس الدين في المناصب العامة لا تتفق مع روح الدستور، ومع حقوق الإنسان، ومع مبدأ المواطنة، ويبرر على ذلك من خلال الاستعانة بالأطر التاريخية والأمثلة والشواهد، حيث شهدت مصر في تاريخها القريب مصريًا قبطيًا كان رئيسًا لمجلس النواب، وكان رئيسًا لمجلس الوزراء، وأن اختفاء هذه الظاهرة ليس علاقة صحية ويؤكد الكاتب من خلال إطار الأحداث المعاصرة أنه عندما لا يرشح حزب الأغلبية في قوائمه عددًا من الأقباط أقل من أصابع اليد الواحدة، فإن ذلك يعني نوعًا من الخلل في الحياة السياسية، كما يعني أن مبدأ المواطنة لم يستقر في وجداننا وفي حياتنا على النحو الذي ينبغي أن يكون، ويستخدم الكاتب الإطار القانوني لإطلاق صيحة تحذيرات من إهدار مبدأ المواطنة عبر المادة 76 من الدستور إذا لم يعاد ضبط صياغتها من جديد، فهذه المادة قد تفرق بين المواطنين المصريين في مباشرة حقوقهم السياسية على حسب ما إذا كانوا ينتمون إلى أحزاب أم لا، فالترشيح للانتخابات الرئاسية يقتصر على الفئات التي تنتمي إلى أحزاب سياسية، وهذه

---

(14) راجع المقالات التالية:

- مجدي الجلاد، الدستور والمواطنة، المصري اليوم، 2007/1/3، ص16
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/1/20، ص16
- عاطف حزين، غريزة أساسية، المصري اليوم، 2007/1/21، ص2
- يحيى الجمل، مبدأ المواطنة.. والمادة 76 من الدستور، المصري اليوم، 2007/1/29، ص 13
- يحيى الجمل، مرة أخري: المواطنة والمادة 76، المصري اليوم، 2007/2/5، ص 13 =
- سليمان جودة، إهانات لا يراها فتحي سرور، المصري اليوم، 2007/2/25، ص5
- محمود الخضيري، هل تقبل أن يصل قبطي إلي رئاسة الجمهورية،المصري اليوم،2007/2/28، ص14
- رفعت رشاد، من يستحق شرف المواطنة، المصري اليوم، 2007/3/4، ص13
- جمال البنا، مكانة المادة الثانية من الدستور، المصري اليوم، 2007/3/7، ص13
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/8، ص16
- عمرو الشوبكي، الأقباط والمادة الثانية من الدستور، المصري اليوم، 2007/3/8، ص13

(15) يحيى الجمل، مبدأ المواطنة والتعديلات الدستورية، المصري اليوم، 2007/1/22، ص 13

الفئة بطبيعة الحال بما فيها الحزب الحاكم لا تمثل سوى 5% من المصريين، الأمر الذي يخالف النظام الديمقراطي والمبادئ الدستورية في أجل صوره.

بينما يقدم محمد عبد الهادي[16]، المواطنة من خلال تيارين أحدهما يدعو إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور بزعم تعارضها مع مبدأ المواطنة، وآخر يحذر من المساس بهذه المادة التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع بما يؤدي إلى طمس الهوية الإسلامية للدولة، ويبرز الكاتب من خلال عرضه للتيارين المفاهيم الخاطئة التي تكونت لدى المواطن المصري حول مفهوم المواطنة وحصرها في صورة محدودة، ثم يعود الكاتب من خلال الاستشهاد بالمسارات التاريخية في إطار ديني ويوضح أن مبدأ ومفهوم المواطنة لا تحكمه النصوص وشكلها فقط، ولكن مضمون النصوص في الواقع الفعلي، ويضرب مثلاً بواقعة عمرو بن العاص وابنه مع القبطي، وانتصار الخليفة عمر بن الخطاب للقبطي بمقولته المأثورة " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا "، والتي صارت مبدأ للحقوق والحريات الإنسانية، قبل أن تكون عنوانًا للدولة الإسلامية، ويوضح الكاتب أن التيارين قد تجاهلا عن جهل أو سوء نية محورين هامين في هذا التطرق لفهم المعاني وهما:

- أن المادة الثانية من الدستور لا تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، بل تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس وهناك فارق بين الشريعة الإسلامية وبين المبادئ التي يستنير المجتمع بها حسب ظروفه، وخصوصياته الثقافية والاجتماعية.
- أن مبادئ الشريعة الإسلامية تعزز المواطنة ولكن تكمن المشكلة في الاستخدام السياسي لها.

ويشير عمار علي حسن[17]، في إطار تعليقه على مبدأ المواطنة كمحور للإصلاح الدستوري والتشريعي، إلى أن هذا المصطلح بدأ يفيض في إطلاقه واستخدامه من قبل المسئولين والإعلاميين الموالين للسلطة، وقد أضافوا على هذا المفهوم الواضح المتعارف عليه في مختلف البلدان الديمقراطية معاني مغرضة لا تخرج عن الصراع ضد التيار الإسلامي،

(16) محمد عبد الهادي، مبادئ الشريعة تعزز المواطنة، المصري اليوم، 2007/3/7، ص 13.

(17) عمار علي حسن، معنى أن تكون مواطن، المصري اليوم، 2007/3/13، ص 13.

واستقطاب المسيحيين إلى جانب النظام أملاً في وقف تآكل شرعيته.

ويستخدم الكاتب الإطار التاريخي لبيان تتبع مفهوم المواطنة والذي بدأ مع كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، والذي عرف من خلاله المواطن، بأنه فرد مستقل يمكنه الموافقة على الحكام أو حرمانهم منها، وقد وجد هذا المفهوم صداه في مبادئ الثورة الفرنسية عبر الإعلان الثوري لحقوق الإنسان والمواطن، إلى أن وصل إلى معناه اليوم، ويذكر الكاتب أربع صور للمواطنة، منها الصورة أو الصيغة التجميعية، وتدل على المشاركة والخدمة الاجتماعية من أجل المنفعة العامة والثانية الصيغة الجمهورية المدنية، وتنصب فيها المواطنة على المشاركة السياسية، ومساهمة المواطن في صنع القرار، والثالثة الليبرالية الجديدة، أو المفهوم التحرري للمواطنة، بوصفها وصفًا قانونيًا ينحصر في المجال السياسي إلى أقل حد ممكن من أجل منح الفرد أكثر قدر من الحرية، والصيغة الرابعة هي الليبرالية الاجتماعية وتركز على حقوق الفرد مثل الحق في إبداء الرأي، والتصويت، والضمان الاجتماعي، مقابل الالتزام، وطبقًا لهذه الصورة تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في المجال العام.

5. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة المصري اليوم 24 أطروحة حول قضية مكافحة الفساد في خطابها الصحفي بنسبة 11.9% من أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات بشكل عام على النقاط التالية:

- إن الفساد في مصر أصبح ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يصعب معه تحديد سبب واحد لتفاقم هذه الظاهرة.
- حذر الخطاب من التداعيات التي بدأت تظهر ملامحها من انتشار الفساد والتي تمثلت في زيادة حدة عدم الاستقرار، وضعف الضوابط والمعايير المؤسسية وتقليص حجم الديمقراطية، وإهدار المال العام والموارد الاقتصادية، والتأثير السلبي على الاستثمار والنمو، وإضعاف إمكانيات الدولة، واتساع الفوارق الطبقية وعدم المساواة والعدالة في التوزيع، وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة والانتماء للوطن.
- أوضح الخطاب أن الفساد في مصر اتسم بعدة سمات، تجلت في أنه يرتبط أساسًا بجهاز الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هنا يضعف قدرة أجهزة الدولة ومؤسساتها، كما أنه يمكن بعض الفئات الاجتماعية من التأثيرات على بعض أجهزة الدولة وتوجيهها لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة من خلال الانخراط في أنشطة

وممارسات غير مشروعة، كما أن هذه الممارسات لم تعد قاصرة على مستوى الأجهزة والمؤسسات المركزية فقط، بل امتدت إلى المحليات بأشكال متفاوتة.

- أشار الخطاب إلى أنه على الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدءًا من مجلس الشعب والرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومباحث الأموال العامة، إلا أن قضايا الفساد امتدت من مجرد ظاهرة محدودة إلى جزء أصيل من آليات الأداء السياسي والاقتصادي بعد أن صار المتهمون وزراء، ومحافظين، ورجال أعمال، وكبار المسئولين.
- أرجع الخطاب الصحفي أسباب التحول في منظومة الفساد من كونه أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسة من آليات العمل السياسي والاقتصادي لبعض العوامل منها:

1- التوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط محددة.

2- تخلي الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة.

3- انتشار الوساطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء.

4- سيادة الشعور بالاغتراب لدى المواطن المصري العادي وغياب العدالة الاجتماعية مع وقوع قطاعات واسعة من الشباب لفريسة البطالة والمخدرات.

- حصر الخطاب الصحفي دلالات الفساد في مصر في إطار خمسة أبعاد رئيسة هي:

1- البعد المؤسسي، وذلك من خلال أن الكثير من التفاعلات تتم بعيدًا عن الأطر الرسمية والقنوات الشرعية المخصصة لها، بما ينعكس على فتح الباب لترويج المصالح الخاصة تحت شعار الشرعية.

2- البعد القانوني، ويظهر من خلال الثغرات الموجودة في القوانين والتشريعات التي تصل إلى حد التناقض مع بعضها البعض في بعض الأحيان، بجانب عدم وجود تشريع حازم لمكافحة الفساد.

3- البعد الإداري، من خلال عدم التوازن في إعطاء الصلاحيات، وعدم قناعة العاملين بالأجهزة الإدارية بحظوظهم في الحياة مما يعطي الفرصة لممارسة السلوك الخاطئ دون أن يقابله إجراءات حازمة.

4- البعد الاجتماعي، من خلال التفاوت في توزيع عوائد التنمية، والتغير الحاد والسريع في التركيبة الاجتماعية وتدهور منظومة القيم.

5- البعد السياسي، ويظهر ذلك عبر التحالف بين المال والسلطة، ويعد هذا الظرف من

أسوأ الظروف التي يمكن أن تخلق مناخًا للحصول على منافع شخصية يعد من أبرز مظاهر الفساد في مصر في الوقت الراهن.

- كما حدد الخطاب بعض الإستراتيجيات المهمة لمكافحة الفساد حتى يمكن التحدث حول عملية التحول الديمقراطي وأجملها في المحاور الآتية:

أ- توسيع قاعدة الشفافية باعتبارها شرط أساسي لسلامة السياسات المالية والاقتصادية في العمليات الحكومية.

ب- المسائلة، حيث تشكل قيدًا على سلوك القائمين بشئون السلطة، ويلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين.

ت- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ذلك ممكنًا خاصة في الجهات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد نتيجة إبقاء نفس الأشخاص فيها لمدد طويلة.

ث- إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع الحكومي من خلال رفع مستوى الأجور والمكافآت بما يتماشى مع متغيرات العصر.

ج- تدعيم مواثيق أخلاقيات الوظيفة العامة، ونشر اللامركزية الإدارية.

ح- تعديل القوانين المعمول بها في محاسبة مرتكبي جرائم الفساد وإصدار تشريع صارم لوقف تفاقم هذه الظاهرة.

خ- رفع الحظر والرقابة عن مؤسسات المجتمع المدني نظرًا لدورها الفاعل والمؤثر في مقاومة الفساد.

د- التأكيد على استقلالية القضاء وفاعليته.

ذ- الحرص على التنسيق مع الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد[18]

---

(18) انظر المقالات الآتية:

- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/1/5، ص 16
- حمدي رزق، نهى وأخواتها، المصري اليوم، 2007/1/8، ص 13
- حمدي رزق، إني أرى الحزب عاريًا، المصري اليوم، 2007/1/9، ص 13
- حمدي رزق، نائب القرب، المصري اليوم، 2007/1/10، ص 13
- محمد صلاح، معاهم.. معاهم، المصري اليوم، 2007/1/11، ص 2
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/1/11، ص 16
- سحر الجعارة، وزارة قطاع خاص، المصري اليوم، 2007/1/12، ص 2

يعرض مجدي مهنا[19]، قضية الفساد، من خلال بعدين أساسين لهذه الظاهرة وهما البعد الخاص بانتشار الوساطة والمحسوبية، والآخر الذي يتعلق بانعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، معتمدًا في ذلك على إطار رئيس وهو إطار الأحداث المعاصرة من خلال خطابين يتعلقان بالبعدين السابقين للفساد، الأول لمجموعة من المدرسين المساعدين بطب المنصورة حيث استخدم القائمون على هذه المؤسسة العلمية اللوائح والقوانين كأداة لتحقيق منافع شخصية ظهرت في عدم تطبيق القانون مع هؤلاء الباحثين مقابل تفعيل هذه اللوائح مع أبنائهم وأقاربهم، والخطاب الثاني يعبر عن خلل عدم المساواة والعدالة بعدم تعيين الطلاب الأوائل بكلية الإعلام جامعة القاهرة رغم ترشيحهم من قبل الكلية والسبب عدم وجود محسوبية أو متفوق بينهم من أبناء الكبار.

بينما استخدم محمد بغدادي[20]، بعض أساليب التعبير المجازي في عرضه لبعد آخر من

- حمدي رزق، المدير العام، المصري اليوم، 2007/1/13، ص 13.
- سليمان جودة، تعيش مرسيدس.. تعيش، المصري اليوم، 2007/1/13، ص3
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/1/13، ص 16
- رفعت رشاد، الحزب الوطني ونوابه، المصري اليوم، 2007/1/14، ص 3
- عزت القمحاوي، نسألكم التعتيم والعافية، المصري اليوم، 2007/1/14، ص13
- محمود مسلم، برلمان سرور، المصري اليوم، 2007/1/15، ص 13
- نصر القفاص، تكنولوجيا الفساد، المصري اليوم، 2007/1/16، ص 13
- سليمان الحكيم، من الملوث، الدم أم النظام، المصري اليوم، 2007/1/16، ص13
- محمد البرغوثي، دراما ملوثة، المصري اليوم، 2007/1/17، ص 13
- فريدة الشوباشي، حياة أو موت، المصري اليوم، 2007/1/17، ص 13 =
- محمد السعدني، أكياس الدم المعيبة.. وفرصة التطهير، المصري اليوم، 2007/1/23، ص 13
- محمد السعدني، لا لشعار = دعه يسرق دعه يمر، المصري اليوم، 2007/2/6، ص 13
- خيري رمضان، الإمبراطور ممدوح، المصري اليوم، 2007/2/27، ص 2
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/15، ص 16
- سحر الجعارة، رحم للإيجار، المصري اليوم، 2007/3/16، ص2
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/18، ص 16

(19) مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/3/31، ص 16.

(20) محمد بغدادي، الوظيفة... إهدار المال العام، المصري اليوم، 2007/3/18، ص 13.

صور الفساد متعلق بإهدار المال العام، والتربح من الوظيفة، والتهرب الضريبي، حيث استخدم الكاتب أسلوب التشبيه والذي رمز إليه بزوجة جاره المسرفة التي أهدرت الأموال التي ورثها زوجها عن جده، وإهدار المؤسسات الحكومية لأموال الدولة من خلال التهرب الضريبي وعدم سداد التأمينات الاجتماعية رغم استحقاقها من العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، وموقف البرلمان المصري في إسقاط المحاولات الجادة بتوجيه تهم التربح واستغلال النفوذ لوزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان، حيث ينتهي الكاتب إلى القول بأن البيئة المشجعة على الفساد يصعب معها عمليات التحول للديمقراطية والتغيير السياسي.

ويعرض حمدي رزق[21]، في خطابه لثلاث صور وأبعاد للفساد مستعينًا بأطر المرجعيات الرسمية، والأحداث المعاصرة، والشخصيات الصانعة للأحداث، توضح الصورة الأولى البعد السياسي للفساد من خلال التحالف بين المال والسلطة، والثانية تشير للبعد المؤسسي، بينما توضح الصورة الثالثة ضعف وتراجع دور المؤسسات الرقابية في كبح الفساد، والقضية واحدة محورية وهي قضية الدم الملوث بوزارة الصحة، وبيان إلى أي مدى مارس التحالف للمال مع السلطة في محاولة التستر على الفساد لبطل القضية عضو مجلس الشعب هاني سرور، وطلبه نقل مديرة المركز القومي لنقل الدم من منصبها حتى يستطيع ممارسة تحالفاته المشبوهة، وأوضح الكاتب كيف أن جميع التحالفات تمت من خارج الإطار الشرعي تلميحًا للبعد المؤسسي للفساد فالمافيا ليست كلها من الخارج فهناك مسئولي العطاءات، والتسليم والتسلم، ومسئولي البت في المناقصات بالوزارة، واصفًا إياها بالباب الملكي لتسلل القرب غير المطابقة، والفلاتر المغشوشة، واللبن الفاسد، والأمصال منتهية الصلاحية، مستشهدًا بأرقام وإحصائيات تؤكد أن الوزارة تتعامل مع 25 ألف مورد بدون مواصفات توريد، ويتساءل الكاتب في خطابه عن دور الرقابة في مثل هذه الظروف مستدلاً بشكوى وزير الصحة من المافيا، حيث وجه الكاتب سؤالاً يغلب عليه طابع التعجب حول طبيعة عمل الرقابة الإدارية، والنيابة الإدارية، ولجان البت، والمناقصات، والمزايدات، واللجان الفنية، والأجهزة الأمنية المنوط بها الرقابة على وزارة الصحة، ويخلص في النهاية إلى أن الفساد يرتبط بجهاز الدولة، ومن هنا يصعب على أجهزة الدولة السيطرة عليه.

(21) حمدي رزق، نائب القرب، المصري اليوم، 2007/1/10، ص 13.

ثانيًا الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة :

1. **المؤسسات التعليمية**: قدمت جريدة المصري اليوم 20 أطروحة حول قضية إصلاح النظام التعليمي بنسبة 31% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال تطوير السياسات التعليمية ورصد أهم العقبات التي تواجهها وذلك كالتالي:

- يعد التعليم نظامًا متكاملاً تتداخل فيه العناصر المادية والمعنوية، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة يعد مطلبًا أساسيًا لتحسين نوعية التعليم، حيث يتيح خيارات أوسع لكل من المعلم والطالب على حد سواء من خلال إمكانية تنوع الأنشطة وإثارة الدافعية، وتنشيط الاتصال بين المعلم والطلبة من جهة، وبين الطلبة أنفسهم من جهة أخرى.
- إن الدعم السياسي الذي حظيت به السياسات التعليمية في مصر منذ بداية الإصلاح التعليمي لم يرق في تعامله مع هذه القضية إلى مستوى قضايا الأمن القومي سواء من حيث التمويل والدعم المادي أو من حيث توفير الأطر القانونية والمؤسسية التي تعضد التوجه نحو التعليم كقضية أمن قومي.
- سيطرة الأهداف الطموحة على المستوى الكلي على رؤية القائمين على المؤسسة التعليمية، وغياب الأهداف المحددة بدقة، والقابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة مع غياب المتابعة والمساءلة.
- الأقدام على كثير من الخطوات الجديدة دون متابعة أو تقييم لها مما أدى إلى تشتيت الجهود وتواضع النتائج.
- تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية.
- تدنى المخصصات المالية، حيث يبلغ حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 3.7%، مقابل 7.3% في دولة مثل إسرائيل.
- عدم الربط بين مناهج التعليم واحتياجات سوق العمل.
- انخفاض مستوى دخول أعضاء هيئة التدريس بما لا يفي بالاحتياجات البحثية والاجتماعية.
- يسود أنظمة التعليم ثقافة لا تشجع في مجملها على الإبداع والتفكير خارج الأطر التقليدية والموجودة والتي تقدمها النظم الحالية للتعليم.
- إن الكثير من مشكلات التعليم يرجع إلى مشكلات مجتمعية، وهي مشكلات متشابكة

وترتبط بموضوعات عديدة تتعلق بعناصر العملية التعليمية من طرق التعليم، والإدارة، والبرامج، والخطط التعليمية.

طالب الخطاب بالدعوة إلى إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم وإصلاحه، بحيث تقوم هذه الإستراتيجية على المواءمة بين طبيعة المناهج واحتياجات سوق العمل، وتكون ملامحها كالتالي:

- الوصول لرؤية تربوية لإصلاح التعليم تؤكد على ديمقراطية البيئة المعرفية للعملية التعليمية.
- تنمية كوادر جديدة من الموهوبين وربط تطوير التعليم بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية من منظور شامل للإصلاح.
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتفعيل اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية.
- تحسين أحوال المعلمين المادية وتوفير المناخ الملائم لتنميتهم مهنيًا.
- دعم التكامل بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلية.
- دعم الدور الحيوي للمجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في النهوض بالعملية التعليمية.
- التوسع في المعامل والمكتبات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.
- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم، والانتهاء من تطوير معايير قياس الجودة.
- تطوير المناهج وطرق التدريس من خلال التحول عن التعليم القائم على التلقي السلبي إلى التعليم الإيجابي الذي يشارك فيه الطلبة في العملية التعليمية.
- تطوير التعليم الفني وعدم اقتصار عمليات التحديث على التعليم الأكاديمي فقط، فالعملية التعليمية الناجحة لا تكتمل بدون التقييم المستمر لمختلف عناصرها[22].

---

(22) انظر المقالات التالية:

- أسامة غريب، العلم.. عندنا يكيل بـ.. الباذنجان، المصري اليوم، 2006/12/28، ص13
- علي الشلقاني، أزمة التعليم (1): المجانية والهوية، المصري اليوم، 2007/1/10، ص 13
- علي الشلقاني، أزمة التعليم (2): جامعة النيل في أهمية السد العالي، المصري اليوم، 2007/1/17، ص 13
- علي الشلقاني، أزمة التعليم (3): مجلة التعليم الإلكترونية، المصري اليوم، 2007/1/24، ص 13

يتعرض سليمان جودة[23]، في خطابه للخطأ الكبير الذي وقعت فيه الحكومة بعدم تبعية هيئة ضمان الجودة لرئيس الجمهورية مباشرة، رغم تأكيده الصريح في خطابه أمام مكتبة الإسكندرية يوم31 أغسطس 2004م، بأنها سوف تتبعه شخصيًا، حتى يتحقق الغرض من وراء إنشائها والذي يكمن في مراقبة مدى جودة الخدمة التعليمية المقدمة في المدارس والجامعات مع رفع تقارير دورية للرئيس مباشرة بما يساهم في رفع مستوى هذه الخدمة تدريجيًا حتى تصل إلى المستوى العالمي.

ويرى الكاتب في خطابه أن قذف الحكومة بهذه الهيئة بعيدًا عن رئيس الجمهورية ينتفي معه الهدف من وجودها تمامًا، ويبرهن على ذلك بقوله، أن نقل هذه الهيئة لتبعية وزارتي التعليم، والتعليم العالي سوف يؤدي حتمًا إلى تفريغها من محتواها ومضمونها، كما سوف يهدر أي جهد كان وراء إنشائها منذ عام 2002، ويتساءل، كيف يحدد الوزير المسئول الخدمة التعليمية، ويقدمها، ثم يراقبها في الوقت نفسه، ويأخذ هذا التصرف من قبل الحكومة الجانب السلبي والتشكيك في نظام الجودة من قبل الكاتب وبالتالي غموض مستقبل إصلاح العملية التعليمية، فموقف الدولة من هذه الهيئة كما يرى جودة، يجعلنا نتساءل حول عما إذا كان توفير التعليم الجيد هدفًا للقائمين على الحكم؟، وعما إذا كانت

- علي الشلقاني، أزمة التعليم (4): بدء نشاط جامعة النيل، المصري اليوم، 2007/1/31، ص 13
- سليمان جودة، الشلقاني يؤذن في مالطة، المصري اليوم، 2007/2/1، ص 5
- علي الشلقاني، أزمة التعليم (5): والأذان في مالطة، المصري اليوم، 2007/2/7، ص 13
- سليمان جودة، من هنا تحديدًا.. نبدأ، المصري اليوم، 2007/2/16، ص 5
- سليمان جودة، استقالة حسام بدراوي، المصري اليوم، 2007/2/18، ص 5
- علي الشلقاني، أزمة التعليم (16): مجلة من أجل محو الأمية في مصر لا مالطة، المصري اليوم، 2007/2/21، ص 13
- سليمان جودة، على قدر فلوسك، المصري اليوم، 2007/2/21، ص 5
- سليمان جودة، سرقة.. عيني عينك، المصري اليوم، 2007/2/22، ص 5
- محمد أبو الغار، هدم جامعة الإسكندرية، المصري اليوم، 2007/2/22، ص 13
- سليمان جودة، دولة هذه.. أم تاكسي، المصري اليوم، 2007/3/12، ص 3
- سليمان جودة، لا يرحم... ولا يريد رحمة الله، المصري اليوم، 2007/3/26،

(23) سليمان جودة، نرجوكم... لوجه الله، المصري اليوم، 2007/2/23، ص 5

هناك إستراتيجية زمنية من أجل تحقيق هـذا الهـدف؟، وقـد اسـتخدم الكاتـب في خطابـه أطـر الأحـداث المعاصرة، والمرجعيات الرسمية، وبعض التعبيرات المجازيـة بإطلاقـه علامـات الاسـتفهام والتعجـب لموقـف الحكومة من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

ويوضح علي الشلقاني[24]، في خطابه أن الأساس الفعلي لأي عمليـات إصـلاح في المجتمـع مـن النـواحي الـسياسية، أو الاقتـصادية، أو الاجتماعيـة، لا بـد أن يـستند إلى إصـلاح شـامل في التعلـيم فبـدون إصـلاح المنظومة التعليمية سوف تضيع بـاقي مجهـودات الإصـلاح، فـأفراد المجتمـع الـذين يعـانون مـن نقـص في التعليم يعجزون عن تقديم قيمة الإصلاحات والمحافظة على مـا يـتم منهـا، ويـشير الكاتـب في برهانـه إلى العلاقة المباشرة بين مستوى التعليم، ومستوى معيشة الأفراد، ويدعم مقولاته بإحصاءات وتقـارير التنميـة البشرية للأمم المتحدة والتي تقيس العلاقة بين التعليم، ومستوى المعيشة، والذي احتلت فيه مصر الترتيب 111،من بين 175دولة بينما جاءت إسرائيل في المركـز 22،والأردن في المركـز68، وتـونس 87، والجزائـر 102، وسوريا 107، بما يؤكد أنه بدون ثـورة في التعلـيم لا تقـدم في مـستوى معيـشة المـصريين ولا إصـلاح دائـم للمجتمع.

ويؤكد الكاتب أن القرار الجمهوري الذي صـدر بإنـشاء الهيئـة القوميـة لـضمان الجـودة والاعـتماد في التعليم لن يكون له أدنى تأثير بدون الزيادة المحسوسة في موازنة التعليم، فهذه الموازنـة مـا زالـت لا تمثـل سوى أقل من 10% من موازنة الدولة، الأمر الذي يصعب معه أن تقوم الهيئة الجديدة بتنفيذ التعـديلات المطلوبة.

بينما تطرق الصاوي محمود حبيب[25]، في خطابـه إلى تـدهور المـستوى التعليمـي الجـامعي في مـصر، وحاول تحديد بعض الأسباب المساعدة في التدهور في نقاط معينة أهمها:

- فشل العليم الجامعي في تقديم فوائد حقيقة لتنمية المجتمـع، وحـل مـشاكله وتغيـير أسـلوب إدارتـه للأفضل.
- تكدس الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب زيادة عـلى طاقاتهـا الاسـتيعابية، وعـدم التوسـع في إنـشاء جامعات أهلية أو خاصة بديلة.

(24) علي الشلقاني، أزمة التعليم (7): التعليم في مصر يعوق الارتفاع بمستوى المعيشة، المصري اليوم، 2007/2/28، ص 13.
(25) الصاوي محمود حبيب، الحاضر والغائب في قانون التعليم لجامعي، المصري اليوم، 2007/2/18 ص 13.

- عدم وجود هيكل محدد لترقية أعضاء هيئة التدريس.
- تدني وظيفة البحث العلمي في الجامعات وميل العديد من دول العالم لعدم الاعتراف بشهاداتنا مما ترتب عليه خروجنا من التصنيف الدولي للجامعات.
- ترهل وفشل قانون التعليم العالي المعمول به حاليًا.
- غياب التفكير العلمي الذي يربط النتائج بالأسباب ويدعم قيمة النظام والملاحظة من أجل الوصول لأفضل النتائج.

طالب الكاتب في خطابه بضرورة سرعة صدور قانون جديد للتعليم العالي يتم من خلاله:

أ- مشاركة الجامعات في برامج التنمية.

ب- توحيد قواعد القبول، وقواعد التعيين للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.

ت- إنشاء مجلس واحد لإدارة شئون الجامعة بدلاً من تعدد المجالس التي تعوق صدور القرارات.

ث- المنافسة هي السبيل الأفضل للتعيين والترقي في الكادر الجامعي عن طريق الإعلان.

ج- إنشاء مجلس واحد لإدارة شئون الجامعة بدلاً من ثقة المجلس التي تعوق صدور القرارات.

2. **المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة المصري اليوم 18 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية بنسبة 28.1% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد رصدت هذه الأطروحات سلبيات الاقتصاد المصري وفشله في مواكبة التحديات العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي، كما وضعت بعض المفاتيح للتغلب على هذه السلبيات وذلك كالتالي:

- واكب سياسات الإصلاح الاقتصادي المصري مجموعة من السلبيات تمثلت في، انخفاض معدل النمو، وارتفاع معدل البطالة، وتراجع معدلات الاستثمار.
- عجزت المؤسسات الاقتصادية عن إشباع الاحتياجات الأساسية للشعب المصري خاصة الطبقات الفقيرة، بسبب تحول النمط من نظام تمارس فيه الدولة سيطرتها على جميع موارده الإنتاجية إلى آخر تقلص فيه دور الدولة في هذه المجال.
- التغييرات التي طرأت على أسلوب إدارة الاقتصاد المصري من نظام يقوم أساسًا على

التخطيط الاقتصادي إلى نظام آخر أكثر اعتمادًا على ظروف العرض والطلب في السوق.

- تحول الاقتصاد المصري من نظام يسير في اتجاه التطور ومحاولة الاستقلال الوطني إلى نظام أكثر اعتمادًا وتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي في حل مشكلات التمويل التي تواجهه.
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض احتيال النقد الأجنبي، وتزايد انخفاض قيمة الجنيه المصري.
- أنه رغم الجهود التي بذلت في مصر على مدار السنوات الماضية لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنها لم تنجح بشكل كامل في تحقيق نتائج ملموسة تحدث تغييرًا حقيقيًا في مستوى معيشة المواطن المصري نظرًا لأن بعض الحلول لهذه المشاكل كان التعامل معها على المدى القصير، رغم أن التنمية الاقتصادية على أنها عملية مستمرة وطويلة الأجل ويوضح الخطاب في مجمله أن هناك عاملين أساسيين حكما التراجع والتدني في مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية المصرية، الأول يتعلق بهيئة الإطار المؤسس لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال عمليات التتابع، والتنسيق، واستهداف الأسباب وليس النتائج، والثاني يتمثل في قوة ونفوذ أصحاب المصالح في التأثير على الجانب التشريعي، وما تبعه من نشأة الفساد الناجم عن نشأة مجموعة من جماعات المصالح حاولت بقدر كبير بالتحالف مع النظام السياسي الانطواء تحت لواء الحزب الحاكم للاستفادة من عملية التحول المؤسسي نحو نظام السوق، لذا جاءت معظم التشريعات الصادرة لصياغة التحول المؤسسي إما أنها خرجت مبتورة، وإما لم تطبق بالشكل الذي يسمح بتخفيف المرجو منها، وأحيانًا تأخرت الخدمة مصالح معينة، ويشير الخطاب إلى أن هذه العوامل في ظل غياب إستراتيجية للتحول المؤسسي من اقتصاد قائم على إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي إلى اقتصاد تسيره قوى السوق – ساهمت في التأثير بالسلب على كفاءة مخرجات المؤسسات المصرية، الأمر الذي جعلها تحتل مرتبة متدنية في مؤشرات كفاءة عمل المؤسسات وانتشار الفساد.

كما قدم الخطاب مجموعة من المطالب للتغلب على هذه السلبيات شملت:

- مراعاة عمليات التغيير والتحول المؤسسي للشروط اللازمة لنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي والتي تتضمن، التتابع، والاتساق، والتعامل مع الأسباب وليس النتائج، حيث تستطيع تلك المفردات أن تعظم من مخرجات عملية التحولات

المؤسسية ومعالجة الأخطاء التي تمت.

- الإسراع في تفعيل المؤسسات القائمة لمكافحة تفشي الفساد في المؤسسات الاقتصادية المصرية من خلال وضع حل جذري لهذه القضية وإصدار قانون لمحاسبة الوزراء والمسئولين والفصل بين تحالف المال والسلطة بما يساعد في مواجهة تفشي الفساد، ويعظم العائد الاجتماعي من عمليات إصلاح المؤسسات الاقتصادية.
- أدى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي بطريقة مرتجلة إلى ظهور الاحتكارات التي أدت إلى تفشي الفساد حتى أصبحت السوق المصرية متاحة لكل من يريد أن يمتص دم المستهلكين فلا قانون يخيفهم ولا سلطة تحاسبهم بحجة قانون العرض

والطلب الذي أسيء استخدامه[26]، يوضح عبد الفتاح الجبالي[27]، في خطابه أن

---

(26) أنظر المقالات التالية:

- عمار على حسن، أفكارنا وخططنا الاقتصادية، المصري اليوم، 2006/12/5، ص13
- محمد البرغوثي، حرية احتكار التصدير، المصري اليوم، 2006/12/27، ص13
- عمار على حسن، هل تعود الخصخصة إلى الديمقراطية المصري اليوم، 2007/1/9 ص 13=
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/5، ص 16
- سليمان جودة، حكاية هذا الرجل، المصري اليوم، 2007/3/5 ص 5
- سليمان جودة، حكاية تبديد ثروة البلد.. مرتين، المصري اليوم 2007/2/7، ص 4
- سليمان جودة،حكاية هذا الرجل،المصري،رسالة مؤلمة، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 5
- محمد صفوت قابل، العلاقة بين الاحتكار والفساد وارتفاع الأسعار (1-2)، 2007/1/14، ص 6
- محمد صفوت قابل، الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار 2002، 2007/1/15، ص 6
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (1)، المصري اليوم 2007/2/9، ص6
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (2)، المصري اليوم 2007/2/10، ص 6
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (3)، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 6
- سليمان جودة، مأساة حقيقية، المصري اليوم، 2007/2/13، ص5
- سليمان جودة، حقوق السيادة، المصري اليوم، 2007/2/20ص 3
- سليمان جودة، عقل الحزب الوطني وأطرافه، المصري اليوم، 2007/2/23، ص 5
- مجدي الجلاد، إلى وزير الحديد، المصري اليوم، 2007/2/27، ص 16
- مجدي الجلاد، إلى وزير الحديد، مرة أخر ي، المصري اليوم، 2007/3/1، ص 16
- محمد صلاح، يا أهلا بالاستثمار، المصري اليوم، 2007/3/1، ص 2
- محمد سلماوي، قرار غير رشيد، المصري اليوم، 2007/3/9، ص6
- سليمان جودة، بنزين.. بنزين، المصري اليوم، 2007/3/9، ص 5
- سليمان جودة، متي نستحي، المصري اليوم، 2007/3/19، ص 3

(27) عبد الفتاح الجبالي، التعديلات الدستورية والقضايا الاقتصادية، 9/ 2/2007، ص 6

إصلاح وتحديث المؤسسات الاقتصادية يتطلب السير على نظام السوق الديمقراطية، والذي يرتكز على نموذج الدولة الرشيدة والسوق الناضجة، وهذا النموذج هو الوسيلة المثلي لصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويقول الجبالي مستعينًا بأطر التجارب الدولية أنه وفقًا لهذا النموذج على الدول القيام بعدة أدوار رئيسة منها: ضمان كفاءة آلية السوق، بتوفير الظروف التي تجعل تفاعل العرض والطلب يتم في إطار حقيقي، مع ضمان التخطيط الاستثماري السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع، بالشكل الذي يمكن من إجراء دراسات جدوى سليمة، وتوفير المناخ الاستثماري الجيد عن طريق إصلاح التشريعات القانونية والإدارية ووضع القوانين موضع التنفيذ، مع خلق بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة والإنتاج مع ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو.

- ويؤكد الكاتب في خطابه أنه بقدر ما لا يمكن إهمال آلية السوق وجهاز الثمن، إلا أنه لا يمكن أن يستمر ذلك دون التدخل الذكي والمنظم من جانب الدولة، ويتم هذا التدخل من خلال:
- حماية الحريات والحقوق السياسية والاجتماعية.
- توفير بيئة مواتية لتمكين المواطن من المشاركة في حماية الملكية بأنواعها المختلفة.
- التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بجوده عالية لجميع المواطنين بمقابل محدود مع تقديم هذه الخدمات للفقراء بالمجان.
- إعادة توزيع الأدوار بحيث لا يقتصر دور المواطن عل تقديم فروض الطاعة واحترام القوانين، ولكن يتعين عليه المشاركة بفاعلية في تنفيذ هذا العقد الاجتماعي والحفاظ عليه.

ويبحث محمد السعدني[28]، في خطابه تأثير الفساد على أداء المؤسسات الاقتصادية المصرية، فيوضح أن الفساد يتسبب في ضياع فرص عديدة للانطلاقة الاقتصادية الاجتماعية ويكون حجر عثرة في سبيل الارتفاع بمستويات المعيشة ويخلق حالة من الاحتقان بين مختلف شرائح المجتمع ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الضائعة للأحداث في الإشارة لخطورة الفساد وعبر تصريحات رئيس الوزراء واعترافه بتفشي الظاهرة في الجهاز الإداري بالدولة، والمؤسسات الاقتصادية. ويطلب الكاتب بضرورة تبني مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، منها إنشاء لجنة قومية لمكافحة الفساد، وتكون مهمتها التصدي لهذه الظاهرة من خلال إصدار قوانين تفعل عمليات الشفافية والمحاسبة للموظفين حيث تفشى الفساد الإداري، مع تزايد نفوذ وفساد رجال المال والأعمال، وانطلاق حملة قومية لاستئصال هذا الوباء المدمر تشارك فيها كافة الأجهزة الرقابية على أن تكون استجوابات النواب فرصة لالتقاط الخيوط التي تكشف عن الانحرافات في المؤسسات الاقتصادية والجهاز الإداري والمشروعات المعيبة التي ينفذها رجال الأعمال لصالح الحكومة.

3. **المؤسسات الإعلامية:** قدمت جريدة المصري اليوم 16 أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الإعلامية بنسبة 25% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات مع مفاهيم ونقاط محورية مهمة شملت:

- تعاني المؤسسات الإعلامية في مصر بمختلف أنماطها وتوجهاتها من عقبات رئيسة تمنع تفعيل دورها في تعميق الديمقراطية والتغيير، وتتمثل هذه العقبات في نمط الملكية، والقيود القانونية، وصعوبة الحصول على المعلومات، والضغوط الاقتصادية، والتبعية المالية، وضعف الكفاءة المهنية، وغياب الهوية وانعدام الرؤية.

- استمرار تمسك الحكومة بملكية وسائل وقنوات الإعلام يؤثر بشكل كبير على طبيعة دور هذه الوسائل ووظائفها، كما يتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الفئات أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام.

- تأثير رأس المال على تمويل الصحف ووسائل الإعلام بما يمثل اختلالاً في التعبير الحر الديمقراطي للمواطنين.

- إن التدفق الحر للمعلومات وإصلاح المؤسسات الإعلامية في مصر يتطلب العمل

---

(28) محمد السعدني لا لشعار: دعة يسرق دعة يمر، المصري اليوم، 2007/2/6 ص 13

وبأقصى سرعة للتخلص من السمات السلطوية التي ما زالت تحول دون انطلاق الإعلام المصرية إلى فضاء الحرية الإعلامية كما نراها في الدول الديمقراطية.

- حدد الخطاب في مجمله مجموعة من التصورات لإصلاح **المؤسسات الإعلامية المصرية هي:**

1- وضع التشريعات التي تكفل لوسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادره الأصلية.

2- العمل على إلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر والاتجاه للعقوبات المالية بدلا من العقوبات المانعة للحرية.

3- العمل على إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية إصدار الصحف مع تحرير اتحاد الإذاعة والتلفزيون من أية قيود بيروقراطية تعوق الأداء الإعلامي.

4- إلغاء احتكار اتحاد الإذاعة والتلفزيون للبث الأرضي وإتاحة هذا البث لمن يشاء من المواطنين.

5- إلغاء وزارة الإعلام لعدم الحاجة إليها في الإعلام الحر.

6- البحث عن صياغة جديدة للصحف القومية تخلصها من التبعية الحكومية بما يحقق لها الاستقلال الكامل[29].

---

(29) مراجع المقلات الآتية

- سليمان جودة، خط أحمر، حقيقة ينساها الرئيس، المصري اليوم، 2006/12/7، ص3
- مجدي مهنا، في الممنوع، 2006/12/10، ص16
- صلاح عيسي، الصحف القومية بين بابا مجلس الشورى، وماما الحكومة، المصري اليوم،2007/1/20، ص16
- سليمان جودة، فطام عشرة شخوط، المصري اليوم،21 /1/ 2007، ص5
- صلاح عيسي، حرية الصحافة وقزقزة اللب في مجلس الشعب، المصري اليوم، 2007/2/3، ص16
- جوبيل كميانا، الديمقراطية تتراجع لكن الصحافة العربية تقاتل من اجل حريتها، المصري اليوم، 2007/2/5،ص14
- نصر القفاص، الصحف الوردية، المصري اليوم، 2007/2/27، ص13
- مجدي مهنا،في الممنوع، المصري اليوم،2007/3/2،ص16
- محمد سلماوي، زكام يوسف بطرس غالي، المصري اليوم، 2007/3/2، ص16
- نصر القفاص، صحافة المناضلين، المصري اليوم،2007/3/13،ص13
- سليمان جودة العبوا غيرها، المصري اليوم،2007/3/13، ص3
- سليمان جودة، ليست نكتة، المصري اليوم، 2007/3/18، ص5
- عمار علي حسن، إعلام يصنعه الناس، المصري اليوم،20 /2007/3، ص13
- عمار علي حسن، أحوال الصحافة المصرية، المصري اليوم،2007/3/20، ص13
- سليمان جودة، إعلام دولة، المصري اليوم،2007/3/29، ص5

يشير سليمان جودة[30]، إلى بعض السلبيات التي تعترض تطور المؤسسات الإعلامية المصرية والمتمثل في ضعف وتراجع أداء المؤسسات الصحفية القومية بسبب عدم استقلالها عن الحكومة وتحقيقها خسائر باهظة سنويا، ويوضح الكاتب بأن هذه المؤسسات عندما تستقل عن الدولة، وتستطيع أن تتحمل نفقات نفسها، وتحقق أرباحا سوف تكون قادرة على القيام بالدور الذي ينشده المجتمع، وتنتفي شبهة الاندماج والاختلاط بينها وبين الدولة.

استخدم الكاتب إطار المشاهدات الواقعية، والشخصيات الضائعة للأحداث مع عرض وجهات النظر في توصيف الوضع الحالي للمؤسسات الصحفية القومية، والذي يتمثل في بعض الصور مثل:

- خسائرها وإصرارها على ألا تتخلص من طبيعة علاقتها بالدولة
- غموض طبيعة ملكيتها، فلا أحد يعرف من يملكها بالتحديد، هل الشعب أم مجلس الشورى، هل الحكومة أم القائمون عليها، فهي طبيعة غامضة وغير مفهومة.

بينما يؤكد ياسر الزيات[31]، أن أي خطوة لإصلاح المؤسسات الإعلامية لا بد أن يسبقها تحرر هذه الوسائل من قبضة الدولة، فيرى أن سيطرة الدولة على هذه الوسائل أمر مخالف لطبيعة الأمور، فربما كانت هذه السيطرة مقبولة نسبيا في الستينات من القرن العشرين عندما كان على الحكومة الثورية الناشئة أن تؤسس إعلاما إرشاديا يصفق مع التحول الذي تشهده طبيعة الحكم في مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري أما اليوم فيصعب استمرار الإعلام التعبوي الذي يعبر عن السلطة ولا يضع اعتبارا لمصالح الشعب

---

(30) سليمان جودة، هذا ما يقصده الرئيس، المصري اليوم،2007/1/26، ص3

(31) ياسر الزيات، إلغاء وزارة الإعلام، المصري اليوم،2007/1/20، ص2

أو لحقه في المعرفة، ويؤكد الزيات على صعوبة الوصول إلى إصلاح حقيقي دون أن يكون هناك إعلام متحرر بشكل كامل من سيطرة الحكومة على أدواته، ويطالب الكاتب بضرورة إلغاء وزارة الإعلام ويبرهن على ذلك بمجموعة من الحجج منها:

- أن مجرد وجود هذه الوزارة في دولة ما، هو علامة لتخلف وسائلها الإعلامية، مقارنة بأجهزة الحكم الحديثة.
- الإعلام بدأ عملا أهليا، وعليه أن يعود كما بدأ حتى تخطو الشعوب أولى خطوات الحرية.
- تراجع مكانة الإعلام المصري تبعا للتغييرات الكبيرة التي حدثت في المنطقة ولم يستطع القائمون على هذا الجهاز مواكبتها فدخل الإعلام بكل وسائلة في حالة جمود ويصعب كسرها.
- لم يعد من الأمور الممكنة والطبيعية سيطرة الدولة على وسائل الإعلام في ظل ثورة الاتصالات التي غيرت وجه العالم كله وجعلت منه قرية صغيرة بجانب التغيير الذي طرأ على طبيعة المتلقي واحتياجاته واستخدم الكاتب أطر الأحداث المعاصرة، والمسارات التاريخية في مقولاته مطالبا الدولة بترك إدارة المؤسسات الإعلامية بحرية كاملة للشعب وفقا لمعايير وطنية خالصة.

ويوضح رفعت رشاد[32]، أهمية إصلاح المؤسسات الإعلامية باعتبارها الوسيلة الأولى القادرة على تشكيل الرأي العام وبلورة المفاهيم المختلفة للمجتمع ككل، ويستخدم رشاد الإطار التاريخي في توصيف الحالة التي عاشها الإعلام المصري لسنوات طويلة في نسق موجه تملك الدولة كل وسائلة ومن خلاله يسيطر خطاب إعلامي موحد ومحدد لمختلف الوسائل كما كانت هناك سيطرة على مدخلات هذا الإعلام عبر العديد من الضوابط، ويؤكد الكاتب أن هذا الوضع لم يعد مقبولا " أو متماشيا" بحكم الثورة الإعلامية والتي لم تعد تحدها حدود أو حواجز ويشير الكاتب إلى جانب أخر في سلبيات الإعلام المصري وهو تراجع الإعلام الحزبي بسبب تواضع إمكانياته وبالتالي عدم استطاعة الأحزاب أن تتواصل في برامجها وخطابها السياسي مع الجماهير، بما يفقدها القاعدة الجماهيرية، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمشاهد الواقعية لإبراز بعض التحولات التي

---

(32) رفعت رشاد، الإصلاح الإعلامي، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 13

قد تحدث نقلة في المؤسسات الإعلامية، حيث يشير الكاتب إلى التوجه الجديد من قبل أمانة الإعلام بالحزب الوطني لتطوير أساليب الاتصال الجماهيري بعيدة عن طريقة رشوة الجماهير، أو خداعها بتشكيل الوعي الكاذب، ولكن من خلال الإيمان الكامل باستقلالية المؤسسات الإعلامية لتلبية احتياجات الجماهير.

4. **الجهاز الإداري والمحليات:** قدمت جريدة المصري اليوم 5 أطروحات حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات بنسبة 7.8% من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد أكدت الأطروحات على نقاط محورية مشتركة بشأن ضرورة تحديث وتطوير الجهاز الإداري بالدولة وجعله أكثر فاعلية وكفاءة، وقد ركزت الخطابات حول بعض التطورات مثل:

- أن الجهاز الإداري بالدولة يفتقد إلى الكثير من مقومات ومتطلبات الإدارة الحديثة.
- أن الجهاز الإداري يعاني من أمراض الترهل والفساد وسوء الأداء.
- إخفاق جميع الأخوات الإصلاحية التي تمت في هذا المجال.
- أهمية إعادة النظر بشكل جاد في بنية الجهاز الإداري وفق رؤى ومداخل جديدة تراعي حقيقية التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري من جانب، والتحولات العالمية في ظل ثورة المعلومات وعصر العولمة من جانب آخر.
- إن عمليات الإصلاح يجب أن تشمل الهياكل التنظيمية للجهات الإداري وإمكانياتها المادية وأساليب عملها، وآليات التنسيق فيما بينها.
- مراعاة تطوير قدرات العاملين في الجهاز الإداري ورفع معدلات أدائهم.
- إن إصلاح المحليات أصبح جزءًا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الإداري.
- إصلاح المحليات يتطلب إعادة النظر في موارد الدولة وإعطاء الوحدات المحلية الحق في الحصول على إيرادات مديريات الخدمات التي ألت إليها وأن تكون لكل وحدة محلية موازنة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة[33].

---

(33) انظر المقالات التالية:

- سليمان جودة، ليس تشكيكًا يا دكتور نظيف، المصري اليوم، 2007/1/2، ص3
- أسامة غريب، أباظة لتحصيل الديون المعدومة، المصري اليوم، 2007/1/18، ص13
- طارق الحريري، إضراب عمال الغزل يؤكد تشوهات المرتبات في مصر، المصري اليوم، 2007/2/12، ص6

ثالثًا: الخطاب الصحفي للحقوق والحريات العامة:

1. **حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية:** قدمت جريدة المصري اليوم 15 أطروحة حول قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بنسبة 23.8% من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على الموضوعات التالية:

- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والاكتفاء بمجرد الإخطار مع إلغاء القيود التي تحد من أنشطتها وبرامجها المشروعة.
- السماح لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لا يمكن تجاهلها أو إقصاؤها من الساحة السياسية وذلك في إطار ترتيبات سياسية ومؤسسية محددة تقرها جميع الأطراف بحيث تضمن التزام الجميع بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.
- إن النظام السياسي ما زال يفرض قيودًا على تأسيس الأحزاب الجديدة وأن السلطة تتعنت بدون مبرر.
- انعدام العلاقة الصحيحة بين الحزب الوطني الحاكم، وأحزاب المعارضة نظرًا لرفض الحزب الحاكم اعتبار المعارضة جزءًا من النظام السياسي.
- المطالبة بتخلي رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الوطني لتوفير إمكانية التنافس السياسي المتكافئ بين الأحزاب.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب الجديدة تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأحكام الدستور ورفع الحصار القانوني والسياسي المفروض عليها.
- إعادة النظر في تشكيل لجنة شئون الأحزاب بطريقة تضمن حيادها واستقلاليتها على أن تضم في تشكيها رؤساء الأحزاب القائمة وعددًا من الشخصيات العامة غير الحزبية.
- أن تأمين حرية تكوين الأحزاب، والتعددية، وانتفاء سطوة السلطة التنفيذية، بجعل الأحزاب السياسية تعمل بحرية وتعزز من كفاءتها.

- محمد البرغوثي، خرابة الاقتصاد العائلي، المصري اليوم، 2007/2/26، ص 13
- محمد عبد الهادي، إسماعيل سراج الدين.. وزير المعايير، المصري اليوم، 2007/3/21، ص13

وتقوم بأدوارها السياسية[34]، يستخدم يحيي الجمل[35]، إطار القوانين والتشريعات في مهاجمة التعديلات الدستورية، حيث يشير الكاتب إلى أن التعديلات الدستورية جاءت ضد تحريك الحياة الحزبية الحقيقية، حيث كان الجميع ينتظر من مبادرة تعديل الدستور بإعطاء دفعة قوية لإنشاء وتكوين الأحزاب بحيث تقوم هذه الأحزاب السياسية بمجرد الأخطار، مستشهدًا بالتجارب الدولية في هذا المجال خاصة الدول التي بدأت عمليات التغيير السياسي، كما أن هذا النظام كان معمولاً به في مصر وقائمًا قبل عام 1953م مع حظر قيام الأحزاب العسكرية، والتي تدعو إلى إقامة دولة دينية، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، ويعترض الجمل في خطابه على لفظ منع قيام الأحزاب التي تقوم على أساس الدين ويبرهن على ذلك بأن هذه العبارة فضفاضة لا تصلح معيارًا دستوريًا لأن الأصل في المعايير الدستورية أن تكون منطقة غير فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير.

---

(34) انظر المقالات التالية:

- منار الشوربجي، الكرامة والوسط: فتح الله عليكما، المصري اليوم، 2007/1/14، ص 13
- أحمد الصاوي، الحزب المحظور، المصري اليوم، 2007/1/15، ص13
- عمرو الشوبكي، نحو تأسيس ثاني لجماعة الإخوان المسلمين، المصري اليوم، 2007/1/18، ص13
- إبراهيم عبد المجيد، حزب سياسي للإخوان.. هل يمكن؟، المصري اليوم، 2007/1/20، ص13
- عمرو الزنط، عن مبدأ الثورية الرجعية، المصري اليوم، 2007/1/20، ص 13
- أسامة هيكل، الإخوان إفراز النظام.. وكلاهما خطرًا، المصري اليوم، 2007/1/20، ص13
- وليد الحسيني، العفريت ديمقراطي ينشل الحزب الوطني.. سلف ودين، المصري اليوم، 2007/1/20، ص14
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (1)، المصري اليوم، 2007/1/14، ص13
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (2)، المصري اليوم،2007/1/15، ص13
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (3)، المصري اليوم، 2007/1/16، ص13
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (4)، المصري اليوم،2007/1/17، ص13
- عبد المنعم عمارة، ماذا يريد جمال مبارك، المصري اليوم، 2007/2/20، ص2
- صلاح عيسي، حزب الجبهة الوطنية ومنهج إغاظة الزوجات، المصري اليوم، 2007/2/24، ص16

(35) يحي الجمل، الحصاد المر، المصري اليوم، 2007/3/19، ص13

ويشرح الكاتب مبررات اعتراضه بقوله، أنه كان من المفهوم أن يمنع النص الدستوري قيام الأحزاب التي تدعو إلى إقامة دولة دينية فهذا معيار واضح، بعكس القول بمنع الأحزاب التي تقوم على أساس الدين، ويعتبر الجمل أن هذه العبارة تؤدي إلى غياب الحياة الحزبية كما ينبغي تواجدها، كما يمكن عن طريق تلك العبارة منع أي حزب يشير إلى المادة الثانية من الدستور ويهاجم محمد سليمان[36]، تعنت لجنة شئون الأحزاب برفض تكوين وإنشاء أحزاب جديدة لكنه يستخدم بعض الأساليب المجازية في توجيه النقد للنظام السياسي وللسلطة المخول لها رفض أو قبول أحزاب جديدة، فقد استخدم الكاتب إطاري الأحداث المعاصرة، والمرجعيات الرسمية في عرضه لأهم العقبات التي تواجه الحريات والحقوق العامة في برامج الإصلاح السياسي.

وهي إعاقة إنشاء الأحزاب، استخدم الكاتب أسلوب الإيحاء والتورية في توجيه النقد للنظام السياسي من خلال توجيه اللوم لمؤسسي الأحزاب الجديدة بسبب إقدامهم على هذه الخطوة على اعتبار أنهم الديمقراطية كما تعرفها الحكومة المصرية لا تعني تعدد الأحزاب وإنما تعدد مسميات الحزب الواحد، وسيطرته على الحياة السياسية، صور الكاتب أزمة الشرعية في النظام السياسي المصري بأسلوب بلاغي من خلال بيان وزعم أنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية ينبغي تطبيقه في جميع دول العالم، وإنما لكل دولة خصوصيتها كما عندنا، فنحن نعتمد على سيطرة الحزب الحاكم وحده على الحياة وتعوض غياب التعددية الحزبية بالتعددية الاسمية لهذا الحزب.

ويوضح سلماوي أن تعنت الجهات المخول لها النظر في إنشاء الأحزاب الجديدة يرجع إلى أحد عاملين وهما، إما الرجوع عن هذه الرغبة والانضمام إلى الحزب الواحد، أو التحول إلى العمل السري والجماعات المحظورة للحصول على قبول وتأييد شعبي ينافس الحكومة.

2. **حرية التعبير والتظاهر السلمي**: قدمت جريدة المصري اليوم 12 أطروحة حول قضية حرية التعبير والتظاهر السلمي بنسبة 19% من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن قضايا محورية شملت:-

- التأكيد على حرية الفرد وحقه في التعبير والاجتماع السلمي، والمشاركة في الحياة الثقافية

(36) محمد سلماوي، تعدد الجماعات المحظورة لا تعدد الأحزاب، المصري اليوم، 2007/1/12، ص16

كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكفله الدستور المصري الذي ينص في مادته 47 على أن حرية الرأي مكفول للجميع وأن لكل إنسان حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير وغيرها من وسائل التعبير في حدود لقانون.

- التأكيد على حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو منابر الخطابة، أو البحث العلمي.
- أنه لا حرية حقيقية للتعبير عن الرأي بدون ديمقراطية حقيقية ينعم فيها الجميع بالعدالة والمساواة وأن لسيادة القانون واستقلال القضاء دور مهم في تدعيم هذه الحرية.
- رفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حق التظاهر السلمي وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.
- أدى ضعف دور القنوات السياسية الرسمية في عملية المشاركة السياسية والشعبية إلى اتجاه بعض الفئات الاجتماعية لمشاركة من خلال بعض الأساليب غير التقليدية مثل أعمال الاحتجاج الجماعي، والتظاهرات، والإضرابات، والاعتصامات، بهدف توصيل مطالبها للحكومة، أو إعلان الرفض لقرارات أو سياسات اتخذتها الحكومة أو ترمي إلى اتخاذها.
- أن معظم الاحتجاجات العمالية قد اقتربت بمطالب فئوية تتعلق بالأجور، والحوافز، والمنح والبدلات، خاصة في ظل عجز الحكومة عن تبني برامج فعالة لمعالجة الآثار المصاحبة لسياسات الخصخصة وعمليات الإصلاح الاقتصادي.
- إن الغالبية من هذه الاحتجاجات قد جاءت بعد فشل العمال في توصيل مطالبهم بالطرق السلمية ومن خلال القنوات الشرعية.
- ظهور حركات اجتماعية جديدة تهدف للضغط على النظام الحاكم من أجل تفعيل عملية الإصلاح السياسي حيث شكل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عاملاً قويًا لدفع فئات من المواطنين للانخراط في هذا النمط الجديد بعد المعاناة.

التي سببها لهم النظام[37]، يوظف نجاد البرعي[38]، إطار الأحداث المعاصرة ليؤكد

(37) راجع المقالات الآتية:

- عواطف عبد الرحمن، تعالوا إلي كلمة سواء، المصري اليوم، 2006/12/2، ص13
- مجدي الجلاد، صباح الخير، إبراهيم عيسي، المصري اليوم، 2006/12/7، ص16
- حمدي رزق، وزير الأديان، المصري اليوم، 2007/1/4، ص13

على أن حرية التعبير في مصر أصبحت في خطر وبالتالي فالمجتمع إذن كله في خطر، ويبرهن البرعي على تصوراته بعدة شواهد منها، موافقة شيخ الأزهر على مقاضاة نوال السعداوي بتهمة الإساءة إلى الذات الإلهية والقرآن الكريم، وما سبق من حملة التشهير ضد الإعلامية هالة سرحان بسبب جرأتها على مناقشة موضوع الدعارة في مصر فتم اتهامها بتشويه سمعة البلاد ونشر الرذيلة، ثم الحكم ضد الصحفي إبراهيم عيسي بغرامة مالية باهظة قدرها 22 ألف جنيه بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، ومن قبله الطالب عبد الحكيم سليمان بتهمة ازدراء الأديان وإهانة رئيس الدولة الأمر الذي يؤكد أن حرية التعبير في مصر على ضفاف الخطر.

ويرى الكاتب أن هذا الخطر اتسع ليأخذ صورا مختلفة أوضحها في ملاحظات محددة منها:

- اتساع قائمة المتهمين بقمع حرية التعبير لتشمل رجال قضاء، ومحامين، وإعلاميين، وأعضاء برلمان وصحفيين وليس رجال دين فقط بما يؤكد أن المجتمع يتجه إلى منعطف خطير لم يسبق له مثيل من قبل.
- اتساع قائمة ضحايا حرية التعبير أيضًا.

- صلاح عيسي، حركة كفاية بعد الهوجة، المصري اليوم، 2007/1/27، ص16
- سليمان جودة، إضراب، المصري اليوم، 2007/2/10، ص3
- سحر موجي، جماهير بلا سياسيين.. وسياسيون بلا جماهير، المصري اليوم، 2007/2/12، ص13
- محمد السعدني، العمال وتفعيل فلسفة البعد الاجتماعي، المصري اليوم، 2007/2/13، ص13
- محمد عبد الهادي، عمال شبين الكوم.. الحاضر الغائب في مؤتمر الإسكندرية للإصلاح، المصري اليوم، 2007/2/28، ص13
- شرين أبو النجا، المدونات، أبعد من الغضب، المصري اليوم، 2007/3/6، ص13
- هاني فوزي، حرية الفكر وحرية الكفر، المصري اليوم، 2007/3/10، ص14
- أنور عصمت السادات، ثورة العمال في دولة لا تعمل أصلاً ولا تترك الناس تعمل، المصري اليوم، 2007/3/12، ص14

(38) نجاد البرعي، حرية التعبير في خطر، المصري اليوم، 2007/3/4، ص13

- الاتهامات تعدت إهانة الدين إلى الإساءة لسمعة البلاد، وإهانة الرئيس، وإشاعة الفساد.
- تراجع صوت المؤسسات المدنية إزاء هذا الخرق الفاضح لمبدأ مهم من مبادئ حقوق الإنسان وهو حرية التعبير والعقيدة.

ويوضح الكاتب أن حرية التعبير عندما يواجهها الخطر فسوف يواجه المجتمع ككل، كما سيواجه البحث العلمي والإبداع الفني والأدبي.

بينما يوضح إبراهيم عبد المجيد[39]، في خطابه وتناوله لحق التظاهر السلمي أحزاب الحركة العمالية أعطي دروسًا مستفادة حيث ارتبط في الأساس بمصالح ومطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي شخصي للعمال كشريحة اجتماعية في المقام الأول ولم يأخذ البعد السياسي وهو العمل الذي فشلت فيه مختلف النقابات المصرية بشكل عام، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ويرى أن التشكيل النقابي إذا أخذ مساره الصحيح يستطيع أن يحقق مكاسب كبيرة مستشهدة بمسارات تجارب دول أوروبية أوقفت فيها التشكيلات النقابية توحش الرأسمالية وبالتالي التقليل من مساحة الظلم الاجتماعي والسياسي بما يقلل الاحتقان والصراع السياسي.

بينما تستعرض شيرين أبو النجا[40]، في خطابها الشكل ونمط جديد للحركات الاجتماعية المطالبة بتفعيل برامج الإصلاح الديمقراطي وهي حركة 9 مارس أو مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات من خلال الاحتفال بعامها الثالث، وتبرز الكاتبة عبر إطار الأحداث المعاصرة مجموعة من الإيجابيات التي صاحبت هذه الحركة وكان لها مردود إيجابي لتفعيل الاستقلال الحقيقي للجامعات منها، أن هذه الحركة قد خلقت وعيًا بأهمية استقلال الجامعة بعد أن كان هذا المبدأ غائبًا عن الدولة والمجتمع الجامعي نفسه، إبراز الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة المصرية لحماية الحرية الأكاديمية والتي تنص في مجملها على حق التظاهر الأصيل للجامعيين، والمطالبة بتغيير إدارة الجامعة، والاجتماع داخل الجامعة، بجانب الاحتجاج بالكلام والكتاب والنشر وجميع وسائل التعبير، وأن تواجد قوات الأمن داخل الجامعة هدفه الوحيد حماية المنشآت فقط.

---

(39) إبراهيم عبد المجيد، دروس العمال، المصري اليوم، 2007/2/17، ص13

(40) شيرين أبو النجا، 9 مارس 2007، المصري اليوم، 2007/3/13، ص13

3. **حقوق الإنسان**: قدمت جريدة المصري اليوم 14 أطروحة حول قضية الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة 22.2% من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد كشفت هذه الأطروحات في مجملها أن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر تعتبر مؤشرًا على تعثر عملية التحول الديمقراطي، حيث يرتبط ذلك باستمرار بنى وهياكل قانونية وسياسة وثقافية واجتماعية تكرس الممارسات التسلطية وبالتالي لا تلبي دعمًا لحماية حقوق الإنسان، وأن من أهم مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في مصر استمرار الظواهر السلبية التالية:

- استمرار عمليات التعذيب وسوء معاملة السجناء والمحتجزين في السجون المصرية.
- حرمان بعض شرائح المجتمع من محاكمة عادلة أمام القضاء الطبيعي والمحاكم المدنية بدلاً من المحاكم العسكرية.
- التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والتي تجسد معضلة غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع.
- انتهاك حقوق الأطفال باستمرار انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال وحوادث الاغتصاب.
- عدم تقديم ضمانات قاطعة لتجريم التعذيب بما يسمح بإفلات مرتكبي هذه الجرائم من المحاسبة والعقاب.

كما رصد الخطاب الصحفي عبر أطروحاته المختلفة بعض الأطر التي تساعد على تعميق وتفعيل الاهتمام بحقوق الإنسان في إطار عمليات التغيير والتحول السياسي، وقد تركزت هذه الأطر على النقاط الجوهرية الآتية:

- إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية وإنهاء ممارسة التعذيب خارج إطار القانون مع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة.
- إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان وإعطائها سلطة حقيقية في ممارسة دورها.
- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب باعتباره جريمة ضد الإنسانية وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.
- ضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة خاصة للمجموعات الأكثر ضعفًا، والمناطق المحرومة من

الخدمات.

- مكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء والأطفال، خاصة تلك الأشكال السكوت عنها كـالعنف الأسري، والاستقلال الجدي، وعمالة الأطفال، والحق في المأوي والخدمات الضرورية[41].

حيث تتعرض سحر الجعارة[42]، في خطابها حول حقوق الإنسان من خلال منظور غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع الأمر الذي أدى إلى اغتصاب جماعي لمختلف حقوق الإنسان المصري، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى مجرد الإحساس بالأمان، توضح الكاتبة في خطابها أن هذا الاغتصاب الجماعي بانت ملامحه في، انتشار البطالة بين الشباب، إهدار كرامة المواطن بالهجرة غير الشرعية، قصر التعيين في المناصب الرفيعة على فئات معينة بعيدًا عن معيار الكفاءة والمهنية، انتهاك الأعراض في الطريق العام، التعذيب

---

(41) راجع المقالات التالية:

- حمدي رزق، فاصل الخطاب، المصري اليوم، 2006/12/4، ص13
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2006/12/7، ص16
- سحر الجعارة، جمهورية الخوف، المصري اليوم، 2006/12/22، ص2
- محمد يوسف، انتهاكات الشرطة ليست مكتوبة على الجبين واستمرارها سيؤدي للفوضى، المصري اليوم، 12/31/ 2006، ص14
- مجدي مهنا في الممنوع، المصري اليوم، 2007/1/4، ص16
- أسامة الغزولي، الاتجار بالبشر، المصري اليوم، 2007/1/4، ص13
- السباعي عبد الرؤوف وهبه، صحفنا لا تنشر إلا قطرة من بحر الانتهاكات، المصري اليوم، 2007/1/2، ص14
- ياسر الزيات، رعشة أمنية، المصري اليوم، 2007/1/13، ص2
- بهي الدين حسن، حصاد المجلس القومي لحقوق الإنسان في ثلاث سنوات، المصري اليوم، 2007/1/21، ص14
- سحر الجعارة، الاغتصاب الجماعي، المصري اليوم، 2007/1/26، ص2
- شيرين أبو النجا، تأديب القزاز، المصري اليوم، 2007/1/30، ص13
- عبد المنعم سعيد، نداء إلي الرئيس مبارك، المصري اليوم، 2007/2/4، ص14
- عمرو خفاجي، هروب العدالة، المصري اليوم، 2007/3/21، ص2

(42) سحر الجعارة، الاغتصاب الجماعي، المصري اليوم، 2007/1/26، ص2

اللا أخلاقي داخل السجون، وتشير الكاتبة مستعينة بإطار الأحداث المعاصرة واستخدام الإحصائيات والبيانات أن هذه الصور التي تعني في معناها العام غياب حقوق الإنسان تخلق ما يسمي بالقهر السياسي وبالتالي تفريخ سفاحين وعمليات اعتداء جري على النساء والأطفال يستخدمه الأرقام والبيانات الصادرة عن بعض المراكز والتي توضح حج العنف الموجه ضد النساء.

بينما يتطرف عبد المنعم سعيد[43]، في خطابه إلى بعد آخر ينبغي تحقيقه لرفع حركة الاهتمام بحقوق الإنسان إلى الأمام، هذا البعد يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة بإلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية ويرى الكاتب أن هذه الخطوة ضرورية لعبور مرحلة النقاش العام لعمليات التغيير السياسي، فتعديل 34 مادة من الدستور دون إنهاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ينفي التوجه نحو تغيير البنية السياسية في النظام المصري استخدم الكاتب بعد التعبيرات المجازية في عرض مقولاته حول أهمية تفعيل حقوق الإنسان كمدخل للإصلاح السياسي، حيث استخدام أسلوب النداء المختزل في قضية أيمن نور للتعبير عن المعتقلين السياسيين كقضية كلية مع استخدام إطار الشخصيات الصانعة للأحداث بوصفة للنظام الحاكم بأنه النظام المناسب لمرحلة التحول الديمقراطي إذا أخذ بزمام المبادرة وحقق بعض مبادئ حقوق الإنسان.

ويعرض أسامة غريب[44]، في خطابه لبعض مظاهر انتهاك حقوق الإنسان باعتبارها انتكاسة وردة للتحول الديمقراطي من خلال استمرار عمليات التعذيب داخل السجون وأقسام الشرطة في مصر دون ملاحقة ومساءلة مرتكبيه، قدم الكاتب هذه الانتهاكات عبر صور بلاغية للتعبير المجازي مستعينا بإطار الأحداث المعاصرة، والشخصيات صانعة الحدث، فاستعان برمز مستعار وعبر عنه بمكنون افتراضي سماه منصور شجرة، بهدف وضع أطر وتفسيرات محددة لاتساع هذه الظاهرة وتمادي استخدام الإيذاء الجسدي كعنصر أساسي في عمليات التعذيب وضع أطر وتفسيرات محددة لاتساع هذه الظاهرة وتفادي استخدام الإيذاء الجسدي كعنصر أساسي في عمليات التعذيب، هربًا من الإطار العام الذي

---

(34) عبد المنعم سعيد، نداء إلي الرئيس مبارك، المصري اليوم، 2007/2/4، ص14.

(44) أسامة غريب، منصور شجرة.. ونظرية خشبة المحب !، المصري اليوم، 2007/1/4، ص13.

رسمه علماء النفس والاجتماع حول الظاهرة.

4. **تمكين المرأة**: قدمت جريدة المصري اليوم 8 أطروحات حول قضية تمكين المرأة بنسبة 12.7%من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات على الاهتمام بقضايا المرأة ودعمها ومشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، وذلك تأكيدًا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد جاء تركيز هذه الأطروحات على عدة محاور شملت:

- إن إصلاح أوضاع المرأة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا، وسياسيًا، هو جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي الشامل التي تهدف إلى أن تنال المرأة كافة الحقوق، وتكليفها بكافة الواجبات دون تفرقة بينها وبين الرجل.
- إن تمكين المرأة يعني منع كافة أشكال التمييز ضدها، والتي تحرمها من حقوقها المفترض أن تتمتع بها بوصفها مواطنة لها نفس الحقوق والواجبات.
- تمكين المرأة من المشاركة السياسية بصورها المختلفة بدءًا من عضوية الأحزاب وغيرها من المنظمات السياسية ومرورًا بممارسة حق التصويت والاقتراع في الانتخابات ووصولاً للترشيح للمناصب السياسية سواء في المجالس المحلية أو البرلمان
- تمكين المرأة من أن تتقلد المناصب العليا وأن تجلس على منصة القضاء[45].

يعرض علي الشلقاني[46]، الشكل من أشكال التمييز ضد المرأة برفض بعض رجال

(45) راجع المقالات الآتية:

- رجائي عطية، هل المرأة ولاية القضاء، المصري اليوم، 2006/12/30، ص13
- محمود خليل، الغزل الصريح للمرأة القائدة، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 13.
- علي الشلقاني، تولي المرأة منصب القضاء، المصري اليوم،2007/3/7، ص3.
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/8، ص16.
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 2007/2/21، ص16. =
- منى ذو الفقار، تساؤلات مشروعة لنادي قضاة مجلس الدولة حول المرأة والقضاء، المصري اليوم، 2007/3/6، ص 4.
- علي الشلقاني، وشعرت بأني غريب في بلدي، المصري اليوم، 2007/3/14، ص 13.
- مجدي الجارحي، تعيين المرأة في القضاء.. حرام شرعًا، المصري اليوم، 2007/3/1، ص 4.

(46) علي الشلقاني، تولي المرأة منصب القضاء، المصري اليوم،2007/3/7، ص3

القضاة تعينها قاضية مخالفًا للقانون والدستور نظرًا لما يترتب على هذا الرأي من تمييز للرجل على حساب المرأة بينما يقضي الدستور بمساواة المصريين والمصريات أمام القانون، استخدم الكاتب في عرضة لقضية تمكين المرأة وحقها في تولي منصب القضاء عدة أطر شملت إطار تجارب الدول الأخرى، وإطار القوانين والتشريعات، وإطار الشخصيات الصانعة للأحداث، مستشهدًا بمسارات برهنة معينة شملت دراسات وبحوث مع عرض وجهة نظر معينة، وتصريحات لشخصيات مسئولة، حيث استخدم الكاتب إطار تجارب الدول الأخرى كبير من على أن هناك دول عربية وإسلامية أخري قد سبقتنا في تعزيز تمكن المرأة بأحقيتها في تولي منصب القضاء، كما استخدم إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ليبرهن على خطأ الرفض التام لتمكين المرأة من حقوقها التي كفلها القانون.

بينما يشير محمود خليل[47]، في خطابه إلى أهمية الدور الذي تلعبه المرأة المصرية في الحياة العامة خاصة بعد تركيز الاهتمام عليها من خلال خطوات التمكين، ولكنه يركز على محور بين رئيسين يرتبطان بهذا البعد الهام في إطار تفعيل عملية التحول الديمقراطي، العامل الأول: يتعلق بمحاولة قطاع كبير من المسئولين تجميل صورة المرأة والوقوف في صفها بدون اقتناع كامل وحقيقي ولكن لمسايرة الوضع العام، ويضرب أمثلة على ذلك بتصريحات بعض المسئولين التي تؤكد على تمكين المرأة مثل فتوى مفتي الجمهورية بأحقية المرأة في رئاسة الدولة دون أية موانع شرعية مع نظر ما سبق أن نسب إليه بعدم أحقية المرأة في الإمامة بينما نجد الشواهد العالمية تسير ضد وصول هيلاري كلينتون إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية !، والمثال الثاني على ذلك تصريحات الدكتور مصطفى الفقي بأحقية المرأة أن تطلب تدخل المجتمع الدولي في حالة تعرضها لأي شكل من أشكال الاضطهاد، أو التمييز وعدم التمكين من حقوقها.

والعامل الثاني: يتعلق بالأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، حيث يوضح خليل بأن مسألة تمكين المرأة داخل المجتمع المصري والعربي على وجه العموم لن تتم بقرار سياسي أو فتوى دينية فالقضية ترتبط بالأعراف الاجتماعية السائدة والمسيطرة حيث قد يكون العرف في هذه الحالة أقوى من القانون ويستشهد على ذلك بالتجارب الأخرى وتحديدًا بدولة الكويت بمنح المرأة حق الترشيح وحق الإدلاء بالصوت في الانتخابات لأول مرة في تاريخ الدولة، إلا أن نتيجة الانتخابات كانت لم ينجح أحد من النساء المرشحات

(47) محمود خليل، الغزل الصريح للمرأة القائدة، المصري اليوم، 2007/2/11، ص 13.

والسبب الدور السلبي الذي لعبته الثقافة الاجتماعية، استخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ومشاهد من الواقع، وتجارب الدول الأخرى مع عرض وجهات النظر المختلفة.

5. **حرية المؤسسة الإعلامية:** قدمت جريدة المصرية اليوم خمس أطروحات حول قضية حرية المؤسسة الإعلامية بنسبة 7.9 % من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق الثقافة، وقد جاءت هذه الخطابات تحمل مدلولا ومعنى عام يشير إلى أن حرية واستقلال المؤسسة الإعلامية من أهم الحقوق السياسية في مجتمع يتطلع للتعددية السياسية والفكرية، وأنه لا معنى للتعددية دون حرية، ولا فائدة من هذه التعددية إذا لم يتوافر لها الحرية والاستقلال الإعلامي وكانت أهم مظاهر ودلالات هذه الأطروحات كالتالي:

- إنه في ظل الاتجاه العالمي لإتاحة الحرية للإعلام لا يمكن استمرار امتلاك الدولة لوسائل الإعلام وحدها، كما أن الإشراف الحكومي المطلق لم يعد يتلاءم مع العصر الذي نعيشه والمناخ الذي نريده.
- هيكلة وسائل الاتصال الجماهيري وتحريرها من قبضة السلطة السياسية وتركها تعمل طبقًا لمنطق ومبادئ السوق الحر.
- إن امتلاك الدولة للمؤسسات الإعلامية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ حق الجمهور في المعرفة ويكون ذلك إما بخروج المعلومات مبتورة ومشوهة أو بفرض قيود على مصادر المعلومات أو الإعلان عن الرأي الأوحد بما يعنى إهدار حق الجمهور في المعرفة والتنوع
- إن حرية المؤسسة التعليمية تعنى حرية تأسيس الصحف والمحطات التلفزيونية دون احتكار حكومي ودون معوقات من الأجهزة الحكومية والأمنية بصفة خاصة، وحتى يتحقق هذا الغرض ينبغي أن تقوم على الاستقلالية في الملكية والشفافية في التمويل مع الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات ومواثيق الشرف التي تحكم عمل هذه المؤسسات[48].

---

(48) راجع المقالات التالية:

- مجدي الجلاد، صباح الخير، الخطوط المشتركة والفاصلة بين التغيير والإصلاح.. وحرية التعبير، المصري اليوم، 2007/1/17، ص 16
- جويل كمبانا، الديمقراطية تتراجع، لكن الصحافة العربية تقاتل من اجل حريتها،2007/2/5، ص14
- عمار على حسن، إعلام يصنعه الناس، المصري اليوم،2007/2/6، 2007/3/3،ص16
- صلاح عيسى، هرش قضائي، المصري اليوم،2007/3/3،ص16
- خالد صالح، خطة هيدا، لقلب نظام الحكم، المصري اليوم،2007/3/31،ص2

- ويوضح عمار علي حسن في خطابه أهمية حرية المؤسسة الإعلامية لمواكبة التحول إلى الديمقراطية، ويشير إلى السلبيات الكامنة في أداء ووضع المؤسسة الإعلامية المصرية حيث يرى الكاتب في خطابه أن الإعلام المصري لم يقدم حتى اليوم نتائج ملموسة في سبيل تعزيز مبادئ الحرية والاستقلالية وما يندرج تحتها من شروط، فهو في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين وذلك في غياب واضح لسياسة إعلامية تحرره من القيود السياسية والبيروقراطية تراعي التحولات التي يشهدها المجتمع محليًا وإقليميًا ودوليًا وتؤمن حرية التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر.

لم يقدم الكاتب في خطابه سوى إطار واحد محوري وهو إطار الندوات والدراسات العلمية من خلال المؤتمرات والورش التي شهدتها القاهرة لمناقشة حرية الإعلام، وحدد الكاتب عملية النهوض داخل المؤسسة الإعلامية وحريتها بشروط محددة في مدى توقع إمكانية المشاركة المجتمعية في صياغة الرسالة والسياسة الإعلامية بشكل عام والترقي المتتابع في استخدام أحدث التقنيات مع التركيز على تنمية المهارات المهنية والتقدم المستمر نحو حرية التعبير.

ويناقش خالد صالح في خطابه وضع حرية الإعلام في مصر من محور تطور حرية التعبير ومدى تعرضها للجمود أم الحراك باعتبارها مفتاح الحرية للمؤسسة الإعلامية ويشير صلاح إلى العقبات التي تواجه حرية الإعلام واستقلاليته، وحق الجمهور في المعرفة في مصر من خلال كبت حرية التعبير ورفض الرأي الأخر إذا كان مخالف للسياسات الواقعية، ويقدم الكاتب إطار الأحداث المعاصرة برهانًا ودليلاً في عرض مقولاته من خلال نموذج اعتقال هويدا طه معدة الفيلم الوثائقي الخاص بقناة الجزيرة حول عمليات التعذيب داخل أقسام الشرطة، ويرى الكاتب أن حرية الإعلام تتهاوى وتتساقط عندما يسكن الفزع بنيان النظام السياسي إلى الدرجة التي يلاحق فيها الكاميرا والقلم والفكرة والعمل الدرامي خوفًا من المجهول الذي يهدد بقائه ويعمل على تآكل شرعيته.

6. **حرية قياسات الرأي العام**: قدمت جريدة المصري اليوم أربعة أطروحات حول قضية حرية قياسات الرأي العام، بنسبة 6.3% من إجمالي الأطروحات، وقد جاء هذه الخطابات تحمل مدلول واحد يؤكد أن استطلاعات الرأي العام في مصر ما زالت تعاني

من العجز الشديد في تحقيق المصداقية لدى الجمهور، وأشارت هذه الخطابات إلى مجموعة من المتطلبات لتفعيل قياسات الرأي العام كالتالي:

- إن استطلاعات قياسات الرأي العام تتطلب توفير الحريات العامة والاطمئنان لدى المواطنين بأن المشاركة في هذه الاستطلاعات هي خدمة وطنية لا علاقة لها بأجندات أمنية، قد يحاسب عليها المواطنون.
- رفع يد الدولة عن الرقابة والتدخل في صياغة الاستطلاعات من جهة، واختيار الموضوعات والقضايا والعينات من جهة أخرى.
- وقف تدخل الدولة في برامج الاستطلاع وآلياته لتوفير الدقة والنزاهة والمصداقية.
- السعي لبناء مراكز دراسات متخصصة في قياسات الرأي العام يكون لها صفة الاستقلالية المالية والعلمية.
- الحرص على الموضوعية والحياد النسبي في تناول التحليل بعيدًا عن الإسقاطات التي تستخدم الاستطلاعات لترويج أفكار معينة أو تدعيمها [49].

يعرض محمد سلماوي في خطابه لأكثر السلبيات والعقبات التي تواجه عملية قياس واستطلاعات الرأي بمصر والدول العربية بشكل عام، هذا البعد يتعلق بغياب عنصري الموضوعية وعدم التحيز في الاستطلاعات، ويبرهن على ذلك بإطار المرجعيات الرسمية من خلال تعليقه على استطلاع الرأي الذي أجراه مركز قياس الرأي العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، والذي كشفت نتائجه عن أن 89% من المواطنين المصريين راضون تمامًا عن أداء الحكومة، ويوضح الكاتب أن غيبة المراكز البحثية لقياسات استطلاعات الرأي المستقلة والخاصة عن التوجه الحكومي والتمويل المالي أدى إلى تراجع المصداقية في بيانات المراكز الحكومية الصادرة عن مؤسسات حكومية تمولها وتشرف عليها مما يعد معوقًا لأية عمليات في التغيير والإصلاح السياسي.

---

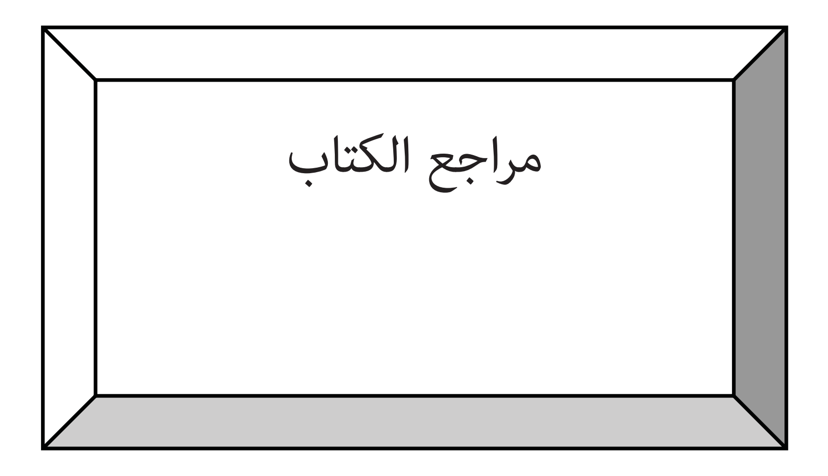
(49) راجع المقالات الآتية:

- عمرو خفاجي، فوضى الرأي العام، المصري اليوم، 2007/1/24،ص2
- محمد البرغوثي، تعديل النضال... أولاً، المصري اليوم، 2007/3/12،ص13
- محمود سلماوي، استطلاع علمي ومحايد وموضوعي، المصري اليوم، 2007/3/23،ص16
- محمود خليل،استطلاع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار النكتة،المصري اليوم،2007/3/25، ص13

ويوضح محمود خليل في خطابه لأهمية قياسات واستطلاعات الرأي العام التي يتوافر لها عناصر المصداقية وعدم التحيز والمنهجية العلمية بما يتماشى مع النظرة للمستقبل الديمقراطي ويعرض خليل لأهم مظاهر السلبيات لقياسات الرأي العام في مصر من خلال إطار مشاهد من الواقع والبيانات الرسمية لاستطلاعات الرأي بوحدة بحوث الرأي العام بمجلس الوزراء، يذكر الكاتب أن استطلاعات الرأي الصادرة عن جهات حكومية بلورة مفاهيم عامة حول مدى توافر المناخ الملائم لاستطلاعات وقياسات الرأي العام في مصر وذلك كالتالي.

- افتقاد الاستطلاعات للمنهجية العلمية والتحيز وعدم المصداقية.
- تدخل الجهات الرسمية في برامج الاستطلاع وآلياته واختيار القضايا والموضوعات المطروحة.
- غياب المراكز البحثية المستقلة ذات الخبرات العلمية في مجال استطلاعات الرأي واختيار العينات.
- انعدام ثقة المواطنين في نتائج هذه الاستطلاعات لعدم تطابقها مع الواقع الفعلي.

وقد استخدم الكاتب كذلك إطار تجارب الدول الأخرى ليبرهن على ضعف مؤسسات النظام السياسي في خلق مناخ ملائم لقياسات واستطلاعات رأي تتوافر فيها بعض عناصر الموضوعية. ويستشهد بنتائج استطلاع رأي لمجلس الوزراء جاءت نتائجه لتؤكد أن 89% من المصريين راضون عن أداء حكومة نظيف، بينما تتزامن هذه النتائج مع استطلاعات رأي لدول أخرى بدأت انطلاقة نحو الديمقراطية مثل إسرائيل والأردن لتؤكد أن 56% من ناخبي حزب كاديما الإسرائيلي الحاكم يعبرون عن عدم رضاهم عن رئيس الحزب إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بجانب استطلاع رأي يكشف عن أن 65% من المواطنين الأردنيين لا يثقون في قدرة الحكومة على حل مشكلات الفقر والبطالة ومحاربة الفساد، يشير الكاتب إلى أن استطلاعات وقياسات الرأي عندنا لا تراع أبسط القواعد المنهجية في تحديد حجم وخصائص العينة التي يعتمد عليها الاستطلاع، وقواعد سحبها ومدى تمثيلها للمجتمع المصري.


مراجع الكتاب

أولاً : الكتب العربية:

1- أحمد ثابت: **الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم** ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1992).

2- أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث في: علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد " محرران " اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999).

3- أحمد منيسي: البحرين من الإمارة إلي المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003).

4- إسماعيل إبراهيم - فن المقال الصحفي – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1 (القاهرة: دار افجر للشر والتوزيع، 2000) ص199.

5- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، د. ن).

6- أميمة مصطفى عبود، مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد، في: كمال المنوفي، يوسف محمد الصوان، محرران، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006.

7- أمين المشاقبة، وشملان العيسي: الإصلاح السياسي في دول الخليج، فى: مصطفي كامل السيد " محرر ": الإصلاح السياسي في الوطن العربي

8- حسن أبو طالب: ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة - التقدير الاستراتيجي العربي (القاهرة – مؤسسة الأهرام، 2004).

9- حسنين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري - 1981 - 2005 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).

10- حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر – الجوانب السياسية: دراسة مقارنة، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2002).

11- حنان قنديل، عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرية والممارسة، في: صلاح سالم زرنوقة، مصطفى كامل السيد (محرران) الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006.

12- خالد صلاح، حرية الصحافة، ط1 (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان،

2007).

13-سليمان صالح، حرية الصحافة في مصر، دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996(القاهرة: وعد للدراسات الإعلامية، د. ن)، ص ص32- 73.

14-شادية فتحي، مستقبل التحول الديمقراطي في مصر، في: حنان قنديل (محرر) مصر في عيون شبابها – شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

15-شادية فتحي إبراهيم: محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية فى: مصطفي كامل السيد " محرر" الإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006).

16-صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1 (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

17-عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007).

18-عبد الله خليل، الحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري، من أين تبدأ المصادرة.. وكيف نبدأ الإصلاح؟ القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان د.ن.

19-على الدين هلال فى: كمال المنوفي ويوسف محمد الصوانى " محرران " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ط 1 (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).

20-عمرو الشوبكي، السياسة والإعلام: هموم الحاضر وطموح المستقبل، في: أحمد منيسى (محرر) الصحافة والإصلاح السياسي في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2007.

21-عواطف عبد الرحمن،هموم الصحافة والصحفيين في مصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 1995).

22-فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي(القاهرة:عالم الكتب،1986)

23-فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

24-لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم (القاهرة: عالم الكتب، 2006).
25-محمد سعد إبراهيم، حرية الصحافة – دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، ط2(القاهرة: د. ن، 1996).
26-محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، في: صلاح سالم زرنوقة، مصطفى كامل السيد (محرران) الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006.
27-محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، 2000).
28-محمد منير حجاب، المقال الافتتاحي (طنطا:سعيد رأفت للطباعة والنشر،1982)
29-مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مكتبة الأسرة، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص ص 43 – 47.
30-نجاد البرعي "محرر" ذكرى ما جرى – الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى 2005 (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 2005).
31-نجاد البرعي، المقصلة والتنوير، حرية التعبير في مصر 2002 – 2003 – المشكلات والحلول، (القاهرة: المجموعة المتحدة، 2004).
32-نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين "محرران " التحولات الديمقراطية في أسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999) ص ص 94-96.
33-نيفين مسعد " محرر " على الدين هلال " مشرف " معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996).
34-وثيقة الإسكندرية: مؤتمر قضايا الإصلاح العربي... الرؤية والتنفيذ، مارس 2004.
35-يحيى شقير، (محرر) التقرير السنوي الثالث – الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2007، مركز عجمان لدراسات حقوق الإنسان.

ثانيًا: رسائل جامعية غير منشورة:

36-أسامة عبد الرحيم علي: فنون الكتابة الصحيفة والعمليات الإدراكية لدي القراء، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الصحافة والإعلام،، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،، 2002.

37-أميمة عمران: دور الصحافة الحزبية في المشاركة السياسية – دراسة تحليلية للعدد الأسبوعي من صحف الوفد والأحرار والأهالي ومايو في الفترة من 1994 – 1996 مع دراسة ميدانية علي القراء بسوهاج، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1999.

38-إيناس مسعد فهمي، أثر استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تكوين الرأي العام المصري تجاه القضايا الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006.

39-سعيد نجيدة، الصحافة والحياة السياسية في مصر في الفترة من ديسمبر 1935 إلى 1945، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، 1988،

40-سليمان صالح، مفهوم حرية الصحافة، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة من 1945- 1985 م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991.

41-صابر حارص، المقال العمودي في الصحافة المصرية، دراسة فنية وتحليلية في الفترة من 1985م – 1989م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، 1993.

42-عبد الله محمد سعد أبو راس، معالجة مواقع الانترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.

43-عماد الدين عثمان أبو زيد، المقال التحليلي، دراسة تطبيقية على صحيفتي الأهرام، والوفد، في الفترة من 1988/1/1، إلى 1989/12/31، رسالة دكتوراه، غير منشور، كلية الآداب بسوهاج، جماعة أسيوط، 1992.

44-عمر حسين جمعه علي، تأثير حرية الصحافة في مصر علي الممارسة المهنية دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي 2004- 2005، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.

45-عيسي عبد الباقي: معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأدب بقنا، جامعة جنوب الوادي،

.2004

46-قدري عبد المجيد عبد النبي، تأثير المعالجة الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان على معارف واتجاهات الجمهور المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.

47-محرز حسين غالى: العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،، 2003.

48-هند مصطفي على محمد الشلقاني: الإصلاح السياسي في خطاب المرأة المصرية 1112 – 1952 دراسة في خطابي ملك حفني ناصف وهدي شعراوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004

49-ياسر إسماعيل محمود، المفهوم الحزبي للديمقراطية وانعكاساته علي معالجة الصحف الحزبية للقضايا الاجتماعية، دراسة تحليلية لصحف الأهالي، الوفد، الشعب خلال الفترة من 1989 – 1992 م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001.

ثالثًا: بحوث ومؤتمرات عربية منشورة في دوريات علمية:

-50

51-أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري، من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 2002.

52-أسامة عبد الرحمن على، مصداقية كتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، دراسات ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد العشرون، قسم الصحافة والإعلام، كلية اللغة العربية،جامعة الأزهر،،2003.

53-ألين هيوم، حرية الصحافة، مجلة قضايا الديمقراطية، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2005.

54- أندرو بوديفان، دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها، في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة " بناء القدرة في سبيل تحقيق

الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي " الورقة رقم 10، الدوحة – قطر 29أكتوبر- 1 نوفمبر 2006.

55-التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، 2006 – 2007.

56-ثروة إسحاق: الإصلاح أم التنمية: مجلة شئون الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد 11، 2004.

57-حسن سلامة: العولمة وتطور النظام السياسي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجاد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير 2000.

58-حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 197، الحولية الثالثة والعشرون، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2002-2003.

59-سليمان صالح، الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر (1982-1992) في المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب: التطور السياسي في مصر 1982-1992، محمد صفي الدين خربوش (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

60-السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام: العدد 156، ابريل 2004.

61-الصادق رابح، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 243، مايو 1999.

62-صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005

63-صلاح الدين حافظ، الملف السياسي للصحافة المصرية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 60، اليونسكو، 1990.

64-صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة والإصلاح الديمقراطي، في المؤتمر العام الرابع للصحفيين نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، 23- 25 فبراير 2004.

65-فاروق أبو زيد، إصلاح الإعلام المصري، مجلة المحيط الثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة، العدد 46، أغسطس 2005.

66-لورن دبليو، تعزيز قيام وسائل إعلام حرة ومسئولة: جزء لا يتجزأ من سياسة أمريكا الخارجية، مجلة قضايا عالمية، مجلة الكترونية تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، المجلة 8، العدد 1، فبراير 2003:

67-محمد السعيد إدريس: الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المفهوم، المرتكزات – المؤشرات، في: السيد يسين، محسن يوسف (محرران): مرصد الإصلاح العربي، الإشكاليات والمؤشرات، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2005.

68-معتز سلامة: الإصلاح السياسي، السياسية الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات استراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد 153 مؤسسة الأهرام م، 2005.

69-المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الصحافة في مصر بين مطرقة القوانين وسندان الحكومة، 2007:

رابعًا: الكتب الأجنبية

1- Jones ,Adam. , **The press in Transition: A comparative Study of Nicaragua , South Africa , Jordan – and Russia , Hamburg:** Deutsches Ubersee – institute, 2002.

2- Silverblatt , Art., and Zlobin, Nikoloia ,“ International **Communication: A Media Literacy Approach “** 2ed Edition (Armonk , N.Y: M.E. Sharp, London , 2004).

3- Mcnairs.B , **An Introduction to political communication** [London: Rutledge press, 1995].

4- Maria ,Braden, and Richard L, Roth, **” Getting the Message Across: Writing For the mass media,”** (New York: Houghton, Mifflin Company , 2001).

5- Calhoun ,Craig , (ed) , **Habermas and The Public Sphere** (Cambridge:The Mitt Press , 1992).

6- Rueschemeyer , Dietrich Evelyne Stephens, Huber and Stephens, john , **Capitalist development and democracy** " [Cambridge: Polity press ,1992].

7- Fox , Elizabeth, , **Latin American Broad Casting and the State: Friend and Foe**: in Communicating Democracy: the media and political Transition , H. p O, Neil. (ed) London ; Lynne Renner ,1998.

8- Rawnsley. Gary D.. **" political Communication and democracy "** , (New york: Macmillan , 2005).

9- Hyden.Gorar , and Charles Okigbo , **" The media and the Two waves of Democracy ; in media and democracy in Africa "** , G. Hyden ,M. Leslie and F.F Ogudimu , (e.ds) New Brunswick ; Transaction Publishers, 2002.

10- Gill Graeme," **Dynamics of democratization"** , [Macmillan press ltd, London, 2000].

11- Amin H.. and Napoli. J. " Media and power in Egypt ". In Curran. J. and Park, M (ed). **De-Westernizing Media Studies** [London: Routledge , 2000].

12- Lasswell. Harlod , **The Structure and Function of Communication in Society:Process and Effects of Mass Communication**, in Wilbur Schramm and Donald f. Roberts ,(eds) ,Urbana University of Illinois Press ,1977.

13- Jenkins.Henry, Thorburn, David and Sea well , Brad: " **Democracy and new media, media transition "** Cambridge USA: Mitt press, 2004 ,.

14- Curron , James , , " **Mass media and democracy: A Reappraisal** " in:- James , Curron and Michael , Gurevitch , (eds) Mass media and Society , (London, New York: Edward Arnold , 1991).

15- Salzmann ,Jason, ": **Making The news**" (U.S.A: West view press , 1998).

16- Hoffman ,John, Graham ,Paul , " **Introduction To Political theory "** (London: Pearson Longman , 2006).

17- Harrigan ,Jon, and Garrett , kelly and Resnick, Paul: **" the internet and democratic debate "** , Washington, Dc: pew internet and American life project, October 27, 2004.

18- Habermas ,Jurgen, **Structural Transformation of The Public Sphere** (Cambridge , MA: Mit Press ,1989).

19- Voltmer ,Katrin (ed) **" Mass media and political Communication in new democracy"** (London ; Rutledge – EcRer Studies in European political science 2006).

20- Jorgensen ,Marianne , and Phillips , Louise **" Discourse Analysis as Theory and Method** " (London: Sage Publications , 2002).

21- B. Moore , " **Social origins of dictatorship and democracy** " [Boston: Beacon press , 1966] pp-430-431

22- **The Third wave democracies**" , vol,1 , [Baltimore and London: Johns Hopkins University press, 1997].

23- Gunther , Richard Anthony Mughan, " **The political Impact of the media: a Reassessment "** , in Richard Gunther and Anthony Mughan , (eds) Democracy and the Media , Cambridge: Cambridge university press , 2000.

24- Pinkney ,Robert " **Democracy in the Third world"** (Boulder , Colorada Lynne Renner publishers,1994) p. 169

25- Islam , Roumeen **Into The Looking Gloss: What The Media Tell and Why – An overview- The Right To Tell: The Role Mass Media In Economic** Development , World bank Institute , 2002.

26- Gunaratne.Shelton **" Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West "** , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapore: Marshall Cavendish , 20006)

27- Unger J. Stanford, **The role of a free press in Strengthening Democracy**: **in Democracy and the mass media** , Lichtenberg J (ed) New York ; Cambridge,1990.

28- Haggard Stephen and Kaufman, Robert R. **" The political Economy of Democratic Transition** ", [Princeton University press, Princeton, 1995].

29- Bennett.W. Lance. **The media and democratic development**: The Social Basis of political communication ; in Communicating democracy ; the media and political Transition. p. H.O, Neil (ed) London: Lynne Renner - 1998

30- Rugh.William A. **" The Arab press: News Media and Political Process In The Arab World"** [London: Croon Helm.1989].

خامسًا: رسائل جامعية غير منشورة

1- El – Hasan , Hasan Afif , " Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt " **Unpublished Doctoral Dissertation** , University of California , Riverside , 2005.

2- Mishima.Ko , " The politics of political Reform in Japan: The Case of the Central Government Reform 1993- 2003 ",**Unpublished Doctoral Dissertation,** Johns Hop kings University. Baltimore, Maryland , 2004.

3- Chen. Pit Low " The Media in a Society in Transition – A Case Study of Indonesia", **Unpublished Master's Thesis**, The Fletcher School, Tuftsun University, 2003.

سادسًا: بحوث وتقارير منشورة علي شبكة الانترنت

1- Art, Silverblatt, St. Louis Missoun ,Presentation. International Communication, A media Literacy Approach p. 2.8.Avialable **at http: // www. Webster. Edu/ Media – Literacy – Approach.**

2- Jim R. Macnamara, Mass media effects, Areview of 50 years of Media Effects Research , 2003, CARMA International , Available **http: // www. Essex. ac. uk /ECPR/ events / jointsessions / paper archive / turn / ws 13/ vol tmer – Schmitt back – pdf – 24/11/2005.**

3- Katrin Voltmer, and Rudiger Schmitt- Beck ," The Mass Media and Citizens Orientation Towards Democracy: The experience of six " Third – wave " Democracies in Southern Europe , Eastern Europe and Latin America " , paper presented to the Workshop " Political Communication, the mass Media and the Consolidation of new Democracies, at the Joint Sessions of Workshop of the European Consortium for Political Research, 22-27 March 2002, Turin , Italy , Available at **http: //www. au/ Dowloads / Media – Effects – cus /pdf. 24/7/2005**

4- Junhao Hong, " The role of Media in China's Democratization ", Available at **http:// www. Wacc. org / layout / set / ptf / 683 , 25/7/2005**

5- Josh Pasek , " Fueling or Following Democracy ? Analyzing the role of Media liberalization in Democratic Transition " , Annenberg Public Policy Center, university of Pennsylvania, 2006, Available at **http: // www. stanford. edu / - Jpasek/publication – Files / apsa 06 –proceeding – 152541- 1 pdf.16/ 1/2007**

6- Paul A. Soukup , S.J , Understanding Audience Understanding , Available at **http: // Img- For ministry. com**

7- Gc. Gambill., Jumpstarting Arab reform: The Bush Administrations Grater Middle East initiative , **middle East intelligence Bulletin** , June/ July 2004 , vol 6 , No, 6-7 , Available at: **w w w. state. gov/p/nea/ci**

8- William J. Burns, " Democratic and American Policy in the middle East " Available at: **http: // www. state. gov / p / nea / ris / rm / 20713. htm.**

9- Douglas Kellner , Habermas , The Public Sphere , and Democracy: A critical Intervention, Available at **http: // www. gesis. vcia. edu/Faculty/kellner/kellner. html, 28/1/2005**

10- Shanth Kalathil 3- , Taylor C. Boas: Open Networks Closed Regimes: The Impact of the Internet on authoritarian Rule , washing Ton , Dc: Carnegieen dowment for international peace ,

2003 , Available online**, http: // www. State. gov – 15/2/2008**

11- Freedom of Expression: Corruption in Latin America Paying A high Price. Journalists Against Corruption. Available- at.**http: // w w w. portal. pfc. Org. may 3- 2003.**

12- World Press Freedom Index, 2007, The Ranking Reporters Without Borders , Available-**at:www. RSF. org – 3/2/2008.**

13- Freedom of The Press 2007 , Table of Global Press Freedom Rankings, Available at:**www Freedom House. org – 26/4/2008**

فهرس المحتويات